جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

أثر نظام تخطيط الموارد في تحسين جودة المعلومات المحاسبية للحد من المخاطر المالية بالمصارف

(دراسة ميدانية على عينة من المصارف التجارية السودانية)

Impact of Resource Planning System on Improving Accounting Information Quality to Reduce Financial Risks in Banks

(A Field Study on a Sample of Sudanese Commercial Banks)

رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراة الفلسفة في المحاسبة والتمويل

إعداد الدارس:

عصام علي محمد أحمد الفكي

إشراف:

الدكتور :أبوبكر أحمد الهادي عبد الرحيم

أستاذ المحاسبة المشارك بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

1443هـ – 2021م

الإستهـــلال

قال الله تعالى:

(أَمْ مَنْ هُوَ قَانِتٌ آَنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآَخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ)

صدق الله العظيم

ســـورة الزمر ، الآية: "٩"

الإهداء

إلي أحن الناس ضلوعاً أمي العزيزة اطال الله عمرها وحفظها

إلي ابي العزيز ورفيق دربي متعه الله بالصحة والعافية

ربي أرحمهما كما ربياني صغيرا

الى زوجتي الغالية ورفيقة الدرب

وأبنائي فلذات كبدي

إلي قلعة العلم والمعرفة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

إلي إخواني وأخواتي

إلي أساتذتي الأجلاء وزملائي.

إلي كل أصدقائي وإخواني في الله.

إلي كل من ساعدني في انجاز هذا البحث إلي كل من علمني حرفاً.

إلي كل المسلمين والمسلمات الأحياء منهم والأموات أهدي هذا الجَهد المتواضع.

نسأل الله أن يجعله عملاً خالصاً لوجهه الكريم وأن ينفع به الأمة الاسلامية جمعاء.

الشكر والتقدير

الشكر لله من قبل ومن بعد: الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة والتسليم، أحمد الله وأشكره على أن وفقني ويسر لي طريقاً ألتمس فيه علماً ووفقني في هذا البحث. والشكر موصول إلي حقل العلم والمعرفة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا التي نَهلتُ مِن معينها والمكتبات وأخص بالشكر والتقدير الأستاذ المشرف على البحث **الدكتور: ابوبكر أحمد الهادي عبد الرحيم** فقدم النصح والإرشاد والقيّم وكان لي بمثابة الأخ والصديق شكراً لك،.والشكر والتقدير للجنة تحكيم الأستبانة والشكر لمكتبة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا لما وجدت فيها من تعاون والشكر أيضاً لمكتبة جامعة النيلين وأخص بالشكر كل الزملاء والزميلات في العمل. وأخص بالشكر إلى كل من ساهم وقدم المساعدة ولم يذكر أسمه سهواً.

المستخلص

تناولت الدراسه اثرنظام تخطيط الموارد على تحسين جودة المعلومات المحاسبيه للحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانيه ،تمثلت مشكله الدراسه في التساؤل الرئيسى الاول :هل توجد علاقه ذات دلاله احصائيه بين نظام تخطيط الموارد المالية وجوده المعلومات المحاسبيه للحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية .التساؤل الرئيسى الثانى :هل توجد علاقه ذات دلاله احصائية بين نظام تخطيط الموارد البشرية وتحسين جوده المعلومات المحاسبيه للحد من المخاطر الماليه بالمصارف السودانيه،هدفت الدراسه بصورة اساسيه الى قياس العلاقه بين نظام تخطيط الموارد وجوده المعلومات المحاسبيه ،والحد من المخاطر الماليه بالمصارف السودانيه نبعت اهمية الدراسه من اهميه القطاع المصرفى لانه يشغل الركيزه الاساسيه في دغم الاقتصاد الوطنى واهميه جوده المعلومات المحاسبيه في المصارف السودانيه لمالها اثر كبير في ترشيد القرارات الادارية.تم اختيار الفرضيات التالية الاولى توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تخطيط الموارد المالية وموثوقية المعلومات المحاسبية للحد من مخاطر السيولة بالمصارف السودانية. الثانيه توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تخطيط الموارد المالية وملاءمة المعلومات المحاسبية للحد من مخاطر الائتمان بالمصارف السودانية.،الثالثه توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تخطيط الموارد المالية وموثوقية المعلومات المحاسبية للحد من مخاطر الائتمان بالمصارف السودانية، الرابعه . ا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تخطيط الموارد البشرية وملاءمة المعلومات المحاسبية للحد من مخاطر السيولة بالمصارف السودانية. الخامسه توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تخطيط الموارد البشرية وموثوقية المعلومات المحاسبية للحد من مخاطر السيولة بالمصارف السودانية.السادسه توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تخطيط الموارد البشرية وملائمة المعلومات المحاسبية

للحد من مخاطر الإئتمان بالمصارف السودانية.السابعه توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تخطيط الموارد البشرية موثوقية المعلومات المحاسبية للحد من مخاطر الإئتمان بالمصارف السودانية.الثامنه توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تخطيط الموارد البشرية موثوقية المعلومات المحاسبية للحد من مخاطر الإئتمان بالمصارف السودانية.توصلت الدراسه الى عدد من النتائج منها ،تعين الشخص المناسب في المكان المناسب ساعد في تخطيط الموارد البشرية بالمصارف السودانيه، تقديم المعلومات المحاسبيه في الوقت المحدد ساعد في الحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانيه ،نوفير معلومات محاسبيه لها قدرة تنبؤيه ساعد في الحد من المخاطر الماليه بالمصارف السودانيه اوصنت الدراسه بعدد من التوصيات منها الاهتمام بتوفير معلومات تلبي احتياجات المستخدمين للتقارير الماليه بالمصارف، العمل على توفير معلومات تتميز بالموضوعية وخالية من التحيزلفئة معينة من المستخدمين ، لابد من وجود دراسة جدوى لمشروع طالب التمويل تحتوى على النتائج المستقبلية المعقولة للتقليل من مخاطر الإئتمان.

Abstract

The study dealt with the impact of the resource planning system on improving the quality of accounting information to reduce financial risks in Sudanese banks. The study problem represented in the first main question: Is there a statistically significant relationship between the financial resources planning system and the quality of accounting information to reduce financial risks in Sudanese banks? The second main question: Is there a statistically significant relationship between the human resource planning system and improving the quality of accounting information to reduce financial risks in Sudanese banks? The study mainly aimed to measure the relationship between the resource planning system, the quality of accounting information, and the limiting of financial risks in Sudanese banks. The importance of the study stems from the importance of the banking sector because it occupies the main pillar in the integration of the national economy and the importance of the quality of accounting information in Sudanese banks because it has a significant impact on rationalizing administrative decisions. The following hypotheses were chosen. First, there is a statistically significant relationship between the planning of financial resources and the reliability of accounting information to reduce liquidity risks in Sudanese banks. Second, there is a statistically significant relationship between the planning of financial resources and the appropriateness of accounting information to limit credit risks in Sudanese banks. Third: There is a statistically significant relationship between the planning of financial resources and the reliability of accounting information to limit credit risks in Sudanese banks. Fourth. There is a statistically significant relationship between human resources planning and the appropriateness

of accounting information to limit liquidity risks in Sudanese banks. Fifth: There is a statistically significant relationship between human resource planning and the reliability of accounting information to limit liquidity risks in Sudanese banks. Sixth: There is a statistically significant relationship between human resource planning and the appropriateness of accounting information to limit credit risks in Sudanese banks. Seventh: There is a statistically significant relationship between human resource planning and the reliability of accounting information to limit credit risks in Sudanese banks. Eighth: There is a statistically significant relationship between human resource planning and the reliability of accounting information to reduce limit risks in Sudanese banks. The study reached a number of results, including: Recruiting the right person in the right place helped in the planning of human resources in Sudanese banks. Providing accounting information on time helped in reducing financial risks in Sudanese banks. Providing accounting information with predictive power helped limiting financial risks in Sudanese banks. The study made a number of recommendations, including: Paying attention to providing information that meets the needs of users for financial reports in banks. Working to provide information that is objective and free of bias to a certain category of users. There must be a feasibility study for the project of the applicant that contains reasonable future results to limit credit risks.

قائمة الموضوعات

عنوان الموضوع	رقم الصفحة
الإستهلال	أ
الإهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
المستخلص	د
Abstract	و
قائمة الموضوعات	ح
قائمة الجداول	ط
قائمة الأشكال	ك
قائمة الملاحق	ل
المقدمة	
اولا:الإطار المنهجي	2
ثانيا:الدراسات السابقة	11
الفصل الاول: نظام تخطيط الموارد	
المبحث الأول : ماهية نظام تخطيط الموارد	103
المبحث الثاني : مبادئ وفوائد تخطيط موارد المؤسسة	119
المبحث الثالث: مشاكل نظام تخطيط موارد المؤسسة ومعيقاته	136
الفصل الثاني: المعلومات المحاسبية وجودتها	
المبحث الأول : المعلومات المحاسبية	144
المبحث الثاني: جودة المعلومات المحاسبية	158
المبحث الثالث: مخاطر النظم المحاسبية المحوسبة	176
الفصل الثالث: المخاطر المالية	
المبحث الأول : مفهوم وانواع المخاطر	194
المبحث الثاني: المخاطر ومصادرها	221
المبحث الثالث: تقنات (أدوات) إدارة المخاطر	230
الفصل الرابع: الدراسة الميدانية	
المبحث الاول: نبذة عن محل الدراسة	251
المبحث الثاني: تحليل البيانات واختبار الفرضيات	268
المبحث الثالث : تحليل ومناقشة البيانات	276
الخاتمة	
النتائج	304
التوصيات	307
المصادر والمراجع	309

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1/2/1)	فوائد المنظمة بعد تطبيقها لنظامERP	131
(4/2/1)	معامل ألفا كرونباخ لعبارات الاستبيان.	270
(4/2/2)	المتوسط المرجح لقياس ليكارت الخماسي.	271
(4/2/3)	التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق المؤهل العلمي	272
(4/2/4)	التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق التخصص العلمي	273
(4/2/5)	التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق المسمى الوظيفي	274
(4/2/6)	التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق سنوات الخبرة	275
(4/3/1)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارة المحور الأول	276
(3/4/2)	التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات البعد الثاني	277
(3/4/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المحور االرابع	278
(3/4/4)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المحور االخامس	279
(3/4/5)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المحور السادس	280
(3/4/6)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المحور السابع	281
(3/4/7)	اختبار العينة الواحدة (One- Sample Test) لاجابات أفراد عينة الدراسة نظام تخطيط الموارد المالية	282
(3/4/8)	اختبار العينة الواحدة (One- Sample Test) لاجابات أفراد عينة الدراسة نظام تخطيط الموارد البشرية	283
(3/4/9)	اختبار العينة الواحدة (One- Sample Test) لاجابات أفراد عينة الدراسة ملاءمة المعلومات المحاسبية	284
(3/4/10)	اختبار العينة الواحدة (One- Sample Test) لاجابات أفراد عينة الدراسة موثوقية المعلومات المحاسبية	285
(3/4/11)	اختبار العينة الواحدة (One- Sample Test) لاجابات أفراد عينة الدراسة مخاطر السيولة	286
(3/4/12)	اختبار العينة الواحدة (One- Sample Test) لاجابات أفراد عينة الدراسة مخاطر الإئتمان	287
(3/4/13)	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس العلاقة بين متغير نظام تخطيط الموارد المالية والبشرية و ملاءمة المعلومات المحاسبية	288
(3/4/14)	نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لقياس العلاقة بين متغير نظام تخطيط الموارد المالية و	290

	البشرية و موثوقية المعلومات المحاسبية	
(3/4/15)	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس العلاقة بين متغير نظام تخطيط الموارد المالية و البشرية و مخاطر السيولة	291
(3/4/16)	نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لقياس العلاقة بين متغير نظام تخطيط الموارد البشرية و مخاطر الإئتمان	293
(3/4/17)	نتائج تحليل تاثير المتغر الوسيط في العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغر التابع	294
(3/4/18)	نتائج تحليل تاثير المتغر الوسيط في العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغر التابع	295
(3/4/19)	نتائج تحليل تاثير المتغر الوسيط في العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع	296
(3/4/20)	نتائج تحليل تاثير المتغير الوسيط في العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع	297
(3 /4/21)	العلاقة بين (نظام تخطيط الموارد المالية والبشرية) و (ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية) للحد من مخاطر السيولة	299
(3 /4/22)	العلاقة بين (نظام تخطيط الموارد المالية والبشرية) و (ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية) للحد من مخاطر الإئتمان	301

قائمة الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1)	ترابط جميع الادارت من خلال نظام تخطيط موارد المنظمة.	113
(1/1/3)	انواع المخاطر	200
(1/2/3)	الهيكل الاول لادارة المخاطر	215
(2/2/3)	الهيكل الثاني لادارة المخاطر	216
(1/2/3)	نموذج تحمل المخاطر	244
(4/2/1)	التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق المؤهل العلمي	272
(4/2/2)	التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق التخصص العلمي	273
(4/2/3)	التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق المسمى الوظيفي	274
(4/2/4)	التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق سنوات الخبرة:	275
(4/2/5)	نظام تخطيط الموارد المالية والبشرية(جودة المعلومات المحاسبية للحد من مخاطر السيولة)	298
(4/2/6)	نظام تخطيط الموارد المالية والبشرية(جودة المعلومات المحاسبية للحد من مخاطر السيولة) مخاطر الائتمان	300

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
(1)	إستمارة الإستبانة	331
(2)	استمارة محكمو الاستبيان	336

المقدمة

وتشتمل على الاتي:

أولاً: الإطار المنهجي

ثانيا: الدراسات السابقة

أولاً: الإطار المنهجي:

تمهيد:

يعتبر نظام تخطيط الموارد احد الانظمة المنتجة للمعلومات المحاسبية التى تسهم فى ترشيد ومساندة القرارات الادارية التى تؤثر على موارد المصارف وبالتالى على ارباحها حيث يرتبط نظام تخطيط الموارد بعلاقة وثيقة الصلة بالعمليات الادارية المختلفة مما يسهم فى ترشيد القرارات ويجعل العملية الادارية اكثر فاعلية فى تلبية احتياجات المصارف ورفع مستوى الاداء لتحقيق الاهداف والخطط .نظم تكنولوجيا المعلومات أصبحت تلعب دوراً هاماً في نجاح المصارف التي تستخدمها،من خلال تحسين كفاءة وفعالية الأنشطة،وأيضاً تخفيض التكاليف، والمصارف التي تفشل في الحصول على مزايا وعوائد نظم تكنولوجيا المعلومات قد تفقد نصيبها في السوق لصالح منافسيها،كما قد تتعرض بعضها للإفلاس ،وقد صاحب التطورات السريعة والمتلاحقة في مجال تكنولوجيا المعلومات والإتصالات العديد من المخاطر التي قد تؤثر على نظام المعلومات وعلى القوائم المالية للمصارف وتتسم المعلومات المحاسبية بطبيعتها بخصائص تحكم اسس وقواعد استقر العرف المحاسبى على اثباتها والاعتراف بها وهى بذلك تقدم معلومات مالية تترجمها ارقام تصاغ على شكل تقارير وبذلك تتمكن المصارف من الاستمرار فى نشاطها ومن هنا تظهر اهمية توفر جودة المعلومات المحاسبية فعالة كفؤة وكفؤة لترشيد القرارات لمساعدة الادارة لحل المشكلات التى تواجه تلك المؤسسات.وكذلك المعلومات التى يكون لها دور ايجابى فى دعم واستمرارية هذه المصارف. جودة المعلومات المحاسبية تمد صناع القرار في المنشآت المختلفة بالمعلومات اللازمة بحيث يمكنهم هذا النظام من معرفة الوضع التاريخي والحالي والمستقبلي لمنشآتهم وذلك لأن نظام المعلومات المحاسبي يعكس الواقع الإقتصادي فهو وسيلة للتعبير عن الأحداث الاقتصادية وذلك عن طريق حفظ وتكييف وتقديم المعلومات المالية بشكلة ملائم .

مشكلة الدراسة :

أصبح من الضرورى على المصارف أن تهتم بوضع نظام تخطـــيط للمـــوارد فـــي تحسين جودة المعلومات المحاسبية للحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية.

ثم تتمثل مشكلة البحث فى الإجابة عن السؤال الرئيسي التالي : هل يؤثر نظام تخطيط الموارد في جودة المعلومات المحاسبية للحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية؟ وتتفرع منه الأسئلة التالية:

1. هل توجد علاقة بين تخطيط الموارد المالية وملاءمة المعلومات المحاسبية للحد من مخاطر السيولة بالمصارف السودانية؟
2. هل توجد علاقة بين تخطيط الموارد المالية وموثوقية المعلومات المحاسبية للحد من مخاطر السيولة بالمصارف السودانية؟
3. هل توجد علاقة بين تخطيط الموارد المالية وملاءمة المعلومات المحاسبية للحد من مخاطر الائتمان بالمصارف السودانية؟
4. هل توجد علاقة بين تخطيط الموارد المالية وموثوقية المعلومات المحاسبية للحد من مخاطر الائتمان بالمصارف السودانية؟
5. هل توجد علاقة بين تخطيط الموارد البشرية وملاءمة المعلومات المحاسبية للحد من مخاطر السيولة بالمصارف السودانية؟
6. هل توجد علاقة بين تخطيط الموارد البشرية وموثوقية المعلومات المحاسبية للحد من مخاطر السيولة بالمصارف السودانية؟
7. هل توجد علاقة بين تخطيط الموارد البشرية وملائمة المعلومات المحاسبية للحد من مخاطر الإئتمان بالمصارف السودانية؟
8. هل توجد علاقة بين تخطيط الموارد البشرية موثوقية المعلومات المحاسبية للحد من مخاطر الإئتمان بالمصارف السودانية؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذا الدارسة بصورة اساسية الي قياس العلاقة بين نظام تخطيط الموارد وجودة المعلومات المحاسبية والحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية بولاية الخرطوم " وتتفرع من هذا الهدف الاهداف الفرعية التالية:

.1/التعرف علي العلاقه بين تخطيط الموارد الماليه وملائمه المعلومـــات المحاســـبيه للحد من مخاطرالسيولة بالمصارف السودانية

2/ التعرف على العلاقه بين تخطيط الموارد المالية وموثوقية المعلومات المحاسبية للحد من مخاطر السيولة بالمصارف السودانية.

3/ التعرف علي العلاقة بين تخطيط الموارد المالية وملاءمة المعلومات المحاسبية للحد من مخاطر الائتمان بالمصارف السودانية.

4/ التعرف علي العلاقة بين تخطيط الموارد المالية وموثوقية المعلومات المحاسبية للحد من مخاطر الائتمان بالمصارف السودانية

5/ توضيح العلاقة بين تخطيط الموارد البشرية وملاءمة المعلومات المحاسبية للحد من مخاطر السيولة بالمصارف السودانية.

6/ التعرف علي العلاقة بين تخطيط الموارد البشرية وموثوقية المعلومات المحاسبية للحد من مخاطر السيولة بالمصارف السودانية.

7/ قياس العلاقة بين تخطيط الموارد البشرية وملائمة المعلومات المحاسبية للحد من مخاطر الإئتمان بالمصارف السودانية.

8/ قياس العلاقة بين تخطيط الموارد البشرية موثوقية المعلومات المحاسبية للحد من مخاطر الإئتمان بالمصارف السودانية.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من اهمية القطاع المصرفى فهو يشكل ركيزة اساسية فى دعم الاقتصاد الوطنى وتنميته وكذلك يستمد اهميته من اهمية استخدام جودة المعلومات المحاسبية فى المصارف لما فى ذلك من اثر كبير على ترشيد القرارات الادارية اما الأهمية على الاعتبارات العلمية والعلمية على النحو التالى:

الاهمية العلمية:تنبع الاهمية العلمية من خلال الاتي:

1/ تسليط الضوء على ماهية جودة المعلومات المحاسبية فى المصارف واهميتها فى تطوير الكفاءة الادارية ممايرفع من مستوى هذه المصارف

2/المساهمه فى زيادة مستوى التشغيل وخلق فرص العمل وكذلك المساهمة فى المنفعة العامة .

3/ تسهم الدراسة فى فتح افاق لبحوث اخرى تتناول تخطيط الموارد وجودة المعلومات المحاسبية وزيادة كفاءتها لتوفير المعلومات اللازمة لتلبية الاحتياجات الادارية .

4/تساهم هذه الدراسه في سد الفجوه البحثية للدراسات السابقه العربيه والاجنبيه وبالاخص الدراسات السودانية لمدى تاثير نظام تخطيط الموارد على تحسين جوده المعلومات المحاسبيه للحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية

الاهمية العملية (التطبيقية)

1/ تحقيق الاستفادة للمصارف ومتخذى القرار فيهـا مـن خـلال اسـتخدام جـودة المعلومات المحاسبية الكفؤة وتقديم التوصيات التى تسهم فى زيادة مستوى الفائدة من استخدام المعلومات المحاسبية فى الوظائف الادارية المختلفة.

2/ الحاجة إلى الإرتقاء بعملية تحسين الاداء المالى والمحاسبى من خلال جودة المعلومات المحاسبية وأساليبها لتتلائم مع التطور المستمر في المعالجة الإلكترونية للبيانات

3/ المساعدة في رفع كفاءة المراجعة الداخلية واتخاذ قرارات رشيدة في حالة توفر المعلومات المحاسبية الملائمة والكافية لتحقيق جودة المراجعة لكل نوع من انواع القرارات المختلفه

4/تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المطلوبة بواسطه مستخدميها لوجود حاجه للشفافية والافصاح

فرضيات الدراسة:

تتلخص فرضية الدراسة الرئيسية في الآتي : توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين نظام تخطيط الموارد جودة المعلومات المحاسبية للحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية ، وتتفرع منه الفرضيات التالية :

1. توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تخطيط الموارد المالية وملاءمة المعلومات المحاسبية للحد من مخاطر السيولة بالمصارف السودانية.
2. توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تخطيط الموارد المالية وموثوقية المعلومات المحاسبية للحد من مخاطر السيولة بالمصارف السودانية.
3. فى دعم الاقتصاد الوطنى وتنميته وكذلك يستمد اهميته من اهمية استخدام توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تخطيط الموارد المالية وملاءمة المعلومات المحاسبية للحد من مخاطر الائتمان بالمصارف السودانية.
4. توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تخطيط الموارد المالية وموثوقية المعلومات المحاسبية للحد من مخاطر الائتمان بالمصارف السودانية

5. توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تخطيط الموارد البشرية وملاءمة المعلومات المحاسبية للحد من مخاطر السيولة بالمصارف السودانية.
6. توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تخطيط الموارد البشرية وموثوقية المعلومات المحاسبية للحد من مخاطر السيولة بالمصارف السودانية.
7. توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تخطيط الموارد البشرية وملائمة المعلومات المحاسبية للحد من مخاطر الإئتمان بالمصارف السودانية.
8. توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تخطيط الموارد البشرية موثوقية المعلومات المحاسبية للحد من مخاطر الإئتمان بالمصارف السودانية.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من اهمية القطاع المصرفى فهو يشكل ركيزة اساسية جودة المعلومات المحاسبية فى المصارف لما فى ذلك من اثر كبير على ترشيد القرارات الادارية اما الأهمية على الاعتبارات العلمية والعلمية على النحو التالى:

تسليط الضوء على ماهية جودة المعلومات المحاسبية فى المصارف واهميتها فى تطوير الكفاءة الادارية مما يرفع من مستوى هذه المصارف ويساهم فى زيادة مستوى التشغيل وخلق فرص العمل وكذلك المساهمة فى المنفعة العامة .

كذلك تسهم الدراسة فى فتح افاق لبحوث اخرى تتناول جودة نظم المعلومات المحاسبية وزيادة كفاءتها لتوفير المعلومات اللازمة لتلبية الاحتياجات الادارية .

تحقيق الاستفادة للمصارف ومتخذى القرار فيها من خلال استخدام جودة المعلومات المحاسبية الكفؤة وتقديم التوصيات التى تسهم فى زيادة مستوى الفائدة من استخدام المعلومات المحاسبية فى الوظائف الادارية المختلفة.و الحاجة إلى الإرتقاء بعملية تحسين الاداء المالى والمحاسبى من خلال جودة المعلومات المحاسبية وأساليبها لتتلائم مع التطور المستمر في المعالجة الإلكترونية للبيانات وأن نظم المعلومات

المحاسبية تساعد في رفع كفاءة المراجعة الداخلية واتخاذ قرارات رشيدة في حالة توفر المعلومات المحاسبية الملائمة والكافية لتحقيق جودة المراجعة لكل نوع ممن أنواع القرارات المختلفة.

منهج الدراسة:

تستعين الدراسة بمجموعة من مناهج البحث كل منها لخدمة غرض معين كالآتي:

(1) الاسلوب التاريخي:يستخدم الدارس هذا المنهج في استعراض الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، حيث أمكن فهم حاضر مشكلة البحث بتقصي جذورها التاريخية ودراسة التطورات التي حدثت بها والاستفادة من كل ذلك للوصول إلى حلول لها.

(2) الاسلوب الاستنباطي: تتبع الدراسة هذا المنهج بهدف الإلمام بمختلف المشاكل والمعوقات المرتبطة بموضوع الدراسة والتصور المنطقي لفروض الدراسة وتحليلها واستخلاص النتائج والتوصيات.

(3) الاسلوب الاستقرائي: اعتمد عليه الدارس في اختيار فرضيات البحث.

(4)المنهج الوصفي التحليلي:

استخدم الدارس المنهج الوصفي التحليلي في الفهم والمقارنة والتفسير ومن ثم التحليل المتعمق واستخلاص العلاقات والإلمام بمدى اهميه جودة المعلومات المحاسبيه للحد من المخاطر المالية لترشيد القرارات الادارية بالمصارف.كما تبنى الدارس منهج البحث العلمي التطبيقي حيث انصبت الدراسة على دور جودة نظم المعلومات المحاسبية فى التنبؤ بالمخاطر لترشيد القرارات الادارية بالمصارف السودانية باعتبارها إحدى الوحدات الاقتصادية التي تتأثر بالمخاطر وكفاءة وفاعلية جودة المعلومات المحاسبية.

مصادر جمع البيانات:

لجمع البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة اعتمد الدارس على المصادر الآتية:

(أ) المصادر الأولية:

إستخدم الباحث إسلوب الإستبانة لجمع البيانات من أفراد عينة البحث

(ب) المصادر الثانوية:

1) الكتب والمراجع العربية والأجنبية.
2) الدوريات والبحوث العلمية.
3) الأوراق العلمية (الورش).
4) المنتديات والمنشورات.

(ت) حدود الدراسة:

1-تتمثل حدود هذا الدراسة في الآتي:

2-الحدود الزمانية:العام 2021م.

3-**الحد المكانية:**عينة من المصارف السودانية بولايه الخرطوم

4-**الحد الموضوعية:** نظام تخطيط الموارد، جودة المعلومات المحاسبيه ، المخاطر المالية .

5-**الحدود البشرية :** محاسبون،رؤساء اقسام،مدراء ماليين،مدراء اداريون،موظفون إستثمار،موظفين مخاطر،مراجعون داخليين،مدراء ورؤساء الاقسام وموظفى المخاطر والاستثمار لعدد من المصارف السودانية.

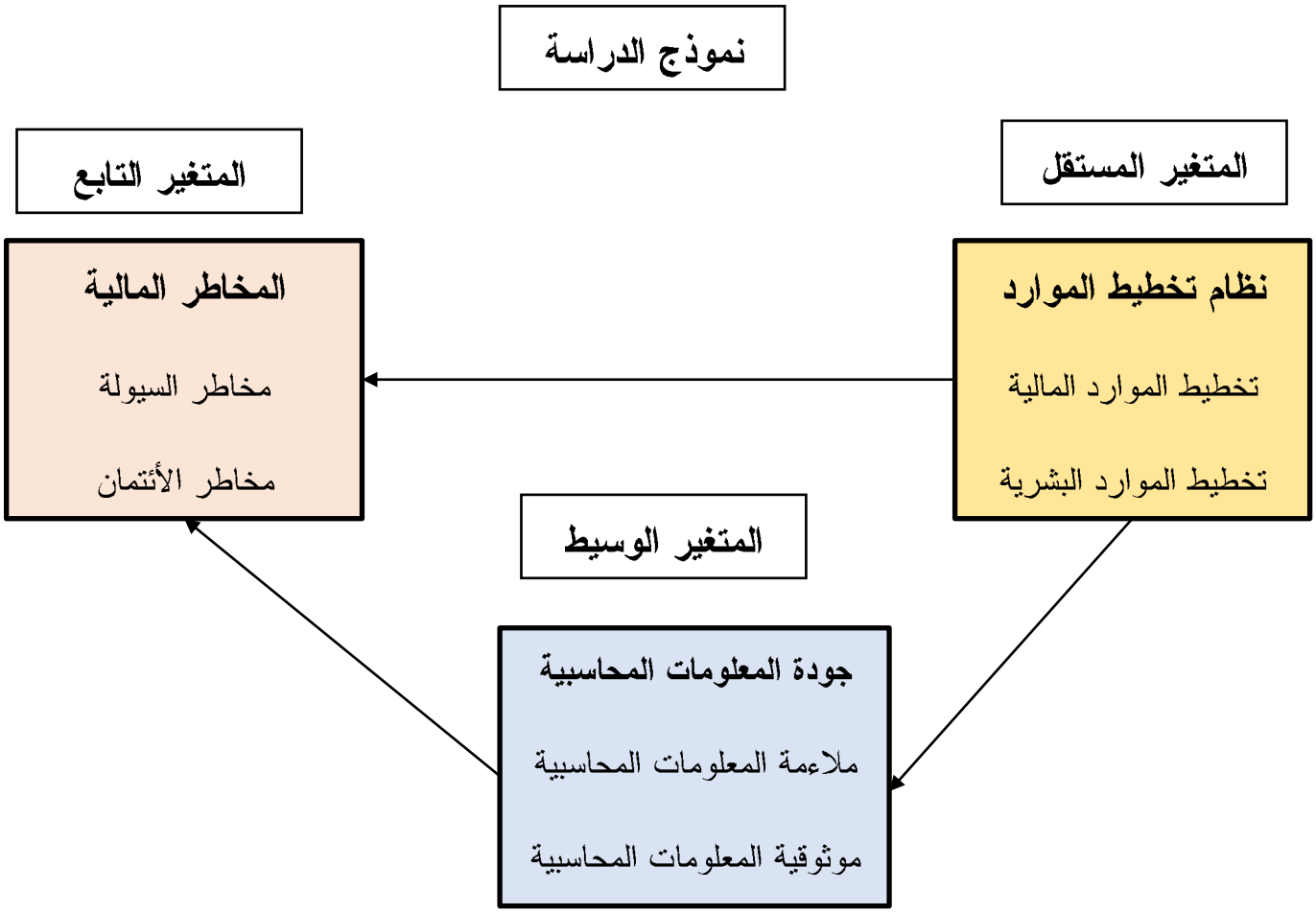

المصدر: إعداد الباحث2021م

هيكل البحث: يشتمل هذا البحث على مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة :المقدمة: تتكـــون من الاطار المنهجي والدراسات السابقة ، اما **الفصل الاول** بعنوان: نظـــام تخطـــيط الموارد ويحتوي على ثلاثه مباحث: **المبحث الأول:** ماهية نظام تخطيط المـــوارد و**المبحث الثاني:** مبادئ وفوائد تخطيط موارد الؤسسة ، **المبحث الثالث:** مشاكل نظام تخطيط موارد المؤسسة ومعيقاته بينما**الفصل الثاني بعنوان: المعلومات المحاســبية وجودتها** ويحتوى على ثلاثه مباحث: **المبحث الأول:** المعلومات المحاسبية و**المبحث الثاني:** جـــودة المعلومـــات المحاســـبية . **المبحث الثالث:** مخاطر النظم المحاسبية

المحوسبة و**الفصل الثالث بعنوان: المخاطر المالية** هذا الفصل يحتوي علـــى ثلاثـــه مباحث: **المبحث الأول:** المخاطر ــ مفهوم المفهوم و**المبحـــث الثـــاني:** المخـــاطر وانواعها ، **المبحث الثالث:** تقنات (أدوات) إدارة المخاطر اما **الفصل الرابع: الدراسة الميدانية** وتشتمل الدراسة الميدانية على ثلاثة مباحث: **المبحـــث الأول:**نبـــذة عـــن المصارف السودانية **المبحـــث الثـــاني:**إجـــراءات الدراســـة الميدانيـــة و**المبحـــث الثالث:**تحليل البيانات واختبار الفرضيات **واخيراً الخاتمة : وتشتمل علـــى** النتـــائج والتوصيات.

ثانياً: الدراسات السابقة :

يتناول الباحث بعض الدراسات التي تناولت موضوع نظام تخطيط الموارد من جهة وجودة المعلومات المحاسبية و المخاطر المالية من جهة أخرى وذلك من خلال الدراسات التالية:

(1) دراسة: عبد الماجد(2007م): [1]

تمثلت أهمية الدراسة في محاولة إظهار التقنية الحديثة في النظم المحاسبية من خـــلال بيان أهمية نظام تخطيط الموارد المحوسب وأثر ذلك على رفع كفـــاءة الأداء المـــالي بهيئة الجمارك .تهدف الدراسة بشكل عام الى بيان دور قياس وكفاءة النظم المحاسبية المحوسبة في توفير المعلومات المحاسبية التي تؤدي الى رفع كفاءة الأداء المـــالي .

المالي من خلال بيان أهداف التقارير والقوائم الماليـــة.قـــد إتبـــع الباحـــث المـــنهج الإستنباطي والمنهج والإستقرائي وكذلك المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي . لقد جاءت فروض الدراسة في النقاط التاليةإستخدام النظم المحاسبية المحوسبة تـــؤثر علي مخرجات نظام تخطيط الموارد إستخدام التقنية الحديثة في النظم المحاسبية تؤثر

(1) عبد الماجد محمد خيري ، أثر نظم المعلومـــات المحاسبية المحوسبة علـــى رفع كفـــاءة الأداء المـــالـــي ،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الدراسات العليا ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2007 م.

علي رفع كفاءة الأداء المالي .عدم إستخدام التقنية الحديثة في النظم المحاسبية تؤثر علي الرقابة المالية .لقد خلصت الدراسة إلي عدة نتائج أهمها أن إستخدام النظم المحاسبية ساعد في تحسين نوعية المخرجات نظام تخطيط الموارد كما ساعدت فى توفير سجلات متكاملة ومنظمة بالوقائع والعمليات المحاسبية فى أقل وقت ممكن والتى أدت الى توفير وسائل رقابة مالية توصلت الدراسة إلي عدة توصيات أهمها ضرورة إستخدام وسائل التقنية الحديثة في العمليات المحاسبية والإستفادة من قدرات الحاسوب ومميزاته، كما أن كفاءة الأداء المالي يتطلب بالضرورة توفير نظم محاسبية محوسبة ولضمان إستمرار هذه النظم يستلزم إجراء صيانة دورية لها وكوادر مؤهلة وتدريب مستمر في مجال إستخدام الحاسوب.

يتضح مما سبق أن هذه الدراسة تناولت أثر جودة المعلومات المحاسبية المحوسبة على رفع كفاءة الأداء المالي ، وتختلف دراستي عنها بتناولها دور نظام تخطيط الموارد في تحسين جودة المعلومات المحاسبية للحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية .

(2) دراسة: فرحين(2009م): [1]

تناول البحث دور نظم المعلومات المحاسبية في تقدير مخاطر التمويل المصرفي حيث تتمحور مشكلة الدراسة في ان المؤسسات المصرفية تتعرض الى مخاطر التمويل عند اتخاذ قرارات التمويل ،مما يؤدي الى ضعف الوظيفة الاساسية للمصرف وهي المساهمة في خدمة وتنمية الاقتصاد القومي . وقد تم استخدام عدد من الفرضيات لمناقشة مشكلة الدراسة واختبارها وهي عدم اخذ الضمانات الكافية من العميل طالب التمويل او اخذ ضمانات لاتتوفر فيها الصفات الاساسية للتسييل تؤدي الى زيادة

(1) فرحين يحي أبكر عباس ، نظم المعلومات المحاسبية ودورها في تقدير مخاطر التمويل المصرفي ، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الدراسات العليا ،جامعة الخرطوم ، 2009م.

مخاطر التمويل . الاعتماد على النظم المحاسبية التي تتصف بالخصـــائص النوعيـــة تؤدي إلى تجنب مخاطر التمويل قصور التحليلات المالية لمراكز العمـــلاء وقصـــور دراسات الجدوى المقدمة من طالبي التمويل يؤدي الى زيادة مخاطر التمويـــل .وقـــد تمكن الباحث من خلال تحليل االبيانات واختبارها التوصل الى أن مخـــاطر التمويـــل التي تعاني منها المصارف ترجع إلي عدة أسباب أهمها عدم اخذ الضمانات الكافيـــة من العميل طالب التمويل أو اخذ ضمانات لا تتوفر فيها كل الصفات الأساسية للتسبيل قصور التحليلات المالية لمراكز العملاء وقصور دراسات الجـــدوى المقدمـــة مـــن العملاء طالبي التمويل عدم التزام المصارف في أحيان كثيرة بمنشورات بنك السودان خاصة بأسس وضوابط منح التمويل .وقد قدم الباحث عدة توصيات بناءا" على هـــذه النتائج اهمها سرعة التنفيذ على الضمانات التي يؤشر برهنها رسميا" لصالح البنـــك على المصارف الاعتماد على المعلومات التي تتصف بالخصائص النوعية للمعلومات فرض غرامة تأخير على العميل المماطل ، بحيث لايقل مقدار هذه الغرامة عـــن مـــا يحققه العميل من تأخير السداد.

يتضح مما سبق أن هذه الدراسة تناولت نظم المعلومات المحاسبية ودورها في تقـــدير مخاطر التمويل المصرفي ، وتختلف دراستي عنها بتناولها دور نظام تخطيط الموارد في تحسين جودة المعلومات المحاسبية للحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية

(3) دراسة: معتز(2009م): [1]

تناول هذا البحث نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة للشركات القابضة وأثرها علي اتخاذ القرار .دراسة حالة شركة مجموعة الزوايا للتنمية والاستثمار .تمثلت مشـــكلة البحث في زيادة ونمو مجموعة شركة الزوايا وكذلك توسع الشركات التابعـــة لهـــا.

(1) معتز إبراهيم صالح نور الدين، أثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة للشركات القابضة والتابعة على اتخاذ القرار، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الدراسات العليا ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2009م.

وأصبحت لكل شركة إدارة خاصة بها. مما أدى الى زيادة الصعوبات في مجال اتخاذ القرارات ورقابة أداء الشركات التابعة .هدف البحث الي التعرف علـــى خصـــائص المعلومات المحاسبية المحوسبة وكيفية الاستفادة منها في اتخاذ القـــرارات الإداريـــة، التأكيد على أهمية التقارير المالية كمصدر للمعلومات والية للرقابة على أداء الشركات التابعة، الاعتماد على سياسات مالية موضوعية وتوحيد مصادر اتخاذ القرار وذلـــك لتسهيل عملية الرقابة على أداء الشركات التابعة .أتبع الباحث المـــنهج الاســـتنباطي والمنهج الاستقرائي والمنهج التاريخ والمنهج الوصفي باتباع أسلوب دراسة الحالـــة . قام الباحث باختبار الفرضيات التالية :وجود نظام معلومات محاسبية محوســـبة لكـــل شركة تابعة في مجموعة شركات الزوايـــا يـــؤدي الـــى انتـــاج معلومـــات ملائمـــة وموضوعية تساعد في اتخاذ قرارات إدارية رشيدة .عدم تأهيـــل الكـــوادر البشـــرية العاملة في قسم الحسابات في مجموعة الزوايا تأهيلا يتفق مـــع أنشـــطة الشـــركات القابضة يؤثر سلبا على أداء العاملين في قسم المحاسبة..استخدام جـــودة المعلومـــات المحاسبية محاسبية محوسبة في المجموعة يؤدي الى زيادة فاعليـــة نظـــام الرقابـــة داخلية..استخدام جودة المعلومات المحاسبية المحوسبة يؤدي الى تحسين كفاءة الأداء الإداري في المجموعة .توصل البحث الي مجموعة من النتائج :الشـــركة موضـــوع البحث تستخدم الحاسوب بشكل أساسي في كل الشركات التابعة مما أدي الـــي انتـــاج معلومات ملائمة ساعدت الادارة في ترشيد واتخاذ القرارات..تطبيق نظم المعلومـــات المحاسبية المحوسبة في الشركات التابعة ادي الي زيادة فاعلية نظام الرقابة الداخليـــة في الشركات التابعة والمجموعة.أستخدام جودة المعلومات المحاسبية المحوســـبة فـــي مجموعة الزوايا للتنمية والاستثمار أدي الي توفير الوقت والجهد واضـــفي مصـــدقية علي مخرجات نظام تخطيط الموارد.توصل الباحث إلى التوصيات الآتية.:أنشاء قسم خاص بجودة المعلومات المحاسبية في المجموعة يجمع كل هـــذا الـــنظم المتفرعـــة

بصورة موحدة تساعد في انتاج معلومات مفيدة في اتخاذ القرارات.الاهتمام باصـــدار التقارير الدورية لكل شركة تابعة لمعرفة موقفها المالي والاداري يساعد في عمليـــة الرقابة واتخاذ القرارات.تطوير جودة المعلومات المحاسبية المحاسبية المحوسبة لتلائم وتلبي أحتياجات مختلف مستويات الادارة بالمعلومات والتقارير عنـــد الطلـــب فـــي مجموعة الزوايا للتنمية والاستثمار.

يتضح مما سبق أن هذه الدراسة تناولت أثر جودة المعلومات المحاســبية المحوســبة للشركات القابضة والتابعة على اتخاذ القرار ، وتختلف دراستي عنهـــا بتناولهـــا دور نظام تخطيط الموارد في تحسين جودة المعلومات المحاسبية للحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية .

(4) دراسة: رحـــاب(2011م): [1]

تناول البحث دور جودة المعلومات المحاسبية في الضبط المالي علي أنظمة الضـــمان الإجتماعي وقد تمثلت مشكلة البحث في غياب المعلومات المحاســبيه الموثـــوق بهـــا والملائمه والتي خلقت اشكالات في التخطيط والرقابه ووضـــع الموازنـــات قصـــيرة وطويلة الاجل والمعوقات تتمثل في مشكلة الرصد المحاسبي من المستندات الداخليـــه والخارجيه والتقيد بالقوانين المتعلقه بالاجراءات المحاسبيه واللـــوائح المنظمـــه فـــي انسياب المعلومات المالية المساعدة في اتخاذ القرارات. يهدف البحث إلـــي التوصـــل إلي نظام معلومات محاسبية يعتمد علي إستخدام الحاسوب ومعرفة النظام الذي يمكن من ربط أقسام المنشأة ببعضها البعض بأقل جهد بغرض خفض التكلفة ورفع كفـــاءة مستوى الأداء المالي في مؤسسات الضمان الاجتماعي وقياس مـــدى فاعليـــة جـــودة المعلومات المحاسبية في الضبط المالي . ولتحقيـــق أهـــداف البحـــث تـــم صـــياغة

(1) رحاب محمد الحسن ، دور جودة المعلومات المحاسبية في الضبط المالي علي أنظمة الضمان الإجتماعي رسالة دكتوراه غير منشورة ،كلية الدراسات العليا ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2011 م.

الفرضيات التالية . مخرجات نظام المعلومات المحاسبي الجيد له القدره على الضبط المالي. استخدام جودة المعلومات المحاسبية المحاسبيه يؤدي الى توفير معلومات محاسبيه صادقه وعادله ..إستخدام الحاسب الآلي في مجال جودة المعلومات المحاسبية يؤودي الى توفير معلومات سريعه ودقيقه تزيد من الضبط المالي(الرقابه الماليه في بيئه الحاسب الالكتروني .(ولإختبار صحة الفرضيات تم إستخدام التحليل الإحصائي .(spss)) الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية . واستخدام الاسلوب الاستنباطي لتحليل الاستبيان الذي تم توزيعه للعينه الخاضعه للدراسه وبعد التحليل تم اثبات صحة الفرضيات وكانت من اهم النتائج نظام المعلومات المحاسبية له القدرة في إنتاج معلومات ملائمة تلبي إحتياجات المراقب المالي . نظام المعلومات المحاسبيه له دور في ضبط وإدراك المخاطر المالية لانه يقدم معلومات دقيقه يمكن الاعتماد عليها ولها القابليه للمقارنه. نظام المعلومات المحاسبة له القدرة علي التحليل وتقييم الاداء المالي .نظام المعلومات المحاسبيه يهدف الى التاكد من صحة ودقة اكتمال المخرجات .ان حوسبة نظام المعلومات المحاسبيه تقوم بمعالجة وتحليل البيانات الماليه ووضع الاجراءات التصحيحيه.ان حوسبة نظام المعلومات المحاسبيه تهتم بدقة وحفظ المستندات والعرض السريع للمعلومات من مايزيد الثقه لمتخزي القرار وقد خرج البحث بعدة توصيات :ضرورة إستخدام نظام المعلومات الحاسبية بصورة دورية لمواكبة التطورات في مجال تكنولوجيا المعلوما زيادة الإهتمام بالمعلومات التي يوفرها نظام تخطيط الموارد حول المشاكل تشجيع الابحاث والدراسات الهادفة الي تعزيز الجانب التطبيقي جودة المعلومات المحاسبية ضرورة تطبيق جودة المعلومات المحاسبية الخبيرة في مجال الاعمال والتي تساعدنا في كشف مواطن الضعف في الجانب المالي .

يتضح مما سبق أن هذه الدراسة تناولت دور جودة المعلومات المحاسبية في الضـــبط المـــالي فـــي أنظمـــة الضمـــان الإجتمـــاعي، وتختلف دراستي عنها بتناولها دور نظام تخطيط الموارد في تحسين جودة المعلومات المحاسبية للحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية .

(5)دارسة: بركات(2011م): [1]

لقد حددت هذه الدارسة أثر مستوى تطبيق أنظمة تخطيط موارد المنشأة (ERP) على العائد على الاستثمار في الشركات الصناعية المساهمة العامة في السعودية، ولمعرفة هذا الأثر صُمّمت استبانة ووُزّعت على الشركات الصناعية المدرجة أسهمها في بورصة السعودية، وبينت هذه الدارسة أن هناك أثراً لتطبيق أنظمة تخطيط موارد المنشات بمكوناته الأربعة (المبيعات والتسويق، والإدارة والإنتاج، و المحاسبة والتمويل، والموارد البشرية) على العائد على الاستثمار في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة السعودية، وقد أوصى الباحث الشركات التي لم تطبق نظام تخطيط موارد المنشأة أن تقوم بذلك، والشركات التي بدأت حديثاً بتطبيقه أن تعمق التطبيق لتصل لأعلى درجات ممكنة لتحسن من أدائها المالي.

تناولت هذه الدراسة قياس أثر تطبيق نظام تخطيط موارد المنشأة على العائد على الاستثمار في الشركات الصناعية السعودية ، وتختلف دراستي عنها بتناولها دور نظام تخطيط الموارد في تحسين جودة المعلومات المحاسبية للحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية .

(1) بركات، عبدالله (2011) قياس أثر تطبيق نظام تخطيط موارد المنشأة على العائد على الاستثمار في الشركات الصناعية السعودية، دارسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة السعودية، ورقة بحثية في الملتقي الدولي حول راس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في الاقتصاديات الحديثة،2011م.

(6) دراسة: محمد أحمد: (2011م): [1]

تناولت الدراسة النظم المحاسبية المحوسبة وتأثيرها على ترشيد اتخاذ القرارات الإدارية . تتمثل مشكلة البحث في مدى جودة نظام المعلومات المحاسبية هذه المعلومات المحاسبية حتى تخرج بصورة دقيقة يعتمد عليها في اتخاذ القرار وتظهر مشكلة البحث في النقاط التالية 1/إلى أي مدى تعتمد جودة مخرجات النظام الحاسبي بدرجة كبيرة على الرقابة على المدخلات وتشغيل البيانات والمعلومات المحاسبية؟ 2/إلي أي مدى تساعد النظم المحاسبية المحوسبة في توفير البيانات الأساسية والأدوات التحليلية اللازمة كالتخطيط والتنفيذ والرقابة التي تحول دون تطبيق التقنية الحديثة واستخدام الحاسوب في النظم المحاسبية بالإدارة العامة للجمارك؟ 3/هل هنالك استغلال لأنظمة المعلومات المحاسبية المتطورة؟ تكمن أهمية البحث في الدور الذي تلعبه جودة المعلومات المحاسبية المحوسبة في ترشيد اتخاذ القرارات الإدارية والتقليل من الأخطاء وتفاديها ومنعاً للغش والاختلاسات وتستند هذه الدراسة في أهميتها على الاعتبارات ندرة وقلة البحوث والدراسات في مجال جودة المعلومات المحاسبية المحوسبة .تمثلت فرضيات البحث في الأتي:- تطبيق جودة المعلومات المحاسبية المحوسبة يؤدي إلى إنتاج معلومات ملائمة ودقيقة يمكن الاستناد إليها في اتخاذ القرارات تطبيق جودة المعلومات المحاسبية المحوسبة يذيد من فعالية نظام الرقابة الداخلية المحاسبية استخدام جودة المعلومات المحاسبية المحوسبة يتطلب تكلفة كبيرة و تأهيل القائمين بتطبيقه .من واقع تحليل واختبار الفرضيات توصل الباحث إلى النتائج الآتية : المعلومات المحاسبية النابعة من صميم الاستخدام لنظام المعلومات المحاسبي المحوسب يمكن من قياس نجاح المنشأة جودة المعلومات المحاسبية المحاسبية المحوسبة يسهل ويساهم في عملية المراجعة الداخلية للمنشأة..تطبيق نظام

(1) محمد أحمد الرضي بابكر ، نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وتأثيرها على ترشيد واتخاذ القرارات الإدارية رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الدراسات العليا ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2011 م.

المعلومات المحاسبية المحوسبة يتطلب تأهيل وتطوير البرامج المستخدمة في المنشـــأة لمواكبة التطور التكنولوجي من خلال النتائج البحث توصل الباحث إلـــى عـــدد مـــن التوصيات منها ما يلي: استخدام جودة المعلومات المحاسبية المحاسبية المحوسبة في المنشآت بصورة عامة، والإدارة العامة للجمارك بصورة خاصـــة . تـــوفير أجهـــزة حاسوبية ذات مواصفات جيده في الأداء ، والفعالية في الأداء ، مع ضرورة تـــوفير قطع الغيار لتلك الأجهزة..التعيين و الاختيار مسبقاً لأفراد ذوي مهارات كبيـــرة فـــي استخدام الحاسوب.

يتضح مما سبق أن هذه الدراسة تناولت جـــودة المعلومـــات المحاســـبية المحاســـبية المحوسبة وتأثيرها على ترشيد واتخاذ القرارات الإدارية ، وتختلف دراســـتي عنهـــا بتناولها دور نظام تخطيط الموارد في تحسين جودة المعلومات المحاسبية للحـــد مـــن المخاطر المالية بالمصارف السودانية .

(7) دارسة : اسماء (2012م): [1]:

إن الهدف من هذه الدارسة هو معرفة أثر فاعلية أنظمة تخطيط موارد المنظمة (ERP)على تحقيق تميز الأداء المؤسسي في أمانة عمان الكبرى ، ولتحقيق هدف الدارسة استخدمت الباحثة استبانة صُمّمت لجمع المعلومات الأولية والمكونة من (30) فقرة، وتوزيعيا على عينة الدارسة وهم موظفو الدائرة المالية في أمانة عمان الكبرى الذين يستخدمون نظام (ERP) وقد توصلت الدارسة لعدد من النتائج أهمها:

(1) اسماء الفاعوري، أثر فاعلية أنظمة تخطيط موارد المنظمة في تميز الأداء المؤسسي، دارسة تطبيقية في أمانة عمان الكبرى ، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط, عمان، الاردن.2012م.

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين فاعلية أنظمة تخطيط الموارد وفقا للابعاد (جودة المعلومات، وجودة النظام، ورنا المستخدم) مجتمعة في تحقيق تميز الأداء المؤسسي.
- قدمت مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة شمول المناطق الخاضعة لأمانة عمان الكبرى بتطبيق النظام لتحقيق التخطيط، والاستغلال الأمثل لموارد الأمانة.

تناولت هذه الدراسة أثر فاعلية أنظمة تخطيط موارد المنظمة في تميز الأداء المؤسسي، دارسة تطبيقية في أمانة عمان الكبرى ، وتختلف دراستي عنها بتناولها دور نظام تخطيط الموارد في تحسين جودة المعلومات المحاسبية للحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية .

(8) دراسة: مريم (2013م): [1]

هدفت هذه الدارسة إلى التعرف إلى واقع التطبيق العملي لبطاقة الأداء المتوازن في شركة طيران الخطوط الجوية الملكية الأردنية حيث أُخضعت قوائمها المالية المنشورة لعامي (2011 – 2012) للدراسة والمقابلات الشخصية مع المعنيين بالشركة، وذلك بهدف تقييم الأداء المالي باستخدام بطاقة الأداء المتوازن.

ومن أهم نتائج الدارسة أن هناك أثارا لتطبيق أبعاد بطاقة الأداء المتوازن الأربعة واستخدامها على مقاييس الأداء المبينة على الربح المحاسبي بمؤشرات (معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية) في شركة طيران الخطوط الجوية الملكية الأردنية، كذلك هناك أثر لتطبيق أبعاد بطاقة الأداء المتوازن الأربعة واستخدامها على (مقاييس الأداء الحديثة بمؤشرات مقياس القيمة الإقتصادية المنافسة، القيمة السوقية المنافسة) في شركة طيران الخطوط الملكية الأردنية، ومن توصيات

(1) مريم نديم، 2013، تقييم الأداء المالي باستخدام بطاقة الأداء المتوازن - دارسة اختبارية في شركة طيران الملكية الأردنية، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن2013م.

الباحثة ضرورة قيام شركة طيران الخطوط الجوية الملكية الأردنية بالبناء السليم لأسس تقييم الأداء الاستراتيجي بالاعتماد على تطبيق واستخدام أبعاد بطاقة الأداء المتوازن.

تناولت هذه الدراسة تقييم الأداء المالي باستخدام بطاقة الأداء المتوازن – دارسة اختبارية في شركة طيران الملكية الأردنية ، وتختلف دراستي عنها بتناولها دور نظام تخطيط الموارد في تحسين جودة المعلومات المحاسبية للحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية .

(9) دراسة : طلال (2013م) : [1]

بينت هذه الدارسة أن تقييم الأداء باستخدام أبعاد بطاقة الأداء المتوازن (البعد المالي، وبعد الزبون، وبعد العمليات الداخلية، وبعد الابتكار والتصميم (في شركات الصناعات الغذائية المساهمة العامة في الأردن أصبح ضرورياً في تلك الشركات، وذلك من أجل الاندماج في تخطيط استراتيجي متكامل من أجل المحافظة على القدرة التنافسية الكونية الحالية، ولاختبار مدى تقييم الأداء باستخدام بطاقة الأداء المتوازن في هذه الشركات صُممت استبانة مؤلفة من (24) فقرة موزعة على أربع فرضيات تناولت كل فرضية بُعداً من أبعاد بطاقة الأداء المتوازن، وقد توصلت الدارسة إلى أن شركات الصناعات الغذائية المساهمة العامة في الأردن تستخدم مقاييس أداء مالية وغير مالية لتقييم أدائيا، وهذه المقاييس لها علاقة ب:

البعد المالي، وبعد الزبون، وبعد العمليات الداخلية، وبعد الابتكار والتعلم، مع الإشارة إلى عدم تبلور الاستخدام الكامل لهذه البطاقة بعد.

---

(1) طلال سليمان جريرة، 2013، مدى تقييم الأداء باستخدام أبعاد بطاقة الأداء المتوازن (BSC) في شركات الصناعات الغذائية المساهمة العامة في الأردن - دارسة ميدانية، جامعة جرش، الأردن، دارسات العلوم الإدارية، مجلد 41 ، ص 274-259 . 2013م

تناولت هذه الدراسة مدى تقييم الأداء باستخدام أبعاد بطاقة الأداء المتوازن (BSC) في شركات الصناعات الغذائية المساهمة العامة في الأردن ، وتختلف دراستي عنها بتناولها دور نظام تخطيط الموارد في تحسين جودة المعلومات المحاسبية للحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية .

(10) دراسة : رنا(2013م): [1]

نشأة مشكلة الدراسة في أن النظام المحاسبي التقليدي لا يفصح عن الموارد البشرية وتكلفتها ومن ثم لا يعرضها في القوائم المالية، وتؤدي إلى عدم القياس السليم وأن مخرجات النظام المحاسبي تكون مقتصرة على الجانب المالي فقط علماً بأن المنشآت تنفق موارد مالية كبيرة في سبيل تأهيل وتدريب العاملين والذين يصبحوا أصولاً، ويمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤلات الآتية :هل تؤثر المعلومات المحاسبية في تحديد وقياس تكلفة رأس المال الفكري بصورة سليمة ؟ هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعلومات المحاسبية وموثوقية القياس المحاسبي لتكلفة رأس المال الفكري ؟ هل تؤدي المعلومات المحاسبية المنشورة عن تكلفة رأس المال الفكري إلى ترشيد القرارات الإدارية بالوحدات الاقتصادية؟ استخدمت الدراسة المنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة والمنهج الاستنباطي لتحديد محاور الدراسة وصياغة الفرضيات، والمنهج الاستقرائي لاختبار فرضيات الدراسة، والمنهج الوصفي بإستخدام أسلوب العينة العشوائية لمعرفة دور المعلومات المحاسبية في القياس والإفصاح عن تكلفة رأس المال الفكري .هدفت الدراسة إلى إبراز دور الإدارة في توفير المعلومات المحاسبية الملائمة التي تساعد على قياس تكلفة رأس المال الفكري، وبيان أثر المعلومات المحاسبية فى قياس تكلفة رأس المال الفكري .سعت الدراسة لاختبار الفرضيات التالية :الفرضية الأولى: تؤثر المعلومات المحاسبية في تحديد

(1) رنا الياس صالح على ، دور المعلومات المحاسبية في القياس والإفصاح عن تكلفة رأس المال الفكري، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الدراسات العليا ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2013 م.

وقياس تكلفة رأس المال الفكري .الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعلومات المحاسبية وموثوقية القياس المحاسبي لتكلفة رأس المال الفكري . الفرضية الثالثة: المعلومات المحاسبية المنشورة عن تكلفة رأس الفكري تؤثر على القرارات الإدارية بالوحدات الاقتصادية .توصل الباحث إلى عدة نتائج تؤكد صحة الفرضيات ومنها إن تطوير وتحديث المعلومات المحاسبية وقواعد البيانات الخاصة برأس المال الفكري تمكن من قياس تكلفة رأس المال الفكري بصورة جيدة تعتبر المعلومات المحاسبية من أهم المصادر الأساسية التي تساعد في قياس تكلفة رأس المال الفكري المحاسبة على رأس المال الفكري تعمل على تحسين جودة المعلومات المحاسبية المقدمة للإدارة العليا .ختمت الباحث البحث بعدة توصيات مرتبطة بالنتائج السابقة منها تطوير وتحديث المعلومات المحاسبية وقواعد البيانات الخاصة برأس المال الفكري حتى تمكن من قياس تكلفة رأس المال الفكري بصورة جيدة معالجة القصور في المعلومات المحاسبية لمنظمة الأعمال كي تساعد في قياس رأس المال الفكري بصورة أكثر موضوعية .إجراء مزيد من البحوث والدراسات النظرية والميدانية للوصول إلى نموذج للقياس المحاسبي لرأس المال الفكري.

يتضح مما سبق أن هذه الدراسة تناولت دور المعلومات المحاسبية في القياس والإفصاح عن تكلفة رأس المال الفكري ، وتختلف دراستي عنها بتناولها دور نظام تخطيط الموارد في تحسين جودة المعلومات المحاسبية للحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية .

(11) دراسة: خاتمة (2013) [1]:

إن هذه الدراسة ناقشت أهمية التغيير لمؤسسة التي تبحث عن التقدم، والرفعة حيث أن التغيير سمة من سمات العصر ، وأن التقدم والاستمرار لا يتحقق إلا من خلال امتلاك المؤسسة لنظام تخطيط موارد المؤسسة، ويتطلب تطبيقة عملة دعم ذات جودة عالية حتى يتسنى للمؤسسة أداء أنشطتها بشكل فعال، ويكسبها الريادة.

هدفت الباحثة معرفة كيف يتم دعم التغيير من أجل تطبيق نظام تخطيط موارد المؤسسة بنجاح، وما هي العوائد الناتجة من تطبيق هذا النظام ؟ واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي للمؤسسة الوطنية للتنقيب ، وأعدّت استبانة للموظفين تشمل جوانب الموضوع ومن أهم النتائج التي حصلت عليها:

- التأكيد على جودة المعلومات التي يقدمها نظام(ERP).
- التأكيد على إفادة النظام للعمل بشكل كبير.
- يُعد نظام تخطيط موارد المؤسسة نقله نوعية وحلاَ تكنولوجياً ذو أهمية جوهرية للمؤسسة لإنجاز تطوير المشروعات ومتابعتها، ويلعب دوراً مهماً في تترابط كافة أعمال المؤسسة وعمليات المتابعة وسرعة الأداء.
- أدى نظام تخطيط موارد المؤسسة لتحسين الإنتاجية، وتخفيض التكاليف، وزيادة العوائد.

تناولت هذه الدراسة تسيير التغيير في ظل تطبيق نظام تخطيط موارد المؤسسة (ERP) ، دارسة حالة المؤسسة الوطنية لمتنقيب بحاسي مسعود ، وتختلف دراستي عنها بتناولها دور نظام تخطيط الموارد في تحسين جودة المعلومات المحاسبية للحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية .

([1]) خاتمة لواتي، تسيير التغيير في ظل تطبيق نظام تخطيط موارد المؤسسة (ERP) ، دارسة حالة المؤسسة الوطنية لمتنقيب بحاسي مسعود ، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي صويلح ، الجزائر2013م

(12) دراسة: فتيحة، (2014) [1] :

في هذه الدارسة قامت الباحثة بدراسة مدى مساهمة اعتماد بطاقة الأداء المتوازن في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية، وهل تساعد هذه الطريقة في تحسين الأداء ، وقد اعتمدت الباحثة طريقة الدراسة الميدانية في مؤسسة ليندغاز بالإضافة للمقابلات الشخصية، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن تطبيق بطاقة الأداء المتوازن يشمل جميع المؤشرات المالية وغير المالية ، وأن بطاقة الأداء المتوازن تساهم في تحسين الأداء الكمي لممؤسسة ، وأن هناك تكاملا بين المؤشرات لتقييم الأداء، والتأكيد على أن المؤشرات المالية وحدها تُعد غير كافية لتقييم الأداء.

تناولت هذه الدراسة مساهمة بطاقة الأداء المتوازن في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية، دارسة حالة مؤسسة ليند غاز ، وتختلف دراستي عنها بتناولها دور نظام تخطيط الموارد في تحسين جودة المعلومات المحاسبية للحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية .

(13) دراسة (إبراهيم ، 2016م)[2]

تمثلت مشكلة الدراسة في البحث عن العلاقة بين القياس والإفصاح والمراجعة على أساس القيمة العادلة وجودة المعلومات المحاسبية، وتتفرع منها التساؤلات التالية : – هل يؤثر القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة على ملاءمة المعلومات المحاسبية؟ – هل يؤثر القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة على موثوقية المعلومات المحاسبية؟ – ما هو أثر الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة على ملاءمة المعلومات المحاسبية؟ – ما هو أثر الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة

([1]) قناوة فتيحة، مساهمة بطاقة الأداء المتوازن في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية، دارسة حالة مؤسسة ليند غاز، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة، الجزائر ،2014م.

(2) إبراهيم يعقوب إسماعيل ، أثر استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح والمراجعة على تحقيق جودة المعلومات المحاسبية ، (الخرطوم : رسالة دكتوراة غير منشورة في المحاسبة منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا) ، 2016م .

العادلة على موثوقية المعلومات المحاسبية؟ – هل يؤدي تطبيق مراجعة القيمة العادلة إلى ملاءمة المعلومات المحاسبية؟ – هل يؤدي تطبيق مراجعة القيمة العادلة إلى موثوقية المعلومات المحاسبية. – هل يؤدي تطبيق نماذج القياس المحاسبي للقيمة العادلة إلى قياس القيمة الحقيقية للأسهم العادية للشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية؟ – ما هو أثر قياس القيمة الحقيقية للأسهم العادية على جودة المعلومات المحاسبية؟ هدفت الدراسة إلى دراسة العلاقة بين القياس والإفصاح والمراجعة وفق القيمة العادلة وجودة المعلومات المحاسبية في الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية. تكمن أهمية الدراسة في بيان أثر المحاسبة والمراجعة وفق القيمة العادلة على تحقيق جودة المعلومات المحاسبية والتي تساعد في ترشيد قرارات المستخدمين، ومعرفة نماذج القياس المحاسبي للقيمة العادلة التي تناسب الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية. إختبرت الدراسة الفرضيات الآتية: أولاً: فرضيات الدراسة الميدانية: – تطبيق القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة يؤثر على ملاءمة المعلومات المحاسبية. – تطبيق القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة يؤثر على موثوقية المعلومات المحاسبية. – تطبيق الإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة يؤثر على ملاءمة المعلومات المحاسبية. – تطبيق الإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة يؤثر على موثوقية المعلومات المحاسبية. – مراجعة القيمة العادلة تؤثر على ملاءمة المعلومات المحاسبية. – مراجعة القيمة العادلة تؤثر على موثوقية المعلومات المحاسبية. ثانياً: فرضيات الدراسة التطبيقية: – تطبيق نماذج القيمة العادلة يمكن من قياس القيمة الحقيقية للأسهم العادية. – يؤدي قياس القيمة الحقيقية للأسهم العادية إلى جودة المعلومات المحاسبية. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لجمع البيانات والمعلومات وتحليلها، كما استخدمت الإستبانة لجمع البيانات من عينة الدراسة الميدانية، وتم استخدام نموذج مضاعف الربحية كأحد النماذج الرياضية لقياس القيمة العادلة من خلال بيانات التقارير المالية المنشورة

والتقارير السنوية، واستخدمت برنامج SPSS لتحليل بيانات الدراسة باستخدام أسلوبي الإرتباط والإنحدار الخطي المتعدد لدراسة أثر المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: – استخدام الأسعار الجارية في سوق نشط في قياس القيمة العادلة يزيد من ملاءمة المعلومات المحاسبية في الشركات المساهمة المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية. – استخدام الأسعار الجارية في سوق غير نشط في قياس القيمة العادلة لا يحقق خاصية الملاءمة في المعلومات المحاسبية. – إفصاح الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية عن الطرق والإفتراضات التي استخدمتها الإدراة في قياس القيمة العادلة يزيد من ملاءمة المعلومات المحاسبية. – فحص المراجع للإفتراضات التي اعتمدت عليها الإدارة في قياس القيمة العادلة ومدى مناسبة هذه الإفتراضات يزيد ملاءمة المعلومات المحاسبية وبالتالي جودة هذه المعلومات. أوصت الدراسة بعدم إعتماد مستخدمي المعلومات المحاسبية على تقديرات الإدارة في القياس المحاسبي للقيمة العادلة لأنها لا تؤدي إلى ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية، وعلى المراجعين الخارجيين التأكد من توافق قياس وافصاح القيمة العادلة مع معايير المحاسبة الدولية.

تناولت هذه الدراسة أثر استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح والمراجعة على تحقيق جودة المعلومات المحاسبية ، وتختلف دراستي عنها بتناولها دور نظام تخطيط الموارد في تحسين جودة المعلومات المحاسبية للحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية .

(14) دراسة زهير، (2016م):[1]

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين صيغ التمويل الإسلامي والمخاطر المالية، بيان أحكام وضوابط التمويل الإسلامي، وتوضيح طبيعة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي، تمثلت أهمية الدراسة في أنها تمثل رؤية تمكن من تطوير أدوات ومنتجات مالية تلبي احتياجات المؤسسات من التمويل الإسلامي وتشخيص أساسيات وخصائص التمويل الإسلامي لمعالجة المخاطر المالية وتحديد الآثار الناتجة من التمويل التقليدي، تمثلت مشكلة الدراسة في الأخطاء والتجاوزات في تطبيق صيغ التمويل الإسلامي، عدم وجود العدد الكافي من الكوادر المدربة التي تجمع بين المعرفة الشرعية والمعرفة الاقتصادية والمصرفية لإدارة عمليات التمويل الإسلامي، هناك ضعف في تطبيق بعض صيغ التمويل الإسلامي مثل المشاركة والمضاربة، الإجارة بسبب اعتقاد إدارات تلك المصارف بارتفاع درجة المخاطر المالية، كما تمثلت تساؤلات الدراسة في الآتي: هل التمويل بصيغة المرابحة يؤثر في المخاطر المالية؟، ما هو أثر التمويل بصيغة السلم في المخاطر المالية؟، هل هناك أثر للتمويل بصيغة المشاركة في المخاطر المالية؟، كيف يؤثر التمويل بصيغة المضاربة في المخاطر المالية؟، هل التمويل بصيغة الاستصناع يؤثر في المخاطر المالية؟، وما هو أثر التمويل بصيغة الإجارة على المخاطر المالية؟، اختبرت الدراسة الفرضيات التالية: التمويل بصيغة المرابحة يؤثر في المخاطر المالية، التمويل بصيغة السلم يؤثر في المخاطر المالية، التمويل بصيغة المشاركة يؤثر في المخاطر المالية، التمويل بصيغة المضاربة يؤثر في المخاطر المالية، التمويل بصيغة الاستصناع يؤثر في المخاطر المالية، التمويل بصيغة الإجارة يؤثر في المخاطر المالية. انتهجت الدراسة المنهج التاريخي، المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي، توصلت الدراسة إلى نتائج

1 زهير أحمد علي أحمد ، صيغ التمويل الإسلامي ودورها في تقليل المخاطر المالية في المصارف السودانية المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية ، (الخرطوم : رسالة دكتوراة في المحاسبة غير منشورة في المحاسبة والتمويل، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا) ، 2016م .

منها: التمويل بصيغة المرابحة في المصارف يمنح بناءاً على الجدارة الائتمانية للعميل مما يقلل من التعرض لمخاطر عدم السداد، تهتم المصارف بتدريب العاملين على إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي، تستخدم المصارف إجراءات وسياسات واضحة عند تنفيذ عقود صيغ التمويل الإسلامي، تطبق المصارف الإسلامية معايير صيغ التمويل الإسلامي الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، تهتم المصارف بتعزيز وتطوير الأطر الرقابية والإشرافية لصيغ التمويل الإسلامي. وأوصت الدراسة بتوصيات منها: ضرورة تفعيل صيغ التمويل الإسلامي بالمصارف بصورة مجتمعة دون التركيز على صيغة واحدة، ضرورة تنشيط وتفعيل صيغ التمويل الإسلامي مع فئات متنوعة من العملاء وفي قطاعات اقتصادية مختلفة لضمان نجاحها وتقليل المخاطر، ضرورة اتباع إجراءات وسياسات واضحة عند تنفيذ صيغ التمويل الإسلامي.

تناولت هذه الدراسة صيغ التمويل الإسلامي ودورها في تقليل المخاطر المالية في المصارف السودانية المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية ، وتختلف دراستي عنها بتناولها دور نظام تخطيط الموارد في تحسين جودة المعلومات المحاسبية للحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية .

(15) دراسة: عزمي (2016م): [1]

تناولت هذه الدراسة دور المعلومات المحاسبية فى رفع كفاءة الاداء المـــالي ،هـــدفت الدراسة الى ايجاد اطار يتم من خلاله استخدام المعلومات المحاسبية فى رفع كفـــاءة الاداء المالي ووضع الاسس والقواعد الصحيحة لتقويم الاداء المـــالي،ظهرت اهميـــة الدراسة في ان توجيه اشراف الادارة العليا عن طريق مايقدمه من معلومات محاسبية يساعد على ضمان جودة المعلومات المحاسبية ،تمثلت مشكلة الدراسة فى عدم وجود

(1) عزمي محجوب حسين ، دور المعلومات المحاسبية في رفع كفاءة الآداء المالي رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الدراسات العليا ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2016 م.

جودة المعلومات المحاسبية ادى الى عدم تحديد الربط المالي الحقيقى للايرادات والمصروفات وعدم الاهتمام بجودة المعلومات المحاسبية ذات الفائدة القصوى في الوعي المالي ادى الى اختفاء المعلومات المحاسبية المهمة والمفيدة ادى الى صعوبة الوصول الى تقويم الأداء المالي اختبر ت الدراسة عدة فرضيات منها، يؤثر استخدام المعلومات المحاسبية على كفاءة الاداء المالي وايضا تساعد جودة المعلومات المحاسبية فى رفع كفاءة الاداء المالي ،انتهجت الدراسة عدة مناهج منها،المنهج الوصفى لاستخدام اسلوب دراسة الحالة والمنهج التاريخى لتتبع الدراسات السابقة ،توصلت الدراسة الى عدة نتائج منها،تعتبر المعلومات المحاسبية مؤشر لتقويم كفاءة الاداء المالي ،هنالك علاقة بين تقويم كفاءة الاداء المالي وكفاءة المعلومات المحاسبية،هنالك علاقة بين جودة المعلومات المحاسبية وكفاءة جودة المعلومات المحاسبية المحاسبية في تقويم كفاءة الاداء المالي ،توصلت الدراسة الى عدة توصيات منها،الاستفادة الكاملة من استخدام المعلومات المحاسبية مما يؤدي الي رفع كفاءة الاداء المالي ،ضرورة اجراء المزيد من الدراسات والابحاث التى تهدف الي تقويم الاداء المالي،ضرورة توفير المعلومات المحاسبية اللازمة لأغراض تقويم الاداء المالي.

يتضح مما سبق أن هذه الدراسة تناولت دور المعلومات المحاسبية في رفع كفاءة الآداء المالي ، وتختلف دراستي عنها بتناولها دور نظام تخطيط الموارد في تحسين جودة المعلومات المحاسبية للحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية .

(16) دراسة عبد العظيم (2016م): [1]

تتعدد مؤشرات الأداء المالي في المنشآت والتي تهدف إلي تقـويم الأداء و تحسـين نوعية المعلومات المالية التي تقدمها للمستثمرين في أسـواقرأس المال.هـدفت هـذه الدراسة إلى التعرف على مؤشرات الأداء المالي المبنية على الأرباح والمبنية علـي التدفقات النقدية ومدي قدرة كل منها علي التنبؤ بعوائد أسهم الشركات المدرجة فـي سوق الخرطوم للأوراق المالية. تمثلت مشكلة الدراسة فـي اختبـار العلاقـة بـين مؤشرات الأداء المالي المبنية على الأرباح والمبنية علي التدفقات النقدية وعوائد أسهم الشركات محل الدراسة، وأيهماأكثر ارتباطاً بعوائد الأسهم، وهل هنالك تبـاين بـين مؤشرات الأداء المبنية على الأرباح ومؤشرات الأداء النقدية من حيث قدرتها علـى التنبؤ بعوائد الأسهم. تنبع أهمية الدراسة من الدور الذي تلعبه مؤشرات الأداء المالي في تقويم الأسهم للاستخدام في الواقع العملي من اجل الوصول إلي التقـويم السـليم لعوائد الأسهم ومن ثم المساعدة في اتخاذ قرارات رشيدة تؤدي الـي تطـور حجـم ونشاط سوق الخرطوم للأوراق المالية . تـم اتبـاع المنهجالتـاريخي والاسـتقرائي والاستنباطي والوصفي التحليلي. شملت عينة الدراسة مجموعة من الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية للفترة من 2010م إلى 2014م ، اعتمدت الدراسة على البرنامج الإحصائي (E.Views) وبرنامج (SPSS) في معالجة البيانات لتحديـد مدي الارتباط بين مؤشرات الأداء المالي المبنية على الأرباح والمبنية علي التـدفقات النقدية كمتغيرات مستقلة وعوائد الأسهم كمتغير تـابع وتحديـد مـدي تـأثير هـذه المؤشرات على عوائد الأسهم، وقد عمدت الدراسة إلي اسـتخدام نمـوذج الانحـدار الخطي البسيط و المتعدد. بينت نتائج الدراسة وجـود علاقـة موجبـة وذات دلالـة إحصائية بين عوائد الأسهم والأرباح المحاسبية والتـدفقات النقديـة، وأن مؤشـرات

(1) عبد العظيم عبد الرحمن البشير مصطفي ، مؤشرات الأداء المالي المبنية على الأرباح و المبنية علي النقدية ودورها في التنبؤ بعوائد الأسهم رسالة دكتوراه غير منشورة ،كلية الدراسات العليا ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2016 م.

الأداء المبنية على الإرباح أكثر ارتباطاً بعوائد الأسهم من مؤشـــرات الأداء النقديـــة، وأن هنالك تأثير معنوي للأرباح المحاسبية والتدفقات النقدية علي عوائد الأسهم، وأن نسبة ما تفسره مؤشرات الأداء المبنية على الإرباح يفوق وبشكل كبير نسبه ما تفسره مؤشرات التدفق النقدي في التنبؤ بعوائد الأسهم .قـــدمت الدراســـة مجموعـــة مـــن التوصيات منها ضرورة الاهتمام بمؤشرات الأداء المبنية على الأربـــاح المحاســـبية والتدفقات النقدية عند دراسة المتغيرات التي تؤثر على عوائـــد الأســـهم للشـــركات، وضرورة قيام إدارة سوق الخرطوم للأوراق المالية بتـــوفير البيانـــات والمؤشـــرات للمستخدمين وإظهار الشفافية في الإفصاح المالي للمتعاونين مع السوق.

يتضح مما سبق أن هذه الدراسة تناولت مؤشرات الأداء المالي المبنية على الأرباح و المبنية علي النقدية ودورها في التنبؤ بعوائد الأسهم ، وتختلف دراستي عنها بتناولهـــا دور نظام تخطيط الموارد في تحسين جودة المعلومات المحاسبية للحد من المخـــاطر المالية بالمصارف السودانية .

(17) دراسة: أحمد (2016م)[2]

تناولت الدراسة جودة المعلومات المحاسبية ودورها في رفـــع كفـــاءة الاداء المـــالي وتمثلت مشكلة الدارسة في ان انخفاض وتدني جودة المعلومات المحاسبية يقلل كفاءة الاداء المالي .تمثلت اهمية الدراسة في رفع درجة الوعي باهمية جـــودة المعلومـــات المحاسبية ودورها في زيادة كفاءة الاداء المالي ، يسهم البحث فـــي تحديـــد نـــواحي القصور في جودة المعلومات المحاسبية وفي جودة الاداء المالي . اختبرت الدراســـة الفرضيات التي تتمثل في دور استخدام جودة المعلومات المحاسبية واثرها في رفـــع كفاءة الاداء المالي واعتماد المستثمرين على المعلومات المحاسبية يؤثر على كفـــاءة

(2) أحمد محمد الأمين ، جودة المعلومات المحاسبية وأثرها في رفع كفاءة الأداء المالي،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الدراسات العليا ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2016م.

الاداء المالي . اتبعت الدراسة المنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث ، المنهج الاستنباطي لتحديد محاور البحث وصياغة المشكلة ، المنهج الاستقرائي لاختيار فرضيات البحث وتحليل الاستبانة ، المنهج التحليلي الوصفي. توصلت الدراسة الى نتائج منها ، ان المعلومات المحاسبية التي تصدرها المؤسسات تتضمن معلومات محاسبية جيدة تؤثر في رفع كفاءة الاداء المالي . اوصت الدراسة بضرورة اثبات المعايير المحاسبية في اعداد المعلومات المحاسبية مما يؤدي إلى رفع كفاءة الاداء المالي.

يتضح مما سبق أن هذه الدراسة تناولت جودة المعلومات المحاسبية وأثرها في رفع كفاءة الأداء المالي ، وتختلف دراستي عنها بتناولها دور نظام تخطيط الموارد في تحسين جودة المعلومات المحاسبية للحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية .

(18) دراسة :النور (2017م): [1]

تناولت الدراسة دور جودة المعلومات المحاسبية المحوسبة في رفع كفاءة الأداء المالي بالتطبيق على بنك الخرطوم كدراسة حالة .هدف البحث الي توضيح مفهوم وأهداف جودة المعلومات المحاسبية المحاسبية، بيان أهمية جودة المعلومات المحاسبية في منشئآت الأعمال والمؤسسات المالية، بالإضافة الي إظهار دور المحاسبة كنظام معلومات داعم لعملية التخطيط وإتخاذ القرارات ودراسة دور جودة المعلومات المحاسبية في رفع كفاءة الأداء المالي .كما بنيت الدراسة على الفرضيات التالية وهي : للمعلومات المحاسبية دور كبير في تطوير الأداء وتحسين كفاء الأداء.، نظام المحاسبة المتبع في المنشأة سيساعد في رفع كفاءة أداء المنشأة وقدرتها على إستغلال المعلومات المتاحة ، هنالك نظام محاسبة متبع في المنشأة يساعد على توفير معلومات

[1] النور محمد احمد فرج الله ، دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في رفع كفاءة الأداء المالي،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الدراسات العليا ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2017م.

ملائمة تساعد في تطوير الأداء .إشتمل البحث على مقدمة تحتوي على الإطار المنهجي للبحث والدراسات السابقة، كما إشتمل أيضا على ثلاثة فصول كل فصل يحتوي على مبحثين، تناول الفصل الأول مفهوم وأهمية وأهداف جودة المعلومات المحاسبية والحاجة إلى جودة المعلومات المحاسبية و عناصر وخصائص ومقومات جودة المعلومات المحاسبية المحوسبة، الفصل الثاني مفهوم وأهمية وأغراض وأهداف ومراحل تقويم الأداء المالي، خصائص اومعايير وعوامل ومعوقات ومشاكل ومجالات ووظائف الأداء المالي .توصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها: تساعد جودة المعلومات المحاسبية المحوسبة في تتطور البيانات وأدوات التحليل والتخطيط والرقابة المالية على العمليات المحاسبية في المنشأة، إدخال التقنية الحديثة في جودة المعلومات المحاسبية يؤدي الي تقليل الأخطاء المحاسبية مما يساعد على تفعيل أداء الدورة المستندية الأمر الذي يزيد من كفاءة الأداء المالي لتحقيق الأداء .اما أهم التوصيات فكانت كالأتي: ضرورة مواكبة المنشأة التطورات التقنية لجودة المعلومات المحاسبية المحاسبية المحوسبة، ضرورة إلمام المحاسبين والمراجعين جودة المعلومات المحاسبية المحوسبة.

يتضح مما سبق أن هذه الدراسة تناولت دور جودة المعلومات المحاسبية المحوسبة في رفع كفاءة الأداء المالي ، وتختلف دراستي عنها بتناولها دور نظام تخطيط الموارد في تحسين جودة المعلومات المحاسبية للحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية .

(19) دراسة إشتعال طه فضل المولى محمد: 2017 [1]

تناولت الدراسة تقويم الأداء المالي للمصارف بإستخدام المؤشرات المالية ودورها في التنبؤ بالفشل المالي والحد من مخاطره لعينة من المصارف التجارية بالخرطوم. وتمثلت مشكلة الدراسة في خطورة إنتشار ظاهرة الفشل المالي في المصارف التجارية وتعدد مخاطرها وأسبابها المباشرة والغير مباشرة والتي تُمثل المشكلة الرئيسية لهذه الظاهرة وكيفية علاجها والحد من مخاطرها. تتبع أهمية الدراسة في أنها تمثل إضافة للمحاولات العلمية التي تمت في مجال عملية التنبؤ بالفشل المالي والحد من مخاطره من أجل التوصل إلى الوسائل العلمية والعملية السليمة في هذا المجال ذات كفاءة في ظل متغيرات البيئة المستمرة الخاصة بالنشاط المصرفي. وتعدد إستخدامها لأساليب التحليل المالي من أجل توفير قاعدة من المعلومات الخاصة بالمؤشرات المالية تساعد في مجال التنبؤ بالفشل المالي والحد من مخاطره. وهدفت الدراسة إلى إختبار مدى قدرة المؤشرات المالية في مجال عملية التنبؤ بالفشل المالي والحد من مخاطره بالإضافة إلى توضيح أهمية العلاقة بين الإستخدام المشترك لأساليب التحليل المالي وعملية التنبؤ بالفشل المالي والحد من مخاطره. إتبعت الدراسة المنهج الوصفى لتغطية الجوانب النظرية والمنهج التحليلي لإختبار الفرضيات والتي تمثلت في تحليل مقاييس المؤشرات المالية للأداء المالي يساعد على عملية التنبؤ بالفشل المالي والحد من مخاطره، ويتفرع منها الفرضيات التالية:هنالك علاقة إيجابية بين الإستخدام المشترك لأساليب التحليل المالي المتعددة وعملية التنبؤ بالفشل المالي والحد من مخاطره.وكذلك تحليل المؤشرات المالية المعبرة عن مجالات متعددة للأداء المالي ومن مصادر متعددة للمعلومات المالية يساعد في مجال عملية التنبؤ

(1) إشتعال طه فضل المولى محمد ، تقويم الاداء المالي للمصارف بإستخدام المؤشرات المالية و دورها في التنبؤ بالفشل المالي و الحد من مخاطره بالخرطوم رسالة دكتوراه غير منشورة ،كلية الدراسات العليا ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2017م.

بالفشل المالي والحد من مخاطره. وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج أهمها: إن مؤشرات الأداء المالي لها قدرة تنبؤية على إكتشاف الفشل المالي والحد من مخاطره. وإن الإستخدام المشترك لأساليب التحليل المالي بصورة تكاملية يؤدي إلى إعطاء صورة واضحة وشاملة وحقيقة عن مواطن الضعف والتدهور والقوة في الأداء المالي للمصارف ومن ثَمَ القدرة على التنبؤ بمدى إحتمال القرب من الفشل المالي والحد من مخاطره. وإن إستخدام المؤشرات المالية من مجالات ومصادر مختلفة في عملية التحليل المالي يساعد في الكشف المبكر على التنبؤ بالفشل المالي والحد من مخاطره بصورة شاملة وحقيقية .وتمثلت أهم توصيات الدراسة في ضرورة اعتماد مؤشرات الاداء المالي وفق إطار متكامل وشامل من المقاييس المالية والإستخدام المشترك لأساليب التحليل المالي بإدراك وفهم عميق كأساس سليم لتقويم الاداء والتنبؤ بالفشل المالي والحد من مخاطره. والإهتمام بتحديد حجم الاموال ومصادرها والتي يتم توظيفها في الأنشطة الإستثمارية وتحليل إحتمالية المخاطر لكل نشاط ومعرفة مواطن التعارض بين السيولة والربحية والأمان وتحديد الإجراءات اللازمة لتحقيق التوازن بينهم لضمان آداء سليم.والعمل على التوافق بين القرارات الإستثمارية والتمويلة لضمان سلامة الهيكل المالي وبالتالي البعد عن الفشل المالي والحد من مخاطره .

يتضح مما سبق أن هذه الدراسة تناولت تقويم الاداء المالي للمصارف بإستخدام المؤشرات المالية و دورها في التنبؤ بالفشل المالي و الحد من مخاطره بالخرطوم، وتختلف دراستي عنها بتناولها دور نظام تخطيط الموارد في تحسين جودة المعلومات المحاسبية للحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية .

(20) دراسة: أنور (2017م): [1]

تناولت الدراسة دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في إدارة المخاطر المصرفية، حيث تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في الحد من المخاطر بالمصارف السودانية. هدفت الدراسة إلي تحديد نوع العلاقة ودور الخصائص النوعية في إدارة المخاطر المصرفية للمصارف العاملة بالسودان. اعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي وجمعت البيانات عن طريق الاستبانة تم توزيع عدد (170) استبانه والمسترجعة (153) استبانه علي عينة من المصارف التجارية العامله بولاية الخرطوم، تم استخدم البرنامج الإحصائي (SPSS) في تحليل البيانات من خلال مجموعة من الأساليب الإحصائية، وتم بناء نموذج الدراسة مشتملاً علي خمس فرضيات رئيسية لإختبارها. توصلت الدراسة إلى عُدت نتائج منها: تُوفّر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة يجعل المعلومات المحاسبية للمصارف التجارية أكثر فائدة لمستخدميها على التنبؤ واتخاذ القرار، معيار الموثوقية من معايير جودة المعلومات المحاسبية التي يجب توافرها في القوائم المالية المنشورة، ملائمة المعلومات المحاسبية تمكن مستخدمي هذه المعلومات بالتنبؤ بالنتائج المتوقعة مستقبلاً. أوصت الدراسة ب: ضرورة الإلتزام بتطبيق معيار المعلومات المحاسبية القابلة للمقارنة في بنود قائمة التدفقات النقدية للاستفادة منها في التنبؤ بالظروف المحيطة، ضرورة الاهتمام برفع كفاءة مستخدمي المعلومات المحاسبية للحد من المخاطر، ضرورة الاهتمام بالكوادر الفنية المؤهلة علمياً وعملياً لتطبيق نظام المعلومات المحاسبية وتطوير طرق الرقابة.

(1) أنور حمد سليمان أحمد ، دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية فى إدارة المخاطر المصرفية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،،كلية الدراسات العليا 2017م.

يتضح مما سبق أن هذه الدراسة تناولت دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية فى إدارة المخاطر المصرفية ، وتختلف دراستي عنها بتناولهـــا دور نظـــام تخطـــيط الموارد في تحسين جودة المعلومات المحاسبية للحد من المخاطر المالية بالمصـــارف السودانية .

(21) دراسة: مبارك (2017م):[1]

شهدت المؤسسات والشركات فى تسعينات القرن الماضى إيقاعاً سريعاً فى تطور تقنيات إنتاج السلع والخدمات مما زاد حدة التنافس فى طلب المنتحات ذات الجودة العالية والأسعار المناسبة. ولذلك فإن مشكلة البحث تدور حول كيفية إيجاد نظام لمعلومات متكاملة من النواحى المالية والادارية والتسويقية ويكون قادراً على توفير تلك المعلومات فى الوقت المطلوب بغرض إتاحة الفرصة فى عمليات إتخاذ القرار الإدارى السليم. وتبعاً لذلك يهدف البحث إلى المساهمة فى إيجاد حل للمشكلة مع الإنسجام مع فروض البحث ، وذلك عن طريق وجود نظام معلوماتى- إليكتروني يكون قادراً على خدمة عمليات الإدارة بشكل متكامل فى جميع الأنشطة المالية والإدارية ، ومعلومات تكاليف الأنشطة (ABC) على وجه الخصوص لخدمة مراحل تنفيذ المشاريع لشركات المقاولات للمساعدة فى لإتخاذ القرار السليم فى أى لحظة مما يكسبها ميزة تنافسية. وهذا النظام هو ما تم التعارف عليه بنظام إدارة موارد المؤسسات (ERP) . وتبرز أهمية البحث فى أنها تطرق باباً علمياً هاماً يؤسس لاتجاه متطور لنظم المعلومات المحاسبية لتكون قادرة على قياس التكلفة ولحفز زيادة القدرة التنافسية لشركات المقاولات وغيرها. وتمتد أهمية البحث إلى التأسيس الى مفاهيم علمية تساعد على ضبط التكلفة وحفز الأداء لكسب ميزة تنافسية. ومنهجية

([1]) مبارك بشرى حميدان أحمد ، **أثر تطبيق نظام تخطيط موارد المؤسسات على إستخدام تكاليف الأنشطة لزيادة القدرة التنافسية لشركات المقاولات : دراسة تطبيقية ميدانية على شركة الفيصل العقارية** ، (الخرطوم: رسالة دكتوراة في المحاسبة غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة النيلين) ، 2017م.

البحث التى أستخدمها الباحث تتمثل فى كل من المنهج : التاريخي والوصفي والعلمى ، وذلك لوصف ولسرد الوقائع ذات الصلة بالبحث، ولإستخدام التفكير العلمي والكمي والتحليلي. ويشمل ذلك وصفاً لمجتمع الدراسة وعينته، وطريقة إعداد أداتها، والإجراءات التي اتخذت للتأكد من صدقها وثباتها، والطريقة التي اتبعت لتطبيقها، والمعالجات الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات واستخراج النتائج. وفى هذا الخصوص أعتمد الباحث عدد من الفروض كالتالى: 1. يعتبر نظام تخطيط موارد المؤسسات وجهاً آخراً لنظام المعلومات الإدارية والمحاسبية. 2. إستخدام نظام تخطيط مورد المؤسسات يساعد على الإستخدام الأمثل لمعلومات أنشطة الشركات و تكاليف الأنشطة (ABC) على وجه الخصوص . 3. نظام تخطيط موارد المؤسسات يؤسس الى علاقة إيجابية مع كل من معلومات عناصر تكاليف الأنشطة (ABC) ومعلومات مراحل تنفيذ المشاريع لشركات المقاولات. 4. يؤدى نظام تخطيط موارد المؤسسات الى كفاءة وفعالية إدارة شركات المقاولات مما يؤدى إلى سلامة إتخاذ القرار الإدارى وزيادة القدرة التنافسية. توصلت الدراسة ، وبعد إختبار صحة فروض البحث إلى عدد من النتائج والتوصيات تمإيجازهما فى التالى : أولاً : النتائج : من خلال الدراسة النظرية والميدانية توصل الباحث إلى عدد من النتائج التالية: 1. يعتبر نظام تخطيط موارد المؤسسات وجهاً آخراً لنظام المعلومات الإدارية والمحاسبية الأخرى. 2. إستخدام نظام تخطيط موارد المؤسسات يساعد على الإستخدام الأمثل لمعلومات أنشطة الشركات و تكاليف الأنشطة (ABC) على وجه الخصوص مما يؤدى إلى إتخاذ قرار إدارى سليم. 3. نظام تخطيط موارد المؤسسات يؤسس الى علاقة إيجابية مع كل من معلومات عناصر تكاليف الأنشطة (ABC) ومعلومات مراحل تنفيذ المشاريع لشركات المقاولات. 4. نظام تخطيط موارد المؤسسات يوفر قاعدة معلومات إلكترونية مركزية تخدم كل أنشطة الشركة. 5. نظام تخطيط وإدارة موارد المؤسسات يساعد فى إدارة الموارد المادية والبشرية والزمنية بكفاءة وفاعلية.

ثانياً التوصيات : توصل الباحث إلى عدد من التوصيات تمثلت فى التالى: 1. أن تأخذ جميع المؤسسات فى الإعتبار نظام ERP كوعاء نموذجى صالح لإستيعاب نظم التكلفة . 2. أن تتخذ شركات المقاولات نظاماً لقياس التكلفة على أساس النشاط لتفادى مخاطر عدم التأكد وفقدان قدرتها التنافسية. 3. أن ترتبط نظم المقاولات بنظم المعلومات الإلكترونية لتشغيل نظم التكلفة على أساس النشاط لتقليل عناصر مخاطر عدم التأكد. 4. على اسواق المال أن توجد لها إهتمامات بنظم إدارة معلومات المشروعات لتفادى مخاطر عدم التأكد لضمان إسترداد أموالها بكفاءة. 5. على الشركات الإهتمام بنظام حسابات تكاليف الأنشطة من أجل التحكم فى مسار تكلفة تنفيذ مراحل المشروعات مما سيكسبها ميزة تنافسية. 6. على الشركات الإهتمام بتوصيف واضح لمراكز أوعية أنشطة التكاليف بالشركة لمساعدتها فى تحديد التكاليف المتعلقة بمراحل تنفيذ المشروعات بدقة .

تناولت هذه الدراسة أثر تطبيق نظام تخطيط موارد المؤسسات على إستخدام تكاليف الأنشطة لزيادة القدرة التنافسية لشركات المقاولات ، وتختلف دراستي عنها بتناولها دور نظام تخطيط الموارد في تحسين جودة المعلومات المحاسبية للحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية .

(22) دراسة شيرين (2017م):[1]

تمثلت مشكلة الدراسة بالتساؤلات التالية : هل تؤثر معايير المراجعة الداخلية علي جودة المعلومات المحاسبية ؟ هل تؤثر معايير المراجعة الداخلية على مبادئ حوكمة الشركات ؟ هل تؤثر مبادئ حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية ؟ هل مبادئ حوكمة الشركات تتوسط العلاقة بين معايير المراجعة الداخلية و جودة المعلومات المحاسبية ؟ ، إهتمت الدراسة بالدور الوسيط لمبادئ حوكمة الشركات في

(1) شيرين مأمون سيد أحمد ، **الدور الوسيط لمبادئ حوكمة الشركات في العلاقة بين معايير المراجعة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية** ، (الخرطوم : رسالة دكتوراة في المحاسبة غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا قسم المحاسبة) ، 2017م .

العلاقة بين معايير المراجعة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية . هدفت الدراسة إلى إختبار العلاقة بين معايير المراجعة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية ، والتعرف على تأثير معايير المراجعة الداخلية على مبادئ حوكمة الشركات ، ودراسة أثر مبادئ حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية ، ومعرفة دور مبادئ حوكمة الشركات فى العلاقة بين معايير المراجعة الداخلية و جودة المعلومات المحاسبية . إختبرت الدراسة الفرضيات التالية : الفرضية الرئيسية الأولي (توجد علاقة إيجابية بين معايير المراجعة الداخلية و جودة المعلومات المحاسبية)، الفرضية الرئيسية الثانية (توجد علاقة إيجابية بين معايير المراجعة الداخلية و مبادئ حوكمة الشركات) ، الفرضية الرئيسية الثالثة (توجد علاقة إيجابية بين مبادئ حوكمة الشركات و جودة المعلومات المحاسبية)، الفرضية الرئيسية الرابعة (مبادئ حوكمة الشركات تتوسط العلاقة بين معايير المراجعة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية).إستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، وتم إختبار بيانات الدراسة من واقع بيانات الدراسة الميدانية والتي تم جمعها عبر (303) إستبانة بنسبة إستجابة بلغت (87%) من جملة الإستبانات الموزعة ، وتم إختبار الفرضيات بعد التأكد من صلاحية و إعتمادية الأبعاد ، عن طريق إستخدام (SEM , AMOS) أسلوب تحليل المسار (نمذجة المعادلة البنائية) لقياس هيكلية النموذج الذي يوضح العلاقة بين المتغيرات . توصلت الدراسة إلى نتائج منها هنالك علاقة طردية بين معايير المراجعة الداخلية و مبادئ حوكمة الشركات ، غياب الرقابة على آليات حوكمة الشركات ونقص الإفصاح و الشفافية فى المصارف التجارية ، عدم إلتزام المراجعيين الداخليين فى المصارف التجارية بمعايير المراجعة الداخلية ،عدم إهتمام مدراء المراجعة الداخلية بالتدريب المستمر للمراجعيين الداخليين . أوصت الدراسة بتوصيات منها ضرورة إهتمام مدراء المراجعة الداخلية في المصارف التجارية بمعايير المراجعة الداخلية ، العمل على متابعة التطورات التى تطرأ على معايير

المراجعة الداخلية ، ضرورة إتباع المصارف التجارية سياسات خاصة بحوكمة الشركات يتم الإفصاح والإعلان عنها ، ضرورة الإهتمام بالتدريب المستمر للمراجعيين الداخليين لتنمية قدراتهم .

تناولت هذه الدراسة الدور الوسيط لمبادئ حوكمة الشركات في العلاقة بين معايير المراجعة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية ، وتختلف دراستي عنها بتناولها دور نظام تخطيط الموارد في تحسين جودة المعلومات المحاسبية للحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية .

(23) دراسة :هيام، (2018م):[1]

المستخلص تناول البحث الحوكمة المصرفية في ظل الرقابة المالية و دورها في الحد من المخاطر المصرفية، تمثلت مشكلة البحث في كيفية الحد من المخاطر بالمصارف السودانية في ظل الحوكمة وكيفية الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لدى المصارف ونظرا للتطورات السريعة في القطاع المصرفي وزياد مخاطر الائتمان المصرفي والسيولة والمخاطر التشغيلية التي لها تأثيرات سلبية على عمل هذه المصارف وقراراتها الائتمانية، هدف البحث الى الوقوف على تحقيق العدالة والشفافية في معاملات المصارف وحق المساءلة بما يسمح لكل ذي مصلحة ومراجعة الإدارة حيث أن الحوكمة تقف في مواجهة الفساد وحماية المساهمين بصفة عامة وتعظيم عائدهم وذلك بتبني معايير الشفافية في التعامل معهم لمنع حدوث الأزمات الاقتصادية ومنع المتاجرة بالسلطة في المصارف وذلك من خلال ضمان وجود هياكل إدارية يمكن معها محاسبة الإدارة أمام المساهمين وضمان مراجعة الأداء المالي وحسن استخدام أموال المصارف من خلال تكامل نظم المحاسبة والمراجعة، والإشراف على المسئولية الاجتماعية للمصارف في ضوء قواعد الحوكمة الرشيدة، وتحسين الإدارة

1 هيام عمر محمد عثمان أبو عاقلة ، **الحوكمة المصرفية في ظل الرقابة المالية ودورها في الحد من المخاطر المصرفية (دراسة ميدانية علي عينة من المصارف السودانية)** ، (الخرطوم : رسالة دكتوراة في المحاسبة غير منشورة ، جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا) ، 2018م .

داخل المصارف والمساعدة على تطوير الاستراتيجيات وزيادة كفاءة. قام البحث على ثلاث فرضيات رئيسية هي :هنالك علاقة بين الحوكمة المصرفية في ظل الرقابة ومخاطر الائتمان المصرفي هنالك علاقة بين الحوكمة المصرفية في ظل الرقابة والحد من آثار مخاطر السيولة في المصارف، هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين حوكمة المصارف في ظل الرقابة والمخاطر التشغيلية في المصارف، تم تحليل البيانات بواسطة برنامج التحليل الاحصائي (الحزمة الاحصائية لتحليل العلوم الاجتماعية SPSS). وتوصل البحث لعدة نتائج منها: تؤثر الحوكمة المصرفية في الحد من المخاطر المالية، تقلل الحوكمة المصرفية من الخطر المرتبط بالنشاط الذي تم تمويله من قبل المصرف، وتسهم الحوكمة المصرفية في تخطيط السيولة بالمصرف، تساعد الحوكمة المصرفية على اكتشاف الغش والاحتيال الداخلي بالمصرف ومنع الاحتيال الخارجي من طرف عملاء المصرف. أوصت الدراسة بضرورة تطبيق الحوكمة المصرفية بقانون ملزم على جميع المصارف، وضرورة تحديد المخاطر المالية وادارتها بشكل يضمن تحقيق اهداف المصرف، ضرورة ان يكون نظام الرقابة الداخلية جيد وفعال لمنع عمليات الغش وخيانة الامانة سواء من العملاء او العاملين. الاهتمام بتدريب الكادر البشرى القادر على ادارة المخاطرة وتطبيق نظم الحوكمة المصرفية، توفير بيئة امنة موحدة لتفعيل التشغيل الإلكتروني الفعال المتطور.

تناولت هذه الدراسة الحوكمة المصرفية في ظل الرقابة المالية ودورها في الحد من المخاطر المصرفية ، وتختلف دراستي عنها بتناولها دور نظام تخطيط الموارد في تحسين جودة المعلومات المحاسبية للحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية .

(24)دراسة (محمد ، 2018م)[1]

تكمن مشكلة البحث في ان كفاءة وفعالية الاداء المالي تكمن في تحقيق أهداف الأداء في كل جوانبه خاصةً في جانب استخدام الموارد المالية والبشرية ، هذا فضلاً عن التعامل مع المتغيرات البيئية داخل المشروع وخارجه وهذا بدوره يتطلب عمليات اتخاذ القرارات السليمة في الوقت المناسب ، عليه ولتحقيق هذه المتطلبات يطرح الباحث التساؤل الآتي "ما هو أثر نظام تخطيط موارد المنشأة في زيادة كفاءة وفعالية الاداء المالي للمنشآت المالية السودانية ؟" وتتفرع منه عدة تساؤلات وهي كالتالي: ماهي العلاقة بين دعم الإدارة العليا للمنشآت المالية وزيادة كفاءة وفعالية الاداء المالي؟ ماهو أثر كفاءة قسم تكنولوجيا المعلومات للمنشآت المالية على زيادة كفاءة وفعالية الاداء المالي؟ ماهي العلاقة بين دعم موردي نظم تخطيط موارد المنشأة للمنشآت المالية و زيادة كفاءة وفعالية الاداء المالي؟ ، وهدف البحث إلى تحقيق الآتي: التعرف على العلاقة بين دعم الإدارة العليا وزيادة كفاءة وفعالية الاداء المالي، تحديد أثر كفاءة قسم تكنولوجيا المعلومات للمنشآت المالية على زيادة كفاءة وفعالية الاداء المالي، بيان مساهمة دعم موردي نظم تخطيط موارد المنشأة للمنشآت المالية في زيادة كفاءة وفعالية الاداء المالي، استخدم البحث المناهج الآتية: المنهج الاستنباطي لصياغة فرضيات البحث، المنهج الاستقرائي، المنهج الوصفي التحليلي لإجراء الدراسة الميدانية، المنهج التاريخي لعرض الدراسات السابقة، توصل البحث الى مجموعة نتائج منها: وجود الخبرة لموردي نظام (ERP) يساعد في زيادة كفاءة وفعالية الاداء المالي، توفير الكفاءة التقنية لدى موردي النظام يساعد في زيادة كفاءة وفعالية الاداء المالي، السرعة في ادخال البيانات المتعلقة بالموارد يساعد في زيادة كفاءة وفعالية الاداء المالي. من أهم توصيات البحث: ضرورة توفير المنشآت المالية

([1]) محمد فضل المولى محمد فضل المولى ، **أثر تطبيق نظام تخطيط موارد المنشأة في كفاءة وفعالية الاداء المالي للمنشآت المالية دراسة حالة(بنك فيصل الإسلامي السوداني)** ، (الخرطوم: رسالة ماجستير في المحاسبة غيرمنشورة ، كلية التجارة ، جامعة النيلين) ، 2019م.

الاسلامية لنظام رقابة داخلية فعال للتحقق من اداء المهام وفقاً للخطط الموضوعة الامر الذي يساعد في زيادة كفاءة وفعالية الاداء المالي، اهتمام المنشآت المالية الاسلامية بقدرة التحكم في الموارد وتوظيفها في الاطار الصحيح لتحقيق الاهداف مما يساعدها في زيادة كفاءة وفعالية الاداء المالي.

تناولت هذه الدراسة أثر تطبيق نظام تخطيط موارد المنشأة في كفاءة وفعالية الاداء المالي للمنشآت المالية ، وتختلف دراستي عنها بتناولها دور نظام تخطيط الموارد في تحسين جودة المعلومات المحاسبية للحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية .

(25)دراسة : ياسين (2018م):[1]

تناولت الدراسة دور القياس والافصاح عن التكاليف البيئية في جودة المعلومات المحاسبية بالتطبيق على بعض الشركات الصناعية بالسودان. هدفت الدراسة الى اختبار العلاقة بين قياس التكاليف البيئية والافصاح عنها وجودة المعلومات المحاسبية، قياس أثر الافصاح عن التكاليف البيئية على ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية، التعرف على أثر قياس التكاليف البيئية على ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية. تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس: ما دور القياس والافصاح عن التكاليف البيئية في جودة المعلومات المحاسبية؟ وتفرعت منه عدة تساؤلات منها: هل يؤثر قياس التكاليف البيئية على ملائمة المعلومات المحاسبية ؟ هل يؤثر الافصاح عن التكاليف البيئية على موثوقية المعلومات المحاسبية؟ تستمد الدراسة أهميتها من أهمية القياس والافصاح عن التكاليف البيئية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، سد الفجوة في الدراسات السابقة التي تناولت القياس والافصاح عن التكاليف البيئية ودورها في جودة المعلومات المحاسبية، ندرة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في البيئة السودانية. إختبرت الدراسة عدة فرضيات منها، قياس التكاليف البيئية يؤثر

([1]) ياسين عبدالرحيم ادم ، **دور القياس والافصاح عن التكاليف البيئية في جودة المعلومات المحاسبية في الشركات الصناعية السودانية** ، (الخرطوم : رسالة دكتوراة في المحاسبة غيرمنشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا قسم المحاسبة) ، 2018م .

على ملاءمة المعلومات المحاسبية، الافصاح عن التكاليف البيئية يؤثر على موثوقية المعلومات المحاسبية. استخدمت الدراسة المنهج الاستنباطي ، الاستقرائي والوصفي التحليلي. تم اختبار بيانات الدراسة من واقع بيانات الدراسة الميدانية والتي تم جمعها عبر (184) استبانة بنسبة استجابة (90%) من جملة الاستبانات الموزعة والبالغة (204) استبانة ، وتم اختبار الفرضيات باستخدام اختبارT للعينة الواحدة (One Sample T-Test)، اختبار مربع كاى تربيع (Chi-Square Test) ، الارتباط والانحدار عبر برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS). خلصت الدراسة الى وجود علاقة بين قياس التكاليف البيئية وجودة المعلومات المحاسبية، وجود علاقة بين الافصاح عن التكاليف البيئية وجودة المعلومات المحاسبية، وجود ارتباط بين قياس التكاليف البيئية بالشركات وصحة وعدالة القوائم المالية، أيضاً وضحت النتائج ان الافصاح عن التكاليف البيئية يجعل المعلومات المحاسبية قابلة للفهم والمقارنة، كما أظهرت نتائج الدراسة أن قياس التكاليف البيئية يسهم في زيادة الافصاح والشفافية في المعلومات المحاسبية. أوصت الدراسة باهتمام الشركات بقياس التكاليف البيئية وعرضها في التقارير والقوائم المالية، مراعاة الشركات للاعتبارات البيئية عند ممارستها لأنشطتها الاقتصادية، تطوير نظام محاسبي واضح وسهل التطبيق للإفصاح عن التكاليف البيئية في القوائم المالية من قبل المنظمات المهنية ، ضرورة تطوير المعايير المحاسبية التي تلزم الشركات بالقياس والافصاح عن التكاليف البيئية في تقاريرها وقوائمها المالية من قبل المنظمات المهنية.

(26) دراسة : محمد (2018م):[1]

تناولت الدراسة أثر أساليب المحاسبة الاستراتيجية في ظل تخطيط موارد المشروع (ERP) على زيادة الميزة التنافسية في القطاع الصناعي، تمثلت مشكلة الد راسة في

([1]) محمد المهدي الأمير ، **أثر أساليب المحاسبة الاستراتيجية في ظل تخطيط موارد المشروع (ERP) على زيادة الميزة التنافسية في القطاع الصناعي: دراسة تحليلية تطبيقية** ، (الخرطوم : رسالة دكتوراة في المحاسبة غير منشورة ، جامعة أم درمان الإسلامية ، كلية الدراسات العليا) ، 2018م .

أن المنشآت الصناعية في الآونة الأخيرة شهدت العديد من التطورات مثل ثورة المعلومات والاتصالات وانفتاح السوق واحتدام المنافسة بين المنشآت الصناعية في كافة أنحاء العالم، مما يجعل كل منشأة تسعى إلى الحفاظ على حصتها السوقية، ومحاولة زيادتها عن طريق المنافسة بالسعر والجودة والتوقيت المناسب، الأمر الذي فرض على تلك المنشآت أن تتحول من استخدام الأساليب التقليدية في المحاسبة الإدارية إلى استخدام أساليب المحاسبة الاستراتيجية ومن الملاحظ أن تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية الاستراتيجية تحتاج إلى معلومات تفصيلية هائلة من البيانات، حيث إن استخدام نظم المعلومات المحاسبية التقليدية يوفر معلومات محاسبية غير دقيقة قد لا تعكس واقع المنشأة المحاسبي و الإداري لعدم تقديمها لمعلومات منسقة في الوقت المناسب لدعم عملية اتخاذ القرارات، وللقضاء على تلك المشاكل وأهمها افتقار نظم المعلومات التقليدية إلى عنصر التكامل من ناحية، ومواجهة التغيرات في بيئة الأعمال من ناحية أخرى ظهر نظام تخطيط موارد المشروع (ERP)، هدفت الدراسة إلى بيان أثر التكامل بين أساليب المحاسبة الإدارية الاستراتيجية ونظام تخطيط موارد المشروع (ERP) في زيادة الميزة التنافسية للمنشآت الصناعية، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي، الاستقرائي، التاريخي، المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الإحصائي كأسلوب لدراسة الحالة واستخدمت الاستبانة لجمع المعلومات. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: هناك علاقة إرتباط بين تطبيق أساليب المحاسبة الإستراتيجية وزيادة الميزة التنافسية في القطاع الصناعي، وكذلك يؤدي إستخدام أساليب المحاسبة الإستراتيجة في إطار نظام تخطيط موارد المشروع (ERP) إلى زيادة الميزة التنافسية في القطاع الصناعي، وقد خرجت الدراسة بعدد من التوصيات منها ضرورة تدريب العاملين في المستويات الإدارية المختلفة في المنشآت الصناعية السودانية على أهمية أساليب المحاسبة الإستراتيجية ودورها في تحقيق الميزة التنافسية.

تناولت هذه الدراسة أثر أساليب المحاسبة الاستراتيجية في ظل تخطيط موارد المشروع (ERP) على زيادة الميزة التنافسية في القطاع الصناعي ، وتختلف دراستي عنها بتناولها دور نظام تخطيط الموارد في تحسين جودة المعلومات المحاسبية للحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية .

(27) دراسة :أحمد (2018م):[1]

تناولت الدراسة مدى التزام المراجع الخارجي بقواعد السلوك المهني على جودة المعلومات المحاسبية (من منظور إسلامي) ، حيث تمثلت مشكلة الدراسة بالإجابة على عدة أسئلة منها، ما مدى التزام المراجع الخارجي بقواعد السلوك المهني على جودة المعلومات المحاسبية وهدفت هذه الدراسة التعرف على أهمية قواعد السلوك المهني والأقسام المنبثقة منه وتوضيح ومعرفة واقع التزام المراجع الخارجي بقواعد السلوك المهني في البنوك الإسلامية الأردنية ولتحقيق أهدافها تم تصميم استبانة لهذا الغرض وتكونت من (24) فقرة غطت جميع محاور قواعد السلوك المهني وجودة المعلومات المحاسبة، وتم اختبار صنفها وثباتها، وتم توزيعها على عينة الدراسة حيث تكون مجتمع الدراسة من المراجعين الخارجيين المتعاملين مع البنوك الإسلامية الأردنية والبالغ عددهم (34) مراجعا ، وتم استرجاع (113) استبانة ، وتم استبعاد (1) استبانة لعدم صلاحيتها للتحليل، وبذلك خضع للتحليل (112) استبانة ، وقد تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية الملائمة من خلال برنامج SPSS. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج نذكر منها ما يأتي: أن المراجع الخارجي ملتزم بالمحافظة على سرية المعلومات ولا يكشفها إلا المتطلبات قانونية أو مهنية و يقدمها بكل حيادية وحذر أثناء تأدية أعماله امتثالا الأوامر الله، ويقدم ما هو ملائم لتوظيف المعلومات بفاعلية بحيث تساعد في تحقق الأهداف العامة، وأن قواعد

([1]) أحمد جميل محمد عبده ، **مدى التزام المراجع الخارجي بقواعد السلوك المهني على جودة المعلومات المحاسبية من منظور إسلامي: دراسة ميدانية على قطاع البنوك الإسلامية الاردنية** ، (الخرطوم : رسالة دكتوراة في المحاسبة غير منشورة ، جامعة أم درمان الإسلامية ، كلية الدراسات العليا) ، 2018م .

السلوك المهني تلزم المراجع الخارجي بالمحافظة على سمعة مهنته وتقديم معلومات ملائمة وثيقة الصلة بالقرارات وصادقة وخالية من الأخطاء ولكي يعتمد عليها لتقييم الأحداث بحيث تعطي صورة تنبؤية واضحة بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية ، وأوصت الدراسة بضرورة إتباع المراجعين الخارجين منهج سلوك النزاهة بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية، وزيادة التدريب للمراجعين بما يكسبهم كفاءة ومهارة وحيادية في تقديم المعلومات، وتطبيق قواعد السلوك المهني عند إعداد المعلومات المقارنة، وضرورة اختيار الوقت الملائم تعرض المعلومات بصورة واضحة قابلة للفهم .

تناولت هذه الدراسة مدى التزام المراجع الخارجي بقواعد السلوك المهني على جودة المعلومات المحاسبية من منظور إسلامي: دراسة ميدانية على قطاع البنوك الإسلامية الاردنية ، وتختلف دراستي عنها بتناولها دور نظام تخطيط الموارد في تحسين جودة المعلومات المحاسبية للحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية .

(28)دراسة : إنصاف (2019م):[1]

هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة المحاسبة القضائية ومفاهيمها الأساسية وبيان مجالات استخدامها وأساليبها وآلياتها وإجراءاتها التنفيذية والمصطلحات ذات العلاقة ومبررات الإهتمام بها وتطويرها لتقديم معلومات ذات درجة عالية من الملاءمة والموثوقية. تمثلت مشكلة الدراسة في إنخفاض مستوى جودة المعلومات المحاسبية وإنخفاض درجة الثقة وإنتشار ظاهرة التردد لدى المحاسب القضائي من خلال تأثير أساليب وإجراءات المحاسبة القضائية على جودة المعلومات المحاسبية. تم بناء نموذج الدراسة وفرضياته إعتماداً على الدراسات السابقة وبالإستناد على نظرية المحاسبة الإيجابية. إعتمدت الدراسة على المنهج العلمي الوصفي، حيث تمثل مجتمع الدراسة

([1]) إنصاف أحمد إدريس ، **دور المحاسبة القضائية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية : دراسة ميدانية لعينة من شركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية قطاع المصارف** ، (الخرطوم : رسالة دكتوراة في المحاسبة غيرمنشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا قسم المحاسبة) ، 2019م .

من المصارف السودانية المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية وتم إستخدام عينة عشوائية من المصارف والبالغ عددها (25) مصرف، حيث تم توزيع عدد (350) استبانة لعينة الدراسة وبلغ عدد الإستبانات التي تم إستردادها (260) إستبانة من جملة الإستبانات الموزعة بنسبة (81%). تم إستخدام التحليل التكراري وتحليل النسب والإرتباط والتباين كم تم إستخدام نمذجة المعادلة البنائية (SEM) عن طريق إستخدام برامج (Smart PLS) وفيها استخدم تحليل المسار لاختبار فرضيات الدراسة، وقد أوضحت نتائج إختبار الفرضيات أن المحاسبة القضائية تؤثر في جودة المعلومات المحاسبية، وأظهرت نتائج الدراسة إن هناك أثر معنوي لآليات وإجراءات وأساليب المحاسبة القضائية في ملاءمة المعلومات المحاسبية، وبينت النتائج أن آليات وأساليب وإجراءات المحاسبة القضائية تؤثر في موثوقية المعلومات المحاسبية، وأظهرت النتائج أن هناك أثر معنوي لإجراءات وأساليب المحاسبة القضائية في قابلية المعلومات للمقارنة، بينما بينت أنه لا يوجد أثر معنوي لآليات المحاسبة القضائية في قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة. إعتماداً على نتائج الدراسة توصي الباحثة بالآتي: العمل على الإستفادة القصوى من فاعلية أساليب المحاسبة القضائية بغرض تقديم معلومات مالية ملاءمة وموثوقة لمستخدمي المعلومات المحاسبية لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية، العمل على تبني المحاسبة القضائية كمهنة جديدة في مجال المحاسبة من قبل المجالس المهنية في الوطن العربي بصورة عامة وفي السودان بصورة خاصة وتنظيم عملها وإصدار المعايير والإرشادات المتعلقة بها .

تناولت هذه الدراسة دور المحاسبة القضائية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية : دراسة ميدانية لعينة من شركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية قطاع المصارف ، وتختلف دراستي عنها بتناولها دور نظام تخطيط الموارد في تحسين جودة المعلومات المحاسبية للحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية .

(29)دراسة : ألينا (2019م):[1]

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي التاسع وفقا لمحاسبة التحوط (تحوط القيمة العادلة، تحوط التدفق النقدي، وتحوط صافي الاستثمار في عملية أجنبية) على جودة المعلومات المحاسبية للبنوك العاملة في الأردن ، تمثلت مشكلة الدراسة في أن الأسس التي تم الاستناد إليها في استبدال معيار المحاسبة الدولي رقم (39) بمعيار الإبلاغ المالي الدولي التاسع تتمثل في تحسين مبادئ الاعتراف والقياس للأدوات المالية ومن هنا يتوجب بحث أهمية وأثر المعيار المستحدث في تحسين وتبسيط متطلبات التطبيق والقياس والاعتراف الخاصة بمحاسبة التحوط وبيان هذا الأثر على جودة المعلومات المحاسبية للمعلومات الناتجة عن تطبيق المعيار، وبالتالي معرفة ما إذا كان تطبيق المعيار الجديد يؤدي إلى تحقيق مستوى اعلى لهذه الجودة ، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة، والتي تم تصميمها خصيصا لهذه الغاية، وتوزيعها على مجتمع الدراسة المتمثل بالعاملين في الوظائف المحاسبية والمالية والتدقيق الداخلي في البنوك العاملة في الأردن والتي يبلغ عددها (25) بنكا، ونتيجة لعدم استجابة بعض البنوك فقد تقلص حجم المجتمع إلى (17) بنكا ممثلة بذلك عينة الدراسة تم توزيع (200) استبانة، واسترجاع (155) استبانة، بنسبة استرداد بلغت (77.50 %)، وبعد تدقيق الاستبانات المستردة تبين بأن عدد الصالح منها والمقبول للتحليل هو (147) استبانة شكلت ما نسبته (73.50 %) من مجموع الاستبانات الموزعة. وتم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، ومن خلال هذا البرنامج تم استخدام نوعين من الإحصاء: الإحصاء الوصفي كالنسب المئوية والتكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وذلك لوصف أراء

([1]) ألينا فتحي عبد القادر ، **أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي التاسع على جودة المعلومات المحاسبية: دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في الأردن** ، (الأردن : رسالة دكتوراة في المحاسبة غير منشورة ، جامعة العلوم الإسلامية العالمية ، كلية الدراسات العليا ، قسم المحاسبة) ، 2019م.

عينة الدراسة حول متغيرات الدراسة، والإحصاء الاستدلالي لاختبار فرضيات الدراسة بواسطة، تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression)، واختبار .ANOVA ، توصلت الدراسة إلي وجود أثر ذي دلالة إحصائية، لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي التاسع محاسبة التحوط بأبعادها (محاسبة تحوط القيمة العادلة، ومحاسبة تحوط التدفق النقدي، ومحاسبة التحوط لصافي الاستثمار في عملية أجنبية)، على جودة المعلومات المحاسبية البنوك العاملة في الأردن ، أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات من أهمها تعزيز ومتابعة تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي التاسع محاسبة التحوط من قبل جميع البنوك العاملة في الأردن، واستمرار البنك المركزي بمتابعة البنوك التطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي التاسع – محاسبة التحوط بأبعاده الثلاثة دون ترك أي بعد، نظرا لأهمية كل بعد في بيان جهود الإدارة في إدارة المخاطر المختلفة، كما أوصت الدراسة أيضا قيام البنوك و بشكل مستمر بعقد الدورات وورش العمل الخاصة بمعايير الإبلاغ المالي الدولي لموظفيهم العاملين في وظائف المحاسبة والمالية والتدقيق الداخلي، وذلك لزيادة وعيهم بأهمية المعار، وزيادة قدرتهم على فهم وتطبيق المعيار.

تناولت هذه الدراسة أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي التاسع على جودة المعلومات المحاسبية: دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في الأردن ، وتختلف دراستي عنها بتناولها دور نظام تخطيط الموارد في تحسين جودة المعلومات المحاسبية للحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية .

(30) دراسة :محمد (2019م):[1]

المستخلص تمثلت مشكلة الدراسة في كيف يمكن للأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية ان تلعب دوراً هاماً في الحد من المخاطر المالية في المصارف السودانية، تكمن

[1] محمد موسى بابكر طه، **الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في الحد من المخاطر المالية (دراسة ميدانية علي عينة من المصارف السودانية)** ، (الخرطوم: رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، جامعة النيلين ، كلية التجارة) ، 2019م .

أهمية الدراسة في تقديم معلومات للقائمين على مهنة المحاسبة والمراجعة تساعدهم في بناء وتطوير المعايير الأزمة لتفعيل وظيفة المراجعة الداخلية والأنشطة الحديثة لها من دور في الحد من المخاطر المالية، هدفت الدراسة إلى تحديد مدى فاعلية ومساهمة الدور الحوكمي للمراجع الداخلي في الحد من المخاطر المالية في المصارف السودانية ، دراسة مدى فاعلية ومساهمة إدارة المخاطر في الحد من المخاطر المالية في المصارف السودانية ، دراسة مدى فاعلية ومساهمة إضافة القيمة في الحد من المخاطر المالية في المصارف السودانية.ولاجراء الدراسة الميدانية تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي. ولتحقيق أهداف الدراسة أختبر الفرضيات التالية: الفرضية الاولى:" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية و الحد من المخاطر المالية في المصارف السودانية". . الفرضية الثانية: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر كنشاط حديث للمراجعة الداخلية و الحد من المخاطر المالية ". الفرضية الثالثة: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إضافة القيمة كنشاط حديث للمراجعة الداخلية و الحد من المخاطر المالية ". توصلت الدراسة الي عدة نتائج منها: ساهم الدور الحوكمي للمراجع الداخلي في تفعيل نظام الرقابة الداخلية، ساهم دور ادارة المخاطر للمراجع الداخلي في قياس حجم المخاطر باستخدام المقاييس المالية والاحصائية اللازمة، ساهم المراجع الداخلي في اضافة القيمة للمصرف من خلال تقديم توصيات فعالة للارتقاء بمستوى الاداء، تطبيق القوانيين الرقابية والقواعد الصادرة عن بنك السودان المركزي حد من المخاطر المالية. كما أوصت الدراسة بالاهتمام بتفعيل الانشطة الحديثة للمراجعة الداخلية المتمثلة في(الدور الحوكمي ، ادارة المخاطر ، اضافة القيمة) لما لها من دور فعال في الحد من المخاطر المالية، الإلتزام بتطبيق القوانيين الرقابية والقواعد الصادرة عن بنك السودان المركزي، العمل على ارساء اطار للسلامة الاحترازية الكلية ، العمل

على مواكبة التطورات الحديثة في بيئة الأعمال والاعتراف بالأنشطة الحديثة في المراجعة الداخلية للحد من المخاطر المالية.

تناولت هذه الدراسة الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في الحد من المخاطر المالية ، وتختلف دراستي عنها بتناولها دور نظام تخطيط الموارد في تحسين جودة المعلومات المحاسبية للحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية .

(31) دراسة :هاني (2019م):[1]

هدفت الدراسة إلي البحث في إيجاد وتوفيق مدخل كمي ملائم للمحاسبة عن مخاطر الوساطة المالية للبنوك بين الجهات والمؤسسات المالية الأجنبية، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، تمثلت مشكلة الدراسة في إقتراح نموذج كمي للمحاسبة عن مخاطر الوساطة المالية للبنوك بين الجهات الأجنبية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتفعيل الحوكمة المصرفية ، إتبعت الدراسة المنهج الإستنباطي والإستقرائي ، إستخدمت الدراسة نموذج Credit Risk ، تمثلت عينة الدراسة في القوائم المالية المنشورة لكبريات البنوك التجارية ومواقع الإنترنت المختلفة المرتبطة بعنوان البنوك التجارية الوطنية في السنوات الأخيرة ولم توضح الدراسة عدد البنوك في العينة وكانت عينة الدراسة متمثلة في عينة من البنوك المصرية ، توصلت الدراسة إلي أن الوساطة المالية بصورتها المستحدثة، تتمثل في عملية مبادلة ثنائية نهائية وينتج من جراء عملية الوساطة المالية نوعا في الحقوق المالية من المخاطر الهامة التي تتحملها البنوك الوسيطة ، ويساعد النموذج الكمي المقترح لقياس مخاطر الوساطة المالية للبنوك بشكلها المستحدث في تضييق الفجوة المحاسبية للقوائم المالية المصرفية عند تكوين المخصصات اللازمة لمواجهة خسائر الائتمان التقليدية والناتجة عن إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهي ما يطلق عليها مخصصات ، أوصت الدراسة بضرورة العمل على تحليل مخاطر الوساطة المالية للبنوك عند

([1]) هاني نبيل فهمي سلامة ، **مدخل كمي للمحاسبة عن مخاطر الوساطة المالية للبنوك بين الجهات الأجنبية والمشروعات الصغيرة لتفعيل الحوكمة المصرفية** ، (بورسعيد : رسالة دكتوراة في المحاسبة غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة بورسعيد)، 2019م .

إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وضرورة الاهتمام بالخسائر غير المتوقعة التي تنتج عن عمليات الوساطة المالية بإقراض ً المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وضرورة الاستفادة من النموذج الكمي المقترح (مخاطر الإئتمان) ويوصي الباحث بضرورة توظيفه لقياس مخاطر الوساطة المالية للبنوك، باعتباره أنسب من غيره من النماذج الكمية التقليدية، التي تتعامل في قياس الجدارة الائتمانية أو التصنيف الائتماني، وهو الأمر الذي ال يساير طبيعة إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

تناولت هذه الدراسة مدخل كمي للمحاسبة عن مخاطر الوساطة المالية للبنوك بين الجهات الأجنبية والمشروعات الصغيرة لتفعيل الحوكمة المصرفية ، وتختلف دراستي عنها بتناولها دور نظام تخطيط الموارد في تحسين جودة المعلومات المحاسبية للحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية .

(32)دراسة : ضياء، (2020م):[1]

تناولت الدراسة دور معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية في الحد من المخاطر المالية وترشيد القرارات الاستراتيجية ، تمثلت مشكلة الدراسة في مواجهة المؤسسات المالية الإسلامية للعديد من المخاطر المالية كمخاطر العمليات ومخاطر التشغيل إضافة إلى مخاطر الائتمان ، كما تحتاج تلك المؤسسات المالية الإسلامية إلى ترشيد قراراتها الإسلامية الاستراتيجية ومن ثم تأتي هذه الدراسة لمعرفة الدور الذي يمكن أن تلعبه معايير المحاسبة والمراجعة في الحد من تلك المخاطر وترشيد القرارات الاستراتيجية في تلك المؤسسات ، وهدفت الدراسة الى تحديد دور معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية في الحد من مخاطر التشغيل والعمليات والائتمان، وقدرة دور معايير المحاسبة والمراجعة

1 ضياء الحق عبد الرحمن حسن ، **دور معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية في الحد من المخاطر المالية وترشيد القرارات الاستراتيجية (دراسة ميدانية على بنك فيصل الاسلامى)** ، (الخرطوم: رسالة دكتوراة في المحاسبة غيرمنشورة ، جامعة النيلين ، كلية التجارة) ، 2020م .

للمؤسسات المالية الاسلامية في صياغة وتطبيق وتقييم القرارات الاستراتيجية، وتم استخدام المناهج التالية، الاستنباطي، الاستقرائي والتاريخي، التحليلي الوصفي، لتحقيق أهداف الدراسة تم اختبار الفرضيات الآتية : توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية والحد من المخاطر المالية، توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية وترشيد القرارات الاستراتيجية، لقد توصلت الدراسة إلى نتائج تؤكد صحة تلك الفرضيات منها أن تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ساهمت في الحد من المخاطر المالية وترشيد القرارات الاستراتيجية في بنك فيصل الإسلامي، ختمت الدراسة بتوصيات منها أهمية تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في بنك فيصل الإسلامي والمنشآت المالية المماثلة.

تناولت هذه الدراسة دور معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية في الحد من المخاطر المالية وترشيد القرارات الاستراتيجية ، وتختلف دراستي عنها بتناولها دور نظام تخطيط الموارد في تحسين جودة المعلومات المحاسبية للحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية .

(33) دراسةمحمد (2020م):[1]

المستخلص تناولت الدراسة مشكلة تحديد دور الآليات المهنية التنظيمية والعملية للمراجع الخارجي للحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية، هدفت الدراسة إلى توضيح أثر التزام المراجع الخارجي بالآليات المهنية التنظيمية والعملية للمراجعة وتقليل مخاطر التمويل. دراسة اثر التزام المراجع الخارجي بالآليات المهنية التنظيمية والعملية للمراجعة وتقليل مخاطر السيولة. دراسة أثر التزام المراجع الخارجي

1 محمد عبد الله علي البلال ، **الدور الحوكمي للمراجع الخارجي في تقليل المخاطر المالية (دراسة ميدانية علي عينة من المصارف السودانية)** ، (الخرطوم: رسالة ماجستير في المحاسبة غيرمنشورة ، جامعة النيلين ، كلية التجارة) ، 2020م .

بالآليات المهنية التنظيمية والعملية للمراجعة وتقليل مخاطر السوق، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت استمارة الاستبانة لجمع المعلومات، ولتحقيق أهداف الدراسة تم اختبار الفرضيات التالية: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التزام المراجع الخارجي بالآليات المهنية التنظيمية والعملية للمراجعة وتقليل مخاطر التمويل. هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التزام المراجع الخارجي بالآليات المهنية التنظيمية والعملية للمراجعة وتقليل مخاطر السيولة، هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التزام المراجع الخارجي بالآليات المهنية التنظيمية والعملية للمراجعة وتقليل مخاطر السوق. توصلت الدراسة الي عدة نتائج منها: تفعيل نظام الرقابة على أعمال الزملاء ساهم في الحد من المخاطر المالية، ساهم تفعيل برامج التعليم والتدريب المهني المستمر في الحد من المخاطر المالية، الالتزام بأخلاقيات المهنة والسلوك المهني السليم ساهم في الحد من المخاطر المالية، كما أوصت الدراسة بعدة توصيات منها: على المصارف الاهتمام بتدريس اهم التطورات الخاصة بمهنة المراجعة مثل القدرة على استخدام التقنية الحديثة والبرامج المحوسبة. ضرورة التأهيل العلمي والعملي لممارسة مهنة المراجعة ولأفراد إدارة المخاطر ولجان المراجعة ومجالس الإدارة وذلك من خلال الدورات التدريبية والمؤتمرات والندوات العلمية، الارتقاء بالوضع التنظيمي للمراجع من خلال الالتزام بأخلاقيات المهنية والسلوك المهني والالتزام بالمعايير المحددة لدخول مهنة المراجعة.

تناولت هذه الدراسة الدور الحوكمي للمراجع الخارجي في تقليل المخاطر المالية ، وتختلف دراستي عنها بتناولها دور نظام تخطيط الموارد في تحسين جودة المعلومات المحاسبية للحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية .

(34) دراسة :محمد (2020م):[1]

تناولت الدارسة دور لجان المراجعة في العلاقة بين جودة المعلومات المحاسبية والتنبؤ بالأزمات المالية من خلال دراسة ميدانية على بعض المصارف السودانية خلال الفترة من 2017م- 2020م، تمثلت مشكلة الدراسة في ان كثيرا من المؤسسات المالية تعرضت لازمات مالية وعدم استقرار، ادي بعضها للتصفية، وإنهيار الكثير من المصارف لعدم توفر المعلومات الكافية التي تعمل على الانذار المبكر والتنبؤ بهذه الازمات ، هدفت الدراسة الي إلغاء الضوء على ماهية لجان المراجعة من حيث أهدافها ومسؤولياتها وأنشطتها ودوافع التكوين والقواعد المنظمة لعملها داخل المصارف، والتعرف على مفهوم وأهداف وخصائص جودة المعلومات المحاسبية والتي يتم تحقيقها في ظل لجان المراجعة بالمصارف السودانية من خلال زيادة التنبؤ بالأزمات المالية ، افترضت الدراسة كلما زاد دور لجان المراجعة زادت العلاقة بين ملاءمة المعلومات المحاسبية والقدرة على التنبؤ بالأزمات المالية بالمصارف السودانية، كلما زاد دور لجان المراجعة زادت العلاقة بين قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة والقدرة على التنبؤ بالأزمات المالية بالمصارف السودانية، كلما زاد دور لجان المراجعة زادت العلاقة بين موثوقية المعلومات المحاسبية والقدرة على التنبؤ بالأزمات المالية بالمصارف السودانية ، إتبعت الدراسة مجموعة من المناهج منها المنهج الوصفي التحليلي لتحليل البيانات ، وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها: ساهمت ملاءمة المعلومات المحاسبية في التنبؤ بالأزمات المالية، ساعدت القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية ادارة المصرف في صياغة وتصميم الخطط المستقبلية ، وأوصت الدراسة إلزام المصارف بتكوين لجان المراجعة التي تتوفر لديها الخبرة الكافية والمساهمة في تحقيق فعالية جودة المعلومات

([1]) محمد ابراهيم محمد سعيد ، **دور لجان المراجعة في العلاقة بين جودة المعلومات المحاسبية والتنبؤ باللازمات المالية بالمصارف السودانية (دراسة عينة من المصارف السودانية)** ، (الخرطوم : رسالة دكتوراة في المحاسبة غيرمنشورة ، جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا) ، 2020م.

المحاسبية للتنبؤ بالأزمات المالية بالمصارف السودانية ، والعمل على دعم الشفافية للمعلومات المحاسبية بالمصارف من خلال تضمين تقرير لجان المراجعة توضيح خصائصها وسلطاتها للمساعدة في التنبؤ بالأزمات المالية بالمصارف السودانية.

تناولت هذه الدراسة ور لجان المراجعة في العلاقة بين جودة المعلومات المحاسبية والتنبؤ باللازمات المالية بالمصارف السودانية ، وتختلف دراستي عنها بتناولها دور نظام تخطيط الموارد في تحسين جودة المعلومات المحاسبية للحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية .

(35) دراسة:نعمات (2020م):[1]

تناولت الدراسة أثر القياس والإفصاح عن أدوات الهندسة المالية لتقويم الأداء المالي والحد من المخاطر المالية دراسة ميدانية علي عينة من المصارف السودانية ، تمثلت مشكلة الدراسة في تساؤل علي اهمية القياس والافصاح عن أدوات الهندسة المالية وتقييم الأداء المالي من خلال المؤشرات المالية وكيفية الحد من المخاطر المالية وابتكار أدوات وتقنيات جديدة تساعد علي الوقاية من المخاطر والتحوط منها ، هدفت الدراسة بشكل أساسي الي التعرف علي المعايير المحاسبية التي تتطرق للإفصاح والقياس عن أدوات الهندسة المالية لتقويم الإداء المالي، توفير المعلومات الكافية عن الأدوات المالية الهندسية للتنبؤ لمواجهة التقلبات القيمة السوقية للمنشأة، ولتحقيق هذه الأهداف قامت الباحثة باختبار الفرضيات التالية:الفرضية الأولي: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين القياس والإفصاح عن ادوات الهندسة المالية وأثرها علي حجم السيولة ، الفرضية الثانية: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين القياس والإفصاح عن ادوات الهندسة المالية وكفاءة نشاط المنشأة.الفرضية الثالثة: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين القياس والإفصاح عن أدوات الهندسية المالية ونمو

([1]) نعمات السيد علي سليمان ، **أثر القياس والإفصاح عن أدوات الهندسة المالية على تقويم الأداء المالي والتنبؤ بالمخاطر المالية: دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية** ، (الخرطوم : رسالة دكتوراة في المحاسبة غير منشورة ، جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا ، قسم المحاسبة) ، 2020م .

الأرباح.الفرضية الرابعة: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين القياس والإفصاح عن ادوات الهندسة المالية والمخاطر الائتمانية. الفرضية الخامسة: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين القياس والإفصاح عن ادوات الهندسة المالية ومخاطر المشتقات المالية.الفرضية السادسة: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين القياس والإفصاح عن ادوات الهندسة المالية والمخاطر السوقية

توصلت الدراسة الي عدد من النتائج منها: يساهم القياس والإفصاح عن أدوات الهندسة المالية في تطوير استخدامات المشتقات المالية الحالية. تساعد مؤشرات النشاط المالية في تقييم كفاءة المنشأة في ادارة المشروع للموارد المتاحة. ساهمت أدوات الهندسة المالية في زيادة الاسواق المستهدفة للمنتجات الشركة.أوصت الدراسة عدد من التوصيات منها: تشجيع انشاء شركات للاستثمارات المالية، وذلك فيما يتعلق بالاستثمار في الادوات المالية المشتقة. صياغة سياسات محددة تسمح بتداول المشتقات المالية ووضع الضوابط الرقابية ملائمة لعملها. الإبلاغ المالي عن المشتقات المالية كأدوات للتحوط من المخاطر المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية يوفر معلومات اكثر نفعا لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.

تناولت هذه الدراسة أثر القياس والإفصاح عن أدوات الهندسة المالية على تقويم الأداء المالي والتنبؤ بالمخاطر المالية، وتختلف دراستي عنها بتناولها دور نظام تخطيط الموارد في تحسين جودة المعلومات المحاسبية للحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية .

(36) دراسة :سمر (2020م):[1]

تمثلت مشكلة البحث في معرفة الدور الذي يلعبه نظام الرقابة الداخلية في تفعيل نظام تخطيط موارد الحكومة لدعم تطبيق الحكومة الإلكترونية، تمثلت مشكلة الدراسة في

([1]) سمر مأمون عبدالحميد ، **الرقابة الداخلية ودورها في تطبيق نظام تخطيط موارد الحكومة لدعم تطبيق الحكومة الإلكترونية (دراسة ميدانية على ديوان الحسابات القومي)** ، (الخرطوم: رسالة دكتوراة في المحاسبة منشورة ، كلية التجارة ، جامعة النيلين) ، 2020م.

الإجابة عن التساؤلات في التالية: هل هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقابة الداخلية والنظم المالية في تخطيط موارد الحكومة لدعم تطبيق الحكومة الالكترونية؟، هل هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقابة الداخلية وإدارة الموارد البشرية في تخطيط موارد الحكومة لدعم تطبيق الحكومة الالكترونية؟ هل هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقابة الداخلية وإدارة الأصول في تخطيط موارد الحكومة لدعم تطبيق الحكومة الالكترونية؟، اما اهمية البحث فقد تمثلت في اثراء الجانب العلمي للمحاسبة فيما يتعلق بدور تخطيط موارد الحكومة باستخدام نظام رقابة داخلية يدعم من خلاله الحكومة الإلكترونية. هدف البحث إلى التعرف على نظام الرقابة الداخلية ومفهومها وأساليبها وبيان مدى مساهمتها في تخطيط موارد الحكومة، والتعرف على الدور الذي يلعبه نظام تخطيط موارد الحكومة في دعم تطبيق الحكومة الإلكترونية، قام البحث على اختبار ثلاثة فرضيات هي: الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الرقابة الداخلية والنظم المالية في نظام تخطيط موارد الحكومة لدعم تطبيق الحكومة الإلكترونية، الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الرقابة الداخلية وإدارة الموارد البشرية في نظام تخطيط موارد الحكومة لدعم تطبيق الحكومة الالكترونية، الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الرقابة الداخلية وإدارة الأصول في نظام تخطيط موارد الحكومة لدعم تطبيق الحكومة الالكترونية، أتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي: لاستخدام اسلوب العينة ولتحليل ووصف بيانات البحث، واستخدمت الباحثة الاستبانة كأداة لجمع البيانات. توصل البحث إلى عدة نتائج اثبتت صحة الفرضيات منها: ساهم نظام الرقابة الداخلية بديوان الحسابات في الحد من الغش والاختلاس في النظم المالية الحكومية مما دعم تطبيق الحكومة الالكترونية ،ساعدت الرقابة الداخلية في ديوان الحسابات في إدارة الموارد البشرية عن طريق تحسين سير أداء العاملين في تنفيذ الخطط الموضوعة مما دعم ذلك تطبيق الحكومة الالكترونية، ساهمت الرقابة الداخلية بديوان الحسابات في متابعة

الإحلال والاستبدال للأصول المتداولة مما ادى إلى دعم الحكومة الالكترونية ،وعلى ضوء النتائج السابقة أوصى البحث بعدة توصيات منها: إعطاء المزيد من الاهتمام بتدريب الموظفين ورفع مستوى كفاءتهم وإكسابهم المهارات اللازمة في كيفية تطبيق نظام تخطيط موارد الحكومة لدعم حكومة الإلكترونية وذلك من خلال الدورات التدريبية في الداخل والخارج ، تعزيز أهمية نظام الرقابة الداخلية وبيان أثره على تخطيط موارد الحكومة من الحد من الغش والاختلاس واظهار مواضع الضعف ومعالجتها .

تناولت هذه الدراسة الرقابة الداخلية ودورها في تطبيق نظام تخطيط موارد الحكومة لدعم تطبيق الحكومة الإلكترونية ، وتختلف دراستي عنها بتناولها دور نظام تخطيط الموارد في تحسين جودة المعلومات المحاسبية للحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية .

(37) دراسة : محمد (2020م):[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في إن هناك حاجة لمناقشة الفرص والتحديات التي فرضها تبني نظم تخطيط موارد المشروع ERP وأدوات تحليل الأعمال Business Analytics وتكنولوجيا البيانات الضخمة Big Data للمحاسبة الإدارية والمحاسبين الإداريين، في تحسين وظائف المحاسبة الإدارية في مجال تحليل وتقييم الأداء وإدارة المخاطر ، وفي مجال محاسبة التكاليف والتقارير المالية الخارجية ، وفي مجال التخطيط ودعم القرار، وتحديد الدور المحوري الذي يمكن أن يلعبه المحاسب الإداري في مساعدة الأعمال علي ترجمة رؤي البيانات الجديدة إلي قيمة للشركة باستخدام تقنيات تصويرية متعددة ، والتركيز على المهارات التي يجب أن تتوافر لدي المحاسب الإداري للقيام بتحليل الأعمال وخلق رؤي وقيم جديدة للمنظمة ، هدفت

([1]) محمد أحمد عبد العزيز ، **"انعكاسات التكامل بين تحليلات البيانات الضخمة ونظم تخطيط الموارد علي تطور دور المحاسبين الإداريين وتحسين وظائف المحاسبة الإدارية"** ، (القاهرة : مجلة الفكر المحاسبي ، جامعة عين شمس ، كلية التجارة قسم المحاسبة والمراجعة ، المجلد 24 ، العدد الثالث ، 2020م) ، ص ص 643-703 .

الدراسة إلي توفير أدلة وفهم تطبيقي حول كيفية تأثير التكامل بين تبني نظم تخطيط موارد المشروع ERP وأدوات تحليل الأعمال Business Analytics وتكنولوجيا البيانات الضخمة Big Data للمحاسبة الإدارية والمحاسبين الإداريين داخل المنظمات، وتقديم بعض الأفكار المعمول بها الصناع القرار في مواجهة تحديات تحسين وظائف المحاسبة الإدارية وتطوير دور ومسئوليات المحاسبين الإداريين في مجال تحليل وتقييم الأداء وإدارة المخاطر ، وفي مجال محاسبة التكاليف والتقارير المالية الخارجية ، وفي مجال التخطيط ودعم القرار، وتحديد الدور المحوري الذي يمكن أن يلعبه المحاسب الإداري في مساعدة الأعمال علي ترجمة رؤي البيانات الجديدة إلي قيمة للشركة باستخدام تقنيات تصويرية متعددة ، والتركيز على المهارات التي يجب أن تتوافر لدي المحاسب الإداري للقيام بتحليل الأعمال وخلق رؤي وقيم جديدة للمنظمة عند تطبيق تكنولوجيا البيانات الضخمة Big Data وتبني نظم تخطيط موارد المشروع ERP ، إتبعت الدراسة المنهج الإستقرائي والإستنباطي ، قام الباحث في ضوء الهدف الرئيسي للبحث وفروضه بجمع البيانات من المنشآت عينة الدراسة من خلال تصميم استبانة لقياس أبعاد نظم تخطيط موارد المشروع ERP وأدوات تحليل الأعمال Business Analytics وتكنولوجيا البيانات الضخمة Big Data وتطور دور المحاسبين الإداريين في تحسين وظائف المحاسبة الإدارية، بناء على الدراسة النظرية للدراسات والبحوث في هذا المجال، واستخدام اسلوب تحليل المسار Path analysisلقياس التأثير المباشر والغير مباشر لكل من نظم تخطيط موارد المشروع وتحليلات البيانات الضخمة علي مهام وممارسات ومسؤوليات المحاسبة الإدارية وتطور دور المحاسبين الإداريين لتحسين وظائف المحاسبة الإدارية ، ونموذج الانحدار للتنبؤ بمدى تأثير المتغيرات المستقلة المحددة على المتغير التابع ، توصلت الدراسة إلي وجود علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين تنفيذ نظم تخطيط موارد المشروع ERP بالتكامل مع تحليلات الأعمال Business Analytics

وتكنولوجيا Big Data في تحسين ووظائف وممارسات المحاسبة الإدارية ومهارات ومسؤوليات المحاسبين الإداريين ، أوصت الدراسة بضرورة إدراك مديري المنشآت والمحاسبين الإداريين بالمرحلة الديناميكية التي دخلتها تقارير الشركات بسبب البيانات الكبيرة وتحليلاتها والذي يتطلب حاجة المحاسبين الإداريين إلي مستوي عالي من المعرفة متعددة التخصصات ، والقدرة العالية علي تحليل وتفسير البيانات ، والمعرفة الواسعة بتكنولوجيا المعلومات والرغبة في العمل الجماعي Team Work، والتفكير الإستراتيجي ، ومهارات الاتصالات والتعامل مع الأخرين وقيام الهيئات المهنية بإقامة الندوات والمؤتمرات التخصصية التي تناقش تحديات البيانات الضخمة وتحليلاتها وتقديم أدوات تحليلية متقدمة وأفكار ومقترحات جديدة تخلق رؤي جديدة ذات تأثير وانعكاس علي الأداء.

تناولت هذه الدراسة انعكاسات التكامل بين تحليلات البيانات الضخمة ونظم تخطيط الموارد علي تطور دور المحاسبين الإداريين وتحسين وظائف المحاسبة الإدارية"، وتختلف دراستي عنها بتناولها دور نظام تخطيط الموارد في تحسين جودة المعلومات المحاسبية للحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية .

(38) دراسة : وليد ، (2021م):[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في الإجابة علي الأسئلة التالية : هل يؤدي اعتماد مدخل المراجعة المستمرة في المنشآت التي تطبق نظام تخطيط موارد المنشأة ERP في تعزيز موثوقية النظام ؟ وهل يؤثر نظام تخطيط موارد المنشأة المدعوم بتقنية المراجعة المستمرة على دقة الإبلاغ المالي في المنشأة محل التطبيق ؟هدفت الدراسة الى التعرف على دور مدخل المراجعة المستمرة في تحسين موثوقية نظام تخطيط موارد المنشأة ERP وأثر ذلك على تعزيز جودة ودقة عملية الإبلاغ المالي ومن ثم

(1) وليد سمير عبد العظيم وأخرون ، **دور نظام تخطيط موارد المنشأة المدعوم بمدخل المراجعة المستمرة فى تعزيز دقة الإبلاغ المالى – دراسة ميدانية تطبيقية** ، (السويس : المجلة العلمية للدراسات المحاسبية ، جامعة قناة السويس ، كلية التجارة ، المجلد الثالث ، العدد الأول ، 2021م) ، ص ص 96-165 .

عملية إتخاذ القرار في الوقت المناسب ، إتبعت الدراسة المنهج الوصفي الإستقرائي ، توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها أن نظام تخطيط موارد المنشأة (ERP) المدعوم بالمراجعة المستمرة قد احدث طفرة نوعية للتكامل الداخلي والخارجي ليعزز نظام المعلومات المحاسبي للشركة عينة الدراسة ، وقدم للإدارة الشركة رؤية تكاملية لإدارة التطبيقات عن أنشطتها الداخلية والخارجية مما يمكنها من اتخاذ القرارات الرشيدة ، لنظام تخطيط موارد الوحدة الاقتصادية المدعوم بالمراجعة المستمرة ارتباطا قوية بدقة الإبلاغ المالي ، حيث ارتفعت دقة الإبلاغ المالي للشركة عينة الدراسة الى مستوى (81%) بعد ان كانت بنسبة (76%) قبل استخدام النظام، مما سيؤدى الى دقة المعلومات المحاسبية ، ويساهم فى تقليل درجة الشك وعدم التأكد لصانع أو متخذ القرار ، كما يساعد نظام تخطيط موارد المنشأة المدعوم بتقنيات المراجعة المستمرة على تحقيق الفعالية من خلال إبراز الأنشطة التي لا تضيف قيمة وأوجه الإسراف ، والآثار السلبية لأي نشاط على غيره من الأنشطة بما يساعد على التخلص من الآثار السلبية ومن ثم تخفيض التكلفة على مستوى المنتج وعلى مستوى المنشأة ، أوصت الدراسة بأن إستخدام مدخل تخطيط موارد المشروع يساعد على ترشيد عملية التسعير حيث يتم توفير تلك البيانات بدقة أكبر وسرعة أكبر في ظل ما توفره من قاعدة بيانات ، وهذا بالإضافة إلى توفير المرونة والسرعة اللازمة لإعادة النظر في عملية التسعير في ظل الظروف الداخلية للمنشأة والبيئة الخارجية لها ممثلة في المنافسين والجهات الرسمية المؤثرة في عملية التسعير ، بما يحقق الاستجابة السريعة لتلك المتغيرات.

تناولت هذه الدراسة دور نظام تخطيط موارد المنشأة المدعوم بمدخل المراجعة المستمرة فى تعزيز دقة الإبلاغ المالى – دراسة ميدانية تطبيقية ، وتختلف دراستي عنها بتناولها دور نظام تخطيط الموارد في تحسين جودة المعلومات المحاسبية للحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية .

(39) دراسة :سوسن ، أمل (2021م):[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في إلقاء الضوء على دور نظم تخطيط موارد المنشآت وأثرها في تدعيم الميزة التنافسية المستدامة لسلسلة التوريد في المنشآت الصناعية المصرية محل الدراسة حيث تتمثل مشكلة البحث في ثلاثة أسئلة رئيسية هي: الأول: ما هو دور نظم تخطيط موارد المنشأت بإعتبارها أحد أنظمة المعلومات المحاسبية في توفير البيانات والمعلومات اللازمة عن أنشطة وعمليات المنشأة؟ الثاني: ما هو دور نظم تخطيط موارد المنشآت في تحسين الميزة التنافسية المستدامة مع أطراف سلسلة التوريد الخاصة بالمنشأة؟ الثالث: كيف يمكن تحقيق أعلى درجات التبادل والمشاركة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي بين المنشأة وأطراف سلسلة التوريد لضمان تدفق المعلومات وإتخاذ القرارات وتدعيم الميزة التنافسية المستدامة للمنشآت الصناعية محل التطبيق؟ ، هدفت الدراسة إلى توضيح الدور الحيوي الذى تقوم به نظم تخطيط موارد المنشأة في تدعيم الميزة التنافسية المستدامة لسلسلة توريد منشآت الأعمال الصناعية في مصر من خلال توفير قاعدة بيانات ومعلومات مركزية تعمل على إحداث تكامل داخلي بين وظائف المنشأة المختلفة، وتكامل خارجي يسمح بمشاركة المعلومات ليس مع الموردين والعملاء فقط ولكن مع جميع الشركاء على إمتداد سلسلة التوريد ككل وبما يؤدى إلى الإستغلال الصحيح والأمثل للموارد المتاحة وتحقيق الجودة المرغوبة بتكلفة ملائمة، وزيادة الإنتاجية ومن ثم زيادة الأرباح ، إتبعت الدراسة المنهج الإستقرائي والإستنباطي، وقد قامت الباحثتان بعمل دراسة استطلاعية على عينة من المنشآت الصناعية المصرية بلغ عددها30 منشأة بإستخدام إستمارة إستقصاء تم إعدادها لتحقيق هذا الهدف ، توصلت الدراسة إلي أنه يؤدي تطبيق المنشآت الصناعية لنظم تخطيط موارد المنشأة إلى توفير رؤية واضحة لكيفية تحسين الكفاءة والفعالية على إمتداد سلسلة التوريد وبما يؤدى إلى تدعيم الميزة التنافسية المستدامة ويؤدي تبنى مفهوم إستدامة سلسلة التوريد إلى تفعيل تقنية نظام

([1]) سوسن فوزى عساف، أمل محمود الغايش ، **دور نظم تخطيط موارد المنشآت في تدعيم الميزة التنافسية المستدامة لسلسلة التوريد: دراسة إستطلاعية** ، (الإسكندرية : مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية ، جامعة الإسكندرية ، كلية التجارة، المجلد الخامس ، العدد الأول ، 2021م) ، ص ص 1047-1105.

تخطيط موارد المنشأة لتحقيق هدف خفض التكلفة وتعظيم القيمة المسلمة للعميل النهائي في ظل ظروف المنافسة المحلية والعالمية ، أوصت الدراسة بضرورة تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة بالمنشآت المصرية باعتبارها نظم معلومات متكاملة تربط كافة إدارات المنشأة ببعض بما يساعد في الوصول على معلومات فورية ودقيقة ومتزامنة، مع إنشاء قاعدة بيانات واحدة في كل منشأة والاستفادة من الإمكانيات الهائلة التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات وضرورة عقد دورات تدريبية لتنمية قدرات المديرين والمحاسبين والعاملين بالمنشأت المصرية العاملة في كافة قطاعات الدولة سواء كانت صناعية أو خدمية للتعرف على كيفية العمل مع نظم تخطيط موارد المنشأةERP .

تناولت هذه الدراسة دور نظم تخطيط موارد المنشآت في تدعيم الميزة التنافسية المستدامة لسلسلة التوريد: دراسة إستطلاعية ، وتختلف دراستي عنها بتناولها دور نظام تخطيط الموارد في تحسين جودة المعلومات المحاسبية للحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية .

الدراسات الاجنبية:

(1) دارسة:Hunton, J. ,B, Lippincott and J. Reck, (2003): [1]

قام الباحثون في هذه الدراسة بمقارنة الأداء المالي لشركات تطبق نظام تخطيط موارد المؤسسة وشركات لا تطبق النظام، حيث شملت الدارسة (123) شركة في الولايات المتحدة الامريكية بحيث كان (63) شركة تطبق النظام و(60) شركة لا تطبق النظام وقاموا بمقارنة النسب المالية التالية لمشركات : معدل دوارن الأصول، ومعدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على الإستثمار، ومعدل العائد على المبيعات لفترة ثلاث سنوات قبل التطبيق وثلاث سنوات بعد التطبيق ، وقد استنتجت

(1)Hunton, J. ,B, Lippincott and J. Reck, (2003), Enterprise Resource Planning ERP systems, comparing firm performance of adopters and non-adopters, International Journal of Accounting Information Systems, pp 165-184.

الدارسة أن هذه النسب قد تحسنت لدى الشركات التي طبقت النظام مقارنة بالشركات التي لم تطبق النظام.

تناولت هذه الدراسة بدراسة بمقارنة الأداء المالي لشركات تطبق نظام تخطيط موارد المؤسسة وشركات لا تطبق النظام ، وتختلف دراستي عنها بتناولها دور نظام تخطيط الموارد في تحسين جودة المعلومات المحاسبية للحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية .

(2) دارسة : Al-Serafi, Ayman, Elragal and Ahmad, (2011) [1]

في هذه الدارسة قام الباحثان بدارسة أثر تطبيق نظام تخطيط موارد المؤسسة على الأداء المالي في شركة متعددة الجنسيات في مصر دون استخدام المؤشرات المالية أو تحميل الأرقام حيث قاما بإعداد استبانة وتوزيعيا على جميع المديرين في الشركة ومن أهم النتائج التي حصلت عليها:

- أن المدير المالي يؤكد على أهمية نظام تخطيط موارد المؤسسة لما لو من أثر كبيرعلى الأداء المالي، ويساعد في التكامل مع الإدارت الأخرى، ويقلل كثيراً من المخاطر التي يمكن مواجهتها خلال العمل اليومي ، ويقلل من الروتين في العمل مما يقلل من التكاليف، كما يوفر كثيرا من المعلومات المالية المحدثة بإستمرار حول العمليات المالية.
- كما أكد مديرو الإنتاج والتشغيل أن نظام تخطيط موارد المؤسسة يختصر الوقت المحتاج لتوصيل المنتجات للعملاء ، وبالتالي توفير قدرة عالية لمشركة لزيادة

(1) Al-Serafi, Ayman, Elragal and Ahmad, (2011), The Effect of (ERP) System Implementation on Business Performance: An Exploratory Case study, Journal of IBIMA Publishing, Article ID 670212.

الإنتاج دون أن يؤدي لزيادة المخزون، والتقليل من الأخطاء في الشحن ومردودات المبيعات وتحسين جودة الاتصال مع العملاء والموردين والشركاء.

- كما أكد الباحثان في نياية البحث على الأثر الإيجابي لنظام تخطيط موارد المؤسسة على الأداء المالي لها.

في هذه الدارسة قام الباحثان بدارسة أثر تطبيق نظام تخطيط موارد المؤسسة على الأداء المالي في شركة متعددة الجنسيات في مصر دون استخدام المؤشرات المالية أو تحميل الأرقام ، وتختلف دراستي عنها بتناولها دور نظام تخطيط الموارد في تحسين جودة المعلومات المحاسبية للحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية .

(3): دراسة Etezady, (2011) : [1]

سعت هذه الدارسة لمعرفة أثر تطبيق نظام تخطيط موارد المؤسسة على الأداء المؤسسي من خلال قياس أثر التطبيق للنظام على الأداء المالي للشركات، خلال أربع سنوات بمقارنتها مع شركات مماثلة لها في الحجم ، ومجال العمل، ولا تطبق هذا النظام ، حيث طبقت الدارسة على (158) شركة عالمية في الولايات المتحدة الأمريكية، قُسمت إلى مجموعتين للدارسة، المجموعة الأولى وعدد الشركات فيها(79) شركة تطبق نظام تخطيط موارد المؤسسة، والمجموعة الثانية عدد الشركات فيها (79) شركة لا تطبق نظام تخطيط موارد المؤسسة، وقد كانت أهم نتيجة للدارسة هي أنو لايوجد فروق ذات دلالة في الأداء المالي بين الشركات التي استخدمت النظام والشركات التي لم تستخدمه .

(1) Etezady, (2011), The Impact of (ERP) Investments on Organizational Performance International Journal of The Academic Business World 5,2:27-33. p p 33-34.

تناولت هذه الدراسة أثر تطبيق نظام تخطيط موارد المؤسسة على الأداء المؤسسي من خلال قياس أثر التطبيق للنظام على الأداء المالي للشركات ، وتختلف دراستي عنها بتناولها دور نظام تخطيط الموارد في تحسين جودة المعلومات المحاسبية للحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية .

(5)دارسة (Alexandra and Spathis,2011) [1]

لقد قام الباحثان في هذه الدارسة بالبحث في الفوائد المحاسبية عند تطبيق نظام تخطيط موارد المؤسسة والعلاقة بين هذه الفوائد ورضا مستخدمي النظام عنها، وقد جرت هذه الدارسة في اليونان بعمل استبانة وُزّعت على (75) محاسبا و (96) موظفاً في تكنولوجيا المعلومات يعملون في (193) شركة. ومن أهم نتائج الدراسة التأكيد على الحصول على كثير من الفوائد المحاسبية المختلفة عند استخدام نظام تخطيط موارد المؤسسة في العمليات المحاسبية ، ومن أهم هذه الفوائد أن نظام تخطيط موارد المؤسسة يساعد على جمع البيانات بشكل أسرع، وأسهل، مما ينتج عنه السيولة والسرعة في الحصول على نتائج العمليات، أما من الفوائد التشغيلية فائدة التوفير في الوقت المحتاج لإصدار القوائم المالية، والتقليل من التكاليف بسبب تقليل الحاجة لعدد كبير من الموظفين في قسم المحاسبة، ومن الفوائد المتحققة على مستوى الشركة التوفير في الوقت المحتاج للحصول على المعلومات ، والتكامل بين الأقسام ، والمساعدة في صنع القرارت، وزيادة جودة التقارير، وكذلك أن هذا النظام يقلل من الوقت المحتاج لإتمام عملية إصدار الرواتب.

تناولت هذه الدراسة الفوائد المحاسبية عند تطبيق نظام تخطيط موارد المؤسسة والعلاقة بين هذه الفوائد ورضا مستخدمي النظام عنها، وقد جرت هذه الدارسة في

(1 Alexandra, K, and Charalambos Spathis (2011), Accounting Benefits and satisfaction in an (ERP) Environment, International conference on Enterprise Systems , Accounting and Logistics (8 th ICESAL). p p 34-36.

اليونان ، وتختلف دراستي عنها بتناولها دور نظام تخطيط الموارد في تحسين جودة المعلومات المحاسبية للحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية .

(5) : دارسة (Ramazani, 2012) : [1]

هدفت هذه الدارسة للبحث في مدى قبول نظام تخطيط موارد المؤسسة في التطبيقات المحاسبية ، حيث بحثت الدارسة في أسباب قبول الشركات في إيران لتطبيق هذا النظام وذلك لزيادة الأداء المحاسبي وتحسين الأداء المحاسبي ، ووزعت استبانة على (25) مديراً مالياً وخبير مالي في شركات صناعية.

ومن أهم نتائج الدارسة أن قبول نظام تخطيط موارد المؤسسة وتطبيقه أدى لتحسن الأداء المحاسبي مع التركيز على زيادة المرونة في توحيد المعلومات ، كما أدى التطبيق للعمل على تقليل الدورة المحاسبية خاصة تقليل وقت إصدار التقارير المحاسبية، وتقليل وقت إقفال الحسابات، وتقليل الوقت المحتاج لإصدار الرواتب.

تناولت هذه الدراسة مدى قبول نظام تخطيط موارد المؤسسة في التطبيقات المحاسبية ، وتختلف دراستي عنها بتناولها دور نظام تخطيط الموارد في تحسين جودة المعلومات المحاسبية للحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية .

(6) دارسة: Justyna,(2012) [2] :

ي هذا البحث دُرِس أثر تطبيق نظام (ERP) لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركات الصغيرة باستخدام بطاقة الأداء المتوازن حيث وضع الباحث أهداف تطبيق نظام (ERP)لكل بعد من الأبعاد الأربعة لبطاقة الأداء المتوازن، والمؤشرات التي تساعد في قياس هذه الأهداف، وطُبّقت الدارسة على (6) شركات صغيرة في بولندا من خلال المقابلات الشخصية ، وتوزيع الاستبانة على إدرارات هذه الشركات، ومن

---

(1) Morteza Ramazani (2012), ERP Acceptance in the Accounting Applications, Management and Accounting Department, Islamic Azad University, Iran, Journal of Emerging Trends in computing and information sciences, Vol 3 p p 60-61.

(2) Justyna, Patalas (2012), Assessing The Impact of (ERP) Implementation in the small enterprises, MALISZEWSKA, Poland. p p 30-33.

نتائج الدارسة أن تطبيق نظام (ERP) ساعد في تحسين الإيدارات ووضع الشركة في السوق، ومن النتائج أيضاً ضرورة تحسين نظام (ERP) وتطويره في هذه الشركات، وأن استخدام بطاقة الأداء المتوازن هي طريقة مناسبة لتحديد مدى نجاح نظام ERP) (في الشركات.

تناولت هذه الدراسة أثر تطبيق نظام (ERP) لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركات الصغيرة باستخدام بطاقة الأداء المتوازن ، وتختلف دراستي عنها بتناولها دور نظام تخطيط الموارد في تحسين جودة المعلومات المحاسبية للحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية .

(7): دراسة (Adamu Garba & others , 2016) [1]

هدفت الدراسة الي معرفة تأثير كل من خصائص حوكمة الشركات ومعايير التقارير المالية الدولية IFRS 7 علي الإفصاح عن المخاطر المالية في البنوك النيجيرية المدرجة في البورصة ، تمثلت مشكلة الدراسة في إجراء اختبارا تجريبيا للنماذج الثلاثة لتحليل البيانات لتحديد العلاقات بين المتغير التابع والمتغير المستقل ، وألقاء بعض الضوء علي النتيجة فيما يتعلق باستخدام نموذج واحد فقط لجعل التعميمات وعلى وجه التحديد معرفة العلاقة بين بعض متغيرات حوكمة الشركات ونمط الإفصاح للبنوك في نيجيريا فيما يتعلق بالحد من عدم التماثل في المعلومات، تمثلت أهمية الدراسة في أن نتائجها يمكن أن تسفر عن ذروة في فوائد الإفصاح إلى إدارة البنوك والمستثمرين الحاليين والمستقبليين والمنظمين والموظفين ، وهذا أمر مهم لأنه توجد إشارة إنذار واضحة تستخدمها الجهات التنظيمية أو إدارة البنوك لمراقبة صحة البنوك النيجيرية ، تمثلت عينة الدراسة من البنوك ال 19 المدرجة حاليا في بورصة نيجيريا من بينها 14 تتداول بنشاط مع التقرير المالي الكامل لمدة 5 سنوات من 2008–2012 ، وتمت مراجعة البيانات باستخدام برنامج إيفيوس الإصدار 9 لمعرفة

([1]) Adamu Garba Zango , Hasnah Kamardin , Rokiah Ishak **, " Audit Quality, Board Gender and Financial Risk Disclosure "** , International Journal of Economics and Financial Issues, 2016, Vol 6 , No(S4) p p 55-61.

مدى الإفصاح باستخدام نهج التهديف غير المرجح ، إختبرت الدراسة الفرضيات التالية : هناك علاقة إيجابية كبيرة بين إجتماعات مجلس الإدارة و IFRS 7 الإفصاح / هناك علاقة إيجابية كبيرة بين لجنة التدقيق والإفصاح عن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7، هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تكرار مجلس الإدارة والإفصاح عن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 7، هناك علاقة إيجابية كبيرة بين خبرة مجلس الإدارة والإفصاح عن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7، هناك علاقة إيجابية كبيرة بين جودة التدقيق والإفصاح عن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 ، هناك علاقة إيجابية كبيرة بين النساء على متن الطائرة والإفصاح عن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 ، وقد توصلت الدراسة إلى أن حوكمة الشركات وتنظيم الإفصاح هي الإجابة في صناعة البنوك المعولمة والمعقدة اليوم ، وإستنتجت كذلك الدراسة استنادا إلى أدلة قائمة على أن التحديات التي تواجه تنظيم المصارف في مجال الحكم هي تحديات خاصة بتلك الصناعة التي قد لا تكون ذات صلة بحوكمة الشركات أو المؤسسات الأخرى ، فعلى سبيل المثال فإن بعض آليات إدارة الشركات ضعيفة مما أدى إلى عدم اتساق المعلومات ، وقد يعوق ذلك رصد المديرين الذي قد يؤدي إلى ظهور تضارب مصالح جديد بين الجهة التنظيمية وأصحاب المصلحة ، ويلعب مجلس إدارة البنك دورا هاما في مديري الرصد أو تقديم المشورة لهم بشأن تصميم وتنفيذ الاستراتيجيات ، ويؤكد ذلك أيضا بأن بعض خصائص حوكمة الشركات مثل المحاسبة في مجال المحاسبة / الخبرة المالية ومجلس الإدارة تعكس الجنسيات وقدرات الرقابة على المجالس في مهامها الإشرافية والاستشارية ، أوصت الدراسة بتعزيز اللوائح القائمة في نيجيريا بشأن الإفصاح الإلزامي لإجبار المصارف المدرجة في نيجيريا على أن يكون لديها ما لا يقل عن 15 في المائة من النساء على متنها بسبب مساهمتها الإيجابية في متطلبات الإفصاح عن المخاطر المالية .

تناولت هذه الدراسة تأثير كل من خصائص حوكمة الشركات ومعايير التقارير المالية الدولية IFRS 7 علي الإفصاح عن المخاطر المالية في البنوك النيجيرية المدرجة في البورصة ، وتختلف دراستي عنها بتناولها دور نظام تخطيط الموارد في تحسين جودة المعلومات المحاسبية للحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية .

(8): دراسة (Jinbu, Yutao, 2016) [1]

هدفت الدراسة الي البحث العلاقة بين جودة المعلومات المحاسبية بالقوائم والتقارير المالية واختيار الاستثمار الرأسمالي من منظور وظيفة إدارة المعلومات المحاسبية وقياس اختيار الاستثمار الرأسمالي باعتباره علاقة ارتباط نمو الدخل التشغيلي بين الشركة والصناعة ، تمثلت مشكلة الدراسة في أن تطورت سوق الأوراق المالية الصينية بسرعة منذ عام 1990 ، عندما تم إنشاء سوق رأس المال. وارتفع عدد الشركات المدرجة من 10 شركات في عام 1990 إلى 2063 في عام 2010. وفي الفترة 1990–2010 ، تدفق نحو 5253.7 مليار يوان من رؤوس الأموال الخارجية إلى شركات مدرجة بالبورصة العامة الأولية ولقد أصبحت مسألة تخصيص الشركات لرأس المال في أعمالها الأساسية مسألة مهمة للغاية حيث يركز عليها المزيد والمزيد من المشاركين في السوق وأصبحت التغييرات المتكررة في اتجاهات الاستثمار الرأسمالي مشكلة ملحوظة في الصين ، مما يضر بشدة بكفاءة تخصيص رأس المال ، يهتم العديد من الباحثين بهذه المسألة ويجرون أبحاثًا عليها من وجهات نظر تنفيذ القوانين واللوائح أو تحسين حوكمة الشركات ، لكن تأثير هذه الاقتراحات ليس جيدًا حتى الآن ، واستناداً إلى هذه القضية الهامة ، تبحث هذه الدراسة في وظيفة إدارة المعلومات المحاسبية وما إذا كانت جودة المعلومات المحاسبية العالية يمكن أن تشكل

(1) Jinbu Zhaia , YutaoWang , "Accounting information quality, governance efficiency and capital investment choice", **China Journal of Accounting Research Vol 9, No 4, 2016, p p 251-266 .**

آلية إنفاذ لدفع الإدارة لجعل استثمار رأس المال أكثر كفاءة ، وضعت الدراسة عددا من الفروض أهمها : تستثمر الشركات التي لديها معلومات محاسبية عالية الجودة المزيد من رأس المال في أعمالها الأساسية ، إن تأثير المعلومات المحاسبية العالية الجودة على خيارات إدارة رأس المال الاستثمارية أكثر وضوحا عندما تكون بيئة الحوكمة الخارجية ضعيفة ، وتوصلت الدراسة الي أنه كلما ارتفعت نوعية المعلومات المحاسبية للشركات المسجلة في القطاع العام ، زادت هذه العلاقة ، لا سيما عندما تكون حوكمة الشركات المدرجة في البورصة ضعيفة ، وتشير النتائج إلى أن جودة المعلومات المحاسبية يمكن أن تؤدي بالتالي إلى تحسين خيار الاستثمار الرأسمالي ، الذي يكمل ويعزز أداء حوكمة الشركات وإن العلاقة بين جودة المعلومات المحاسبية واختيار استثمار رأس المال أكثر وضوحا عندما تكون بيئة حوكمة الشركات ضعيفة ، تشير هذه النتائج إلى أن المعلومات المحاسبية عالية الجودة تخدم دورًا مهمًا في مجال الحوكمة ، والذي يمكن أن يشرف على الإدارة ويدفعها لتحسين خيارات الاستثمار الرأسمالي وفي النهاية تعظيم مصالح المساهمين ، أوصت الدراسة بأنه ينبغي للهيئات التنظيمية أن تولي مزيدا من الاهتمام لسلطة السوق للإشراف على سلوك الشركات المدرجة ، وتحسين مهام إدارة المعلومات المحاسبية وزيادة كفاءة تخصيص رأس المال.

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين جودة المعلومات المحاسبية بالقوائم والتقارير المالية واختيار الاستثمار الرأسمالي من منظور وظيفة إدارة المعلومات المحاسبية وقياس اختيار الاستثمار الرأسمالي باعتباره علاقة ارتباط نمو الدخل التشغيلي بين الشركة والصناعة ، وتختلف دراستي عنها بتناولها دور نظام تخطيط الموارد في تحسين جودة المعلومات المحاسبية للحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية .

(9):دراسة (Amanda , 2016) [1]

هدفت الدراسة الي معرفة ما إذا كانت نوعية الإفصاح عن المخاطر الثابتة تحسنت بعد الأزمة المالية العالمية وجودة الإفصاحات المتعلقة بالمخاطر الثابتة في التقارير السنوية من عام 2007 مقارنة بالتقارير السنوية من عام 2009 بالنسبة للشركات الفنلندية ، تمثلت مشكلة الدراسة في الإجابة علي السؤال التالي : هل أدت الأزمة المالية إلى تحسين نوعية الإفصاح عن المخاطر في التقارير السنوية من عام 2009 مقارنة بالعام السنوي تقارير من عام 2007 بالنسبة للشركات الفنلندية ؟ وقدم مجلس ممارسات المحاسبة الفنلندية معيارا جديدا لإفصاح المخاطر في عام 2006. وقد جعل هذا التغيير التنظيمي فنلندا رائدة في مجال الإفصاح عن مخاطر الشركات، وبالتالي فإن البلد يوفر بيئة فريدة للدراسة وبالإضافة إلى ذلك، كانت فنلندا من أكثر البلدان تأثرا بالأزمة المالية التي تبين أن الدافع وراء تأثير الأزمة المالية على الإفصاح عن المخاطر هو الدافع وراء ذلك ، تتمثل أهمية الدراسة في إن الإفصاح عن المخاطر مقترنا بالأزمة المالية هو مجال من الأبحاث التي لم تحظ باهتمام كبير حتى الآن ، ولذلك تساهم هذه الدراسة في أدبيات الكشف عن المخاطر وعلى حد علم الباحث أنها تشكل الدراسة الأولى التي أجريت على هذه المسألة في فنلندا ، تم جمع البيانات الأولية من قواعد البيانات والتقارير السنوية في حين تم استرداد بعض البيانات الثانوية من التقارير السنوية للشركات الفنلندية ، ثم تم تحليل البيانات من خلال الأساليب الإحصائية وفقا لطرق البحث الكمية ، وتم تحليل البيانات من خلال جمع وتصنيف البيانات من التقارير السنوية للشركات المدرجة في بورصة أومك 25 للسنوات المعنية وبناء على هذه البيانات، تم احتساب الدرجات لكمية وتغطية الإفصاح عن المخاطر وللتحكم في حوافز الإبلاغ ذات الصلة، وتم إجراء الانحدارات

([1]) Amanda Lindqvist , " **What Drives Risk Disclosure Quality? - The Impact of the Financial Crisis -"** , Department of Accounting and Commercial Law Hanken School of Economics Helsinki , **Master's thesis** 2016 , p p 1-106 .

بما في ذلك سبعة متغيرات مستقلة مع متغيرات الاختبار الرئيسية خلال السنوات 2007 و 2009 ، توصلت الدراسة الي أن هنالك تفاوت في التغطية بشكل ملحوظ بين شركات العينة التي تشير إلى حدوث تغيير هيكلي في الإبلاغ عن المخاطر، ربما بسبب تغير تفضيلات من مستخدمي البيانات المالية ، وأرادت الفرضية الأولى معرفة ما إذا كانت الأزمة المالية قد أثرت إيجابيا على نوعية الكشف عن المخاطر، وكانت العديد من المتغيرات الأخرى في الانحدارات كبيرة مما يشير إلى أن التغيرات في هذه المتغيرات كان لها تأثير أكبر على جودة الإفصاح عن المخاطر من الأزمة المالية نفسها وحدوث تغيير هيكلي في التقارير، ربما بسبب تغيير المستثمرين التفضيلات ، وفقا للدراسات السابقة وجدت الدراسة أن حجم الشركة له تأثير كبير على نوعية الإفصاح عن المخاطر للكمية ، وكثيرا ما تمتلك الشركات الأكبر حجما المزيد من الموارد والحوافز للإفصاح عن المزيد من المعلومات المتعلقة بالمخاطر ، فعندما تكشف الشركات عن المزيد يمكن أن تزيد ثقة المستثمرين وتعزز سمعتهم في السوق ، وعلى النقيض من البحوث السابقة، أشارت نتائج الدراسة إلى أن الشركات التي تتمتع بنفوذ مالي أكثر تفصح أيضا عن المزيد من المعلومات ، ويرجع ذلك على الأرجح إلى رغبة الشركات في تحسين مصداقيتها وشفافيتها في الأسواق وفيما بين المستثمرين ، أوصت الدراسة بضرورة زيادة العينة الصغيرة المستخدمة في هذه الدراسة مثل جميع الشركات في المدرجة في بورصة أومك هلسنكي ، وضرورة معرفة ما إذا كانت العينة الكبيرة ستعطي نفس النتائج بالنسبة للأزمة المالية، وفي حالة استخدام عينة أكبر، سيكون من الممكن أيضا إدراج المزيد من متغيرات التحكم واختبار ما إذا كانت حوافز الإفصاح الأخرى أكثر من تلك التي تم اختبارها في هذه الدراسة يمكن أن يكون لها تأثير على جودة الإفصاح عن المخاطر .

تناولت هذه الدراسة معرفة ما إذا كانت نوعية الإفصاح عن المخاطر الثابتة تحسنت بعد الأزمة المالية العالمية وجودة الإفصاحات المتعلقة بالمخاطر الثابتة في التقارير السنوية من عام 2007 مقارنة بالتقارير السنوية من عام 2009 بالنسبة للشركات الفنلندية، وتختلف دراستي عنها بتناولها دور نظام تخطيط الموارد في تحسين جودة المعلومات المحاسبية للحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية .

(10):دراسة (Adamu Garba & others , 2016) [1]

هدفت الدراسة الي معرفة تأثير كل من خصائص حوكمة الشركات ومعايير التقارير المالية الدولية IFRS 7 علي الإفصاح عن المخاطر المالية في البنوك النيجيرية المدرجة في البورصة ، تمثلت مشكلة الدراسة في إجراء اختبارا تجريبيا للنماذج الثلاثة لتحليل البيانات لتحديد العلاقات بين المتغير التابع والمتغير المستقل ، وألقاء بعض الضوء علي النتيجة فيما يتعلق باستخدام نموذج واحد فقط لجعل التعميمات وعلى وجه التحديد معرفة العلاقة بين بعض متغيرات حوكمة الشركات ونمط الإفصاح للبنوك في نيجيريا فيما يتعلق بالحد من عدم التماثل في المعلومات، تمثلت أهمية الدراسة في أن نتائجها يمكن أن تسفر عن ذروة في فوائد الإفصاح إلى إدارة البنوك والمستثمرين الحاليين والمستقبليين والمنظمين والموظفين ، وهذا أمر مهم لأنه توجد إشارة إنذار واضحة تستخدمها الجهات التنظيمية أو إدارة البنوك لمراقبة صحة البنوك النيجيرية ، تمثلت عينة الدراسة من البنوك ال 19 المدرجة حاليا في بورصة نيجيريا من بينها 14 تتداول بنشاط مع التقرير المالي الكامل لمدة 5 سنوات من 2008–2012 ، وتمت مراجعة البيانات باستخدام برنامج إيفيوس الإصدار 9 لمعرفة مدى الإفصاح باستخدام نهج التهديف غير المرجح ، إختبرت الدراسة الفرضيات التالية : هناك علاقة إيجابية كبيرة بين إجتماعات مجلس الإدارة و IFRS 7 الإفصاح / هناك علاقة إيجابية كبيرة بين لجنة التدقيق والإفصاح عن المعيار الدولي لإعداد

([1]) Adamu Garba Zango , Hasnah Kamardin , Rokiah Ishak **, " Audit Quality, Board Gender and Financial Risk Disclosure "** , International Journal of Economics and Financial Issues, 2016, Vol 6 , No(S4) p p 55-61.

التقارير المالية رقم 7، هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تكرار مجلس الإدارة والإفصاح عن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 7، هناك علاقة إيجابية كبيرة بين خبرة مجلس الإدارة والإفصاح عن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7، هناك علاقة إيجابية كبيرة بين جودة التدقيق والإفصاح عن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 ، هناك علاقة إيجابية كبيرة بين النساء على متن الطائرة والإفصاح عن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 ، وقد توصلت الدراسة إلى أن حوكمة الشركات وتنظيم الإفصاح هي الإجابة في صناعة البنوك المعولمة والمعقدة اليوم ، وإستنتجت كذلك الدراسة استنادا إلى أدلة قائمة على أن التحديات التي تواجه تنظيم المصارف في مجال الحكم هي تحديات خاصة بتلك الصناعة التي قد لا تكون ذات صلة بحوكمة الشركات أو المؤسسات الأخرى ، فعلى سبيل المثال فإن بعض آليات إدارة الشركات ضعيفة مما أدى إلى عدم اتساق المعلومات ، وقد يعوق ذلك رصد المديرين الذي قد يؤدي إلى ظهور تضارب مصالح جديد بين الجهة التنظيمية وأصحاب المصلحة ، ويلعب مجلس إدارة البنك دورا هاما في مديري الرصد أو تقديم المشورة لهم بشأن تصميم وتنفيذ الاستراتيجيات ، ويؤكد ذلك أيضا بأن بعض خصائص حوكمة الشركات مثل المحاسبة في مجال المحاسبة / الخبرة المالية ومجلس الإدارة تعكس الجنسيات وقدرات الرقابة على المجالس في مهامها الإشرافية والاستشارية ، أوصت الدراسة بتعزيز اللوائح القائمة في نيجيريا بشأن الإفصاح الإلزامي لإجبار المصارف المدرجة في نيجيريا على أن يكون لديها ما لا يقل عن 15 في المائة من النساء على متنها بسبب مساهمتها الإيجابية في متطلبات الإفصاح عن المخاطر المالية .

تناولت هذه الدراسة معرفة تأثير كل من خصائص حوكمة الشركات ومعايير التقارير المالية الدولية IFRS 7 علي الإفصاح عن المخاطر المالية في البنوك النيجيرية المدرجة في البورصة ، وتختلف دراستي عنها بتناولها دور نظام تخطيط الموارد في تحسين جودة المعلومات المحاسبية للحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية .

(11):دراسة (Jinbu, Yutao, 2016) [1]

هدفت الدراسة الي البحث العلاقة بين جودة المعلومات المحاسبية بالقوائم والتقارير المالية واختيار الاستثمار الرأسمالي من منظور وظيفة إدارة المعلومات المحاسبية وقياس اختيار الاستثمار الرأسمالي باعتباره علاقة ارتباط نمو الدخل التشغيلي بين الشركة والصناعة ، تمثلت مشكلة الدراسة في أن تطورت سوق الأوراق المالية الصينية بسرعة منذ عام 1990 ، عندما تم إنشاء سوق رأس المال. وارتفع عدد الشركات المدرجة من 10 شركات في عام 1990 إلى 2063 في عام 2010. وفي الفترة 1990–2010 ، تدفق نحو 5253.7 مليار يوان من رؤوس الأموال الخارجية إلى شركات مدرجة بالبورصة العامة الأولية ولقد أصبحت مسألة تخصيص الشركات لرأس المال في أعمالها الأساسية مسألة مهمة للغاية حيث يركز عليها المزيد والمزيد من المشاركين في السوق وأصبحت التغييرات المتكررة في اتجاهات الاستثمار الرأسمالي مشكلة ملحوظة في الصين ، مما يضر بشدة بكفاءة تخصيص رأس المال ، يهتم العديد من الباحثين بهذه المسألة ويجرون أبحاثًا عليها من وجهات نظر تنفيذ القوانين واللوائح أو تحسين حوكمة الشركات ، لكن تأثير هذه الاقتراحات ليس جيدًا حتى الآن ، واستناداً إلى هذه القضية الهامة ، تبحث هذه الدراسة في وظيفة إدارة المعلومات المحاسبية وما إذا كانت جودة المعلومات المحاسبية العالية يمكن أن تشكل آلية إنفاذ لدفع الإدارة لجعل استثمار رأس المال أكثر كفاءة ، وضعت الدراسة عددا من الفروض أهمها : تستثمر الشركات التي لديها معلومات محاسبية عالية الجودة المزيد من رأس المال في أعمالها الأساسية ، إن تأثير المعلومات المحاسبية العالية الجودة على خيارات إدارة رأس المال الاستثمارية أكثر وضوحا عندما تكون بيئة

---

(1) Jinbu Zhaia , YutaoWang , "Accounting information quality, governance efficiency and capital investment choice", **China Journal of Accounting Research Vol 9, No 4, 2016, p p 251-266 .**

الحوكمة الخارجية ضعيفة ، وتوصلت الدراسة الي أنه كلما ارتفعت نوعية المعلومات المحاسبية للشركات المسجلة في القطاع العام ، زادت هذه العلاقة ، لا سيما عندما تكون حوكمة الشركات المدرجة في البورصة ضعيفة ، وتشير النتائج إلى أن جودة المعلومات المحاسبية يمكن أن تؤدي بالتالي إلى تحسين خيار الاستثمار الرأسمالي ، الذي يكمل ويعزز أداء حوكمة الشركات وإن العلاقة بين جودة المعلومات المحاسبية واختيار استثمار رأس المال أكثر وضوحا عندما تكون بيئة حوكمة الشركات ضعيفة ، تشير هذه النتائج إلى أن المعلومات المحاسبية عالية الجودة تخدم دورًا مهمًا في مجال الحوكمة ، والذي يمكن أن يشرف على الإدارة ويدفعها لتحسين خيارات الاستثمار الرأسمالي وفي النهاية تعظيم مصالح المساهمين ، أوصت الدراسة بأنه ينبغي للهيئات التنظيمية أن تولي مزيدا من الاهتمام لسلطة السوق للإشراف على سلوك الشركات المدرجة ، وتحسين مهام إدارة المعلومات المحاسبية وزيادة كفاءة تخصيص رأس المال.

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين جودة المعلومات المحاسبية بالقوائم والتقارير المالية واختيار الاستثمار الرأسمالي من منظور وظيفة إدارة المعلومات المحاسبية وقياس اختيار الاستثمار الرأسمالي باعتباره علاقة ارتباط نمو الدخل التشغيلي بين الشركة والصناعة ، وتختلف دراستي عنها بتناولها دور نظام تخطيط الموارد في تحسين جودة المعلومات المحاسبية للحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية .

(12):دراسة (Ousayna , Wael Louhichi , 2017) [1]

هدفت الدراسة الي تحليل التفاعل بين الإفصاح عن المخاطر من خلال التقارير السنوية ومخاطر الشركة (المخاطر المنهجية وغير المنتظمة والمجموع) خلال الأزمة

(1) Ousayna Zreik and Wael Louhichi **"Risk Disclosure and Company Unsystematic, Systematic, and Total Risks"**, Economics Bulletin, Volume 37, No 1, pages 448-467, (2017) .

المالية لعام 2008 وللشركات عالية المخاطر والمنخفضة المخاطر في فرنسا ، و تحديد ما إذا كان الإفصاح عن مزيد من المعلومات عن المخاطر أثناء الأزمة المالية سيكون له تأثيرات مختلفة على المخاطر المنهجية وغير المنهجية والمجمعة مقارنة بالإفصاح عن هذه المعلومات قبل الأزمة المالية العالمية وبعدها ، تمثلت مشكلة الدراسة في تحديد ما إذا كان التواصل مع المخاطر في الشركات قد يكون له تأثير مختلف على مستوى المخاطر مقارنة مع المخاطر المنخفضة لشركات الاتصالات ، تمثلت أهمية الدراسة في إسهامها في الأبحاث المتعلقة بتأثير الإفصاح عن المخاطر على المخاطر المنهجية وغير المنهجية والمجموع ؛ والأبحاث المتعلقة بتأثير الأزمة المالية العالمية لعام 2008 على هذه الرابطة؛ والأبحاث المتعلقة بتحليل مستوى المخاطر ، لم تحاول الدراسات دراسة العلاقة بين الإفصاح عن المخاطر ومخاطر الشركة قبل الأزمة، وبعد الأزمة وأثناء الأزمة ، وعلاوة على ذلك هذه الدراسة هي الأولى (على حد علم الباحث) لمقارنة تأثير المخاطر بالنسبة للشركات ذات المخاطر العالية والمنخفضة المخاطر ، وبالنسبة لعينة مقطعية مستعرضة من أربع وستين شركة غير مالية فرنسية ، أخذت العينة المستخدمة في هذه الدراسة من مؤشر SPF 120 للفترة من 2006 إلى 2011 من جميع الشركات غير المالية التي حصلت الدراسة عليها من التقارير السنوية من موقعها على الانترنت أو عن طريق البريد الإلكتروني ، وتم تنظيم البيانات في لجنة تتألف من 64 شركة على مدى ست سنوات؛ وبالتالي، فإن العينة النهائية تتألف من 384 تقريرا سنويا ، وتم أخذ البيانات عن المتغيرات الأخرى المستخدمة في هذه الدراسة من موقع (DataStream) ، أظهرت نتائج الدراسة أن المزيد من التواصل حول المخاطر يرتبط بانخفاض المخاطر غير المنتظمة والمخاطر المنتظمة العالية ، وعلاوة على ذلك، وجدت الدراسة أن التواصل مع المخاطر خلال الأزمة في عام 2008 يزيد من المخاطر غير المنظمة ومجموع المخاطر ، علاوة على ذلك يرتبط التواصل بين الشركات ذات

المخاطر العالية والمخاطر المرتبطة بشكل إيجابي بالمخاطر الكلية والمنهجية ، على النقيض من ذلك بالنسبة للشركات منخفضة المخاطر، يقلل الاتصال بالمخاطر من ثلاثة أنواع من المخاطر وبالتالي فإن معظم المستثمرين يخفون من المخاطر، ويفسرون المخاطر التي تتعرض لها شركات الاتصالات الخطرة كمخاطر إضافية، في حين أنهم يعتبرون المخاطر منخفضة المخاطر الشركات الاتصالات كنوع من الشفافية ، وبالتالي، لايمكن للشركات المخاطرة أن تقلل من مخاطرها من خلال الإفصاح عن مزيد من المعلومات حول المخاطر، في حبن تتاح للشركات المنخفضة الفرص لتقليل مخاطرها من خلال التواصل مع المخاطر ، أوصت الدراسة بأنه يتوجب علي الشركات يجب أن تكون حذرة في التواصل مع المخاطر أثناء الأزمة لتجنب التأثير السلبي لهذا التواصل ، وأخيرا تشجع نتائج هذه الدراسة الشركات على الحفاظ على مستوى مقبول من المخاطر للقضاء على العواقب السلبية للإفصاح عن المخاطر والحفاظ علي مستوي مقبول من المخاطر.

تناولت هذه الدراسة تحليل التفاعل بين الإفصاح عن المخاطر من خلال التقارير السنوية ومخاطر الشركة (المخاطر المنهجية وغير المنتظمة والمجموع) خلال الأزمة المالية لعام 2008 وللشركات عالية المخاطر والمنخفضة المخاطر في فرنسا ، وتختلف دراستي عنها بتناولها دور نظام تخطيط الموارد في تحسين جودة المعلومات المحاسبية للحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية .

(13):دراسة (Jitendra, (2017) [1]

هدفت الدراسة الي دراسة ومعرفة البلدان التي تفتقر إلى البحث والتطوير الكافيين لمفهوم تخطيط موارد المؤسسات في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الهند من خلال مناقشة ومراجعة الأبحاث المنشورة علي الإنترنت التي تناولت هذا الجانب ،

(1) Jitendra Singh Tomar**," ERP Implementation Lifecycle in SMEs – A Review"**, International Journal of Emerging Research in Management &Technology , (Volume-6, No-11), 2017 , p p 52 – 64 .

تمثلت مشكلة الدراسة في أن أنظمة تخطيط موارد المؤسسات موضع اهتمام كبير في كل من الأوساط الأكاديمية والممارسات وقد اكتسبت مؤخراً اهتمامًا كبيرًا لاعتمادها في الشركات الصغيرة والمتوسطة وهناك العديد من المقالات حول تنفيذ نظام تخطيط موارد المؤسسات التي تم نشرها في الآونة الأخيرة لاستكشاف تقنيات التنفيذ ، والقضايا في تنفيذ تخطيط موارد المؤسسات ، والفوائد التي تجلبها إلى المنظمةوعلاوة على ذلك تم إجراء عدد من مراجعات الأدبيات الخاصة بنظام تخطيط موارد المؤسساتالتي تقدم وجهات نظر عامة حول تنفيذ نظام تخطيط موارد المؤسسات وبما أن تخطيط موارد المؤسسات (ERP) هو موضوع واسع ، فإن الدراسة الحالية تركز على تنفيذ نظام تخطيط موارد المؤسسات واعتماده في الشركات الصغيرة والمتوسطة التي ستوفر تحليلاً أكثر تفصيلاً وفهماً أعمق لهذا المجال ، تمثلت أهمية الدراسة في أنها تقدم مراجعة شاملة في هذا المجال وتحديد الفجوات في الأبحاث المتاحة التي يمكن أن تساعد الباحثين والممارسين كأساس لمراجعة المقالات حول دورة حياة التنفيذ ، جمعت الدراسة البيانات من المقالات المنشورة في المجلات علي شبكة الإنترنت التي تتم مراجعتها من قبل الزملاء أو في وقائع المؤتمرات وتم الحصول علي المقالات من Google Scholar وقواعد بيانات علمية أخري ، توصلت الدراسة الي أن لى الرغم من أنه تم العثور على مقارنات بين الشركات الصغيرة والمتوسطة في الأبحاث السابقة إلا أن الفروق في الحجم بين الشركات الصغيرة والمتوسطة نادراً ما تمت مناقشتها وفيما يتعلق بنوع المنظمات ، غالبًا ما كانت الحالات التي تمت دراستها تُجرى في شركات التصنيع الصغيرة والمتوسطة، فقط القليل من المقالات التي تناولت سياق التصنيع أو نوع الصناعة ، ولكن الاختلاف في استراتيجيات الإنتاج أو الصناعات يمكن أن يؤدي إلى نتائج بحث مختلفة. إلى جانب نوع وسياق الشركات الصغيرة والمتوسطة ، تطورت ملاحظة مهمة أخرى من خلال مراجعتنا ، وهو تصور "الشركات الصغيرة

والمتوسطة". بعض الدراسات تحدد الشركات الصغيرة والمتوسطة بشكل مختلف. وتعرِّف بعض الأبحاث الشركات الصغيرة والمتوسطة بطريقة نوعية ، بينما تحدد أغلبيتها المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من حيث عدد الموظفين أو الإيرادات السنوية أو مزيجها ومع ذلك تختلف هذه الأرقام أيضًا ، لا سيما بناءً على الموقع الجغرافي للدراسة. اعتمادًا على تعريف الاتحاد الأوروبي ، أوصت الدراسة بأن هناك حاجة لمزيد من الأبحاث حول أنظمة ERP مفتوحة المصدر (OS) ، ودراسات مقارنة لنظام التشغيل ERP مقابل أنظمة ERP الخاصة في حين أن الشركات الصغيرة والمتوسطة عادة ما تكون لديها موارد محدودة ، وتظل التكاليف والفوائد من تطبيقات تخطيط موارد المؤسسات مشكلة ، إلا أن المزيد من الأبحاث تحتاج إلى معالجة هذه الموضوعات ، وأخيرًا ، اعتمدت الأدبيات الموجودة عادة كمنظور للفكرة في جمع البيانات (على سبيل المثال ، جانب العميل) ، في حين أن وجهات النظر الأخرى يمكن أن تعزز فهم بعض الظواهر. وأخيرًا ، قد يكون مفيدًا إذا قدمت الأبحاث بعض التقارير عن حالات فشل تخطيط موارد المؤسسات ، والتي قد تساعد أصحاب المصلحة في تجنب المخاطر السابقة.

تناولت هذه الدراسة ومعرفة البلدان التي تفتقر إلى البحث والتطوير الكافيين لمفهوم تخطيط موارد المؤسسات في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الهند من خلال مناقشة ومراجعة الأبحاث المنشورة علي الإنترنت ، وتختلف دراستي عنها بتناولها دور نظام تخطيط الموارد في تحسين جودة المعلومات المحاسبية للحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية .

(14) :دراسة (Sun ,Sang,2017) [1]

هدفت الدراسة الي معرفة ما إذا كانت جودة المعلومات المحاسبية بالقوائم والتقارير المالية تخفف من عدم كفاءة الاستثمار في الشركات وما إذا كان الارتباط بين جودة المعلومات المحاسبية وعدم كفاءة الاستثمار يعتمد على مستوى المنافسة وذلك إجراء تحليل للشركات المدرجة في البورصة الكورية (KSE) من عام 2000 إلى 2010 ، تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة دور جودة المعلومات المحاسبية أو قوة المنافسة تخفف من عدم كفاءة الاستثمار لدى الشركات الكورية ، وما إذا كان الارتباط بين جودة المحاسبة وعدم كفاءة الاستثمار يعتمد على مستوى المنافسة ، وضعت الدراسة عددا من الفروض وهي : كلما زادت جودة المعلومات المحاسبية ، انخفض مستوى عدم كفاءة الاستثمار ، المستويات الأعلى من المنافسة تؤدي إلى انخفاض كفاءة الاستثمار ، يعتمد دور جودة المعلومات المحاسبية على عدم كفاءة الاستثمار على مستوى المنافسة ، توصلت الدراسة الي أن جودة المعلومات المحاسبية تخفف من عدم كفاءة الاستثمار وإن مديري الشركات التي تتمتع بمستوى أعلى من الجودة المحاسبية تجعل قرارات الاستثمار الرأسمالي أكثر كفاءة ، ويرصد مجلس إدارة البنك قراراته على نحو أكثر فعالية للحصول على مستوى أعلى من المنافسة في صناعة معينة ، فإن التصفية المرتفعة تُجبر المديرين على اتخاذ قرار بشأن الاستثمار الرأسمالي بشكل أكثر كفاءة. وثانيا ، يتبين أن الجودة المحاسبية تؤدي إلى تحسينات في عدم كفاءة الاستثمار حيث يكون مستوى المنافسة في صناعة معينة منخفضا ، هذه الدراسة محدودة بسبب خطأ القياس في تقدير نموذج توقعات الاستثمار والمستحقات التقديرية وبالتالي فأن نتائجه التجريبية هي دراسة حالة مفيدة تمثل سوقًا اقتصاديًا / دائنًا مسيطرًا على ، وتوفر معلومات إضافية للباحثين الأكاديميين في هذا

---

(1) Sun-A Kang , Sang-Min Cho , "The effect of accounting information quality and competition on investment inefficiency: evidence from Korea ", **Asia-Pacific Journal of Accounting and Economics , november 2017 , available at : https://doi.org/10.1080/16081625.2017.1392879**

الصدد وبالتالي أوصي الباحث بإجراء المزيد من الدراسات في هذه العلاقة وتوسيع رقعة العينة للوصول الي نتائج اكثر ايجابية .

تناولت هذه الدراسة جودة المعلومات المحاسبية بالقوائم والتقارير المالية تخفف من عدم كفاءة الاستثمار في الشركات وما إذا كان الارتباط بين جودة المعلومات المحاسبية وعدم كفاءة الاستثمار يعتمد على مستوى المنافسة وذلك إجراء تحليل للشركات المدرجة في البورصة الكورية (KSE) من عام 2000 إلى 2010 ، وتختلف دراستي عنها بتناولها دور نظام تخطيط الموارد في تحسين جودة المعلومات المحاسبية للحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية .

(15):دراسة (Grazia Dicuonzo & others, 2017) [1]

هدفت الدراسة الي تقديم الأدلة التجريبية حول ممارسات الإفصاح عن المخاطر المالية في ألبانيا وإيطاليا والعوامل الرئيسية التي تؤثر على قرارات الإفصاح عن المخاطر المالية ودراسة معلومات المخاطر المالية لعينة مكونة من 12 شركة ألبانية و 12 شركة إيطالية ضمن تقاريرها السنوية ، تمثلت مشكلة الدراسة في دراسة ومقارنة الإفصاح عن المخاطر المالية بين دول جنوب أوروبا استنادا إلى تحليل محتوى التقارير السنوية لعينة متطابقة من 24 شركة من ألبانيا وإيطاليا وتقديم أدلة على مستوى كل بلد على حدة وعلى مستوى البلدان ودراسة الإفصاح عن المخاطر النوعية ، وأظهرت نتائج الدراسات المختلفة التي أجريت على المستوى الدولي أن ممارسات الإفصاح عن المخاطر المالية لا تزال غير كافية ، ومعظم المعلومات التي تم الكشف عنها هي نوعية ونوعية وتتحول إلى أن تكون غير مفيدة لمستخدمي البيانات المالية الذين يفضلون المعلومات بشأن تأثير الأحداث المستقبلية على اقتصاد

([1]) Grazia Dicuonzo , Antonio Fusco , and Vittorio Dell'Atti , " **Financial Risk Disclosure: Evidence from Albanian and Italian Companies** ", EBEEC Conference Proceedings, The Economies of Balkan and Eastern Europe Countries in the Changed World, KnE Social Sciences, volume 2017 pages 182–196 , 2017 .

الشركة بدلا مما حدث في الماضي ، وتبين بعض الدراسات الاستقصائية التي أجريت على المستثمرين والمحللين عينة تقدير محدود لممارسات الإبلاغ المخاطر، وبالتالي فإن تحسين نموذج الإفصاح عن المخاط المالية أمر ضروري ، تمثلت أهمية الدراسة في سد الثغرات عن طريق استكشاف الاختلافات بين الإفصاح عن المخاطر المالية في الشركات الألبانية والإيطالية ، إستخدمت الدراسة تحليل المحتوي لفحص وتصنيف الإفصاح عن المخاطر المالية في التقارير السنوية الألبانية والإيطالية لعينة مكونة من 12 شركة ألبانية و 12 شركة إيطالية ضمن تقاريرها السنوية ، وقد تم اعتماد هذا النهج على نطاق واسع في الدراسات السابقة حول الإفصاح السردي ، توصلت الدراسة إلي أن الشركات الألبانية في المتوسط تفصح عن معلومات أقل عن المخاطر المالية من الشركات الإيطالية ، ويمكن تقديم تفسيرات مختلفة لهذه الأدلة بالأتي : إن تنظيم الإفصاح عن المخاطر أقل حدة في ألبانيا، لأنه يقتصر على تعريف المستثمرين بأهمية الصكوك المالية وشروط وأحكام القروض ، وأنه لدى الشركات الألبانية حوافز أقل للإفصاح عن معلومات المخاطر من الشركات الإيطالية ، أوصت الدراسة بأنه يجب على المنشأت أن تشير إلى القيم المحاسبية في نهاية السنة المالية للفئات التالية من الموجودات: الموجودات المالية التي يتم تقييمها باستخدام التكلفة المطفأة والمطلوبات المالية التي يتم تقييمها باستخدام التكلفة المطفأة ، و علاوة على ذلك أوصت الدراسة بأنه يجب تقييم القروض بالقيمة الاسمية صافية من الانخفاض في القيمة ، وتقضي الفقرة 39، في النهاية، بأن تفصح الكيانات عن جميع المعلومات التي تمكن المستعملين من تقييم الأداة المالية ذات الصلة وخصائصها ، ولا يتطلب الجانب الألباني مزيدا من الإفصاح عن المخاطر المالية .

تناولت هذه الدراسة تقديم الأدلة التجريبية حول ممارسات الإفصاح عن المخاطر المالية في ألبانيا وإيطاليا والعوامل الرئيسية التي تؤثر على قرارات الإفصاح عن المخاطر المالية ودراسة معلومات المخاطر المالية لعينة مكونة من 12 شركة ألبانية

و 12 شركة إيطالية ضمن تقاريرها السنوية ، وتختلف دراستي عنها بتناولها دور نظام تخطيط الموارد في تحسين جودة المعلومات المحاسبية للحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية .

(16):دراسة (Ismail Adelopo , 2017) [1]

هدفت الدراسة الي دراسة الإفصاح عن مخاطر السرد للمؤسسات المالية البريطانية الأربع التي تأثرت سلبا خلال الأزمة المصرفية لعام 2008 ، ومعرفة العلاقة بين أداء الشركة وتحليل محتوى السرد في الإفصاحات عن المخاطر ، تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة خصائص الإفصاح عن المخاطر لأربع مؤسسات مالية بريطانية كانت محبطة في خضم أزمة القطاع المالي الأخيرة عام 2008 ، تمثلت أهمية الدراسة في أنها مهمة لمستخدمي البيانات المالية والمنظمين لأنها تسلط الضوء على فرصة للإفصاح عن إشارات التحذير للشركات المعرضة لخطر الانهيار، وتضيف الدراسة إلى العدد المتزايد من الدراسات التجريبية التي توفر مناهج بديلة لفهم إخفاقات الأعمال ، تمثلت عينة الدراسة في بنك هاليفاكس في اسكتلندا والبنك الملكي في اسكتلندا وإستعرضت الدراسة المعلومات السردية غير المالية في الكشف عن المخاطر الواردة في قسم استعراض الأعمال من التقارير السنوية لهذين المصرفين ، وإستعرضت هذه الدراسة الكشف عن المخاطر في قسم استعراض الأعمال في التقارير السنوية للشركات الأربع بين عامي 1998 و 2008. ولتحسين التحليل وتقليل الأخطاء البشرية، استخدم برنامج كونكوردانس لتحليل النصوص ، توصلت الدراسة الي أن هنالك علاقة سلبية كبيرة بين مدى الإفصاحات السردية التاريخية والأداء الحالي والمستقبلي للشركة، وعلاقة إيجابية كبيرة بين الإفصاح عن المخاطر السردية المستقبلية وكل من أداء الشركة الحالي والمستقبلي ، وأظهرت نتائج إضافية

([1]) Ismail Adelopo , " **Non-Financial Risk Disclosure: The Case of the UKs Distressed Banks**" , Australasian Accounting, Business and Finance Journal , Vol 11 , No 2 , p p 24 – 42 , 2017 .

أن الإفصاح عن المخاطر المتفائلة والمتشائمة ليس مهما في تفسير أداء الشركات الحالي والمستقبلي لهذه الشركات ، وتبين النتائج التي خلصت إليها هذه الدراسة أيضا أنه من الممكن تحديد إشارة إنذار في السرد في التقارير السنوية، ومن ثم ينبغي أن يتضمن التقرير المتكامل المقترح حاليا تكامل الإفصاحات السردية ، أوصت الدراسة بأنه يتوجب للدراسات المستقبلية أن تركز على ممارسات الإفصاح للشركات المدرجة مقارنة الشركات المربحة مع غير المربحة ، وستحتاج الدراسات التي تضطلع بهذا النوع من التحقيقات إلى التحكم في الآثار القطرية التي لم تنظر فيها هذه الدراسة الحالية ، وإستخدام حجم عينة أكبر للسماح بنتائج أكثر عمومية و التي لا يمكن تحقيقها مع هذه الدراسة الحالية .

تناولت هذه الدراسة الإفصاح عن مخاطر السرد للمؤسسات المالية البريطانية الأربع التي تأثرت سلبا خلال الأزمة المصرفية لعام 2008 ، وتختلف دراستي عنها بتناولها دور نظام تخطيط الموارد في تحسين جودة المعلومات المحاسبية للحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية .

(17) :دراسة (Mohammad, Najeeb Ullah, 2018) [1]

هدفت الدراسة الي معرفة ما إذا كان نظام تخطيط موارد المؤسسات يتناسب مع بيئة التصنيع الضعيفة في ماليزيا وتطور هذه الدراسة إطارًا مفاهيميًا يمكن أن ييسر التحقيق في دور تكامل نظام تخطيط موارد المؤسسة في أداء الأعمال في بيئة التصنيع الضعيفة في ماليزيا ، تمثلت مشكلة الدراسة في أنه في العمل التنافسي يتعرض المصنعون العالميون للضغط ، ويريدون أن يكونوا أكثر كفاءة في تقليل الفاقد بينما يلبون طلب العملاء وهكذا وبهدف تحسين الأداء في هذه الحالة الناشئة ،

(1) Mohammad Enamel Hoque , Najeeb Ullah Shah**," Enterprise resource planning system integration and its effects on relationship between lean practices and organizational performances: A conceptual framework",** International Journal of Development and Sustainability , Vol. 7 No. 4 (2018), p p 1449-1461.

يتبنى المصنعون أساليب متعددة على الرغم من أن الأنظمة تتعارض مع بعضها البعض ، مثل الممارسات الضعيفة ونظام تخطيط موارد المؤسسات وتكشف الأبحاث القديمة أن العديد من الباحثين والممارسين اقترحوا أنه يمكن استخدام نظام تخطيط موارد المؤسسات في البيئة الخالية من النفايات وصناعة التصنيع كما اقترح البعض كيفية تنفيذ ذلك ومع ذلك لم تناقش أي من الدراسات الموجودة حول كيفية تأثير تنفيذ تخطيط موارد المؤسسات على أداء الأعمال مع البيئة التصنيعية الضيفية وبالتالي وكمساهمة في تحديد الفجوة المعرفية في الأدبيات تطور هذه الدراسة إطارًا مفاهيميًا لفحص تأثيرات تنفيذ نظام تخطيط موارد المؤسسات على أداء الأعمال في البيئات الصناعية الضعيفة ومن ثم تعمل هذه الدراسة على سد الفجوة المعرفية في الأبحاث السابقة ، وتسهل التحقيق في تأثيرات الوساطة والتأثير في تخطيط موارد المؤسسات على العلاقة بين الممارسات الضعيفة وأداء الأعمال ، تمثلت أهمية الدراسة في أنها تساهم في بدء التحقيق في آثار تكامل نظام تخطيط موارد المؤسسات على الأداء المالي وغير المالي في بيئة التصنيع المختلفة من الآن فصاعدا ، تمدد هذه الدراسة المعرفة لكل من نظام تخطيط موارد المؤسسات والتصنيع الضعيف ، توصلت الدراسة الي أن نظام تخطيط موارد المؤسسة عبارة عن أدوار تفاعلية بشأن العلاقة بين الممارسات الصناعية الضعيفة وأداء الأعمال ، مما يشير إلى التأثير المعتدل لنظام تخطيط موارد المؤسسات على علاقاتها ، أوصت الدراسة البحوث المستقبلية بضرورة إجراء هذا الإطار الذي إقترحه الباحث تجريبيًا في المستقبل وأخذه في الإعتبار ، تقترح هذه الدراسة أيضًا دراسة تأثير أسلوب اتخاذ القرار ، بيئة التصنيع على أداء الأعمال حيث تم اعتماد نظام تخطيط موارد المؤسسات والنظم الصناعية الضعيفة .

تناولت هذه الدراسة معرفة ما إذا كان نظام تخطيط موارد المؤسسات يتناسب مع بيئة التصنيع الضعيفة في ماليزيا وتطور هذه الدراسة إطارًا مفاهيميًا يمكن أن ييسر

التحقيق في دور تكامل نظام تخطيط موارد المؤسسة في أداء الأعمال في بيئة التصنيع الضعيفة في ماليزيا، وتختلف دراستي عنها بتناولها دور نظام تخطيط الموارد في تحسين جودة المعلومات المحاسبية للحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية .

(18):دراسة (al-zoubi , Al-Haija, 2018) [1]

هدفت الدراسة الي البحث في العوامل التنظيمية لمشاريع تخطيط موارد المؤسسات في البلدان النامية من خلال دراسة حالة الأردن وتم تحديد عوامل التنظيم التي تعتبر جزءًا لا يتجزأ من التنفيذ الناجح لأنظمة تخطيط موارد المؤسسات في هذه الدراسة وتشمل عوامل التنظيم قيد التدقيق: إدارة التغيير ، وإدارة عمليات الأعمال ، ودعم الإدارة العليا ، تمثلت مشكلة الدراسة في أن هنالك فجوة في الأبحاث بمعنى أنه يجب تحديد العوامل الاستراتيجية في الإدارة الناجحة لمشروع تنفيذ نظام تخطيط موارد المؤسسات وهكذا تحاول الدراسة اكتشاف استراتيجيات التعاون القطري الاستراتيجية لنجاح تنفيذ نظم تخطيط موارد المؤسسات في سياق الأردن ، من خلال مسح واسع النطاق في سوق البرمجيات الأردني ، تمثلت أهمية الدراسة في أنها يمكن أن تساعد باعة واستشاريين تخطيط موارد المؤسسات في البلدان النامية في إعداد استراتيجيات معينة للتعامل مع الغرابة بين منتجات تخطيط موارد المؤسسات وتخطيط موارد المؤسسات التي تتبناها أيضا يمكن لكل من تخطيط موارد المؤسسات التي تعتمد المنظمات والمديرين تحقيق الوعي فيما يتعلق بالتعقيدات الكامنة في منشآت تخطيط موارد المؤسسات من أجل منع العقبات مع زيادة إمكانية تحقيق النتائج المطلوبة ، تم توزيع استبيانات المسح على مستخدمي تخطيط موارد المؤسسات في الشركات في الأردن ، مما أدى إلى جمع وتحليل 314 استجابة إجمالاً ، توصلت الدراسة الي جود

(1) Mohammad al-zoubi , Ahmad Abo Al-Haija, "Organization Factors for ERP Projects in a Developing Country: A Case Study Jordan", journal of International Business Research; Vol 11, No 8, 2018, p p 1- 8 .

علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة التغيير ودعم الإدارة العليا مع نجاح تنفيذ تخطيط موارد المؤسسات ومع ذلك لم تدعم النتائج العلاقة بين إدارة عمليات الأعمال ونجاح تنفيذ تخطيط موارد المؤسسات ، وتؤكد النتائج التي تم الحصول عليها في هذا العمل على العلاقة الإيجابية بين إدارة التغيير ونجاح تطبيق تخطيط موارد المؤسسات. بالنسبة للمؤسسات التي ترغب في اعتماد نظام تخطيط موارد المؤسسات ، ينبغي أن يكون لها نطاق واضح لمشروع تنفيذ نظام تخطيط موارد المؤسسة ، والقدرة على التحكم في كل ذلك من خلال المشروع ، والتأكد من أن طلبات توسيع النطاق يتم تقييمها بدقة قبل الموافقة وهذا ضروري في توفير ووضع خطة شاملة للمشروع مع أهداف محددة بشكل جيد ، وأهداف قابلة للتسليم ، وأهداف مشروع معقولة وتواريخ انتهاء ، بالإضافة إلى إنفاذها مع نتائج قابلة للقياس الكمي ، أوصت الدراسة بأهمية مشاركة الإدارة العليا في تنفيذ تخطيط موارد المؤسسات في كل خطوة ، ومن المهم أيضًا أن تظهر الإدارة العليا الالتزام في تخصيص الموارد القيمة لجهد التنفيذ. وعلاوة على ذلك ، وينبغي للإدارة العليا أن تحدد المشروع صراحة باعتباره الشاغل الرئيسي ، وأن تنشئ فريق المشروع المناسب والقادر ، وتتبادل دور النظم والهياكل الجديدة في المنظمة بأكملها. يجب على الإدارة العليا أن تعمل بشكل ملائم أو مساعدة اللجان التنفيذية في مراقبة مشروع التنفيذ وفريق العمل كذلك. وأخيرًا ، يجب أن تتوفر عملية إدارة رسمية من أجل تمكين التتبع الدوري ومتابعة التقدم في المشروع.

تناولت هذه الدراسة العوامل التنظيمية لمشاريع تخطيط موارد المؤسسات في البلدان النامية من خلال دراسة حالة الأردن وتم تحديد عوامل التنظيم التي تعتبر جزءًا لا يتجزأ من التنفيذ الناجح لأنظمة تخطيط موارد المؤسسات ، وتختلف دراستي عنها بتناولها دور نظام تخطيط الموارد في تحسين جودة المعلومات المحاسبية للحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية .

(19): دراسة (Helena, Rui Pedro,2018) [1]

هدفت الدراسة الي دراسة تأثير الرقابة الداخلية في أنظمة تخطيط موارد المؤسسات ، تمثلت مشكلة الدراسة في أنه بسبب الضغوط التنافسية ، تحتاج المؤسسات بشكل متزايد إلى حلول أعمال فعالة مثل أنظمة تخطيط موارد المؤسسات (ERP) وتتمتع هذه الأنظمة بشعبيتها الحالية بسبب قدرتها على تحسين الكفاءة التشغيلية والفعالية التنظيمية ، أصبحت أنظمة تخطيط موارد المؤسسات ضرورية للنجاح التنظيمي لأنها مناسبة لجميع أنواع المنظمات تقريبًا ، حاليا تمثل أنظمة تخطيط موارد المؤسسات فئة رئيسية لاستثمار تكنولوجيا المعلومات في المنظمات وبالنظر إلى الحاجة إلى أن تحتفظ المنظمات بعملياتها التجارية بشكل ثابت ومتناسق وموثوق به ، واعتمادها القوي على أنظمة تخطيط موارد المؤسسات ، فمن الأهمية بمكان أن تكون هذه السيطرة جزءا لا يتجزأ من هذه الأنظمة ، مما يحسن الكفاءة التشغيلية ، ويزيد الأمن والمصداقية ، وبالتالي يسهم في تعزيز أنظمة الرقابة الداخلية ولذلك من الضروري إجراء بحوث حول الرقابة الداخلية في سياقات تخطيط موارد المؤسسات بحيث يمكن أن ترافق تدابير الرقابة التطور السريع لتلك الأنظمة وزيادة تعقيدها حتى يمكن تقليل المخاطر المرتبطة باستخدامها وبالتالي تسعي هذه الدراسة الي دراسة تأثير الرقابة الداخلية في أنظمة تخطيط موارد المؤسسات ، تمثلت أهمية الدراسة في نتائجها مهمة للخبراء في التدقيق في مواضيع الرقابة الداخلية وللباحثين في نظم المعلومات عن تخطيط موارد المؤسسات ومن المتوقع أن يكون البحث في الرقابة الداخلية وتخطيط موارد المؤسسات ذات إهتمام كبير خاصة بسبب الاستخدام الواسع لتخطيط موارد المؤسسات من قبل المنظمات والتحول الرقمي للأعمال التجارية ، تم إجراء الدراسة في 22 يناير 2018 ، اقتصرت فترة الدراسة على الفترة الزمنية 2003–2017

(1) Helena Inácio , Rui Pedro Marques , **"Analysis of the Research on Internal Control in Enterprise Resource Planning Systems"**, Conference: Conference: 2018 13th Iberian Conference on Information Systems and Technologies (CISTI) , 2018 , PP 1-6 .

وإقتصرت الدراسة علي قاعدة بيانات Scopus العلمية ، توصلت الدراسة الي أنه على الرغم من الأهمية المثبتة بالفعل للرقابة الداخلية في المنظمات وزيادة تحويل مواد الأعمال إلى مواد ، مما يؤدي إلى اعتماد أكبر من المنظمات على أنظمة تخطيط موارد المؤسسات قد يشير هذا إلى أن المجتمع العلمي يعترف بأهمية كل من الرقابة الداخلية وتخطيط موارد المؤسسات للمؤسسات ، مع التركيز على تطويرها العلمي ، ولكنها لم تدرك حتى الآن أهمية البحث في الرقابة الداخلية المضمنة في أنظمة تخطيط موارد المؤسسات ، حيث أن عملية تحويل البيانات إلى العناصر المادية تعطي دور أكثر أهمية لنظم تخطيط موارد المؤسسات في المنظمات ، أوصت الدراسة البحوث المستقبلية بتوسيع وزيادة نطاق الدراسة ليشمل قواعد بيانات علمية أخرى وتحليل حالة البحث في الرقابة الداخلية في سياقات أخرى ، أي التجارة الإلكترونية أو الخدمات المصرفية الإلكترونية وسيسمح ذلك بتحديد نقاط الضعف في البحوث المتعلقة بالضوابط الداخلية ، وتمكين الباحثين من وضع استراتيجيات تسهم في تطوير البحوث المتعلقة بالرقابة الداخلية ، حتى تتمكن من متابعة التحول الرقمي الذي تواجهه المنظمات.

تناولت هذه الدراسة تأثير الرقابة الداخلية في أنظمة تخطيط موارد المؤسسات ، وتختلف دراستي عنها بتناولها دور نظام تخطيط الموارد في تحسين جودة المعلومات المحاسبية للحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية .

(20):دراسة (Fawzi, Ziad & others , 2018) [1]

هدفت الدراسة إلى دراسة تأثير نظام تخطيط موارد المؤسسات على جودة المراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية ، تمثلت مشكلة الدراسة في أنه بسبب التغيرات

---

(1) Mahmoud Fawzi Ismael, Ziad Abdul Halim AL Theebeh, Tareq Hammad AL-Mubaydeen , **"The Effect of Applying the Organization Enterprise Resource Planning System (ERP) in the Quality of Internal Audit: A Case of Jordanian Commercial Banks",** International Journal of Economics and Finance; Vol. 10, No. 5; 2018 , pp 96 – 104 .

المكثفة في بيئة العمل وكذلك مستوى المنافسة العالي بدأت المنظمات في التفكير في اعتماد نظام معلومات حديث مناسب للوفاء بالعمليات الداخلية والتدقيق في هذه المنظمات ، وكانت النتيجة التعامل مع ما يعرف بنظام تخطيط موارد المؤسسات ومن هنا تحاول الدراسة شرح تأثير تنفيذ عناصر تخطيط موارد المؤسسات على جودة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية كما ستوضح الدراسة أثر نظام تخطيط موارد المؤسسات في جودة المراجعة الداخلية من وجهة نظر المراجعين الداخليين الذين يعملون في البنوك التجارية في الأردن والإجابة علي الأسئلة التالية: ما تأثير تطبيق عناصر نظام تخطيط موارد المؤسسات على جودة المراجعة الداخلية في البنوك التجارية في الأردن؟ وما تأثير تطبيق نظام المحاسبة على جودة المراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية؟ ما أثر تطبيق النظام المالي على جودة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية؟ ، تمثلت أهمية الدراسة أنها تعمل علي استكشاف تأثير تطبيق عناصر تخطيط موارد المؤسسات على جودة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية وبالتالي ، فإن أهمية هذه الدراسة تأتي من محاولاتها لزيادة الوعي بين الإدارة والمدققين الداخليين فيما يتعلق بتأثير عناصر نظام تخطيط موارد المؤسسات على جودة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية وتوفير قاعدة بيانات تعتمد على مكون تجربة شخصية يُقدر أنه يساعد عملية اتخاذ القرارات لجميع المستويات الإدارية بدقة وكفاءة وفي النهاية ، شرح أهمية استخدام عناصر تخطيط موارد المؤسسات في التدقيق الداخلي في القطاع المصرفي الأردني وشملت عينة الدراسة 21 بنكا أردنيا ، في حين كانت عينة الدراسة تتكون من ثلاثة عشر بنكاً أردنياً، توصلت الدراسة الي أنها يؤدي تنفيذ نظام تخطيط موارد المؤسسات في البنوك التجارية الأردنية إلى تحسين جودة الخدمات التي يقدمها البنك إلى العملاء ، وهناك ارتباط بين هذا النظام ومراكز مسؤولية البنك ويساهم تطبيق نظام تخطيط موارد المؤسسات في البنوك التجارية الأردنية في تخزين وتصنيف وتسجيل جميع

المعاملات في الوقت المناسب ، وبالتالي سيقلل ذلك من مخاطر الأعمال مما يؤثر بدوره إيجابًا على نتائج عملية المراجعة مما يساعد على زيادة جودة عملية المراجعة الداخلية ويسمح نظام تخطيط موارد المؤسسات بالالتزام بالتطبيق مع اللوائح الداخلية والداخلية وتحقيق الأهداف بما يتماشى مع مصلحة موظفيها ، بطريقة لا تتعارض مع مصلحة البنك وتسهم في اتخاذ القرارات الصحيحة التي هي في مصلحة البنك ، أوصت الدراسة بضرورة تطوير قدرات المراجعين الداخليين في استخدام نظام تخطيط موارد المؤسسات الخاص بالمؤسسة بشكل عام وتعزيز النظام المحاسبي لزيادة الثقة والجودة من التقارير المالية على وجه الخصوص بالإضافة إلى ذلك من الضروري أن يوضح للمراجعين الداخليين المخاطر التي يتم تضمينها في نظام تكنولوجيا المعلومات.

تناولت هذه الدراسة تأثير نظام تخطيط موارد المؤسسات على جودة المراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية ، وتختلف دراستي عنها بتناولها دور نظام تخطيط الموارد في تحسين جودة المعلومات المحاسبية للحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية .

(21):دراسة (Adejare, Shahizan, Arfan, 2018) [1]

هدفت الدراسة الي إقتراح إطارًا نظريًا يحدد العوامل التي تؤثر على اعتماد نظام تخطيط موارد المؤسسات (ERP) بين الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في نيجيريا ، تمثلت مشكلة الدراسة في أنه هناك مخاوف متزايدة بشأن تأثيرات العوامل الخارجية والداخلية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال اعتماد وتنفيذ نظام تخطيط الموارد من أجل الأداء التنظيمي والعوامل الداخلية هي عوامل داخل المنظمات ، بما في ذلك الثقافة التنظيمية وعملية الاتصال والهيكل التنظيمي وفي

(1) Adejare Yusuff Aremu, Arfan Shahzad, Shahizan Hassan, "**Determinants Of Enterprise Resource Planning Adoption On Organizations 'Performance Among Medium Enterprises**", Scientific Journal of Logistics , 2018, Vol 14, No (2), p p 245-255 .

الوقت نفسه تمثل العوامل الخارجية عوامل خارجة عن ضوابط المنظمة مثل التغيير التكنولوجي ، وسياسة الحكومة والوصول إلى المعلومات ويمكن القول إن العوامل الداخلية والخارجية تؤثر على نهج العمل ، والوظائف ، ونجاح المؤسسات وبالتالي تركز هذه الدراسة على عامل الهيكل التنظيمي لأنه يصف المستويات المختلفة للتسلسل الهرمي التنظيمي ووظائف الإدارة في المنظمة ويؤثر الهيكل التنظيمي على اعتماد تخطيط موارد المؤسسات بين المؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر من حيث التزام الموظفين ، والحجم التنظيمي ، والقدرات المالية التنظيمية ، وسياسات المنظمة وإجراءاتها ولذلك فإن هذه الدراسة تسعي لدراسة تأثير التغير التكنولوجي والهيكل التنظيمي في اعتماد أنظمة تخطيط موارد المؤسسات لتحسين الأداء المؤسسي للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في نيجيريا ، تمثلت اهمية الدراسة في أنها تحقق في كيفية تأثير التغيير التكنولوجي والهيكل التنظيمي على اعتماد نظام تخطيط موارد المؤسسات والعلاقة مع أداء المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في ولاية أويو في نيجيريا ، طبقت هذه الدراسة الحالية قيمًا قائمة على الموارد ونظريات طارئة لشرح العوامل التي تؤثر على اعتماد نظام تخطيط موارد المؤسسات وأداء الشركة ، اقترحت الدراسة إطارًا تم إعداده على أساس النتائج التي تم الحصول عليها من أبحاث الاستبيان ، تم توزيع الاستبيان المعد خصيصاً على 217 شركة من مختلف الأحجام المتوسطة ، تقع في ولاية أويو ، نيجيريا ، توصلت الدراسة الي أن التغيير التكنولوجي والهيكل التنظيمي يؤثر على اعتماد نظام تخطيط موارد المؤسسات على أداء المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في ولاية أويو في نيجيريا ، ويتضح من الدراسة أن المنظمات تحتاج إلى التركيز على الهيكل التنظيمي عند التغيير من نظام إلى آخر، أوصت الدراسة باستخدام نهج نوعي في إعدادات واسعة النطاق لتحديد وجهات نظر المستجيبين حول أنظمة تخطيط موارد المؤسسات وبالمثل ، يجب تطبيق النهج متعدد الأبعاد في اعتماد نظام تخطيط موارد المؤسسات

(ERP) وتطبيقه ، بالإضافة إلى ذلك ، توصي هذه الدراسة المنظمات بأن تمتلك بنى تحتية تكنولوجية كافية (سواء من الأجهزة والبرمجيات ومنشآت الإنترنت) التي تدعم نظام إدارة البيانات الجيد ، ومستوى معقول من التواصل مع الهياكل التنظيمية القوية والدعم القوي للإدارة العليا لضمان أداء المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في نيجيريا.

تناولت هذه الدراسة إقتراح إطارًا نظريًا يحدد العوامل التي تؤثر على اعتماد نظام تخطيط موارد المؤسسات (ERP) بين الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في نيجيريا ، وتختلف دراستي عنها بتناولها دور نظام تخطيط الموارد في تحسين جودة المعلومات المحاسبية للحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية .

(22):دراسة (Victoria , 2018) [1]

هدفت الدراسة في التحقيق في اعتماد وتنفيذ نظم تخطيط موارد المؤسسات في الشركات المتوسطة والصغيرة الحجم في البلدان النامية ، تمثلت مشكلة الدراسة في أنه قد أصبحت المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على وجه الخصوص بمثابة العمود الفقري الاقتصادي وظلت تتبنى نظام تخطيط موارد المؤسسات للبقاء في وضع تنافسي ومع ذلك واستنادا إلى الخلفية التي تم تطويرها لتخطيط موارد المؤسسات للمنظمات مع هياكل تجارية مختلفة لتلك الشركات الصغيرة والمتوسطة وتركز الدراسة على الشركات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية من أجل فهم القضايا التي تواجهها هذه المنظمات عند تنفيذ تخطيط موارد المؤسسات

لذلك تسعي الدراسة بصورة رئيسية الي المساهمة في البحث التجريبي لاعتماد وتطبيق تخطيط موارد المؤسسات في الشركات الصغيرة والمتوسطة في البلدان

([1]) Victoria Tulivaye Hasheela-Mufeti, **"Empirical Studies On The Adoption And Implementation Of ERP In SMES In Developing Countries",** A thesis for the degree of PHD Science (Technology) University of Technology, Lappeenranta, Finland on the 25 th of May, 2018 .

النامية ولملء الفجوات البحثية المحددة والإجابة علي السؤال التالي : كيف يمكن للشركات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية أن تنفذ نظام تخطيط موارد المؤسسات بنجاح؟ ، تمثلت أهمية الدراسة في يمكن استخدام نتائجها من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تخطط لتطبيق تخطيط موارد المؤسسات ، لمساعدتها في تحقيق عمليات التنفيذ الناجحة. ويمكن أيضا أن يستخدمه باعة تخطيط موارد المؤسسات لفهم تحديات الشركات الصغيرة والمتوسطة وتطوير النظم التي تناسبها على أفضل وجه ، استخدمت الدراسة العديد من منهجيات البحث ، تم جمع بيانات الدراسة من 30 شركة ، أجريت 39 مقابلة في تلك الشركات مع مالكي الشركات الصغيرة والمتوسطة وموظفي كل من المؤسسات الكبيرة والشركات الصغيرة والمتوسطة ، توصلت الدراسة إلى وجود العديد من العوامل التي تؤثر على اعتماد المشروعات الصغيرة والمتوسطة من قبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وقد حددت الدراسة أيضا التحديات التي تعيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من اعتماد نظام تخطيط موارد المؤسسات كما حدد التحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة عند تنفيذ تخطيط موارد المؤسسات وبعد التنفيذ ، تم استخدام البيانات التي تم جمعها لتحديد المتطلبات الضرورية للشركات الصغيرة والمتوسطة من أجل تنفيذ ناجح لنظام تخطيط موارد المؤسسات (ERP) ، أوصت الدراسة بعدة توصيات منها : بضرورة تنفيذ نظام تخطيط موارد المؤسسات (ERP) الناجح في الشركات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية الاستثمار في اتصال إنترنت موثوق به وتدريب المدربين الداخليين على خفض تكاليف الاستشاريين الخارجيين والاستثمار في التعليم الإلكتروني للموظفين للحصول على التدريب المستمر وتدريب الموظفين حسب الأدوار التي يلعبونها وإشراك المستخدمين في عملية التنفيذ ويجب أن يُطلب من البائعين المختارين إظهار أنظمة تخطيط موارد المؤسسات الخاصة بهم باستخدام مجموعة بيانات العميل وتدريب المديرين في إدارة التغيير وتدريب عدد

مختار من الموظفين الداخليين في إدارة المشاريع ، الجدير بالذكر أن النقاط المذكورة أعلاه يمكن أن توجه الباحثين الذين يرغبون في القيام بمزيد من الأبحاث في المنطقة والشركات الصغيرة والمتوسطة التي تود تنفيذ تخطيط موارد المؤسسات ، وكذلك الممارسين لتخطيط موارد المؤسسات وهناك العديد من الموضوعات المستقبلية التي تنشأ من هذا البحث ، على سبيل المثال يمكن استضافة خدمات الحوسبة السحابية خارج المنظمة وسيكون من المثير للاهتمام معرفة تأثير سياسات الحكومة على الحوسبة السحابية وكيف يمكن أن تؤثر على تنفيذ تخطيط موارد المؤسسات السحابية.

تناولت هذه الدراسة التحقيق في اعتماد وتنفيذ نظم تخطيط موارد المؤسسات في الشركات المتوسطة والصغيرة الحجم في البلدان النامية ، وتختلف دراستي عنها بتناولها دور نظام تخطيط الموارد في تحسين جودة المعلومات المحاسبية للحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية .

الفصل الاول

نظام تخطيط الموارد

ويحتوي على ثلاثة مباحث وهي:

المبحث الأول: مفهوم واهمية نظام تخطيط الموارد

المبحث الثاني: مبادئ وفوائد تخطيط موارد المؤسسة

المبحث الثالث: مشاكل نظام تخطيط موارد المؤسسة ومعيقاته

المبحث الأول

مفهوم واهمية نظام تخطيط الموارد

مقدمة:

من أهم سمات العصر الحديث التقدم التكنولوجي، وثورة المعلومات والبرمجيات المتقدمة التي دفعت المؤسسات للبحث عن انظمة لتطوير اعمالها لتتمكن من التأقلم مع البيئة المحيطة ومواجهة المنافسة الكبيرة مع المؤسسات الاخرى سواء التي تعمل في مجالها او التي تعمل في المجالات الداعمة لمجالها ومحاولة تبني تكنولوجيا جديدة تساعدها للوصول لنوع جديد من العمليات لتقديم منتج جديد يساعدها في تحقيق التميز والدخول في اسواق جديدة وزيادة الحصة السوقية وذلك كله يمكن تحقيقه من خلال انظمة تحقق التكامل والترابط في نظم معلومات تعمل على تحسين ادائها بحيث تستطيع الاستمرار في القدرة التنافسية او العمل على تحسين هذه القدرة في ظل التحديات الكثيرة التي تواجهها وقد ظهر ان المؤسسات التي استخدمت نظم تخطيط موارد المؤسسة (Enterprise Resource Planning)(ERP) قد حققت مستويات اداء عالية. إن المؤسسات بمختلف مجالاتها سواء أكانت صناعية أم تجارية أم خدمية يجب ان تستخدم أنظمة محوسبة توفر المعلومات الملائمة والمناسبة وان يتم توصيلها في وقتها المناسب لمستخدميها في كافة المستويات الإدارية للمؤسسة او المساهمين فيها وقد برزت نظم (ERP) كبرمجية مصممة لخلق تكامل بين الانشطة من خلال الترابط بين الوظائف المختلفة[1].

([1]) حياة يحيي يامين، اثر تطبيق نظام تخطيط موارد المؤسسة على اداء الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان للاوراق المالية باستخدام بطاقة الاداء المتوازن، (الزرقاء: جامعة الزرقاء ، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة، 2015م)، ص2.

نشأة نظام تخطيط موارد المؤسسة

تعود بداية ظهور نظام تخطيط موارد الشركة إلى الستينيات حيث كان عبارة عن إدارة للمخزون، ومراقبة التصنيع، وقام مهندسو البرمجيات بتطوير برامج لمتابعة المخزون، وتسوية الميزانيات، والتقرير عن الوضع القائم في الشركة، ثم خلال فترة السبعينات عُمِلت برامج لتخطيط متطلبات التصنيع (MRP) وذلك لجدولة عمميات الإنتاج.

وفي الثمانينات تطور نظام تخطيط متطلبات التصنيع ليشمل عمليات أوسع، ويدمج كثيرًا من العمليات في الشركة ليصبح اسمه (MRP 11) حيث تشجع كثيرون لشراء هذه الأنظمة التي أصبحت تنتشر، وتثبت فائدتها في العمل.

أما في التسعينيات ذكر(Heather Herald، 2001) أن هذه البرامج أصبحت أشمل وأوسع فلم تعد تخص المخزون ، أو عمليات الإنتاج الأخرى بل شملت وظائف أخرى مثل المحاسبة وإدارة الموارد البشرية وىذه كانت العتبة الأولى لنظام تخطيط موارد المؤسسة (Enterprise Resource Planning).

وبعد عام الألفين أن هذا النظام تطور ليشمل متطلبات أخرى مثل أتمتة المبيعات، وأتمتة التسويق، والتجارة الإلكترونية، حيث أصبح النظام أشمل وانتقل من (ERP) إلى (ERP11) ليدمج عدداً من الإدارت مثل (إدارة سلعة التوريد، و ادارة العلاقات مع العملاء، و ادارة المعرفة(وذلك من خلال تكنولوجيا الأعمال الإلكترونية. ومن خلال هذا التقدم في الإنتاج والنجاح في النظام توسع استخدام نظام (ERP) ليستخدم في قطاعات مختمفة من الشركات سواء كانت تجارية أو صناعية أو خدمية، وشمل أينا تجار الجممة والتجزئة، كما اشتمل على الشركات بكافة أحجاميا كبيرة أو متوسطة أو صغيرة، وبيذا نجد أن نظام تخطيط موارد المؤسسة ليس نظاماً حديث الوجود بل تتعامل به الشركات منذ القدم ، ومر

بمراحل كثيرة من التطور ، ولم يعد يقتصر على نوع معين من الشركات أو يخص شركات لها حجم محدد، بل يتوقع أن ينتشر استخدام هذا النظام، ويتطور وفق ما يقتضي التطور في الأعمال خاصة بعد ألتاكد من الفوائد التي حققها[1].

اولا: مفهوم تخطيط موارد المؤسسة(ERP):

هو إطار لتنظيم وتحديد وتوحيد العمليات التجارية الضروري للتخطيط الفعال والسيطرة على منظمة بحيث يمكن للمنظمة استخدام المعرفة الداخلية في الحصول على الميزة الخارجية[(2)].

وقد تم تعريفه مفاهيمياً على انه عبارة عن نظام معلومات شامل مصمم لتكامل موارد وعمليات ومعلومات جميع اقسام المنظمة (كالتصنيع والتسويق والمبيعات وادارة المخزون والمحاسبة والصيانة وادارة علاقة العملاء والموارد البشرية والتجارة الالكترونية) في نظام واحد مترابط من خلال قاعدة بيانات شاملة بشكل يؤدي الى رفع كفاءة اداء المنظمة في ضبط مواردها وادارة عمليات اعمالها. [3]

كما عرف على انه: هو نظام لإدارة موارد المشروع او المنشاة (المالية والبشرية) من خلال ربط جميع قواعد البيانات بشكل متكامل لإنجاز العمليات بشكل منظم ودقيق من خلال عمل النظام لتعزيز الكفاءة الإنتاجية، وتوفير المعلومات بشكل مستمر كما انه يساهم في إعادة توزيع الاعمال والمهام والرقابة عليها بشكل دقيق ومتوازن[(4)].

وعرف ايضا على انه حزمة من البرمجيات التطبيقية القياسية جاهزة تم بناؤها بالاعتماد على احسن خبرات في العالم في جميع نطاقات الاعمال اذا تتضمن حلول

([1])Wilkinson , Joseph W 2000, Cerullo , Michael J.Raval , Vasant,AccounLng InformaLon Systems, EssenLal concepts, Fourth EdiLon , John Wiley and Sons

([2]) www.aptean.com/2017/03/27/10:30pm

[3] Beheshti, H., Blaylock, B., Henderson, D., & Lollar, J. (2014). Selection and critical success factors in successful ERP implementation. ***Competitiveness Review***, *24*(4), 357-375.

([4]) فادية عبد الرزاق السيد، تقييم اثر استخدام نظم تخطيط موارد المنشاة على فعالية الرقابة الداخلية، (دمشق: جامعة دمشق، كلية الاقتصاد ، رسالة ماجستير في مراجعة الحسابات، غير منشورة ، 2012م)، ص2.

متكاملة لجميع الاعمال الرئيسية في المنشاة والتي تشكل العمود الفقري لاية منظمة مثل ادارة سلسلة التزويد ومراقبة المخزون وإدارة الموارد البشرية وإدارة علاقات الزبائن والعمليات المحاسبية في منظمة بهدف تعزيز وتحسين قدرة المنشاة التنافسية[1].

وعرفه اخرون بانه عبارة عن مجموعات متكاملة من البرامج او الوحدات التي تقدم الدعم لعمليات مصادر الاعمال، مثل التمويل والمحاسبة والمبيعات والمشتريات والتسويق، وتخطيط الانتاج والموارد البشرية والإدخال والإخراج الخدمات اللوجستية ونظام تخطيط موارد المنشاة ERP يساعد على اجزاء مختلفة في المنشاة لاستخدام نظام بيانات متكامل لتحسين إدارة العمليات التجارية وخفض التكاليف[2].

وعرف ايضا على انها مجموعة من النظم التقنية تعتمد على حزمة من البرمجيات النمطية التي تطورت وصممت لتنسيق جميع الموارد والمعلومات والانشطة اللازمة لاتمام الاجراءات العملية من خلال دمج جميع العمليات الرئيسية للمنظمة في نظام واحد يخدم الاحتياجات الفريدة لكل المجال الوظيفية او الاقسام او الفروع التي ربطها على قاعدة بيانات واحدة للنظام لتسهيل تبادل المعلومات وتحسين الاتصالات في جميع انحاء المنشاة[3].

وعرف على انه نظام يحتوى على نظم المعلومات متكاملة الذي يدمج ويتحكم على كل العمليات التجارية في المنشاة بأكملها[4].

([1]) اسماء مروان الفاعوري، اثر فاعلية انظمة تخطيط موارد المنشاة في تميز الاداء المؤسسي، (عمان: جامعة الشرق الاوسط ، كلية ادارة الاعمال، رسالة مجاستير في الاعمال الإلكترونية ، غير منشورة، 2012م)، ص8.

(1)Majid Aarabi ,Mahboobeh Mohamm adkazem, A Rwview of Readiness Assessment of ERP Implementation in Iranian Small and Medium Enterprises (Iran, International Journal of Information systems and Engineering (0nline) . volume 2. Issuse 1) 2014. P .P18-19.

([3]) احمد رجب نصار، اطار مقترح لتقييم الكفاية المعلوماتية لنظم تخطيط موارد المؤسسات للمحاسبة عن عمليات التجارة الالكترونية(القاهرة: جامعة القاهرة، كلية التجارة، المؤتمر السنوى الخامس للمحاسبة في عالم متغير، الفترة 2014/10/27م)، ص ص17-18.

(3) R.Addo.Tenkorang &P.Helo. Enterprise Resource Planning (ERP): Aeview Literature Report(USA:Proceding of the world congress on Engineering and computer science vol 11 ,October 19-21 san Francisco)2011.p1.

وعرف هذا النظام Enterprise Resource Planning (ERP) بأنه مجموعة من الانظمة الحاسوبية المصممة لمعالجة معاملات المنشاة وتسهيل التخطيط المتكامل وفي الوقت المحدد والإنتاج واستجابة العملاء[1].

كما عرف ERP انه نظام يحقق التكامل بين جميع المعلومات والعمليات في منظمة الاعمال وذلك داخل نظام منتج يهتم بكيفية دخول الافراد والمنظمات للمعلومات وجمعها وتخزينها وتلخيصها وتفسيرها واستخدامها[2].

ويعرف على انه نظام تخطيط موارد المنشاة على انه نظام واسع وشامل لكل المشروع اذ يحتوى على بيانات عن التسويق والمبيعات والخدمات وتصميم المنتوج وتطوير الانتاج والسيطرة على التخزين والتوزيع وادارة تسهيلات التصنيع وتصميم العملية وتطويرها والجودة والموارد البشرية والمالية والمحاسبية وبيانات الصيانة كما ان بإمكان النظام التبادل الإلكتروني مع المجهزين[3].

خلص الباحث الباحث من التعاريف والمفاهيم المختلفة لنظام تخطيط موارد المنشاة (ERP) يمكن ان نستنتج الاتي:

1. توحيد العمليات التجارية الضروري التخطيط الفعال والسيطرة على منظمة .
2. ربط جميع قواعد البيانات بشكل متكامل لانجاز العمليات بشكل منظم ودقيق من خلال عمل النظام لتعزيز الكفاءة الانتاجية.
3. يتضمن نظام ERP حلول المتكاملة لجميع الاعمال الرئيسية في المنشاة والتي تشكل العمود الفقري لاي منظمة.

---

(1) Mohammad A: Rashid Liaquat Hossain, Jon David Patrick . The Evoluation of ERP Systems: A Histrical Perspecitve (ALPANIA): The Evoluation of ERP Systems: Ahistrocia perspective 1) 2002.p3.

(2) ثابت عبد الرحمن ادريس، تحليل اسباب فشل مشروعات الاعمال الصغيرة: هل تتوافر المهارات الادارية والتسويقية لدى اصحاب ومديري هذه المشروعات، (المنوفية : جامعة المنوفية ، كلية التجارة، مجلة افاق الجديدة ، الدراسات التجارية، العدد الاول والثاني، 2011م)، ص29.

(3) د. عامر عبد اللطيف كاظم ، عزام عبد الوهاب عبد الكريم، مدى استخدام نظام تخطيط موارد المشروع ونظام ادارة سلسلة التجهيز في الشركات العراقية، (ذي قار: مجلة جامعة ذي قار ، العدد 1، المجلد6،2010م)،ص34.

4. نظام تخطيط موارد المؤسسات يساعد على اجزاء مختلفة من منظمة لاستخدام نظام بيانات متكامل لتحسين ادارة العمليات
5. حزمة من البرمجيات النمطية التي تطورت وصممت لتنسيق جميع الموارد والمعلومات.
6. أنظمة حاسوبية مصممة لمعالجة المؤسسة المعاملات وتسهيل التخطيط المتكامل.
7. نظام المعلومات الذي يدمج وتسيطر على كل العمليات التجارية في المؤسسة بأكملها.

ويرى الباحث ان نظام (Enterprise Resource Planning) (ERP) يوحد جميع العمليات التجارية في المنشأة التي تشكل حلول متكامله لجميع الوظائف الرئيسية في المنشاة والذي يشكل العمود الفقرى لاي منشاة.

التطور التاريخي لتخطيط موارد المنشاة (ERP):

قبل عام (1960):

تعتبر انظمة الERP تطورا تقنيا بدا قبل الستينات كنتيجة لتوجه كثير من المنشـــآت الصناعية الى الاستفادة من التقنية لتسهيل عملياتها الانتاجية وتطـــوير كفـــاءة الاداء ورفع جودة المنتج لديها.

في عام (1960):

فمنذ بداية 1960م استخدمت المنشات الصناعية مـــاعرف بنظـــام ادارة المخـــزون (InventoryManagement) وهو عبارة عن برنامج يضمن توفر مواد كافية فـــي المخازن حتى لايتعطل الانتاج.

في عام (1970م):

تم تطوير ذلك النظام الى نظام اكثر كفاءة وفاعلية يعرف بنظام تخطيط جدولة المواد أو تخطيط الاحتياجات (MRP) وكان الهدف من ذلك النظام هو جدولة المواد بشـــكل اكثر كفاءة وفاعلية لاغراض الانتاج[1].

في عام (1980م):

تم توصل الى نظام اكثر تطورا عرف تخطيط جدولة الانتاج او تخطيط الاحتياجات الانتاجية (MRPII) وهو نظام كسابقة يهدف الى تخطيط العملية الانتاجية ولكنه يمكن من ربط تلك العملية بوظائف اخرى في المنشاة جعلته نظاما اكثر شمولية للمنشاة ويحقق التكامل لانشطتها وعملياتها ومن ثم زيادة كفاءة استغلال موارده المتاحة. ومع الحاجة الملحة الي توسع نطاق النظام ليشمل جميع الموارد وبخاصة المالية منها الامر الذي ادى الى تسمية النظام بالتخطيط للموارد التصنيعية MRP هذا ويوصف نظام تخطيط الموارد التصنيعية بانه افضل النظم في تحقيق الاستخدام الامثل للموارد المتاحة فضلا عن تفوقه في التخطيط والسيطرة على العمليات الانتاجية وتخفيض الاستثمار في التخزين اذ يمتلك النظام منطقة معالجة ذات قابلية في توفير قاعدة بيانات شاملة تهد نواة للتكامل بين الوحدات التشغيلية وتلك المساندة لعملية التصنيع مثل التسويق والمالية والافراد والمشتريات[2].

في عام 1990م:

تم التوصل الى ما يعرف بنظم تخطيط موارد المنشاة (ERP) والتي تستخدم الادارة موارد المنشاة وتمثل نظم ERP العمود الفقري لكثير من المنشآت اذا تم تطبيقها بالشكل الصحيح الذي يعطي المنشاة القوة لان تعمل بكفاءة وفعالية فقد تمكنت تلك

([1]) احمد زكريا زكي عصيمي، اثر استخدام نظام تخطيط موارد المنشاة ERP على جودة عملية التقرير المالي، (طنطا: جامعة طنطا ، كلية التجارة، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، المجلد الثاني، العدد الاول، 2011م)، ص488،

([2]) اسماعيل ابراهيم رشيد، تخطيط الموارد لمؤسسات تعليمية انتاجية، (الموصل: جامعة الموصل، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة تنمية الرافدين، العدد 85، 2007)، ص229.

النظم من اعادة تشكيل طريقة اداء المنشاة لاعمالها من خلال تغيير طريقة ادخال ومعالجة وتخزين البيانات وايصال المعلومات الى المستفيدين منها[1].

ونظم تخطيط موارد المنشاة توفر التطور التكنولوجي الذي يتوافق مع بنية الانترنت وتقنيات المعاملات المرتبطة بالانترنت وذلك بفضل بروتوكول الاتصالات الموحدة، فقد ساهمت شبكة الانترنت لتحسين نظام تبادل البيانات (Exchange Data) هو اسهل من الوصول الى التطبيقات لعدد اكبر من المستخدمين وهذا مما يسهل توحيد الاتصالات داخل المنشاة التي تحدثها تخطيط موارد المنشأة ERP وبالاضافة الى ذلك فقد ادى هذا التوسع في تقنيات تبادل البيانات لتقاسم الوظائف دون قيود جغرافية[2].

وفي عام(2000):

ان السبب الرئيسي وراء تطوير هذا البرنامج هو مشكلة عام 2000 او مايعرف (Y2K) بنظم تخطيط موارد المنشاة ونفذتها بنجاح ومما لاشك فيه ان مشكلة عام 2000 تعتبر من اهم الاحداث التي ساهمت في تطوير صناعة نظم تخطيط الموارد واندماج العديد من الشركات الكبرى مع الشركات الصغرى المتخصصة في انتاج هذه النظم كما بدأت العديد من شركات تصنيع البرمجيات.

في عام (2002):

مع بداية عام 2002 كان التطلع الى ايجاد طرق جديدة لتحسين منتجاتها من البرمجيات بهدف زيادة مبيعاتها وحصتها في الاسواق العالمية[3]. حيث ان معظم المؤسسات تعتقد ان استخدام نظام ERP سيعزز من عملياته من حيث السرعة

([1]) احمد زكريا زكي عصيمي، مرجع سابق، ص488.

(1)Tawhid Chtioui, Understanding the Impact of ERP Standarization Business Process Performance (France: Reims Management school and DRM- CREFIGE, University Paris Dauphine INTERNATIONAL JOURNAL OF BUSINESS) 2009. P.P145

([3]) ايمان محمد سعد الدين، نظم تخطيط موارد المنشاة لدعم الانظمة المحاسبية في ظل البيئة التنافسية(القاهرة: جامعة شمس، كلية التجارة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الرابع،2005) ص110- 111.

والقيمة وتقليل التكاليف غير الضرورية حيث يعمل هذا النظام على التكامل بين سلسلة الوظائف والانشطة في المؤسسة من خلال التشارك الفعال بين اقسام المؤسسة في المعلومات مثل (المحاسبة التمويل الموارد البشرية المبيعات) [1].

ويعتبر نظام تخطيط موارد المنشاة (ERP) هو النظام الاكثر تعقيدا والاكثر طلبا من جانب المنشاة في الوقت الحالي لما يتجه النظام من امكانية تطوير التكنولوجيا بما يتواءم مع احتياجات المشروع وقدرة النظام على توفير مؤشرات للاداء وفقا لافضل الممارسات في القطاعات المختلفة وهو مايعكس في تدعيم المركز التنافسي للوحدات الاقتصادية فهو نظام يقتضي على كل الحواجز الداخلية بالاضافة الى الحواجز الخارجية كما يقضى على ثقافة الجزر المنعزلة والتي تكونت نتيجة لعدم وجود اي نوع من التنسيق والتكامل بين وظائف المشروع، ويتمثل الغرض الرئيسي لهذا النظام في القضاء على المعلومات المنفصلة واستبدالها بنمط متكامل ويكون ذلك بالاستناد الى قاعدة البيانات المركزية بربط وظائفها الخارجية مع العملاء والموردين[2].

فعلى سبيل المثال مع تطور نظام ERP عالم الانترنت ودخولنا عالمه لم تعد هناك حاجة الى اسلاك وبرامج يجب تنزيلها لكي يعمل البرامج او حتى مكان فكل ماتحتاجه (Internet) وجهاز كمبيوتر فانه يستطيع المدير التنفيذي وهوفي دبي متابعة عمل شركته الموجود في جنوب افريقيا (ERPI) لجعله اكثر شموليه فقد كان ERP يهتم بالمواضيع المالية والادارية اما الان فاصبح يشمل مجال خدمة العملاء وسلسلة التوريد والدعم.

وعرفت مجموعة غارتنر ERP II على انها استراتيجية عمل وحزمة حلول اللاعمال الخاصة التي تخلق القيمة الزائدة Addvalue للزبائن والاصحاب العمل

([1]) حياة يحيي يامين، مرجع سابق، ص3

([2]) احمد ابو الحسن فارس محمدين، تقييم الاثار المالية وغير المالية لنظام تخطيط موارد المشروع في وحدات الرعاية الصحية المصرية،(الاسكندرية: جامعة الاسكندرية ، كلية التجارة، رسالة ماجستير في المحاسبة ، غير منشورة،2015م)، ص2.

على حدا سواء ذلك بتمكين الشركات في ما بينها على الاجراءات العلمية والمالية والتعاونية.

مثال على ذلك في شركة ما يقوم الموظف بسؤال المحاسب ماهي الخصومات التي نزلت على راتبه وما نوعها اما بالتلفون او ياتي شخصيا لكي يقابل المحاسب ونلاحظ كيف ان ERP II حل هذه المشكلة في بيئة (انترنت) يستطيع ان يدخل الى نظام الموظفين او حتى نظام الرواتب يرى بنفسه ماهي الخصومات التي نزلت على حسابه.

مثال اخر على ذلك لو اراد ان يقدم على اجازة فهنالك فورم الكتروني يرسله الى قسم الموارد البشرية برغبته اجازة لاداء مناسك العمرة مثلا ويتم الموافقة الكترونيا من الادارة ولا تحتاج الى موظف لكي يقوم بتعديل النظام (حالة الموظف) وعمل اجازة وبالعكس عند العودة[1].

نظام تخطيط موارد المنظمة بأنه عبارة عن مجموعة متكاملة من وحدات برمجية مرتبطة بقاعدة بيانات مركزية لمعالجة الوظائف الأساسية للشركات .حيث يعمل النظام على دمج جميع الإدا ارت والوظائف داخل المنظمة في نظام كمبيوتر واحد يخدم احتياجات الإدا ارت المختلفة مثل التخطيط، التصنيع، المحاسبة، التوزيع، المبيعات، الموارد البشرية، إدارة المخزون، الخدمة والصيانة، النقل والتجارة الإلكترونية .حيث يمكن النظر الى نظم تخطيط موارد المنظمة على انها حلول نظم تعالج احتياجات الشركات من خلال منظور العمليات واحكام دمج وربط جميع وظائف المنظمة من أجل تحقيق الأهداف التنظيمية (Poonam, 2014). حيث يؤدي اندماج جميع عمليات ووظائف اعمال المنظمة في قاعدة بيانات واحدة الى سلاسة تدفق جميع المعلومات بين مختلف الادا ارت، مما يؤدي الى سهولة ونجاح التواصل

(1) ثامر رشاد بركات، عالم تخطيط موارد المؤسسات، مبرمج كمبيوتر- محلل نظم متخصص ERP 2012م، ص171.

في جميع انحاء المنظمة، وهو نهج قاعدة البيانات الواحدة والتي تعني الوصول المشترك الى مجموعة واحدة من البيانات والوصول الى نفس المعلومات دون تكرار عملية ادخال البيانات(Hedman, 2002)[1].

حيث يوضح الشكل (1/1/1) ترابط جميع الادارت من خلال نظام تخطيط موارد المنظمة.

الشكل(1/1/1)

ترابط الادارات من خلال نظام تخطيط موارد المنظمة

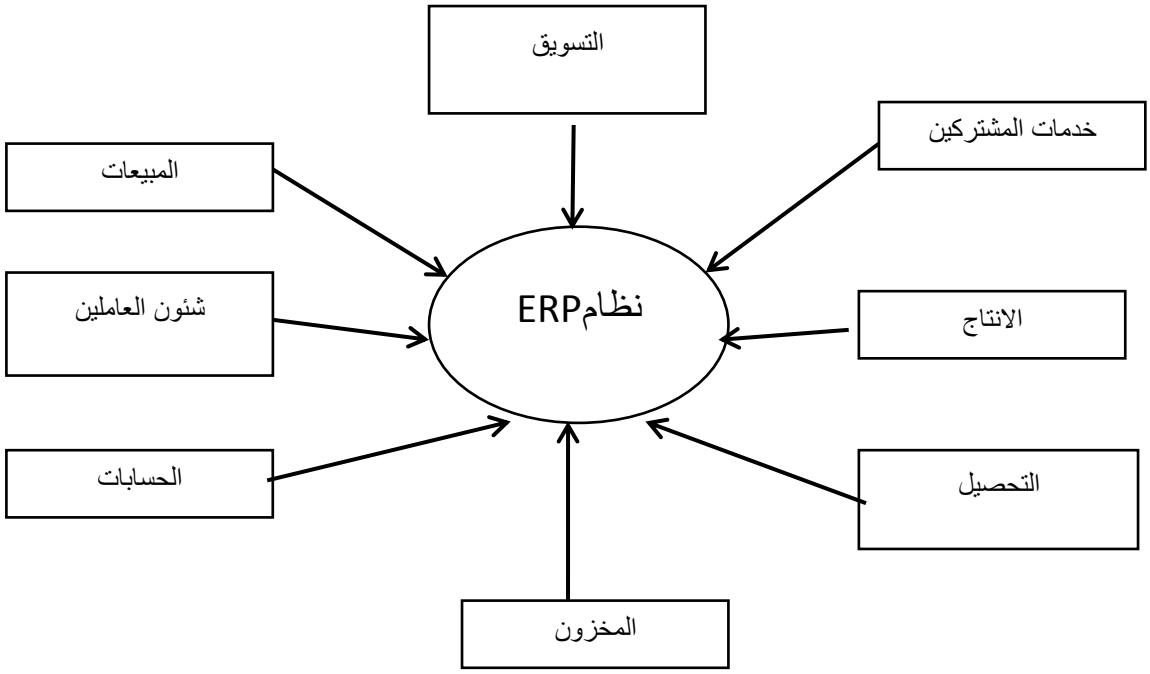

Source:H Hedman(2002) DEPARTMENTS AND ERP SYSTEM

ولقد أحدث الإنترنت ثورة في الأعمال التجارية في القرن الحادي والعشرين. حيث انه اصبح بإمكان الشركات التواصل مع العملاء والموردين والبائعين من خلال الاعمال الإلكترونية بمجرد النقر على الماوس. ولنجاح الشركات بشكل

[1] .Hedman, J., & Kalling, T. (2002). IT and business models. Liber/Abstrakt, Malmö, Schweden

أفضل لا بد لها من القدرة على دمج نظام تخطيط موارد المنظمة مع الابتكا ارت الجديدة والمبتكرة في مجال الأعمال الإلكترونية. ويوضح الشكل (1/1/1) جانباً من ترابط اصحاب المصالح للمنظمة مع اجزاء نظام تخطيط موارد المنظمة من خلال الاعمال الالكترونية عن طريق استخدام الانترنت ومنهم الموردين، العملاء، المستشارين، الشركات المزودة للخدمات، الممساهمين والشركاء. [1].(Norris et al,. 2000)

الشكل (2/1/1)

تخطيط موارد المنظمة مع اصحاب المصالح الخارجيين من خلال الاعمال الالكترونية

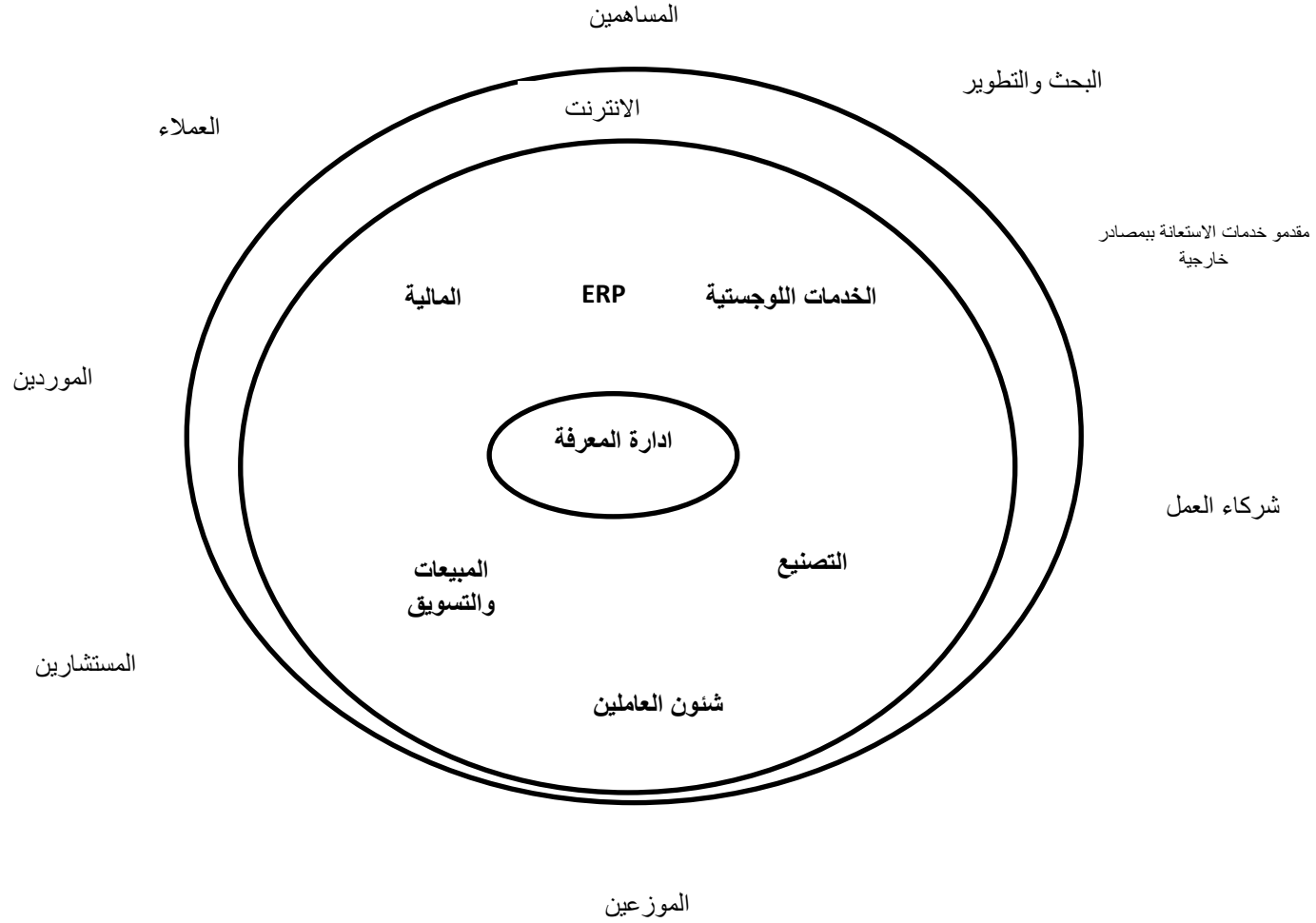

Adapted from (Norris et al,. 2000) E-BUSINESS FOCUSES ON COMMUNICATION

WITH EXTERNAL STAKEHOLDER

[1] Norris, G., Balls, J. D., & Hartley, K. M. (2000). E-business and ERP: Transforming the Enterprise. John Wiley & Sons, Inc ..

ثانيا: اهمية نظام تخطيط الموارد للمنشأة ERP :

أن لنظام(ERP) أهمية واضحة في عالمنا الحالي ، وذلك بعد انتشار العالمية، حيث أصبح مطلوب من الشركات مواجهة المنافسة وزيادة الكفاءة والفعالية ومحاولة الحصول على وضع قوي في السوق، واكتساب الزبائن والمحافظة عمليهم.

كما أصبح مطلوب من الشركات(Exforsys، 2006) تبسيط عملياتها التي تقوم بها، ومن أهم الفوائد التي يحققها تطبيق نظام (ERP) هو أن تبسّط العمليات في الشركة وكأنها وحدة واحدة وبالتالي سيرتفع مستوى الإنتاج في الشركة[1].

أن نظام (ERP) يساعد في تحسين الإنتاجية، والمرونة في العمل، والاستجابة للعملاء، حيث تُدمج العمليات ضمن تطبيق واحد يساعد الشركة في رفع مستوى الكفاءة في العمل في جميع أقسام الشركة، والسرعة في تنفيذ طلبيات العملاء، وتوصيل الطلبيات في الوقت المحدد ، والقدرة على التنبؤ بطلبيات الإنتاج بشكل أسرع ، وبالتالي توفير المواد من الموردين، وبهذا يتحسن مستوى خدمة الزبائن وهو ما يعرف بإدارة علاقات العملاء[2].

وايضا تكمن اهمية نظام تخطيط الموارد للمنشاة في الاتي:

1. تهدف نظم المعلومات الى وجود نظام معلومات متكامل داخل المنشاة يضم جميع الانشطة الداخلية.

[1]Exforsys Inc, (2006), The Importance of Enterprise Resource Planning Heather Herald, (Sep,2001), Extended ERP reborn in b-to-b, Info world.

[2]Bundit Wonglikphai,(2015), Project Management in Enterprise Resource Planning (ERP) Implementation, http://www, umsl, edu/sauterv /analysis/6 papers/Wonglikphai

2. ان وجود نظام ERP في المنشاة هو الحل الامثل الى استمرارية التحسين في زيادة الانتاج وتقليل التكاليف وزيادة الارباح سواء كانت المنشاة تعمل في مجال التصنيع او التوزيع او غيره من المجلات.
3. ان نظام ERP في المنشاة يمنحها ادوات فعالة لمراقبة وتلبية احتياجات الشركات ومتطلبات السوق بدقة وبسرعة[1].
4. يعتبر نظام ERP اكثر النظم المؤسسية التي تعتمد عليها المؤسسات في ادارة نشاطها[2].
5. يعتبر نظام ERP كقاعدة بيانات موزعة يدعم تدفق المعلومات عبر المنشاة بتزويد بيئة موحدة لعمليات المنشاة وقاعدة البيانات التشغيلية التي تدعم الاتصالات[3].
6. ان نظام ERP يساعد الشركات على ادارة مواردها بطريقة فعالة وفي الوقت نفسه خدمة الزبائن بشكل افضل.

مثال على ذلك حيث استبدلت شركة (OWENS CORNING) اكثر من مائتي جهاز قديم بنظام ERP واحدة وبتنسيق طلبات الزبائن ونظام التقارير المالية والتوريدات العالمية استطاعت الشركة ان تدخر اكثر من 65 مليون دولار واستطاعت انظمة تخزين IBM العالمية ان تختصر الوقت اللازم لاعادة تسعير منتجاتها من خمسة ايام الى خمسة دقائق[4]، وكذلك اختصار الوقت اللازم لشحن قطع غيار من 22 يوما الى ثلاث ايام فقط والوقت اللازم لتعبئة شيك من عشرين دقيقة الى ثلاث ثواني فقط، واستطاعت ميكروسوفت ان تدخر اثنا عشرون مليون

---

(1) نظام الاكسير لتخطيط موارد المؤسسات(2014) www.el-ixir.com

(2) عبير محمود محمد عبد الحليم، محركات التغير في الممارسات المتقدمة للمحاسبة الادارية في بيئة تكنولوجيا المعلومات، (طنطا: جامعة طنطا ، كلية التجارة ، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، المجلد2، العدد4، 2013م)، ص463.

(3) اكرم احمد الطويل، بلال توفيق يونس، قواعد البيانات الموزعة: نظام ERP انموذجا، (الموصل: جامعة الموصل ، كلية الادارة والاقتصاد ، مجلة الرافدين للعلوم والحاسوب والرياضيات، المجلد 10، 2013م)، ص5.

(4) محمد عبد العال النعيمي، راتب جليل صويص ، غالب جليل صويص، ادارة الجودة المعاصرة،(عمان: دار اليازودي العلمية للنشر والتوزيع، 2009)، ص166.

دولار سنويا فقط من خصومات الدفعة المبكرة من البائعين وذلك عندما تم تفعيل نظام ERP [1].

ثالثا: اهداف نظام تخطيط موارد المنشاة ERP :

تقوم المنظمات المتخصصة في صناعة البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات مثل("Orcale "sap" "baan""people" "soft) بانتاج برامج نظم تخطيط الموارد وتصميمها في نماذج متعددة وتشمل هذه النماذج في مرحلة معينة من مراحل اعمال المشروع حيث يتم استخدام قاعدة بيانات واحدة مشتركة وتسعي نظم تخطيط وتصميمها في نماذج متعددة وتشمل هذه النماذج في مرحلة معينة من مراحل اعمال المشروع حيث يتم استخدام قاعدة بيانات واحدة مشتركة وتسعى نظم تخطيط موارد المشروع الى تحقيق العديد من الاهداف اهمها[2]:

1. تتكون نظم تخطيط موارد المنشاة من مجموعة من البرامج الالكترونية تشكل معا برنامجا متكاملا لرفع كفاءة اداء المنشاة وتصب في قاعدة مركزية للمنظمة لتقديم معلومات.
2. تسعى نظم تخطيط موارد المنشاة الى تحقيق التكامل بين مختلف وظائف المنشاة خلال كافة مراحل تشغيل العمليات[3].
3. تسهيل عملية تدفق المعلومات والاتصال بين مختلف الوظائف الوظيفية وبالتالي مقابلة احتياجات العاملين والعملاء[4].
4. تسهيل عمليات التجارة الالكترونية وتحقيق المرونة والسرعة في استجابة وتكيف المنشاة مع اي متغيرات او مؤثرات بالبيئة الخارجية[5].

([1]) محمود حسين الوادي ، عبد الله ابراهيم عبدالله نزال، بلال محمود الوادي، ادارة الجودة الشاملة في منظمات الاعمال بين النظرية والتطبيق(عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012)، ص117.

([2]) د.وليد احمد محمد علي، اثر التكامل بين نظام محاسبة استهلاك الموارد ونظام تخطيط موارد المشروع في دعم ادارة التكلفة، (بني سويف، جامعة بني سويف ، مجلة المحاسبة والمراجعة ، المجلد الثاني، العدد الاول، 2014م)، ص273.

([3]) سماح طارق احمد حافظ، دراسة تاثير مصدر للحصول على خدمات المراجعة الداخلية في بيئة نظم تخطيط موارد المنشاة ERP (طنطا: جامعة طنطا، كلية التجارة ، مجلة التجارة والتمويل ، العدد الرابع،2014م)، ص193.

([4]) د. وليد احمد محمد علي، مرجع سابق، ص273

([5]) سماح طارق احمد حافظ ، مرجع سابق، ص193

5. مواكبة التقدم التكنولوجي السريع ومواجهة المنافسين الذين قاموا بتطبيق نظام تخطيط موارد المنشاة[1].

يرى الباحث ان نظام تخطيط موارد المنشاة (Enterprise Resource Planning (ERP)) يسعى الى تحقيق التكامل بين مختلف الوظائف وتلبية حاجات العاملين في المنشاة والعملاء ويسهل العمليات عمليات التجارة الالكترونية مما يؤدي الى السرعة في الاستجابة.

([1]) ابراهيم جمال الدين محمود احمد محجوب، اطار مقترح لتحقيق متطلبات نظام تخطيط موارد المنشاة(ERP) (المنصورة: جامعة المنصورة ، كلية التجارة، رسالة ماجستير في ادارة الاعمال، غير منشوره، 2014م)، ص18.

المبحث الثاني

مبادئ وفوائد تخطيط موارد المؤسسة

مقدمة:

من اهم المبادئ التي يجب اعتمادها عند تطبيق تخطيط موارد المؤسسة حيث ان نظام تخطيط الموارد للمؤسسة يجب ان يتميز بالجودة من جميع النواحي سواء كانت التقنية منها او الوظيفية، حيث تمتد هذه الجودة لتشمل رضا مستخدمي النظام في المؤسسة، كما يعتبر التكامل من المبادئ ذات الاهمية بالنسبة لهذا النوع من النظم التي يجب ان توفر معلومات دقيقة وغير متضاربة ومن مصدر موحد ويحتاج التطبيق الناجح الى التدريب الصحيح لانه طوق نجاة العاملين حيث يمكنهم ذلك من تحقيق الاستخدام الافضل وتحقيق الفوائد المرجوة منه ان كل ماسبق يحقق مبدأ الاداء المؤسسي ويصب في مصلحته كمبدأ مهم من مبادئ تطبيق تخطيط موارد المؤسسة.

اولا: مبادئ تخطيط موارد المؤسسة:

ان نظام تخطيط موارد المؤسسة يجب ان يتميز بالجودة من جميع النواحي، سواء كانت التقنية منها او الوظيفية حيث تمتد هذه الجودة لتشمل رضا مستخدمي النظام في المؤسسة، كما يعتبر التكامل من المبادئ ذات الاهمية بالنسبة لهذا النوع من النظم يجب ان توفر معلومات دقيقة وغير متضاربة ومن مصدر موحد، ويحتاج التطبيق الناجح الى التدريب الصحيح لانه طوق نجاة العاملين حيث يمكنهم ذلك من تحقيق الاستخدام الافضل، وتحقيق الفوائد المرجوة منه .

يمكن تحديد اهم مبادئ تخطيط موارد المؤسسة من خلال النقاط التالية:

1/جودة النظام:

تعتبر جودة النظام من اهم المبادئ الواجب اخذها في الاعتبار عند التخطيط لموارد المؤسسة وهي العامل الرئيس لنجاحه، وتعتمد جودة النظام على مدى مستوى الكفاءة والمهارة الفنية لمصممي النظام وعلى فعالية الاتصالات بين الاطراف المطبقة له.

ويمكن الحكم على جودة النظام من خلال:

- توفيره لمعلومات تمتاز بالدقة
- استفادة الادارة من تلك المعلومات
- قدرة النظام المطبق على الاحتفاظ بالمعلومات والبيانات داخل قاعدة بيانات موحدة.
- مدى سهولة الحصول على تلك البيانات والمعلومات من قبل مستخدمي النظام[1].

ويرى الباحث انه لايمكن الوصول الى جودة النظام الا من خلال تكاتف الجهود وتكثيف وسائل الاتصال بين مزودي الخدمة وبين العاملين في المؤسسة .

مدي توافقية نظام تخطيط موارد المؤسسة مع مبادئه:

يتوافق النظام المطبق مع مبادئ تخطيط موارد المؤسسة من خلال توفير خمسة خطوات كالاتي[2] :

1/التخطيط الاستراتيجي:

تتم في هذه الخطوة تكوين فريق العمل المنوط به متابعة تنفيذ نظام تخطيط موارد المؤسسة، ويتم اختيار الفريق من كافة وظائف المؤسسة المختلفة، تكون مهمته توصيف العمليات التي تقوم بها جميع انشطة المؤسسة وكيفية تداول المعلومات.

---

[1] Daoud, H. and Triki, M. (.(2013 AccounLngInformaLonSystems in an ERP Environment and Tunisian FirmPerformance. The InternaLonal journal of digitalaccounLng research, Vol.،13 No.

[2] د.عبد الماجد محمد منير الجنباز،اثر تطبيق تخطيط موارد المؤسسة ERP على فعالية البيانات المحاسبية، ص55

وتعتبر هذه الخطوة هي الخطوة الاكثر اهمية لان نظام تخطيط موارد المؤسسة يتم تصميمه بناءا على تقارير هذا الفريق، لذلك يجب ان يتمتع اعضاءه بفكر ذي رؤية عميقة تجاه عمليات المؤسسة، وان يكون لديهم الوعي الكامل عن كيفية تداول المعلومات داخل المؤسسة ويجب على هذا الفريق اعداد خرائط ورسوم توضيحية، تبين سير المعاملات داخل كل وظيفة من وظائف المؤسسة.

على سبيل المثال عند احتساب اجور العاملين فان المعلومات الواردة من الادارة المسؤولية عن حضور وانصراف العاملين تصل الى ادارة الموارد البشرية باعداد كشوف تتضمن اسماء العاملين واجورهم،واستقطاعات رواتبهم وفقا لعدد ايام حضور وغياب كل عامل، وترسل تلك الكشوفات الى الادارة المالية، والقسم الخاص بمراجعة الاجور داخل ادارة الحسابات، وعمل التوجيه المحاسبي ومن ثم قيد تكلفة الاجور في السجلات المالية، وارسال تلك الكشوف الى الخزينة او البنك وفي تغذية عكسية لتلك المعاملة يتم مراجعة كشوف البنك الواردة التي حسم منها الاخر ومطابقتها مع ماتم قيده في الدفاتر المحاسبية، وكذلك اجراء التسويات البنكية.

يعتبر هذا المثال خريطة لتعامل معقد بين ثلاثة ادارة في المؤسسة يجب على الفريق وصف التعامل بكل دقة حتى يتمكن نظام تخطيط موارد الموسسه من تاديه دورة بشكل فعال وكفو فى توفير المعلومات والبيانات بدقه وموثوقية لابدلها من تحديد الاهداف من وراء اقتناء المؤسسه تلبيه احتياجات المؤسسه ويتم فى هذه الخطوة وضع خطط تفصيلية توضح جميع مراحلها لبيان تحول نظام الموسسة من النظام التقليدى الى نظام تخطيط مواردالمؤسسة.

2/عرض الاجراءات:

عندالتحول من النظام التقليدى الى نظام تخطيط موارد الموسسة فان هذا التحول لا ياتى على مرحلة واحدة بل ياتى على عدة مراحل لذلك يجب قبل الانتهاء من

تطبيق نظام تخطيط موارد الموسسةعلى وظيفه معينه ان يكون هناك عرض للاجراءات التى تمت حيال هذا التحول لاكتشاف ما اذا كانت عملية التحول من النظم التقليدية الى نظام تخطيط مواردالمؤسسة قد تمت وفقا لما تم تخطيطه وبالتالى اجراءالتعديلات فى حاله وجود انحرافات عن الخطه الموضوعه.كمايتم فى هذةالخطوة متابعه الاجراءات التشغيلية فى حاله نطبيق نظام تخطيط موارد المؤسسه بالتوازى اى يتم التحول على مستوى ادارتين اواكثر من ادارات المؤسسة حتى تتكامل البيانات والمعلومات المستخرجة ليتم الحكم على فعالية وكفاءة النظام الجديد بصورة واقعية وتتم فى هذة الخطوة توثيق جميع الاجراءات التى تمت لانجاز التحول وذلك للرجوع اليهاعند الحاجه كما فى حالة اتخاذ الادارة قرار تطوير او تعديل نظام تخطيط مواردالمؤسسة مستقبلا[1].

3/ تنقيح البيانات:

مما لاشك فيه ان هناك العديد من البياتات والمعلومات قد مرة عليها وقت طويل واصبحت قليله النفع او بلا فائدة لذلك ليس مجديا وضعها الان ضمن قاعدة بيانات النظام الجديد وكذلك شان البيانات غير المهمةالتى يمكن الاستغناء عنها.

وبناء على ذلك يجب تنقيح جميع البيانات والمعلومات وقدتظهر بيانات ومعلومات جديدة يجب فرزها قبل ادخالها لقاعدة البيانات جزءا من النظام لذلك تجري مراجعة شاملة لكافة البيانات والمعلومات على مستوى المؤسسة ككل واثناء عملية المراجعة يجب مراجعة ماتم ادخاله ضمن قاعدة بيانات تخطيط موارد المؤسسة تحاشيا لاية بيانات مكررة بسبب تعددمصادر الحصول على تلك البيانات ويجب التخلص من البيانات المكررة ومعالجة البيانات المتعارضة بعد دراسة اسباب التعارض وحذف اية بيانات مضللة.

[1] د.عبد الماجد محمد منير الجنباز،مرجع سابق، ص55

4/ اختبار النظام:

يجب على الفريق المنفذ القيام باختبار النظام من حين لاخر وعدم الانتظار حتى ينتهي المشروع بالكامل، للوقوف على مدى نجاح ماتم تنفيذه اول باول ومعالجة الاخطاء ان وجدت ، توفيرا للوقت والجهد، وليكون الاختبار مجديا يجب ان يقوم العاملون على ماتم تنفيذه من النظام الجديد وهذا بالطبع يستلزم تدريبا مستمرا على استخدام نظام التخطيط.

وعليه فان مرحلة الاختيار لاتقتصر فقط على اختبار المنفذ من تخطيط موارد المؤسسة وانما يختبر مدى استيعاب العاملين للتدريب على استخدام نظام تخطيط موارد المؤسسة، والتعرف على مدى حاجتهم لتدريب اضافي من عدمه.

5/إعتماد وتقييم النظام:

في هذه الخطوة تقوم ادارة المؤسسة باعتماد تطبيق نظام تخطيط موارد المؤسسة ويتم ايضا مايطلق عليه التشغيل التجريبي بهدف تقييم نظام تخطيط موارد المؤسسة وما اذا كان يحتاج النظام إلى إجراء أي تعديلات وهل يوجد مشاكل عند التشغيل التجريبي وذلك لتدارك المشاكل وحلها ولتحقيق التوافقية الكاملة مع اهداف المؤسسة.

وبناء على ماسبق تعتبر مبادئ تطبيق موارد المؤسسة مهمة في سبيل تحقيق الفوائد المستهدفة ويجب ان تعبر الادارة العليا في المؤسسة الاهتمام الكبير للمبادئ الخمسة المذكوره اعلاه حيث انه لايمكن القيام بمبدأ واهمال اخر لتداخل هذه المبادئ بعضها ببعض، ولشمولها الجوانب اللازمة لتطبيق نظام التخطيط بنجاح.

لقد ركزت هذه المبادئ على جودة النظام الذي سيتم تطبيقه وكيفية تحقيق الشروط اللازمة من اجل تاكيد هذه الجودة، وكذلك جودة المعلومات ودقتها وتكاملها مع بعضها البعض لكي تساهم في مساعدة الادارة العليا في اتخاذ القرارات السليمة

والتي لايمكن ان تكون كذلك الا من خلال معلومات دقيقة موحدة متكاملة يتم تخزينها في وحدة تخزين موحدة[1].

تشكل الخطوات المذكوره اعلاه شرطا اساسيا في تحقيق مبادئ تخطيط موارد المؤسسة، حيث تعتمد جميع الانشطة في المؤسسات بشكل عام على التخطيط الاستراتيجي والذي تبرز اهميته بشكل اعمق عندما يتعلق الامر بتطبيق نظام تخطيط موارد المؤسسة ذو التكلفة العالية،الذي ستستفيد منه المؤسسة لفترات قد تتجاوز العشر سنوات في اغلب الاحيان وبالتالي لابد من حرص العمل على متابعة التطبيق وتصحيح الانحرافات فور حدوثها لتحقيق النتائج المستقبلية المرجوة للنظام.

ان ضخامة نظام تخطيط موارد المؤسسة وشموله يجعل استلامه من مزود الخدمة دفعة واحدة غير ممكن، وبالتالي يجب ان يتم ذلك على مراحل مع مراجعة وتحليل كل مرحلة والتاكد من خلوها من الاخطاء، وكذلك تنقيح البيانات والمعلومات والابقاء على المهم المجدي منها حاليا ومستقبليا ومن المهم ايضا اختبار النظام والحصول على نسخة تجريبية يتم التدريب عليها قبل الانخراط في استخدام النظام الذي يحوي المعلومات الحقيقية التي تم نقلها من الانظمة القديمة للمؤسسة.

واخيرا يتم اعتماد النظام من قبل الادارات في المؤسسة من خلال اعتماد كل صلاحية مرتبطة بالادارة ذات العلاقة والتاكد من ان هذه الصلاحية قد حققت الاهداف المرجوة منها لهذه الادارة[2].

[1] د.عبد الماجد محمد منير الجنباز،مرجع سابق، ص57

[2] د.عبد الماجد محمد منير الجنباز،مرجع سابق، ص58

ثانيا: فوائد نظام تخطيط موارد المؤسسة:

يؤدي تطبيق نظام تخطيط موارد المنشاة ERP الى تقليص الوقت اللازم لاتمام نظم المعلومات عن طريق تخفيض زمن التشغيل وبالتالي استخدام موارد اقل، وتخفيض الزمن المستغرق في اتمام الانشطة الضرورية الروتينية مما يحسن انشطة الرقابة وتخفيض الزمن الكلي لاتمام دورة تشغيل العمليات بالشركة وهذا يتيح الوقت للانشطة الخلاقة التي تضيف قيمة للمنشاة مثل اجراء عمليات تصحيح الاخطاء وتحليل المعلومات[1].

وهناك منافع محاسبية متوقعة من تطبيق نظام ERP وتشمل تحسين دعم عمليات صنع قرار ودقة المعلومات وتوفيرها في الوقت المناسب وتخفيض تكاليف الادارة والاستجابة السريعة للتطورات في بيئة الاعمال الحديثة[2].

ويترتب على ذلك تحقيق خمس انواع من المنافع على النحو التالي:

1/ منافع تشغيلية:

حيث يترتب على تطبيق نظم تخطيط موارد المشروع آلية عمليات الشركة الى جانب اجراء تغييرات جوهرية في الطريقة التي تؤدي بها الاعمال حتى تتوافق مع النظام وهو مايؤدي الى خفض التكاليف وسرعة اداء العمليات وتحسين الانتاجية وتحسين الجودة من خلال خفض معدل الاخطاء والحد من تكرار ادخال بيانات وتحسين دقة ومصداقية المعلومات الى جانب تحسين خدمة العملاء من خلال سهولة وصول العملاء الى بيانات متسقة وسرعة الرد على استفساراتهم[3].

([1]) محمد على وهدان، تقييم اثر نظم تخطيط موارد المشروع على المحاسبة الادارية والمحاسب الاداري في منشات الاعمال المصرية، (طنطا: جامعة طنطا، كلية التجارة، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، المجلد1، العدد لرابع،2012م)، ص283.

([2]) محمد على وهدان، مرجع سابق، ص283

([3]) السيد عبد المقصود دبيان، ناصر نور الدين عبد اللطيف، محمد محمد ابراهيم مندور، نظم المعلومات المحاسبية نظم تخطيط موارد المشروع،(الاسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2014م)، ص369.

2/ منافع ادارية:

يتم تشغيل المعلومات بصورة متكاملة على مستوى الشركة ككل وبالتالي اصبحت اي معلومة لدعم القرارات في الشركة متاحة لاي مدير في اي وقت ومن اي مكان على مستوى الشركة ككل مما يزيد من التحسين في عملية اتخاذ القرارات[1].

3/ المنافع الاستراتيجية:

يمكن تحقيق العديد من المنافع الاستراتيجية من اهمها:

أ. دعم نمو الاعمال من خلال زيادة حجم المعاملات وتقديم منتجات جديدة والدخول الى اسواق جديدة.

ب.دعم تحالفات الاعمال من كفاءة وفعالية دمج الوحدات والاعمال الجديدة المستحوذ عليها في نظام الشركة بما يحقق تكامل موارد وحدات الاعمال المختلفة.

ج. ابتكار الاعمال من خلال استراتيجية جديدة للسوق وتقديم منتجات وخدمات جديدة.

د. زيادة التكلفة من خلال تحقيق من خلال تحقيق وفورات الحجم الكبير.

ه. تميز المنتجات من خلال تقديم منتجات وخدمات مبتكرة تقابل رغبات وطلبات العملاء وتطبيق نظام الانتاج بدون فاقد.

و. تمكين التوسع عبر العالم والاستفادة من العلاقات المتداخلة مع الموردين والاطراف ذات العلاقة.

ز. تمكين وتسهيل انجاز اعمال التجارة الإلكترونية[2].

4/ منافع البنية الاساسية لتكنولوجيا المعلومات:

يوفر تطبيق نظام ERP اساسيات البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات مما يمكن الشركة بمرونة كبيرة من الاستجابة للتطورات التكنولوجية في الشبكة بتكاليف

([1]) احمد حسين على حسين، المحاسبة الادارية المتقدمة للفكر الاستراتيجي، (الاسكندرية: الدار الجامعية2013م)، ص361.

([2]) ياسر سعيد قنديل، تاثير نظم تخطيط موارد ERP على الاداء المالي والتشغيلي للشركات العاملة في جمهورية مصر العربية، (الاسكندرية: جامعة الاسكندرية ، كلية التجارة، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد51،العدد2، 2014)، ص248.

منخفضة ويتيح مدى واسع من البدائل في التعامل مع التطورات التكنولوجية مما يقلص من تكاليف نظام المعلومات وبالتالي يمكن اضافة تطبيقات وبرامج اضافية بسهولة وبتكلفة منخفضة[1].

5/ منافع اقتصادية:

تشغيل اكثر الكفاءة للعمليات مع غزارة في المعلومات واسرع في الاستجابة من النظم التقليدية كما انه يؤدي الى تخفيض زمن تشغيل العمليات وتخفيض زمن اعداد التقارير المحاسبية بالاضافة الى تخفيض تكلفة توزيع التقارير مما ينعكس اثره على تخفيض التكلفة ككل[2].

6/ منافع تنظيمية:

دعم التغيرات التنظيمية للشركة سواء في الهيكل التنظيمي او في العمليات الى جانب زيادة الاتصال والتكامل الداخلي وتحسين التعاون بين الاقسام وتنمية التفكير البيئي والتنسيق بين مختلف المستويات الادارية[3].

وهنالك منافع متوقعة من تطبيق نظام ERP .

7/ منافع التكامل:

وفي حالة نظام (ERP) (Enterprise Resource Plannig) فان البيانات ترتبط بوظائف الاعمال وكذلك اجراء التحديث في وقت اجراء التعاملات.

8/ منافع المرونة في المحاسبة:

الاختلاف اللغات والعملات والمقاييس المحاسبية ويمكن ان يتم التعامل معه في نظام واحد ووظائف شاملة لادارة مختلفة الاماكن للمنظمة بواسطة حزمة واحدة.

([1]) محمد على وهدان، مرجع سابق، ص284

([2]) احمد حسن على حسن حسين، مرجع سابق، ص362

([3]) د. السيد عبد المقصود، دبيان واخرون، مرجع سابق، ص371

9/ منافع التحليل والتخطيط:

القابلية الافضل بالتمكين الشامل والتوحيد الاداري ذي العلاقة بالاعمال والبيانات ليصبح من الممكن الدعم الكامل للعديد من القرارات ومحاكاة الاعمال.

10/ منافع التقانة الحديثة:

النظم المفتوحة وتكنولوجيا الزبون (خدمة)، وشبكات الاتصالات والحصول على مساعدة الحاسوب والدعم اللوجستي والات التصوير الالكترونية وغيرها[1].

ويرى الباحث ان وجود معايير لضبط جودة التقارير المالية يكون له اثر كبير في تطوير وتفعيل دور الجهات التنظيمية للمنشاة من خلال هياكل تنظيمية للعمليات الادارية التي تنظم عمل المنظمات وتحفظ حقوق المساهمين والعاملين بها.

ومن فوائد النظام أنه يسهل عملية تتبع الأوامر في جميع المراحل، فعندما تستلم الشركة أمر إنتاج فنيا باستخدام هذا النظام تستطيع تتبع هذا الأمر مما يساعدها في الحصول على معلومات تفصيلية عن الزبائن، واستراتيجيات التسويق[2].

كما عرف (أن هذا النظام يساهم في ربط سلسلة الأعمال الأساسية والمساندة مما يحقق التميز والتكامل في بيئة الأعمال المتطورة والمتشابكة، وما يقدمو النظام من أدوات نرورية لتشغيل الأعمال، وتسييرها من خلال الحصول على المعلومات بدءًا بالموجزة وانتهاءً بتفاصيل العمليات، كما يساعد على رفع كفاءة التشغيل، وتحسين جودة المنتجات، وزيادة الربحية للشركات)[3].

أما بالنسبة للمحاسبين الإداريين فقد عَدّ أن لهذا النظام فوائد عديدة حيث أكدت كثير من الشركات على أن استخدام هذا النظام يقلل من الوقت الذي يحتاجو المحاسبون الإداريون في جمع البيانات التي يحتاجونها، وكذلك زاد الوقت المتوفر

([1]) الاء حسيب عبد الهادي الجليلي، دور متطلبات نظام تخطيط موارد المنشاة في تعزيز الانتاجية، (الموصل: جامعة الموصل، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 35، العدد113، 2013)، ص165.

(2) Exforsys Inc, (2006), The Importance of Enterprise Resource Planning

([3]) صيام، وليد (2015 *، نظم تخطيط موارد المنظمة وتعزيز جودة التدقيق الداخمي، مجلة المدقق، العدد 105 ، ص 7-6 ،الأردن.

الذي يستخدمو المحاسبون لعمل تحميل للبيانات، وبالتالي يزيد من القدرة على اتخاذ القرارات المفيدة والصحيحة بشكل أكبر، كما استطاع المحاسبون الإداريون بسبب استخدام نظام ERP أن يهتموا أكثر، ويخصصوا وقتًا أطول للتخطيط للعمل بشكل مستقبلي، وتقليل الوقت اللازم لتحميل الأحداث الخاصة بالفترة الزمانية[1].

كما ذكر(أتاسي،2008) أن نظام (ERP)يزيد من الإنتاجية والطاقة، ويزيد من كفاءة سير العمل، والحد من الميل الزمنية لتنفيذ الأوامر، وخفض تكاليف المخزون، وخفض نفقات التشغيل، وتحسين خدمة العملاء ، وهذه كليا عوامل مستفادة من تطبيق نظام ERP التي سيكون لها نتائج مميزة على المدى الطويل ، مما يضيف قيمة كبيرة لأي شركة سواء أكانت كبيرة الحجم أم صغيرة، وهذه العوامل تعطي النتيجة المطلوبة لدى الشركات، وهي زيادة العائد على الاستثمار[2].

هذا وقد لوحظ أن هناك تحسنًا كبيرًا في النسب المالية بعد تطبيق نظام تخطيط موارد المؤسسة حيث وجد أن هناك ارتفاعاً في معدل دوارن المخزون، والعائد على الأصول مما يعكس كفاءة توظيف المصادر، وتحسن في معدل أيام التسديد للمدينين مما يعكس إدارة جيدة لحسابات المدينين[3].

كما يعتمد نظام (ERP) على الأتمتة والتي تعد من أهم فوائد هذا النظام المؤثرة على الأتمتة: أنه يجعل العمليات تتم بكفاءة أكبر، وتقلل من احتمالية الأخطاء، ويقلل من الوظائف الروتينية : مثل إعداد الميزانيات بشكل يدوي ممل، وكذلك الدمج بين المعلومات الخاصة بالموردين والزبائن سيساعد في المرونة والكفاءة من خلال سلسلة العرض.

([1]) :Severin G, Stewart L, Alan S,(2009) Management accountants

([2]) الأتاسي، عبد الحي) 2008 (، تنفيذ تقنيات نظم) ERP (لتحقيق العائد عمى الاستثمار بنجاح، مقالة منشورة، موقع جريت بمينز العربية.

[3] Hunton, J. ,B, Lippincott and J. Reck, (2003), Enterprise Resource Planning ERP systems, comparing firm performance of adopters and non-adopters, International Journal of Accounting Information Systems, pp 165-184.

ومن فوائد النظام أنه يساعد على الاستمرارية في العمل من خلال الالتزام بمواعيد التسليم، والالتزام بالميزانية المحددة ، وكذلك الوصول لمستوى الأداء المطلوب.

كذلك أكد أن استخدام نظام(ERP) سيساعد في توفير معلومات أكثر واقعية، كما ذكر(Sneller ، 2010) أن تطبيق النظام سيزيد من الفعالية في العمل، وسيحسن من الأداء المالي[1].

من الفوائد التشغيلية لنظام تخطيط موارد الشركات أن هناك تحسنا في الوظائف الروتينية والعمليات التجارية، وتبسيطاً في المعاملات المالية ومن الفوائد المهمة للنظام أنه يدمج المعلومات ويوحدها مما يوفر الوقت والجيد والتكاليف، كذلك فإن هذا النظام يحسن في المعرفة التي تعد من أهم أصول الشركات التي تزيد من القدرة التنافسية، حيث أن نظام تخطيط الموارد يوفر المعلومات الانحة بسبب دمج المعلومات وتركيزيا في قاعدة مركزية تقمل من احتمالية الأخطاء، وتحسن من تدفق المعلومات ، واستخدامها في مراقبة الأداء.

وقد قسّمت فوائد نظام تخطيط موارد المؤسسة، إلى فوائد مادية ومنها انخفاض المخزون، وتحسن في إدارة المواد، وتحسن الإنتاجية، وانخفاض تكاليف تكنولوجيا المعلومات، وزيادة الإيرادات وتحسن خدمات التوصيل، وانخفاض تكاليف النقل، وانخفاض مصاريف الصيانة(وفوائد غير مادية ومنها(تنوع المعلومات، وتحسن مستوى العمليات، وادراك العملاء، والدمج والتكامل، والعالمية، وسلسلة العرض والطلب، والمرونة[2].

(4)Shang, S, and Seddon, P, (2002), Assessing and managing the benefits of enterprise systems:the .business manager's perspective, Information Systems Journal, Vol, 12, No, 4, pp271-299

Davenport, T,H.(2000), Mission Critical: Realizing the Promise of Enterprise Systems, Boston, MA, Harvard ([2]) Business School Press

كما ذكر(نصار،2014) أن نظام (ERP) يوفر أدوات مثل إدارة العلاقة مع العملاء وإدارة سلسلة العرض، وهذه الأدوات تساعد في تتبع أمر البيع ورؤية الفواتير سواء كان البيع لعملاء أو شركات أخرى، حيث بعد البيع يتم تتبع عملية الشحن والنقل ثم إصدار الفواتير وبالتالي هذا التسلسل يساعد في التحقق من الايراد الفعلي وقياس الدخل. ونجد أن المنافع المباشرة للنظام تتمثل في تكامل الأعمال، مرونة النظام، الدعم الكامل لصنع القرارات، استعمال التقنيات، وعموما يقدم لنا الطويل ويونس (2012م) مجموعة من الفوائد التي ستتحصل عليها المنظمة بعد تطبيقها لنظامERP كما مبين في الجدول التالي:

الجدول (1/2/1) فوائد المنظمة بعد تطبيقها لنظامERP

الفوائد	مجال تحقيقها
سهولة الوصول للمعلومات	اشتراك بتناسق ودقة البيانات وتحسين التقارير
تجنب العمليات والبيانات الزائدة	دخول البيانات الى القاعدة المركزية، وتجنب تعدد الإدخال، وتحديث العمليات.
تخفيض التسليم ووقت الدورة	تقليل الاسترداد وتقارير التأخير
تخفيض التكاليف	ربح الوقت وتحسين السيطرة عن طريق التحليل الواسع للمنظمة ولقرارات المنظمة
سهولة التكييف	سهولة تبني التغيير في العمليات واعادة الهيكلة
تحسين الصيانة	دعن البائع على المدى الطويل كجزء من اتفاق الحصول على النظام
الامتداد العالمي	توسيع النماذج مثل العلاقة مع الزبائي وادارة سلاسل التجهيز
الاعمال الالكترونية	التجارة من خلال شبكة المعلومات العنكبوتية

المصدر:اكرم احمد الطويل، بلال توفيق يونس، قواعد البيانات الموزعة، نظام ERP نموذجا، دراسة حالة في مصنع الغزل والنسيج في الموصل، المؤتمر العلمي الخامس في تقانة المعلومات، كلية علوم الحاسوب الرياضيات، 19–20 كانون الاول 2012، ص28.

ثالثا:مكونات نظام تخطيط موارد المؤسسة

يعد نظام تخطيط موارد المؤسسة مجموعة من الأنظمة التي تعمل معا ضمن قاعدة بيانات مشتركة، وهذه الأنظمة تعتمد على طبيعة عمل الشركة ،والوظائف الموجودة فيبا وسنتطرق هنا للمحة عامة عن نظام تخطيط موارد المؤسسة الذي يشمل أكثر الوظائف انتشارا[1]:

1. **المحاسبة والمالية:** تعد المحاسبة من أهم مكونات النظام ويلعب قسم المحاسبة دوراً رئيسياً فيه، حيث يتأثر بالعمليات الخاصة في قسم المبيعات والتوزيع، وادارة المواد فعندما تثبت عملية في قسم المبيعات، أو إدارة المواد تثبت في حسابات الأستاذ العام وفي القوائم المالية، كما يشمل إدارة المدينين وادارة الدائنين لتسجيل البيانات والأحداث التي تمت في الأقسام الأخرى، واتمام العمليات، ومثال ذلك أنه بعد إصدار فاتورة العميل من قسم المبيعات والتوزيع، يُتابع حساب المدينين في قسم المحاسبة والمالية حتى تتم عملية تحصيل الفاتورة، وتسجيل الدفعة وتثبيت أثرها على الحسابات، وكذلك بعد إصدار فاتورة المورد في قسم إدارة المواد تتابع في حساب الدائنين مع متابعة الدفعات لتسدّد في الوقت المناسب.
2. **المبيعات والتوزيع:** وفي هذا القسم كل ما يتعلق ببيع البضاعة للعملاء، وتسجيل أوامر البيع، ثم شحن البضاعة، ويليها إرسال الفواتير للعميل، حيث بعد إدخال أمر البيع نتأكد من الوضع الائتماني للعميل وتوفر البضاعة المطلوبة، ثم يُسجّل طلب العميل، أما إذا كان هذا العميل جديداً للشركة تدخل بياناته لقاعدة البيانات الرئيسية قبل أن يُدخل طلب البيع، أما فيما يتعلق بعملية الشحن فإنه يُعد جدول بالطلبيات، وتجهيزها لدى المخازن ثم تسجيلها بحيث يخفض المخزون،

(1)Richard B. Dull, Ulric J. Gelinas, JR, and Patrick R., Wheeler (2012) Accounting Information Systems , Foundations in Enterprise Risk Management , 9e.

وتحضّر الفواتير، وان تحضير الفواتير يكون في قسم الفواتير التابع لإدارة المبيعات والتوزيع، حيث يعمل فواتير لجميع الشحنات المطلوبة، ويمكن هنا أن يصدر الموظف الفواتير بشكل مباشر لكل عملية شحن، أو يجمعها بشكل دوري بحيث يصدر فاتورة واحدة للعميل بعدد الشحنات الخاصة به، وهذا يرجع للنظام المتبع في الشركة.

3. **إدارة المواد (المشتريات)**: وفيها مجموعة من العمليات، حيث نحصل على المواد من الموردين، وادارة المواد طوال فترة وجودها في هذا القسم، وتحنر أوامر الشراء وتسجّل، وتستلم المواد من المورد، وتحضر فاتورة المورد، واذا كان المورد جديد التعامل مع الشركة فإنه تناف المعلومات الخاصة به لقاعدة البيانات الرئيسية قبل إدخال أمر الشراء، ثم بعدها تقارن المواد المستلمة مع الكميات المطلوبة، ويُسجّل الوصل، وتثبت زيادة المواد، وعند وصول الفاتورة من المورد تدخل للنظام للتأكد من مطابقة أمر الشراء ووصل الاستلام والفاتورة، واذا تمت المطابقة تسجّل الفاتورة.

4. **إدارة الموارد البشرية**: يشمل هذا القسم العمليات الخاصة بالتوظيف، والإدارة، وادارة الموظفين، والرواتب، واعداد الكشوف الخاصة بالموظفين ورواتبهم، وتكاليف التدريب، مع الحرص على أنه إذا عُيّن موظف جديد تضاف بياناته لقاعدة البيانات الرئيسية .

5. **المراقبة**: إن قسم المراقبة يُسمّى في بعض الأنظمة إدارة المراقبة وتحميل الربحية، فهذا القسم هو المسؤول عن المحاسبة الداخلية التي تشمل محاسبة مراكز التكلفة، وتحميل ربحية المبيعات، وتكاليف الأنشطة، واعداد الموازنات، وغيرها من تقارير تقييم الأداء.

وقد قام 1999(،C,Dillon) بوضع مقترح وهو لمحة لنظام تخطيط موارد المؤسسة وفيه مجموعة من الوظائف التي تعد الأكثر انتشارا في الشركات، مع الأخذ بالاعتبار أن أسماء بعض الوحدات في نظام(ERP)التي يقدمها و البرامج قد تختلف، وهذا المقترح يدمج جميع الوظائف بحيث يسمح لها بتبادل المعلومات ونقلها عن طريق قاعدة بيانات مركزية واحدة يمكن الوصول إليها من قبل جميع الأقسام، وهو[1]:

1. المالية: المدينون و الدائنون، وحسابات الأصول، و ادارة النقدية ،والتوحيد المالي ،ودفتر الأستاذ، ومحاسبة تكاليف الإنتاج، وتحميل الربحية، والتكاليف المعيارية وتكاليف الفترة.
2. الموارد البشرية: محاسبة الموارد البشرية، والرواتب، ونفقات التنقل.
3. العمميات: إدارة المخزون، و ادارة المواد، والصيانة، والمشتريات، و ادارة الجودة، والشحن، و ادارة المشاريع، وتقييم الموردين.
4. المبيعات والتسويق: إدارة الأوامر، والتسعير، و ادارة المبيعات، وتخطيط البيع.

كما أن نظام تخطيط موارد المؤسسة يمكن عدّه مجموعة من التطبيقات التي تستخدمها الشركة لدمج أنشطتها المالية في الأقسام ، وبهذا يكون كل شخص يعمل على البيانات والمعالجات نفسيا، وتستطيع الشركات أن تستخدم هذه الأنظمة لتوجه أعمالها، وتحسن من كفاءة العمليات، وتوفر الوقت والمال، وقسّم نظام تخطيط موارد المؤسسة بحيث تعتمد مكونات نظام (ERP) على العمليات التي تريد الشركة أن تحسنها، وعلى طبيعة المنتجات التي تبيعها، أو الخدمات التي تقدميا، وبشكل عام فإن التقسيم التالي يُعد من الأنظمة الشائع استعمالها[2]:

(1(.C, Dillon, (1999), Stretching toward enterprise flexibility with ERP , APICS - The Performance Advantage

([2]) HTTP://WWW,slideshare, net/Thenmurugeshwari/ERP-components, 2011

1. المحاسبة والمالية: حيث تحتاج جميع الشركات لتسجيل مبيعاتيا ومعلوماتها الإنتاجية وتتبعها وتوحيدها من نظام محاسبي مركزي، وبوجود نظام (ERP) المالي سيكون هناك (دفتر أستاذ، مدينون، دائنون ونظام رواتب مركزي).
2. إدارة الموارد البشرية: سيساعد نظام(ERP) من خلال توفير برنامج خاص بإدارة الموارد البشرية على توفير نظام موارد بشرية مركزي يسهل تتبع ساعات العمل، وتقييم أداء العاملين في الشركة ،وكذلك تطوير العاملين.
3. إدارة المواد (المشتريات): وهذا البرنامج يوجه عملية الشراء من إصدار أمر الشراء، والترتيب مع المورد على الدفعات ، والتسجيل حيث يفيد البرنامج بعمل الموافقات بشكل آلي على الشراء، والدفعات مما يوفر الوقت ويساعد في اتخاذ القرارات.
4. ذكاء الأعمال: والمقصود هنا أن الشركات تريد بشكل متزايد أن تحصل على تحميل للبيانات للمساعدة في تقييم المعلومات من العمل، وهنا فإن نظام تخطيط موارد المؤسسة يوفر تقارير مصممة مسبقاً بحيث تستعملها الشركات لتقييم المبيعات والعمليات مع المحافظة على الاستمرار بتحديث البيانات.

المبحث الثالث

مشاكل نظام تخطيط موارد المؤسسة ومعيقاته

اولاً:مكونات نظام تخطيط موارد المؤسسة

يعد نظام تخطيط موارد المؤسسة مجموعة من الأنظمة التي تعمل معا ضمن قاعدة بيانات مشتركة وهذه الأنظمة تعتمد على طبيعة عمل الشركة والوظائف الموجودة فيهاوسنتطرق هنا للمحة عامة عن نظام تخطيط موارد المؤسسة الذي يشمل أكثر الوظائف انتشاراً): [1]

1.المحاسبة والمالية : تُعد المحاسبة من أهم مكونات النظام ويلعب قسم المحاسبة دورا رئيسياً فيه حيث يتأثر بالعمليات الخاصة في قسم المبيعات والتوزيع وادارة المواد فعندما تُثبت عملية في قسم المبيعات ,أو إدارة المواد تثبت في حسابات الأستاذ العام وفي القوائم المالية.

كما يشمل إدارة المدينين وادارة الدائنين لتسجيل البيانات والأحداث التي تمت في الأقسام الأخرى واتمام العمليات ومثال ذلك أنه بعد إصدار فاتورة العميل من قسم المبيعات والتوزيع يُتابع حساب المدينين في قسم المحاسبة والمالية حتى تتم عملية تحصيل الفاتورة وتسجيل الدفعة وتثبيت أثرها على الحسابات ,وكذلك بعد إصدار فاتورة المورد في قسم إدارة المواد تُتابع في حساب الدائنين مع متابعة الدفعات لتُسدّد في الوقت المناسب.

2.المبيعات والتوزيع : وفي هذا القسم كل ما يتعلق ببيع البضاعة للعملاء وتسجيل أوامر البيع ثم شحن البضاعة ويليها إرسال الفواتير للعميل حيث بعد إدخال أمر البيع نتأكد من الوضع الائتماني للعميل وتوفر البضاعة المطلوبة ثم يُسجّل طلب العميل ,أما إذا كان هذا العميل جديداً لمشركة تُدخل بياناته لقاعدة البيانات الرئيسية قبل أن يُدخل

([1]) Sneller, L, (2010), Does ERP add company value? A study for the Netherlands and the United Kingdom, Alblasserdam: Drukkerij HAVEKA

طلب البيع أما فيما يتعلق بعلمية الشحن فإنه يُعد جدول بالطلبيات ,وتجهيزها لدى المخازن ثم تسجيلهابحيث يخفض المخزون ,وتُحضّر الفواتير وان تحضير الفواتير يكون في قسم الفواتير التابع لإدارة المبيعات والتوزيع حيث يعمل فواتير لجميع الشحنات المطلوبة ويمكن هنا أن يصدر الموظف الفواتير بشكل مباشر لكل عملية شحن أو يجمعها بشكل دوري بحيث يصدر فاتورة واحدة للعميل بعدد الشحنات الخاصة به وهذا يرجع للنظام المتبع في الشركة.

3.إدارة المواد(المشتريات): وفيها مجموعة من العمليات حيث نحصل على المواد من الموردين وادارة المواد طوال فترة وجودها في هذا القسم ,وتحضر أوامر الشراء وتُسجّل وتُستلم المواد من المورد وتُحضّر فاتورة المورد واذا كان المورد جديد التعامل مع الشركة فإنه تُضاف المعلومات الخاصة به لقاعدة البيانات الرئيسية قبل إدخال أمر الشراء ثم بعدها تُقارن المواد المستعملة مع الكميات المطلوبة ,ويُسجّل الوصل وتُثبت زيادة المواد وعند وصول الفاتورة من المورد تُدخل للنظام للتأكد من مطابقة أمر الشراء ووصل الاستلاموالفاتورة واذا تمت المطابقة تُسجّل الفاتورة.

4.إدارة الموارد البشرية : يشمل هذا القسم العمليات الخاصة بالتوظيف والإدارة وادارة الموظفينوالرواتب واعداد الكشوف الخاصة بالموظفين ورواتبهم وتكاليف التدريب والتنقلات مع الحرص على أنه إذا عُيّن موظف جديد تُضاف بياناته لقاعدة البيانات الرئيسية.

5.المراقبة :إن قسم المراقبة يُسمّى في بعض الأنظمة إدارة المراقبة وتحميل الربحية في هذا القسم هو المسؤول عن المحاسبة الداخلية التي تشمل محاسبة مراكز التكلفة وتحميل ربحية المبيعات وتكاليف الأنشطة واعداد الموازنات ,وغيرها من تقارير تقييم الأداء.

وقد قام احدهم بوضع مقترح وهو لمحة لنظام تخطيط موارد المؤسسة وفيه مجموعة من الوظائف التي عدّها الأكثر انتشارا في الشركاتمع الأخذ بالاعتبار أن أسماء بعض الوحدات في نظام (ERP) التي يقدمها البائع و البرامج قد تختلف وهذا المقترح يدمج جميع الوظائف بحيث يسمح لها بتبادل المعلومات ونقلها عن طريق قاعدة بيانات مركزية واحدة يمكن الوصول إليها من قبل جميع الأقسام وهو: [1]

1.المالية :المدينون و الدائنون وحسابات الأصولو ادارة النقدية والتوحيد المالي ودفتر الأستاذ ومحاسبة تكاليف الإنتاج وتحميل الربحية والتكاليف المعيارية وتكاليف الفترة.

2.الموارد البشرية :محاسبة الموارد البشرية والرواتب ونفقات التنقل.

3.العمليات :إدارة المخزون و ادارة المواد والصيانة والمشتريات و ادارة الجودة والشحن و ادارة المشاريعوتقييم الموردين.

4.المبيعات والتسويق :إدارة الأوامروالتسعير و ادارة المبيعات وتخطيط البيع.

كما أن نظام تخطيط موارد المؤسسة يمكن عدّه مجموعة من التطبيقات التي تستخدمها الشركة لدمج أنشطتها المالية في الأقسام وبهذا يكون كل شخص يعمل على البيانات والمعالجات نفسيا وتستطيع الشركات أن تستخدم هذه الأنظمة لتوجه أعمالها وتحسن من كفاءة العمليات وتوفر الوقت والمال وقُسّم نظام تخطيط موارد المؤسسة بحيث تعتمد مكونات نظام (ERP) على العمليات التي تريد الشركة أن تحسنها وعلى طبيعة المنتجات التي تبيعها أو الخدمات التي تقدمها وبشكل عام فإن التقسيم التالي أيضا يُعد من الأنظمة الشائع استعمالها: [2]

1.المحاسبة والمالية :حيث تحتاج جميع الشركات لتسجيل مبيعاتها ومعلوماتها الإنتاجية

([1]) C, Dillon, (1999), Stretching toward enterprise flexibility with ERP , APICS - The Performance Advantage.

([2]) Exforsys Inc, (2006), The Importance of Enterprise Resource Planning - Heather Herald, (Sep,2001), Extended ERP reborn in b-to-b, Info world

وتتبعها وتوحيدها ضمن نظام محاسبي مركزي ,وبوجود نظام (ERP) المالي سيكون هناك(دفتر أستاذ مدينون دائنون ونظام رواتب) مركزي.

2.إدارة الموارد البشرية : سيساعد نظام(ERP) من خلال توفير برنامج خاص بإدارة الموارد البشرية على توفير نظام موارد بشرية مركزي يسهل تتبع ساعات العمل وتقييم أداء العاملين في الشركة وكذلك تطوير العاملين.

3.إدارة المواد(المشتريات): وهذا البرنامج يوجه عملية الشراء من إصدار أمر الشراء والترتيب مع المورد على الدفعات , والتسجيل حيث يفيد البرنامج بعمل الموافقات بشكل آلي على الشراء والدفعات مما يوفر الوقت ويساعد في اتخاذ القرارات.

4.ذكاء الأعمال : والمقصود هنا أن الشركات تريد بشكل متزاءد أن تحصل على تحميل للبيانات للمساعدة في تقييم المعلومات من العمل وهنا فإن نظام تخطيط موارد المؤسسة يوفر تقارير مصممة مسبقاً بحيث تستعملها الشركات لتقييم المبيعات والعمليات مع المحافظة على الاستمرار بتحديث البيانات.

عند تطبيق النظام سيكون له مجموعة من المشاكل التي تسعى الشركات لإيجاد الحلول لها من خلال التدريب والتطبيق في جميع الادارات لتساعد على سهولة تطبيق النظام والحصول على الفوائد المرجوة منه ومن هذه المشاكل كما عرف بأن النظام يحتاج لإعادة هيكلة عمليات الشركة وتكلفته العالية وغير مريح للشركات التي ترغب في تغيير اتجاه عملياتها في المستقبل القريب ,ويحتاج لتقنية عالية ومهارات لتطبيقه. [1]

إن مجموعة من المع ق يات التي تؤدي لفشل نظام (ERP) ومنها سوء اختيار نظام (ERP)ومقاومة التغيير والتدريب غير الكافي(للمستخدمين الرئيسيين والمستخدمين النهائيين وكثرة التعديلات على النظام وعدم وجود الاستشاريين الخارجيين,

(1) المنتدى العربي للموارد البشرية (2009)

وسوء الاتصال والتواصل وعدم معرفة المتطلبات والتوقعات غير الواقعية للارباح وارتفاع تكاليف الاستشاريين التي تُعد باهظة.[1]

أن عملية تبني هذا النظام تواجه مجموعة من العقبات التي يمكن أن تتسبب في تأخير تحقيق عوائد هذه الاستثمارات أو تقليل قيمتها ,وتشمل هذه المشكلات ضعف التزام فريق العمل بتنفيذ المهام الموكلة إليه في الوقت المحدد وعدم اشتراك الإدارة العليا في تطبيق النظام وادخال تعديلات جوهرية على النظام ومعارضة المستخدمين للنظام الجديد وعدم توافر الخبرات الفنية الكافية لدى فريق العمل والتخطيط السيئ لهذه المشاريع[2].

عند تطبيق النظام سيكون له مجموعة من المشاكل التي تسعى الشركات لإيجاد الحمول لها من خلال التدريب، في جميع الإدارات لتساعد على سيولة تطبيق النظام والحصول على الفوائد المرجوة منه ، ومن هذه المشاكل أن النظام يحتاج لإعادة هيكلة عمليات الشركة، وتكلفته العالية، وغير مريح للشركات التي ترغب في تغيير اتجاه عملياتها في المستقبل القريب، ويحتاج لتقنية عالية ومهارات لتطبيقه

أن مجموعة من المعيقات التي تؤدي لفشل نظام (ERP) ومنها سوء اختيار نظام (ERP)، ومقاومة التغيير، والتدريب غير الكافي لممستخدمين الرئيسيين والمستخدمين النهائيين، وكثرة التعديلات على النظام، وعدم وجود الاستشاريين الخارجيين، وسوء الاتصال والتواصل، وعدم معرفة المتطلبات، والتوقعات غير الواقعية للارباح، وارتفاع تكاليف الاستشاريين التي تعد باهظة.

ونجد أن عملية تبني هذا النظام تواجه مجموعة من العقبات التي يمكن أن تتسبب في تأخير تحقيق عوائد هذه الاستثمارات أو تقليل قيمتها، وتشمل هذه

([1]) أسامة، منذر (2009)، إدارة تقنية أعمال تخطيط الموارد ERP ، مدونة منذر أسامة، موقع إلكتروني.
WWW.Tech-wd.com/wd/2013/02/18/erp,10/11/2015-

([2]) الفاعوري، أسماء) 2012 (، أثر فاعمية أنظمة تخطيط موارد المنظمة في تميز الأداء المؤسسي، د ا رسة تطبيقية في أمانة عمان الكبرى ، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الاردن.

المشكلات ضعف التزام فريق العمل بتنفيذ المهام الموكمة إليه في الوقت المحدد ، وعدم اشتراك الإدارة العليا في تطبيق النظام ، وادخال تعديلات جوهرية على النظام ، ومعاونة المستخدمين للنظام الجديد، وعدم توافر الخبرات الفنية الكافية لدى فريق العمل ، والتخطيط السيئ لهذه المشاريع[1].

أما معيقات التطبيق حسب 2015(،SAP) فإن نظام تخطيط موارد المؤسسة يُعد نظاماً مكلفاً للشركات الصغيرة، وبالتالي لن ترغب بشرائه وتطبيقه، كما أنه نظام معقد فلن تستطيع بعض الشركات أن تعدل أنظمتها لتعمل به، ويتطلب تطبيق النظام وجود الخبراء مما يعني تكاليف إضافية قد لا ترغب الشركات فيها، ومن المعيقات أنها أن تطبيق نظام تخطيط موارد المؤسسة (ERP) يحتاج لتدريب الموظفين ليستطيعوا العمل على هذا النظام وهذا التدريب قد يكون مكلفاً[2].

إن نظام تخطيط موارد المؤسسة يُعد نظاماً مكلفاً لمشركات الصغيرة ,وبالتالي لن ترغب بشرائه وتطبيقه كما أن انظام معقد فلن تستطيع بعض الشركات أن تعدل أنظمتها لتعمل به ,ويتطلب تطبيق النظام وجود الخبراء مما يعني تكاليف إضافية قد لا ترغب الشركات فيها ,ومن المعيقات أيضا أن تطبيق نظام تخطيط موارد المؤسسة (ERP) يحتاج لتدريب الموظفين ليستطيعوا العمل على هذا النظام وهذا التدريب قد يكون مكلفاً. [3]

1. عدم الدقة في المعلومات والبيانات
2. اتجاهات العاملين: كثيرًا ما تحدث اتجاهات السلبية نحو الخطة أثرًا كبيرًا في عرقلة مسيرتها.
3. عدم صحة التنبؤات والافتراضات

([1]) أسامة، منذر) 2009 (، إدارة تقنية أعمال تخطيط الموارد ERP ، مدونة منذر أسامة، موقع إلكتروني

([2]) WWW.Saponlinetutorials.com/advantages and disadvantages of ERP, 1/10/2015

([3]) WWW.Saponlinetutorials.com/advantages and disadvantages of ERP, 1/10/2015.

4. إغفال الجانب الإنساني: يؤدي إلى تجاهل الخطة للعامل الإنساني إلى مقاومة هؤلاء العاملين للخطة ووضع العراقيل في طريق تنفيذها، مما قد يؤدي إلى فشلها في تحقيق أهدافها.

5. الاعتماد على الجهات الأجنبية في وضع الخطة.

6. القيود الحكومية.

7.عدم مراعاة التغير في الواقع.

8. أسباب متعلقة بعدم مراعاة اتباع خطوات التخطيط.

يعتبر علم التخطيط ضرورة عملية لتحقيق تنمية الموارد البشرية، خاصة إذا ما علمنا أن الموارد البشرية في أي دولة تمثل عنصرا أساسيا وهاما من عناصر الإنتاج والقوة الدافعة للتنمية، والجدير بالذكر هنا أن عمليتي تعليم البشر والتخطيط له عمليتان مختلفتان تمام الاختلاف، ولا غنى عن كليهما عند التفكير في البناء البشري العربي جوهر التنمية الشاملة .

وهذا ما عززته نتائج الدراسات العالمية والعربية، واعترفت به المؤسسات العالمية رسميا اعتبارا من عام 2002 وفق قرارات هيئة اليونسكو في هذا الشأن، مما دعا قيادات العالم والمسئولين عن التربية بوضع التخطيط الأمثل من أجل تحقيق أكبر استثمار ممكن لرأس المال البشري.

ومن هنا بدأ تكثيف الجهود حول ماهية التخطيط التربوي وأساليبه وتطبيقاته، بهدف وضع الخطط الملائمة لكل دولة على حدة وفقا لثقافتها ومتغيراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية من أجل بناء بشري قوي قادر على مواجهة متغيرات القرن الحادي والعشرين بما فيها من تحديات الجات والعمولة والافتقار لسوق عربية موحدة، وما تعني مناهجنا وأساليب تعليمنا العربية[1] .

---

(1) Educational Planning، Jacques Hallak& Françoise Caillods ، GARLAND PUBLISHIMG, Inc. New York

الفصل الثاني

المعلومات المحاسبية وجودتها

يحتوي هذا الفصل على مبحثين هي:

المبحث الأول: المعلومات المحاسبية .

المبحث الثاني: جودة المعلومات المحاسبية .

المبحث الثالث:مخاطر النظم المحاسبية

المبحث الأول

مفهوم وخصائص وانواع المعلومات المحاسبية

مقدمة:

تهدف المحاسبة المالية إلى تقديم معلومات مفيدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية، ولذلك توجه القوائم المالية المنشورة إلى المستخدمين الخارجيين وهي قوائم عامة لأغراض تفصح عن المركز المالي ونتائج العمليات والتدفقات النقدية. تستخدم بطريقة نظامية حتى يمكن توصيل المعلومات المحاسبية بأفضل الطرق كفاءة وفاعلية إذ أن المعلومات المحاسبية تستخدم داخل المنشأة فقط، فيمكن للإدارة أن تحدد القواعد والإجراءات التي يجب إتباعها، واذا طبقت هذه القواعد بطريقة ثابتة ودقيقة. فإنه يمكن الاعتماد على المعلومات لأغراض القرارات الداخلية.وتعتبر مخرجات النظام المحاسبي عبارة عن قوائم مالية إذ أنها تعبر عن الوضعية المالية والمحاسبية للمؤسسة بشتى أنواعها خلال فترة زمنية معينة، فالقوائم المالية يتم إعدادها وعرضها على اساس مجموعة من المعايير المحاسبية التي تختلف من بيئة محاسبية الى اخرى وهذا راجع لاختلاف عوامل البيئة المحاسبية المؤثرة فيها كما أن القوائم المالية تعكس في مضمونها وطرق عرضها احتياطات الأطراف المستعملة لها والذين بدورهم يــؤثرون إلى حد كبير في شكلها ومحتواها من خلال التأثير على الهيئات التي تضع المعايير المحاسبية.وهنا يمكن القول أن جودة المعلومات المحاسبية تعتبر ركيزة أساسية في عملية اتخاذ القرار وهذا أيضا وسيلة فعالة لمساعدة الإدارة حيث يتم الاعتماد عليها لاتخاذ القرارات المهمة داخل الشركة.

وتعتبر المعلومة المحاسبية من العناصر الأساسية التي يعتمد عليها المستثمر في اتخاذ قراراته الاستثمارية، إذ بينت الكثير الدراسات والأبحاث أن المستثمر يستجيب

بصورة فورية لأي معلومة جديدة يتم نشرها و بالتالي فان الإفصاح عن المعلومات المحاسبية الملائمة لاحتياجات المستثمرين في الوقت المناسب يعد ضرورة لا جدال فيها يتعلق بتكوين محفظة الأوراق المالية التي تعكس ميولهم تجـــاه المخاطرة والعائد و يساعدهم على تعديل توقعاتهم عن عوائد اســـتثماراتهم و درجات المخاطرة المحيطة بها، مما يكون له اثر علي أسعار تلك الاستثمارات و علي حجم التعامل بها.

اولا:مفهوم المعلومات المحاسبية:

1/ تعريف المعلومات المحاسبية:

تعتبر المعلومة المحاســـبية من العناصر الأساســـية التي يعتمد عليها المستثمر في اتخاذ قراراته الاســـتثمارية، إذ بينت الكثير الدراسات والأبحاث أن المستثمر يستجيب بصورة فورية لأي معلومة جديدة يتم نشرها و بالتالي فان الإفصاح عن المعلومات المحاسبية الملائمة لاحتياجات المســـتثمرين في الوقت المناسب يعد ضرورة لا جدال فيها يتعلـــــق بتكـــوين محفظة الأوراق المالية التـــــي تعكس ميـــولهم تجاه المخاطرة والعائد و يساعدهم على تعديل توقعاتهم عن عوائد استثماراتهم و درجات المخاطرة المحيطة بها، مما يكون له اثر على أسعار تلك الاستثمارات و على حجم التعامل بها.

وهناك عدة تعاريف للمعلومات المحاسبية وسنحاول تحديد تعريف لها فيما يلي[1]:

- تعتبر المعلومات المحاسبية نوعا من المعرفة المناسبة والناتج عن العمليات التشغيلية لخدمة أغراض بعينها ممثلة في النتائج النهائية أو مخرجات تدعم القرارات ونشاطات يتم استخدامها من قبل المعنيين بها.

([1]) بن فرج زوينة، **المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كليةالعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرحات عباس _سطيف ،2014/2013ص:.29

- تعتبر المعلومات المحاسبية مهمة جدا، فهي أقدم أنواع المعلومات المستخدمة في الإدارة وهي ذات طبيعة كمية تساعد الإدارة في تقييم أداء المنظمة، كما أن نظـــم المعلومات الأولى تم تطويرها كنظم معالجة للعمليات المحاسبية[1].
- هي عبارة عن مجموعة من البيانات يتم معالجتها للخروج بالمنتج نهائي وهو المعلومات، ويتم ذلك عن طريق المعالجة المحاسبية، ولكن هذه المعلومات يجب أن تتميز بخصائص تتسم بها هذه المعلومات المحاسبية حتى تكون ذات فائدة ويمكن استخدامها من قبل جميع الأطراف الداخلية والخارجية. [2]

من خلال التعاريف السابقة فان المعلومات المحاسبية عموما هي أحد الأركان الأساسية للنظام المتكامل لاتخاذ القرارات سواء على مستوى المنشاة أو علـــى مستوى أي وحدة اقتصادية مشتقة منهـــا، وتمثل المعلومات المحاسبية مجموعة من القيم والحقائق النهائية المبوبة والمنظمة بصورة كمية ووصفية، والتي ترتبط مع بعضها البعض بعلاقات تبادليـــة، وهي ذات تأثير مباشر على سلوك الأفراد والإدارات المختلفة وتزداد قيمتها الاقتصادية وفقا للمنفعة التي تحققها لمستخدميها.

ثانيا/خصائص المعلومات المحاسبية:

بصفة عامة يمكن القول أن الخصائص التي تحدد ما إذا كانت المعلومات الناتجة عن تطبيق بديل محاسبي معين أو أكثر أو اقل فائدة في مجال اتخاذ القرارات هي خاصيتين[3]:

([1]) محمد نور برهان و غازي إبراهيم رحو، **نظم المعلومات المحوسبة، دار المناهج للنشر و التوزيع**، عمان-الأردن،،2015ص:.25

([2]) حيدر محمد علي بني عطا ،**مقدمة في نظرية المحاسبة و المراجعة** ،الطبعة الأولى ،دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2007،ص:.9

([3]) مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية-مدخل نظري تطبيقي-**، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة،:.218.، ص2011،عمان

أولا :الخصائص الرئيسية):

هي الخصائص التي يجب توافرها في المعلومات المحاسبية المنشورة وإلا فقدت هذه المعلومات أهميتها وأصبحت غير مفيدة للمستخدمين .

1/الملائمة:

إن المعلومات المحاسبية يجب أن تتميز بخاصية الملائمة وذلك لزيادة تأثيرها في التحكم بالحاضرواستيعاب الماضي من اجل التنبؤ بالمستقبل بموضوعية تسهل على مستخدمي تلك المعلومات عملية

صنع واتخاذ قرار أدق وأكفأ مما لو كانت تلك المعلومات غير ملائمة، ولأجل تحقيق صفة الملائمة لتلك المعلومات لابد أن تتوفر لها الصفات النوعية الفرعية التالية[1] :

أ-الفترة التنبؤية :

لابد للمعلومات أن تتميز بقدرتها على التنبؤ بالمستقبل وزيادة الثقة فيها.وذلك لتجنب حدوث خسائر محتملة ولزيادة الدقة في المخصصات الواجب تكوينها للمستقبل لمواجهة احتمالات نقصان الأصول أوزيادة الخصوم أو كليهما معا.وكذلك الاهتمام بقدرة المعلومات التنبؤية، طبقا لاختلاف أساليب وأدوات القياس المحاسبي، وإتباع سياسات محاسبية مختلفة تساهم في خلق القدرة التنبؤية لتلك المعلومات المحاسبية بشكل أفضل ومثال على ذلك استخدام طريقة الأسعار الجارية لقياس الأصول الثابتة بدلا من طريقة التكلفة التاريخية وكذلك طريقة أسعار السوق أو الأسعار المتوسطة بدلا من طريقة ما يدخل أولا يخرج أولا (Fifo) بالنسبة لتسعير المخزون الصادر من المخازن وغيرها من الأساليب المختلفة .

([1]) كمال عبد العزيز النقيب، **المدخل المعاصر إلى علم المحاسبة المالية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان - الأردن،، 2004ص89.،:90-

ب-إمكانية التحقق من صحة التوقعات :

يستلزم من مستخدم المعلومات المحاسبية أن يستفاد من خاصئتها في قدرتها على التحقق من صحة التوقعات الماضية من جهة والاسترشاد بـــالتنبؤ بالتوقعـــات المســـتقبلية من جهة أخرى .و هذا يساعد متخذ القرار في تصحيح التوقعات وخاصة عند إعداد الموازنات التقديرية ومنها على وجه التحديد الموازنة النقدية لكلا جانبي المدفوعات و المقبوضات لأن قدرة المعلومات في تصحيح التوقعات تساعد في تنفيذ الموازنات لمختلف الأنشطة والعكس صحيح .

2/ التوقيت المناسب: [1]**:**

من أهم خصائص المعلومات المحاسبية أن تقدم لمستخدميها في الوقت المناسب للاستفادة منها في اتخاذ القرارات الملائمة لمعالجة الخلل وأوجه القصور في الوقت المناسب، بأقل جهد وأدنى مستوى من التكاليف والخسائر .

لذا تعتبر كفاءة الكادر المحاسبي من جهة وكفاءة النظام المحاسبي ذاته من جهة أخرى مؤشرا أساسيا في الإسراع بتقديم المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب .

مما يستلزم تقديم التقارير المالية والمحاسبية في فترات قصيرة نسبيا للاستفادة منها في اتخاذ القرارات.

3/الموثوقية :

ومعناها خلو المعلومات من الخطأ والتحيز وأن تنطوي بصدق على الخصائص المستهدف إبرازها عن الموضوع الذي يتم التقرير عنه وتتمثل هذه الخصائص في:

- صدق التعبير بحيث تكون المعلومات المحاسبية معبرة عن الأحداث الخاصة بصورة سليمة.

([1]) كمال عبد العزيز النقيب، مرجع سابق، ص:.90

– الحياد وعدم التحيز لفئة معينة من المستخدمين أي لا تغلب مصالح فئة على مصالح فئة أخرى.

– قابلية التحقق أو الموضوعية أي القدرة على الوصول إلى نفس النتائج من قبل أكثر من شخص إذا تم استخدام نفس الطرق والأساليب التي استخدمت في قياس المعلومة.

4/الموضوعية:

مما لا شك أن الموضوعية تعتبر خاصية أساسية من خواص المعلومات المحاسبية وذلك تجنبا لعملية الانحياز والتأثر الشخصي في عملية القياس المحاسبي من جهـــة والإفصاح التام عن المعلومات المحاسبية من جهة أخرى مما يدعو عموم المحاسبين في الاتفاق على هذه المسالة أو تلك من المعالجات لمحاســبية. إذ أن الموضوعية تعتبر أحد الفروض الأساسية في المحاسبة والتي تتطلب الثبات النسبي والقبول الملائم للسياسات والإجراءات المحاسبية المطبقة من قبل اغلب المحاسبين[1].

5/الحيادية [2]:

من المسلم به أن المعلومات المحاسبية تهم جهات عديدة ومختلفة مـــن مستخدميها لدرجة أحيانا تكون مصالحهم متناقضة بعض الشيء. لكن هذا التناقض في المصالح لا يسدعي من المحاسب أو حتى مراجع الحسابات أن ينحازوا في إعدادهم للحسابات وفحصها والمصادقة عليها لصالح فئة معينة على حساب أخرى.

ثانيا: الخصائص الثانوية: [3]

وهي الخصائص التي يتيح توفرها فائدة أكبر للمعلومات ولعل توفرها يعزز من فائدة الخصائص الرئيسية التي سبق ذكرها وتتلخص هذه الخصائص ب:

([1]) محمد طرشي، **الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية من منظور محاسبي**،ملتقى حول المسؤولية الاجتماعية و وظائف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، ص:.11

([2]) .كمال عبد العزيز النقيب، مرجع سابق، ص:.91

([3]) مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص:.20

1/القابلية للمقارنة [1] :

ويقصد بها تقديم معلومات محاسبية تسمح بإجراء المقارنات بين المنشآت المماثلة في نفس الصناعة،فذلك يزيد من فائدة المعلومات. لأنه يسمح بتقييم مركز ووضع المنشأة المعنية مقارنـــة بالمنشئات المماثلة. مثلا: هـــل مستويات الأرباح والتكاليف التي تحققها المنشأة فوق أو تحت مستوى الأداء في الصناعة ككل؟ إن هذا التقييم يسمح بدراسة أسباب تفوق أو تدني أداء المنشآت الأخرى ويساعد بالتالي متخذي القرارات في التنبؤ وتقييم أداء منشآتهم و إدارتها.

تتطلب قابلية المقارنة السليمة باستخدام طرائق محاسبية متماثلة لدى المنشآت المختلفة في معالجة نفس العمليات أو الأحداث. كما ترتفع درجة قابلية المقارنة، وبالتالي فائدة المعلومات عند عقد المقارنات لعدة فترات محاسبية متتالية، الأمر الذي يسمح بدراسة وتفسير التغيرات التي يتم رصدها.

2/الاتساق أو الثبات [2]:

و لتحقيق هذه الخاصية يستوجب الالتزام بإحدى السياسات المهمة في المحاسبة والمتمثلة بسياسات الثبات والاتساق في تطبيق الطرق المحاسبية ما بين سنة وأخرى. وتعتبر هذه السياسة ذاتها أحد المعـــاييرالأساسية الخاصة لإعداد تقارير المراجعة، والتي يجب على مراجع الحسابات الخارجي مراعاتهـــا عند تقديم التقرير النهائي. إن التزام المحاسب بسياسة الثبات في تطبيق الطرق المحاسبية ليس مطلقا إذ يجوز أحيانا أن يغير طريقة تسعير المواد الصادرة من المخازن أو طريقة حساب اهتلاك الأصول الثابتة وغيرها بشرط توفر ما يلي:

([1]) . رضوان حلوة حنان و نزار فليح البلداوي، **مبادئ المحاسبة المالية القياس و الإفصاح في القوائم المالية**، الطبعة الثانية، إثراء للنشر و التوزيع،عمان الأردن، ،2012ص:.2

([2]) مليكة زغيب و سوسن زيرق، **دور النظام المحاسبي المالي في دعم الحوكمة في الجزائر**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 6و 7ماي ،2012ص: .206- كمال عبد العزيز النقيب، مرجع سابق، ص:.9

– وجود ضرورة مقنعة للتغيير.

– أن يتم الإفصاح التام عن أثار التغيير في القوائم المالية.

–أن يستمر في تطبيق الطرق الجديدة.

3/اكتمال المعلومات:

لكي تكون المعلومات المحاسبية ذات فائدة مرجوة تجاه مستخدميها لابد من أن تحتوي على العناصرالأساسية والجوهرية التي يحتاجها متخذ القرار، و ذلك طبقا لأهمية المعلومة ودورها في اتخاذ القرارات،لذا لابد من الاهتمام بمبدأ الأهمية النسبية والمعلومات.

4/ اقتصاديات المعلومات:

لابد للمعلومات الفعالة أن تراعي العامل الاقتصادي في الحصول عليها وذلك من خلال مقارنة تكاليف الحصول على تلك المعلومات مع العوائد والفوائد التي يتم الحصول عليها من توفر تلك المعلومات.وهنا يتطلب مراعاة عامل كمية المعلومات ونوعيتها من جانب وقيمتها وجودتها من جانب أخر.ولأجل التوصل إلى هذه المؤشرات لابد من استخدام أساليب رياضية من ضمنها التطبيقات اللوغاريثمية في قياس قيمة المعلومات.

5/القابلية للفهم:

إن خاصية قابلية المعلومات للفهم والاستفادة تعتمد أساسا على مؤشرين مهمين هما[1]:

أ– درجة الوضوح والبساطة والإفصاح في عرض المعلومات.

ب–مستوى الوعي و الإدراك والفهم لدى مستخدمي تلك المعلومات ولكي تكون المعلومات ذات فائدة ملموسة لابد من توفر التجانس بين هذين الشرطين لتحقيق

([1]) كمال عبد العزيز النقيب، مرجع سابق، ص:.93

الاستفادة والتأثير على متخذ القرار. ففي الوقت الذي يتطلب النزول في الشرط الأول، يستلزم الأمر في نفس الوقت الارتقاء بالشرط الثاني لتحقيق التوازن ،وبالتالي تصبح المعلومات متمتعة بخاصية قابليتها للفهم والاستفادة.

ثالثا:أنواع المعلومات المحاسبية وأهميتها:

أنواعها:

يمكن تبويب أنواع المعلومات المحاسبية كما يلي:

1/معلومات تاريخية مالية: [1]

وهي معلومات تختص بتوفير سجل للأحداث الاقتصادية التي تحدث نتيجة العمليات الاقتصادية التي تمارسها الوحدة الاقتصادية، لتحديد وقياس نتيجة النشاط من ربح أو خسارة عن فترة مالية معينة وعرض المركز المالي في تاريخ معين لبيان سهولة الوحدة الاقتصادية ومدى الوفاء بالتزاماتها.

ورغم الإقرار بأهمية هذه المعلومات فانه من الأفضل لأغراض العملية أن يتم الإعلام بالأمر مقدما لكي يمكن اتخاذ القرار قبل أن يصبح الأمر متأخرا، هو ما يعد عملا مفيدا يمكن أن يقوم به المحاسب نظرا لعدم القدرة على تغيير الماضي.

2/معلومات عن التخطيط والرقابة[2]**:**

وهي معلومات تختص بتوجيه اهتمام الإدارة إلى مجالات وفرص تحسين الأداء وتحديد أوجه انخفاض الكفاءة لتشخيصها واتخاذ القرارات المناسبة لمعالجتها في الوقت المناسب،ويتم ذلك من خلال وضع التقديرات اللازمة لإعداد الموازنات التخطيطية و التكاليف المعيارية ،حيث تبرز الموازنات التخطيطية الوضع المالي للوحدة الاقتصادية في لحظة تاريخية مقبلة ،فظلا عن استخدامها في أعراض الرقابة

([1]) حامدي علي، **أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية** –دراسة حالة مؤسسة مطاحن الاوراس باتنة، الوحدة الإنتاجية التجارية"اريس »، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير،جامعة بسكرة 2010ص:.8

([2]) قاسم إبراهيم، **نظام المعلومات المحاسبية**، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، العراق، ،2003ص.:30-31

و تقييم الأداء و تحديد مسؤولية الأفراد و مساءلتهم محاسبيا ،أما التكاليف المعيارية فتهتم بالتحديد المسبق لمستويات النشاط بغرض تسهيل عملية المحاسبة لكل مستوى.و يمكن أن يقوم بتقديم هذا النوع من المعلومات المحاسبية كل من :

-نظم محاسبة التكاليف عندما تكون المعلومات متعلقة بالتخطيط قصير الأجل من خلال نظامي محاسبة التكاليف والتكاليف المعيارية.

-نظام المحاسبة الإدارية من خلال نظام الموازنات التخطيطية.

-نظام الرقابة الداخلية

3/معلومات لحل المشاكل:

وهي تتعلق بتقييم بدائل القرارات والاختيار بينها، وتعتبر ضرورية للأمور غير الروتينية أي التي تتطلب إجراء تحليلات محاسبية خاصة أو تقارير محاسبية خاصة وبذلك تتسم بعدم الدورية.

وعادة ما تستخدم هذه المعلومات في التخطيط طويل الأجل مثل: قرار تصنيع أجزاء معينة من المنتج داخليا أو شرائها أو إضافة أو استبعاد منتج معين من خط الإنتاج أو شراء موجودات ثابتة جديدة بدلا من المستهلكة وغيرها من القرارات الأخرى.

ويمكن أن يقوم بتقديم هذا النوع من المعلومات نظام المعلومات المحاسبة الإدارية بالدرجة الأولى.

الفرع الثاني: أهميتها

لم يعد هناك أي شك في أن المعلومات أصبحت في عصرنا الحالي موردا رئيسا لأي منظمة بغض النظر عن طبيعـــة نشاطها أو حجمها أو ملكيتها، فالمعلومات هي أحد ثلاثة موارد هامة في المنظمة (الموارد البشرية، الموارد المادية، المعلومات) ولقد أصبحت المعلومات بالنسبة لمنظمات الأعمال المعاصرة والناجحة بمثابة القاعدة الأساسية التي تعتمد عليهـــا لممارســـة أعمالهـــا فـــي ظـــل بيئـــة الأعمال المتغيرة

والمعقدة، والتي تحيط بالمنظمة حاليا ومستقبلا، وتمثل المعلومات الأساس المنطقي لعملية اتخاذ القرارات[1].

وتنشأ الحاجة إلى المعلومات المحاسبية من نقص المعرفة وحالة عدم التأكد الملازمة للنشاط الاقتصادي، وبذلك فان الهدف من توفير وتقديم المعلومات المحاسبية تحدد في تخفيف حالة القلق التي تنتاب مستخدمي تلك المعلومات لاسيما متخذي القرارات، وكذلك لإمدادهم بمزيد من المعرفة، حيث أن وفرة المعلومات الضرورية إما تؤدي إلى زيادة المعرفة المسبقة لما سيحدث مستقبلا، أو تقليل حجم التباين في الخيارات، وذلك عندما يستخدم متخذو القرارات تلك المعلومات المحاسبية كنسب احتمالية للاختيار بين البدائل المتاحة[2].

وعدم توفر المعلومات الكافية والصحيحة التي يعتمد عليها يعتبر من أهم أسباب فشل كثير من القرارات الإدارية والقصور في الموازنات التخطيطية وفي الرقابة وتقييم الأداء وتحتاج الإدارة في كل أوجه نشاطها إلى المعلومات، حيث يطلب صناع القرار –على اختلاف مستوياتهم التنظيمية–معلومات صحيحة وحديثة تساعدهم في عملية اتخاذ القرارات وتنظيم الأنشطة وتخطيطها والرقابة على التنفيذ وغيرها من المجالات، و هناك نقطة توازن بيين فعالية صنع القرار و كمية المعلومات التي يجب توفرها.

وقد ازدادت أهمية المعلومات المحاسبية في الوقت الحاضر لوجود عوامل متعددة أدت إلى تلك الزيادة، مجملة فيما يلي[3]:

([1]) عبد الرزاق حسن الشيخ، **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية و انعكاساتها على سعر الأسهم** –دراسة تطبيقية على الشركات الساهمة المدرجة في بورصة فلسطين-، مذكرة ماجستير منشورة -كلية التجارة-الجامعةالإسلامية، غزة، 2012، ص:.35

([2]) . عبد الرزاق حسن الشيخ، مرجع سابق، ص: .35

([3]) القاضي و اخرون ،مرجع سابق،ص .379

1/النمو في حجم الوحدة الاقتصادية: إن ازدياد حجم غالبية الوحدات يؤدي إلى ضرورة إنتاج المعلومات بصورة مستمرة ودائمة.

2/ازدياد قنوات الاتصال في الوحدة الاقتصادية: الأمر الذي يعني ضرورة توفير المعلومات بصورة رأسية وأفقية وتبادلها معا.

3/تعدد أهداف الوحدات الاقتصادية: لم يعد هدف الوحدة محصورا بتعظيم الربحيية بل تعددت أهدافها،الأمر الذي يتطلب توفير معلومات تخدم الأهداف المختلفة.

4/التأثير بالبيئة الخارجية: من الواضح أن الوحدة الاقتصادية تتأثر بالبيئة وتؤثر بها، وقد زادت هذه العلاقة نتيجة كثرة التغيرات التي تحدث فـــي البيئة، وينبغي على إدارة الوحدة أن تكون على دراية كافية بهذه الظـــروف و تغيراتهـــا، لتتمكن مـــن اتخاذ الخطوات الضرورية لملائمـــة عملياتها ونظامها لتتماشى مع تلك التغيرات، وهذا يتطلب قدرا كبيرا من المعلومات.

مستخدمي المعلومات المحاسبية:

إن المحاسبة عموما تمـــارس وظيفة القياس المحاسبي للأحداث التي تمارسها الوحدات الاقتصادية وتكملها بممارسة وظيفة الاتصال المحاسبي من خلال تقديم المعلومات المحاسبية إلى مستخدميها لاتخاذ القرارات الخاصة بالوحدات الاقتصادية.

وعلى العموم يمكننا تقسيم الفئات التي لها مصلحة في الحصول على المعلومات المحاسبية لاستخدامها بشأن اتخاذ قراراتها إلى ثلاث فئات، انسجاما مع الأساس المعاصر لتبويب فروع المحاسبة. وتضم تلك الفئات العناصر التالية[1]:

أولا: فئات من داخل الوحدة الاقتصادية وتضم:

-الإدارة العليا للوحدة.

-الإدارة الوسطى والمستويات الإشرافية.

([1]) القاضي و اخرون ،مرجع سابق،ص .380

-أجهزة التخطيط والمتابعة داخل الوحدة الاقتصادية.

-مكتب المراقبة الداخلية.

-النقابات والاتحادات والروابط العمالية والمهنية.

-العاملين أنفسهم كأفراد.

ثانيا: فئات من خارج الوحدة الاقتصادية:

ولها علاقة مباشرة حالية أو مستقبلية بالتعرف على نشاط الشركة ونتائج أعمالها، وتضم الفئات التالية:

-المالكين والمساهمين.

-المستثمرين الجدد والمتوقع استثمارهم.

-الممولين والمقرضين الحاليين والمتوقعين

-الموردين العملاء.

-الأجهزة المصرفية وشركات التامين.

-أسواق المال والبورصات.

-الوسطاء الماليين ومستشاري الاستثمار.

-المحللين الماليين.

-مراجعي الحسابات والمحاسبين القانونيين.

-مصالح وادارات الضرائب والضمان الاجتماعي.

-أجهزة الرقابة الخارجية (ديوان المحاسبة).

-أجهزة التخطيط المركزي.

-الأجهزة المسؤولة عن رسم السياسة النقدية والمالية (المصرف المركزي).

-الأجهزة الحكومية المركزية والمحلية.

-الجامعات والمعاهد العليا ومراكز البحث العلمي.

-طلاب الدراسات العليا.

-مؤسسات التدريب والاستشارات وبيوت الخبرة.

-بنوك المعلومات وشبكات الانترنت.

ثالثا:الفئات التي لها علاقة غير مباشرة بالوحدة الاقتصادية

إن هذه الفئات تمثل حلقات المجتمع التي يهمها الاطمئنان علـــى صحة المواطن وامن المجتمع وسلامته وتضم الفئات التالية[1]:

- مراكز حماية البيئة ومكافحة التلوث.
- مؤسسات الأمن الصناعي والسلامة المهنية.
- مراكز الأمن والحماية المدنية.
- المنظمات الخيرية وهيئات الإحسان.
- منظمة الصحة البشرية والبيطرية.
- مراكز الإشعاع النووي والذري.
- منظمة حقوق الإنسان.
- النقابات المهنية كالأطباء والصيادلة والحقوقيين والمحاسبين وغيرهم.
- مؤسسات مكافحة المخدرات والأمراض الاجتماعية.
- المؤسسات الدينية.
- أفراد المجتمع.
- الأحزاب السياسية و منظمات السلام.

([1]) القاضي و اخرون ،مرجع سابق،ص .381

المبحث الثاني

جودة المعلومات المحاسبية

مقدمة:

إن المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية تعتبر العصب الأهم لأي شركة عند اتخاذ القرارات، حيث صحة هذه الأخيرة تتوقف على جودة المعلومات المحاسبية.

وتعد المحاسبة من أهم فروع المعرفة الإنسانية التي تهتم بتوليد وإنتاج بيانات ومعلومات ذات خصائص إقتصادية، وعادة ما تتعلق البيانات والمعلومات المحاسبية بمواضيع أو ظواهر اقتصادية، وتقدم ذوي العلاقة بها أو ذوي المصالح فيها،والوحدات الاقتصادية والمجتمع.

وقد أزدادت أهمية المعلومات بصورة عامة، وأنظمة المعلومات المحاسبية بصفة خاصة في العمل الحديث نتيجة لعديد من العوامل والمتغيرات فالثورة العلمية الكبيرة في جميع المجالات أدى إلى تعقيد الحاجات والمصالح وتشابكها وتنوع وتغيرسبل تحقيقها وزيادة الحاجة إلى معلومات مفيدة وجيدة وصالحة من كل متغيراتها الهامة ومؤثراتها ونتائجها وتوجيها إلى ما يحقق المصالح الاقتصادية والاجتماعية العامة والخاصة. [1]

.اولا:مفهوم وأهمية المعلومات:

البيانات والمعلومات(Data and in formation):

عادة ما يستخدم هذين المصطلحين في الحياة العملية كمترادفين لوصف شيء واحد على الرغم من الاختلاف الكبير في مفهوم ومعنى كل واحد منهما لذلك يتطلب الأمر

([1]) عماد الدين محمد إبراهيم،"أثر جودة المعلومات المحاسبية في تعين الأداء وضبط الرقابة على التكاليف" رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات العليا– جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2011م، ص رقم (2).

التحديد الواضح لمعنى ومفهوم كل من مصطلحي "البيانات" و" المعلومات" حتى يمكن الحصول على الفهم الصحيح لمعنى تشغيل البيانات.

البيانات:

يعبر هذا المصطلح عن حقائق مجردة ليست ذات معنى أو دلالة في ذاتها لمعنى أنها لو تركت في حالها فلن تضيف شيء إلى معرفة مستخدميها بما يؤثر على سلوكهم في اتخاذ القرارات، لذلك تتضمن البيانات أي مجموعة من الحروف والرموز والأرقام التي تعبر عن حقيقة وقوع أحداث معينة داخل النظام أو نتيجة لتعامل النظام مع الأطراف الأخرى خارج النظام.

المعلومات: يعبر مصلح معلومات عن بيانات تم تشغيلها بطريقة معينة أدت إلى الحصول على نتائج ذات معنى مفيد لمستخدميها[1].

ثانيا:نشأة جودة المعلومات المحاسبية:

نشأت كأداة تذكرية ثم تحولت مع الحاجة إلى أداء للتقارير ثم نمت وتطورت لتصبح ركيزة أتخاذ القرارات المصيرية في شأن الموارد الاقتصادية، يمكن القول أن المحاسبة قد نشأت كوسيلة منظمة للحساب تهدف إلى تذكير من يقوم بأستخدامها بأحداث ومعاملات مافية حتى يتمكن من الاستمرار في التعرف على ما له وما عليه وارتبط نشأة المحاسبة في نظر المفكرين والمؤرخين بالقيد المزدوج وإهمال الدفاتر وقد كانت أهداف وخصائص المحاسبة في هذه الفترة تتلخص في الآتي [2]:

1/الهدف هو تجميع بيانات عن حقوق المالك والتزامات تذكرته بها ويحصل على المعلومات التي تمكنه من التعرف على أصوله والتزاماته وكانت استخدامات

([1]) المرجع السابق، ص.35 -30

[2] د. محمد يوسف خضاوي، نظم المعلومات المحاسبية)عمان: دار وائل للنشر، 2001م(، ص.25

المعلومات المحاسبية بهذه الصورة تتركز في اتخاذ قرارات من الائتمان وتحديد حقوق الشركاء.

2/لم يكن المحاسبية حدوداً وأضحة حيث كثير ما كانت تظهر الحسابات العمليات الخاصة بالمالك بالإضافة إلى عمليات التجارة.

3/وإن كانت المحاسبة وسيلة منظمة للحساب في ذلك الوقت كانت القيود الدفترية وصفية إلى حد كبير وتوضح أدق تفاصيل العملة موضوع التسجيل.

ثالثا:مفهوم جودة المعلومات المحاسبية :

مفهوم الجودة :

ان من الاعتبارات المحاسبية المؤثرة على عملية الاختيار بين بدائل القياس والتقويم المحسابي هو ضرورة توافر خصائص او صفات معينة على المعلومات امحسابية امنشورة لأغراض الاستخدامات المختلفة كالملائمة والموثوقية وغيرها من الخصائص اللازمة لزيادة جودة المعلومات المحاسبية .

ان الجودة كمفهوم تعتبر مفهوماً معقداً يمكن ان ينتج بين المستويات من حيث نوعيتها صعودا ونزولاً بحيث ما هو عليه الحال من مواصفات مطلوبة من السلع والخدمات التي ترتبط بحياة الانسان الذي بدوره يتمتع بدرجة من الوعي والدراية يسعة للحصولل على الافضل والاجور باعتبار ان لذلك دوافع ذاتية [1].

كذلك عرفتها الجمعية الامريكية لضبط الجودة بانها مجموعة من مزايا وخصائص المنتج او الخدمة القادرة على تلبية حاجات المستهلكين .

يعتبر مفهوم جودة المعلومات المحاسبية بين المفاهيم المعاصرة التي تهتم بها مختلف المجامع العلمية والمهنية وذلك لما له من اهمية عند اعداد القوائم المالية وتطبيق متطلبات الافصاح اللازمة في تلك القوائم ولعل هذه الاهمية هي ما دفع مجلس معايير

([1]) محفوظ احمد جودة ، **إدارة الجودة الشاملة مفاهيم وتطبيقات** ، (عمان : دار وائل للنشر والتوزيع ، 2006م) ، ص 19.

المحاسبة المالية في الولايات امتحدة (FASB) إلى اصدار قائمة بعنوان معايير جدودة المعلومات المحاسبية [1].

كما عرفها اخر بانها تعني مقدرة المعلومات المحسابية في التنبؤ وتخفيض عدم التاكد وذلك عند استخدامها كمدخلات لنماذج اتلاختيار من بين بدائل القرار [2].

خلص احد الباحثين إلى ان جودة المعلومات المحاسبية تعني ما تتمتع به المعلومات المحسابية من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين وان تخلو من التحريف والتضليل وان تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابة والمهنية والفنية بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها [3].

كما اشار احد الكتاب إلى ان جودة المعلومات المحسابية هي عبارة عن مجموعة من المعايير الاساسية التي يمكن الاسترشاد بها في الحكم عى مدى وفاعلية المعلومات المحسابية وجودتها في تحقيق الاهداف المرجعة فيها في اداء دورها في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية [4].

كما اكد آخر ان توفير المعلومات المحاسبية ليس هدفاً في حد ذاته بل من الضروري ان تكون هذه المعلومات ذات محتوى اعلامي نافع يمكن الاستفادة منه من جانب مستخدمي المعلومات[5] .

يرى الباحث الان المقصود بمفهوم جودة المعلومات المحاسبية هو توافر الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية لتوصف بانها جيدة .

([1]) د. عطا الله وارد خليل ، د. محمود عبد الفتاح العشماوي ، **الحوكمة المؤسسية** ، (القاهرة مكتبة الحرية للنشر والتوزيع ، 2008م) ، ص 105.

([2]) د. محمد جلال صالح السيد ، **تحسين جودة المعلومات المحسابية** ، (الزقازيق : جامعة الزقازيق ، كلية التجارة ، مجلة ابحوث التجارية ، العدد 22،) ، ص 435 .

([3]) د. محمد احمد ابراهيم خليل ، **دور حكومية الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحسابية وانعكاسها على سوق الاوراق المالية** ، (الزقازيق : جامعة الزقازيق ، كلية التجارة ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، العدد 5 ، ص33) ، ص 746.

([4]) د. كمال عبد العزيز النقيب ، **التطور الفكر المحاسبي ،مرجع سابق** ، ص 241 .

([5]) حمزة محي الدين ، **دور المعلومات المحسابية في ترشيد قرارات الاستثمارات في سوفق عمان لاوراق المالية** ، (دمشق : مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 23 ، العدد الأول ، 2007م) ، ص 147 .

رابعا: خصائص جودة المعلومات المحاسبية :

لكي تحقق المعلومات المحسابية المنفعة المثلى في مجال اتخاذ الرارات الاقتصـــادية الخاصة بالاستثمار في الاوراق المالية وقدرات المفاضلة بين بدائل الطرق والقواعــد المحاسبية فان الاخر يتطلب ضرورة توافر عدة خصائص فيها تعبر عن مدى جودتها وفعاليتها مما يتيح المستخدم الاطمئنان إلى هذه البيانات والمعلومات والا سيلجأ إلـــى مصدر اخرى للمعلومات باعتبار ان عدم توافر خصائص الجودة في معلومات القوائم المالية المنشورة سيؤدي إلى عدم الثقة بعا وخلف حالة مــن الشــك وعــدم القبــول لنتائجها.

فيما يلي تناول خصائص جودة المعلومات المحاسبية :

تتكون الخصائص الاساسية لجودة المعلومات المحسابية من خاصيتين اساسيتين هما :

1/ الملائمة :

حيث يجب أن تكون المعلومات المحسابية ملائمة ومناسبة لاستخدامات متخذ القــرار ويمكن تحقيق هذه الخاصية من خلال معرفة مدى استفادة متخذ القرار من المعلومات المحاسبية عندما تساهم تلك المعلومات في تقليل البدائل المتاحة امامه والمساهمة فــي تحديد البديل الامثل الذي يمثل القرار المتخذ .

وخلص كاتب آخر ان المعلومات المحاسبية الملائمة هي المعلومــات القــادرة عــى احداث تغيرات جوهرية ملحوظة في القرارات الاقتصادية التي يتم اتخــاذه اســتناداً عليها بمعنى تغير التجاه القرار او التغير درجة تأكده[1].

والملائمة هي وجود ارتباط منطقي بين المعلومات وبين القرار موضوع الدراســة .

وعليه يمكن تحقيق خاصية الملائجمة من خلال الآتي :

- التوقيت الزمني المناسب:

([1]) عباس مهدي الشيرازي ، **نظرية المحاسبة** ، (الكويت : مطبعة ذات السلاسل ، 1999م)، ص 23.

يقصد بالتوقيت المناسب تقديم المعلومات المحاسبية في الوقت الـــلازم أو المناســـب لعملية اتخاذ القرار وذلك حتى يتثنى لمتخدي القرارات الاقتصادية الاستفادة من هـــذه المعلومات في عملية اتخاذ القرار لأن التأثير في تقديم المعلومات المحاسبية يفقـــدها أهميتها وبالتالي صورتها .

– القيمة التنبؤية :

اي ان تكون المعلومات المحاسبة امكانية تحقيق استفادة منها في اتخاذ القرارات التي لها علاقة بالتنبؤات المستقبلية [1].

– القيمة الرقابية :

ان تكون المعلومات المحاسبية امكانية الاستخدام في عملية الرقابة والتقييم من خلال النقدية العكسية وتصحيح الاخطاء التي يمكن ان تنتج عن سوء الاســـتخدام أو عـــدم الكفاية .

يلاحظ الباحث مما سبق انه اذا كانت المعلومات المحاسبية ملائمة فيجـــب ان تكـــون القيمة التنبؤية والقيمة الرقابية متلازمات حيث ان التغذية العكســـية ومعرفـــة آثـــار الانشطة السابقة وتقييمها يفيدد كثيراً في توقع نتـــائج الاعمـــال المماثلـــة بالمســـتقبل وستكون القرارات خاضعة للتقدير الجزافي او عنصـــر التقـــدير الشـــخص الغيـــر مكتمل[2].

ولكي تعتبر المعلومات المقدمة ملائمة لمتخذي القرار يجب ان ان تقلل من عدم التأكد وهذا لا يحدث اذا لم تقدم المعلومات إلى متخذي القرار في الوقت المناسب فاذا مـــا قدمت بعد اتخاذ قراراتهم تصبح تلك المعلومات غير ملائمة لانها تفقد قدرتها علـــى احداث ردة الفعل وبذلك تصبح عديمة الفائدة .

([1]) علي محمد سلطان الوحيدي ، نموذج القياس اللمحاسبي لزيادة البيانات اللمحاسبة ، (الخررطوم : جامعة اللنيلين ، رسالة دكتوراه ، 2007م) ، ص 36.

([2]) اسماعيل خليل اريان نعوم ، الخصائص النوعية اللمعلومات المحسابية ، (بغداد : جامعة الاسراء ، بحث منشورة ، 2012م) ، ص 291.

2/ الموثوقية :

تعد موثوقية المعلومات المحاسبية الخاصية الثانية بعد خاصية الملائمة والمعلومات الموثوق فيها هي التي تتميز بالدقة وان تكون معلومات صحيحة وتمثل الواقع بصدق وتتصف بالشمول.

عرفت الموثوقية بانها خاصية تعطي المعلومات المحاسية الثقة الكاملة في انها خالية من الاخطاء والتحذير بدرجة معقولة .

يلاحظ الباحث على هذا التعريف انه يؤكد خلو المعلومات المحاسبية من الاخطاء والتحذير وان تعكس الواقع بامانة وصدق لكي تكون جديرة بالثقة بها وبالتالي الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات [1].

2/ الخصائص الثانوية :

بالاضافة إلى الخصائص الاساسية لجودة المعلومات توجد خصائص فرعية اخرى تستخدم في تقويم مستوى جودة المعلومات المحاسبة المطلوبة من قبل مستخدمي المعلومات المحاسبية بهدف استخدام هذه القرارات الاقتصادية المختلفة ومن هذه الخصائص الاتي :

1/ امكانية المقارنة :

هذه الخاصية تعني ان المعلومات تصبح مفيدة عندما ترتبط باساس معين او معيار اي ان هذه المعلومات يتم مقارنتها بنفس المعلومات لشركة اخرى او نفس المعلومات لنفس الشركة في فترات مختلفة [2].

والتقارير المحاسبية يجب ان تقدم معلومات تسمح بالمقارنة بين شركة وشركة مماثلة وهذا يتطلب ان الاشياء المماثلة يتم المحاسبة عنها بنفس الطريقة في القوائم الطريقة

([1]) رضوان حلوة حنان ، النموذج المحاسبي اللمعاصر عن المبادئ إلى المعايير ، (عمان : دار وائل للنشر ، 2003م) ، ص 169 .

([2]) مجبور جابر محمود اللنمري وآخرون ، كتاب مباد المحسابة ، (جدة : جامعة املك عبد العزيز ، 2006م) ، ص 35.

في القوائم المالية ولذلك فمن اكبر المشاكل التي تواجه المحاسبة امكانية اختيار الشركة طريقة محاسبية من بين البدائل من الطرق المحاسبية وفي الحالات التي لا توجد بها اختلاف في الممارسة بين الشركات .

وقد بينت عديد من البحوث الحديثة العوامل والمتغيرات التي تؤدي بالشركات لاختيار بديل من الطرق المحاسبية دون الاخرى ويجب ملاحظة ان الممارسة المحاسبية الحالية.

تتطلب من الشركات الافصاح عن الطرق المحاسبية المطبقة وكذلك اثر التغيير في الطرق المحاسبية .

2/ الثبات :

الثبات يعتبر خاصية هامة لتحقيق امكانية المقارنة وتقديم معلومات مفيدة ، وفي ضوء تعدد البدائل من الطرف المحاسبة مثل الاختلاف في طرق توزيع التكاليف وقياس الاستهلاك والمداخل المختلفة لتسعير المخزون السلعي والاشكال المختلفة لتصنيف وعرض البيانات المالية والتشغيلية فان الطريقة المحاسبية يجب الاستمرار في تطبيقها لتحقيق المقارنة في كيفية عرض القوائم [1].

خامسا:معايير جودة المعلومات المحاسبية:

توجد عدة معايير لقياس جودة المعلومات المحاسبية يمكن تحديدها بصفة عامة على النحو التالي[2]:

1/ معايير قانونية:

تسعى العديد من المؤسسات المهنية في العديد من الدول لتطوير معايير لجودة لتقارير المالية وتحقيق الالتزام بها، من خلال سن تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة لعمل

([1]) كاظم محمد ابراهيم وآخرون ، نظام المعلومات اللمحاسبية ، (العراق: جامعة الموصل ، كلية الحدباء ، 2003م)، ص 37.

[2] هوام جمعة، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، الملتقي الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة، واقع - رهانات وافاق ، كلية العلوم الاقتصادية ، علوم التسيير ، جامعة ام البواقي، ص17-19.

هذه المؤسسات مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الأداء في المنشأة، بما تتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلتزم الشركات بالإفصاح الكافي عن أدائها.

2/معايير رقابية:

ينظر إلى عنصر الرقابة بأنه أحد مكونات العملية الإدارية التي يرتكز عليها كل من مجلس الإدارة والمستثمرين ويتوقف نجاح هذا العنصر على وجود رقابة فعالة تحدد دور كل من لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية والإدارية في تنظيم المعالجة المالية وكذلك دور المساهمين والأطراف ذات العلاقة في تطبيق قواعد الحوكمة بواسطة أجهزة رقابية للتأكد مـــن أن سياستها واجراءاتها تنفذ بفاعلية وأن بياناتها المالية تتميز بالمصداقية مع وجود تغذية عكسية مستمرة وتقويم للمخاطر وتحليل للعمليات وتقييم الأداء الإداري ومدى الالتزام بالقواعد والقوانين المطبقة.

ومما سبق يتبين أن المعايير الرقابية تلعب دورا مهما في تنظيم قواعد الحوكمة على اعتبار أن المعايير الرقابية تهـــتم بفحـــص وتقييم مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات التي من شأنها تسهيل عملية تخصيص الموارد للوصول إلى رفع كفاءة المنشأة وزيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية، مما ينعكس أثره على تدعيم الدور الإيجابي للرقابة.

3/معايير مهنية:

تهتم بالهيئات والمجالس المهنية المحاسبية بإعداد معايير المحاسبة والمراجعة لضبط أداء العملية المحاسبية، مما برز معه مفهوم مساءلة الإدارة من قبل الملاك للاطمئنان على استثماراتهم والتي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة لإعداد تقارير مالية تتمتع بالنزاهة والأمانة.

4/ معايير فنية:

إن توفر معايير فنية يؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات مما يعكس بدوره على جودة التقارير المالية ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالشركة ويؤدي إلى رفع وزيادة الاستثمار.

هذا وقد توجهت مجالس معايير المحاسبة وعلى رأسها مجلس معايير المحاسبية المالية الأمريكي نحو إصدار معايير عديدة تساهم في توفير وضبط الخصائص النوعية للمعلومات.

كما أن هنالك مجموعة من المناهج المستخدمة في تقويم جودة المعلومات المحاسبية لعل أهمها المناهج التالية[1]:

1- منهج الحدث:

يمثل منهج الحدث أحد المناهج المستخدمة في عملية تقويم جودة المعلومات المحاسبية، ويعتمد منهج الحدث في تقويم جودة المعلومات المحاسبية علي خبرة الباحثين وعلي الحدث والفراسة في الوقوف علي أهمية البيانات بإعتبارها المدخلات الأساسية للحصول علي تلك المعلومات المحاسبية.

2- المنهج النظري:

يهتم المنهج النظري عند تقويم جودة المعلومات المحاسبية بالتركيز علي عملية تشغيل البيانات المحاسبية بإعتبارها الركيزه الأساسية في الحصول علي المعلومات المحاسبية ذات الجودة العالية.

3-المنهج التجريبي:

---

[1]- مجدي محمد سامي ، **نحو إطار مرجعي لتقويم المعلومات المحاسبية**،(القاهرة،جامعة الزقازيق،كلية التجارة، مجلة البحوث التجارية، العدد الثاني، 2000م)، ص427.

يسعي المنهج التجريبي إلي التركيز علي جودة المعلومات المحاسبية لإرضاء حاجة مستخدميها، ومن خلال تحليل إحتياجاتهم والتعرف عليها يتم تحديد مدي إرتباطها بالبيانات المحاسبية.

4-منهج الإختيار المباشر:

حيث يتعامل المراجع مع نظام المعلومات كصندوق أسود، فمن خلال إستخدام أساليب المعاينة يحصل المراجع علي عينة عشوائية من المدخلات ويتتبعها وصولاً للمخرجات ليصل إلي نتيجة مؤداها وجود أوعدم وجود أخطاء.

5-منهج الإختيار غير المباشر:

حيث يتعامل المراجع مع نظام المعلومات كصندوق ابيض ، وهنالك أربعة خطوات أساسية لمنهج الإختيار غير المباشر[1]:

- إختيار مجموعة من تلك الأرصدة للوقوف علي أوجه الرقابة فيها.
- التركيز علي الأرصدة ذات القيمة النسبية الكبيرة والتغاضي عن الأرصدة صغيرة القيمة.
- التأكد من وجود مجموعة من الضوابط الرقابية في تلك الأرصدة المشار إليها في البندالثاني.
- إجراء بعض الإختبارات للتأكد من تنفيذ تلك الضوابط الرقابية .

سادسا:مشكلات ومحددات استخدام المعلومات المحاسبية:

إن اســـتخدام الخصـــائص النوعية للمعلومت المحاسبية يواجه عدة مشكلات ومحددات لخصت على النحو التالي:1

– احتمالات التعارض بين الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية (أي الملائمة والموثوقية)إذ لا يوجد توافق بين ملائمة المعلومات ودرجة الوثوق بها، فمثلا قد

[1]- مرجع سابق، ص427.

ترفض معلومة معينة أو تقبل إذا كانت ملائمة ولكنها غير موثوق بها، أو أنها موثوق بها ولكنها غير ملائمة احتمالات التعارض بين الخصائص الفرعية كالتعارض بين التوقيت الملائم والقــدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية، فقد تصل المعلومة في الوقت المناسب، ولكنها لا تملك قدرة تنبؤية عالية، كما في حالة أرقام التكلفة التاريخية.

– ليست كل المعلومات الملائمة والموثوق بها تعتبر معلومات مفيدة، لأنها قد لا تكون ذات أهمية نسبية تذكر (اختبار مستوى الأهمية) إن البند يعد مفيدا وذا أهمية نسبية إذا أدى حذفه أو الإفصاح عنه بطريقة محرفة إلى التأثير على متخذ القرار.

– كذلك قــد تكون تكلفة الحصول على المعلومات أكبر من العائد المتوقع منها. (اختبار تكلفــة العائد) فالمعلومات التي ترتبط ارتباطا وثيقا بأهداف مســتخدمي القوائم المالية لا تعتبر معلومات مهمة، وليس هناك ما يدعو إلى الإفصاح عنها. إن القاعدة العامة فيما يتعلق باختبار محدد التكلفة والعائد هي أن المعلومات المحاسبية يجب عدم إنتاجها وتوزيعها إلا إذا زادت منفعتها عن كلفتهــا، وإلا فإن الشركة تتكبد خسارة عند الإفصاح عن تلك المعلومة، وذلك بسبب الإفصاح عن معلومات كلفتها تفوق منفعتها.

– قد تكون المعلومات المحاســبية ملائمة وموثوق بها إلا أن مستخدمها تواجهه صعوبة فهمها، وتحليلها واستخدامها في نموذج القرار الذي يواجهه. على الرغم من أن المعلومات ينبغي أن تكون مفهومة، وصفة الفهم هذه تعكسها خصائص السهولة والوضوح التي تتميز بها المعلومات المنشورة. ولكن هناك عدد كبير من المستخدمين يمتلكون مستويات استيعاب وتعليم مختلفة وكذلك أهداف مختلفة ومتعددة مما يجعل من هذه المهمة صعبة للغاية بالنسبة للمحاسب.

العوامل المؤثرة عليها:

يمكن توضيح العوامل المؤثرة في الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية فيما يلي:

1/العوامل البيئية (بيئة المحاسبة)[1]:

من أهم العوامل البيئية التي تؤثر على جودة المعلومات المحاسبية ما يلي:

أ- العوامل الاقتصادية: تختلف نوعية المعلومات التي تقدمها التقارير المالية باختلاف النظام الاقتصادي، ففي الاقتصاد الرأسمالي تحظى التقارير المالية بأهمية كبيرة، إذ يتم التركيز على ضرورة توافر المعلومات الملائمة لاحتياجات المستخدمين، بينما في الاقتصاد الاشتراكي يتم التركيز على المعلومات المحاسبية الموجهة للتخطيط في الدولة ولغرض أحكام المراقبة المركزية.

ب- العوامل السياسية: تعتبر العوامل السياسية لبيئة المحاسبة ذات تأثير كبير على العمليات المحاسبية، لأنها تلزم بتحديد الاحتياجات من المعلومات المحاسبية لمستخدمي التقارير المالية، التي تتلاءم مع الأوضاع السياسية والاقتصادية لكل بلد من البلدان التي تغلب عليها وجهة نظر فئة معينة من المستخدمين في إنتاج وتوزيع المعلومات، ومن هنا يقع على عاتق المؤسسة أو المهنة مسؤولية توجيه وتطوير إمكانياتهم وقدراتهم نحو تحقيق هذه الاحتياجات، بحيث يتم القضاء على أي تعارض بين ما هو مطلوب من المعلومات وبين ما هو ممكن التحقيق.

ت- العوامل الاجتماعية: تتأثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ببعض القيم الاجتماعية مثل:

اتجاه المجتمع نحو الاهتمام بالسرية في القوائم المالية والوقت ... الخ، فالسرية تؤثر على نشر المعلومات المحاسبية.

ج- العوامل القانونية: إن العوامل القانونية وأهمها مجموعة الأنظمة والقواعد القانونية تؤثر بشيكل مباشر وغير مباشر على مهنة المحاسبة والرقابة والإشراف على ممارستها خصوصا مع ظهور الشركات المساهمة التي تتميز بانفصال الملكية

[1] زلاسي رياض، اسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية – دراسة حالة شركة الياس للتامينات الجزائرية خلال 2010/2009، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2012/2011 ، ص44.

عن الإدارة مما أدى خضوعها إلى التشريعات القانونية والضريبية منذ بدء تكوينها حتى تصفيتها وهذا ينعكس عى الكيفية التي تعد بها المعلومات وكيفية عرضها في التقارير المالية.

د- العوامل الثقافية: وتتمثل في المستوى التعليمي ووضع المنظمات المهنية، فالمستوى التعليمي يؤثرفي الممارسة المحاسبية والتدقيق بشكل عام والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بشكل خاص.

2/العوامل المتعلقة بالمعلومات[1]:

تتأثر جودة التقارير المالية بمدى توافر عدد من الخصائص والصفات للحكم على منفعتها في اتخاذ القرار، ولقد حددت نشرة معايير التقارير المالية رقم 2التي أصدرها مجلس معايير المحاسبة المالية في 1980الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، والتي بموجبها يتم التمييز بين المعلومات الأقل منفعة والأكثر منفعة، لاتخاذ القرار ويتم اختيار الطرق المحاسبية وكمية ونوعية المعلومات الواجب تقديمها وعرضها في التقارير المالية.

ومن العوامل المتعلقة بالمعلومات المحاسبية في الوقت الحاضر استخدام الحاسوب في إدخال وتحليل ومعالجة عرض المعلومات، وكذلك الانتشار الواسع والسريع للانترنيت واللذان كان لهما الأثر الكبير في:

- الانخفاض الكبير والمستمر في كلفة الإنتاج والحصول على المعلومات.
- زيادة كمية المعلومات الملبية لاحتياجات المؤسسة والمستخدمين.
- إتاحة تلك المعلومات لعدد كبير من المستخدمين لها في العالم في الوقت المناسب.
-إعداد بيانات أعمق للمستخدمين ولعدد من السنين.

[1] ناصر محمد المجهلي، مرجع سابق، ص70 .

3/ تقرير مدقق الحسابات (المراجع الخارجي) [1]:

يؤدي تقرير مدقق الحسابات إلى زيادة جودة المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال مراجعة التقارير المالية المنشورة، واضفاء الثقة في المعلومات الواردة بها والتحقق من أن إعداد وعرض التقارير المالية قد تم وفقا لمعايير المحاسبة المعتمدة، وكذلك متطلبات القوانين المعمول بها، كما أن تقرير مدقق الحسابات له أثر كبير على قـــرارات الاســـتثمار، فهو يحتل مرتبة متقدمة لدى المحللين الماليين وغيرهم، وإذا نظرنا إلى مضمون معايير التدقيق الدولية نلاحظ أنها تتطلب من المدقق أن يفصح في تقريره ما إذا كانت المعلومات الواردة في التقارير المالية، تتسق مع معايير المحاسبة المتعارف عليها أم لا، كما تتطلب معايير التدقيق تحقق المدقق من ثبات المؤسسة في تطبيق المبادئ المحاسبية من فترة لأخرى.

هناك جوانب أخرى للحكم على جودة المعلومات المحاسبية بخلاف الخصائص السابقة الذكر، فجودة المعلومات لا يجب أن يقتصر على المعايير الفنية التي تعبر عن خصائص هذه المعلومات، بل تتسع لتتضمن معايير أخرى تعكس الجوانب القانونية والرقابية والمهنية التي تجعل من المعلومات المحاسبية أداة نافعة ومفيدة بالنسبة لمختلف مستخدميها، فنرى أن أساس الجودة في التقارير والقوائم المالية هوتوفير معايير محاسبة يتم على أساسها إعداد وعرض تلك التقارير والقوائم المالية وتمكن المستخدمين من اتخاذ القرارات الرشيدة، ولذلك اهتمت العديد من المؤسسات بإصدار قواعد ومعايير للإفصاح من أجل توفير معلومات ذات جودة عالية.

سابعا: العوامل التي ساعدت علي تطور نظام المعلومات المحاسبية :-

من أهم العوامل التي ساعدت علي تطور نظام المعلومات المحاسبية المحوسبة والتي تتمثل في الآتي:

([1]) صبايحي نوال، مرجع سابق، ص80.

1/ تطورات اقتصادية :

يقوم النظام الاقتصادي العالمي علي المشروعات الكبيرة الحجم متعددة الأهداف والأنشطة، منتشرة الفروع، متعددة الجنسيات والسياسات ، في ظل محاولات من قبل الحكومات لتوجيه السيطرة علي أوجه النشاط الاقتصادي أدت هذه التطورات للتركيز علي منفعة البيانات والمعلومات لأغراض التخطيط والتوجيه ومتابعة السياسات علي مستوي المشروع ، كل هذا أدي إلي ضرورة ألاهتمام بالبعد الزمني للمستقبل وتقييم الموارد البشرية والتقرير عنها من الأمور الهامة حتى يمكن الحفاظ عليها وتمثيلها وتوجيهها بما يتفق وتحقيق المصالح الاقتصادية ألاجتماعية .

2/ تطورات سياسية:

إن للحكومة دوراً حيوياً في تكوين نظام المعلومات المحاسبية المحوسبة حيث ظهر ما يعرف بالحكومة الإلكترونية وبقدر ما تراه هذه الحكومات مناسبة لأوضاعها الاقتصادية ومدي استعدادها للانفتاح العالمي .

3/ تطورات تقنية :

إن التطورات التقنية لها انعكاساتها علي جميع مظاهر الحياة البشرية اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية، وانعكاس التطورات التقنية علي المنظمات والتنظيمات الاقتصادية وأنظمة المعلومات العامة وقد أدت التقنية إلي تعقد الهياكل التنظيمية وترامي أبعاد المشاكل الاقتصادية الإدارة، ويتطلب الأمر الحصول علي معلومات دقيقة عن الموازنات وعن زمن التشغيل وعن الخامات المستخدمة وعن الالتزامات التعاقدية وغيرها من المعلومات المحاسبية الإدارية ، وقد أصبح من المطالب

الأساسية أن يكون نظام المعلومات المحاسبي قادر علي إنتاج معلومات تنبئيه مستقلة باستخدام النماذج والأساليب الرياضية والإحصائية[1].

4/ تطورات هيكلية:

أدت كل التطورات السابقة إلي تغيرات هيكلية تتمثل في نمو القطاعات الخدمية ومؤسساتها وزيادة أهمية دورها في الوفاء بحاجات المجتمع ، وقد أدت هذه التغيرات والتطورات الهيكلية إلي حاجات متجددة لمعلومات وبيانات غير تقليدية ومتطورة وبكميات هائلة ، وتوافر أنظمة ذات قنوات خاصة ترتكز علي كم هائل من البيانات ولذلك نشأ ما يسمي ببنوك البيانات (Data Bank).

يرى الباحث أن هذه العوامل لها دور في تطور نظم المعلومات المحاسبية وتكامل هذه العوامل مع بعضها البعض ساهم مساهمة كبيرة في الاهتمام والتطور في نظم المعلومات المحاسبية .

سابعا:مكونات نظام المعلومات المحاسبية :

تتمثل مكونات نظام المعلومات المحاسبية في الآتي:

1/ وحدة تجميع البيانات

تقوم بتجميع البيانات في البيئة المحيطة بالمشروع وتشتمل هذه البيانات علي الأحداث والوقائع التي يهتم بها المحاسب ويري إنها مفيدة ويجب الحصول عليها ، كما أن المخرجات المطلوبة تؤثر كثيراً علي نوع البيانات التي يتم تجميعها وتسجيلها في النظام .

2/ وحدة تشغيل البيانات:

البيانات المجمعة بواسطة نظام المعلومات المحاسبي قد تم استخدامها في الحال إذا ما وجد إنها مفيدة لاتخاذ القرارات في لحظة تجميعها ولكن في غالب الأحيان

[1]Wige and R.t Electronic Domination Theory and Contract Information Society Journal Management Studies،1997, p10.

تكون هذه البيانات الأولية في حاجة إلي تشغيل وإعداد لتكون معلومات مفيدة لمستخدمي القرارات وبالتالي ترسل البيانات إلي وحدة التخزين في نظام المعلومات المحاسبي .

3/ وحدة لتخزين واسترجاع البيانات

تختص هذه الوحدة بتخزين البيانات في حالة عدم استخدامها مباشرة والحفاظ عليها للاستخدام في المستقبل أو لإدخال بعض العمليات عليها قبل استعمالها لمتخذي القرار[1].

4/ وحدة توصيل المعلومات (قنوات المعلومات):

قنوات المعلومات هي الوسيلة التي يتم بها نقل وتوصيل البيانات والمعلومات من وحدة إلي أخري داخل النظام المحاسبي فهي تصل إلي متخذي القرارات الإدارية وقد تكون قنوات الاتصال آلية أو يدوية علي شاشات أو علي ورق حسب الغرض والإمكانيات المتاحة للمشروع.

يتضح للباحث أن نظام المعلومات المحاسبية يقوم بعد وظائف منها تجميع وتخزين البيانات والمعاملات للمنشأة ، معالجة البيانات وتحويلها إلي معلومات تكون مفيدة لمتخذي القرارات وتمكن الإدارة عن التخطيط والتنفيذ ومراقبة النشاطات، منح المنشأة نظام رقابة أمن لأصول المنشأة،ويحتوي علي بيانات متوفرة وقت الحاجة وعلي درجة عالية من الدقة والموثوقية .

[1] د. كمال الدين الدهراوي ، ود. محمد سمير كامل ، مرجع سابق، ص ص 51- 53.

المبحث الثالث

مخاطر المعلومات المحاسبية

مقدمة:

تعتبر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية من النظم التي تواجه العديد من المخاطر التي قد تؤثر على تحقيق أهداف تلك النظم وذلك نظرا لاعتمادها على الحاسوب، حيث تزامن التطور الكبير للحاسبات وأنظمة المعلومات مع التطور في تكنولوجيا المعلومات وسرعة انتشار هذه المعلومات واستخدامها إلكترونيا، ولقد صاحب هذا التطور في استخدام المعلومات الإلكترونية العديد من المخاطر والمشاكل التي تؤثر على أمن المعلومات سواء كانت تلك المخاطر مقصودة أو غير مقصودة .

ولذلك تزايد الاهتمام الكبير بتوفير الوسائل والأساليب اللازمة لحماية نظم المعلومات والرقابة على عملياتها وضمان استمرارية عمل تلك النظم بشكل صحيح وبالطريقة المطلوبة التي صممت من أجلها .

أولاً: أمن المعلومات:

يعرف أمن المعلومات من زاوية أكاديمية "أنه العلم الذي يبحث في نظريات واستراتيجيات توفير الحماية للمعلومات من المخاطر التي تهددها ومن أنشطة الاعتداء عليها"، أما من زاوية تقنية فيعرف أمن المعلومات أنه عبارة عن "الوسائل والأدوات والإجراءات اللازم توفيرها لضمان حماية المعلومات من الأخطار الداخلية والخارجية"، ومن زاوية قانونية يعرف أمن المعلومات بأنه "محل دراسات وتدابير حماية سرية وسلامة محتوى وتوفر المعلومات ومكافحة أنشطة الاعتداء عليها أو استغلال نظمها في ارتكاب الجريمة" .

ويعتبر التعرف السابق شامل لأمن المعلومات من شتى النواحي العلمية والعملية والقانونية.

أما فيعرف أمن المعلومات من الناحية الأكاديمية بأنه: [1]

"البحث في السياسات والاستراتيجيات التي ينبغي توخيها لحماية المعلومات من مختلف الاعتداءات التي قد تتعرض لها والمخاطر التي يمكن أن تهددها" .

أما من الناحية التقنية فقد عرف أمن المعلومات بأنه: "مجموعة الوسائل والتدابير والإجراءات التي يجب توفيرها لتأمين حماية المعلومات من المخاطر المتأتية سواء من داخل بيئة المعلومات محل الحماية أو من خارجها" .

ومن الملاحظ بأن تعريف ميلاد يتفق مع التعريف السابق في الناحية العلمية (الأكاديمية) باعتباره علم يبحث في سياسات واستراتيجيات أمن المعلومات ومن الناحية العملية (الفنية) باعتباره الجانب التطبيقي لإجراءات وسياسة حماية أمن المعلومات .

كما يعرف أمن المعلومات بأنه "السياسات والإجراءات والمقاييس الفنية والتي تستخدم لتحول دون الوصول غير المتعمد أو السرقة أو التدمير للسجلات" [2] .

أمن المعلومات "هو عبارة عن السياسات والممارسات والتقنية التي يجب أن تكون داخل المؤسسة لتداول حركات الأعمال إلكترونيا عبر الشبكات بدرجة معقولة ومؤكدة من الأمان، هذا الأمان ينطبق على كل النشاطات والحركات والتخزين الإلكتروني وعلى شركات الأعمال والزبائن والمنظمين والمؤمنين وأي شخص آخر ممكن أن يكون معرضا لمخاطر الاختراق[3]

---

(1) عبد المجيد، "نشر الطمأنينة وبناء الثقة في العصر الرقمي"، (www.abdelmajid-miled.com /articles ، تاريخ الدخول للموقع مايو 2016م، ص1.

(2) سلطان ابراهيم، نظم المعلومات الادارية (مدخل النظم) ، (الاسكندرية: الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، 2000م)، ص٣٩٦.

(3). Volonino, Linda and Stephen R. Robinson (2004). Op.cit,pp. 91-95.

" ونلاحظ أن تعريف سلطان و Linda, Robinson يركز على أمن المعلومات من الناحية التقنية والتي تركز على توفير السياسات والإجراءات اللازمة لحماية المعلومات .

وأما جمعة وآخرون فقد عرفوا أمن المعلومات بأنه: "حماية كافة الموارد المستخدمة في معالجة المعلومات، حيث يتم تأمين المنشأة نفسها والأفراد العاملين فيها وأجهزة الحاسبات المستخدمة فيها ووسائط المعلومات التي تحتوي على بيانات المنشأة ويتم ذلك عن طريق اتباع إجراءات ووسائل حماية عديدة تتضمن سلامة وأمن المعلومات". [1]

ومن الواضح أن جمعة وآخرون قد ركزوا في هذا التعريف على الناحية القانونية (التشريعية) لأمن المعلومات من حيث التركيز على حماية أمن المعلومات وتوضيح الإجراءات والوسائل الواجب اتباعها لضمان سلامة وأمن المعلومات .

ونستطيع أن نعرف أمن المعلومات بأنه عبارة عن :

العلم الذي يهتم بدراسة النظريات والاستراتيجيات والقوانين التي تهتم بتوفير الحماية لأمن المعلومات من المخاطر التي قد تواجهها والعمل على تطبيق الوسائل والأساليب والإجراءات اللازمة لتوفير تلك الحماية ومواجهة المخاطر والتغلب عليها، وسن القوانين الصارمة لمنع حدوث تلك المخاطر مستقبلا ومعاقبة مرتكبيها .

ويعد تطبيق أمن المعلومات من شتى النواحي العلمية والعملية والقانونية ذا أثر كبير على زيادة الثقة بنظام المعلومات المحاسبي .

ثانياً: استراتيجية أمن المعلومات :

تعرف استراتيجية أمن المعلومات أو سياسة أمن المعلومات بأنها :-

---

(1) جمعة أحمد، وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر، مرجع سابق ،ص342.

"مجموعة القواعد التي يطبقها الأشخاص لدى التعامل مع التقنية ومع المعلومات داخل المنشأة وتتصل بشؤون الدخول إلى المعلومات والعمل على نظمها وإدارتها".[1]

ويعرفها ميلاد بأنها: [2]

"مجموعة القواعد التي تتعلق بالوصول إلى المعلومات والتصرف فيها ونقلها داخل هيكل يعتمد المعلومة عنصرا أساسيا في تحسين أدائه وبلوغ أهدافه" .

ومن خلال ما سبق نصل إلى أن استراتيجية أمن المعلومات عبارة عن القواعد التي تحدد كيفيـــة الوصول إلى المعلومات والتعامل معها .

وتعد استراتيجية أمن المعلومات مهمة جدا للحفاظ على أمن نظم المعلومات المحاســبية بحيــث تمنع الأشخاص الذين لا يحق لهم الوصول إلى المعلومات أن يصلوا إلـــى تلـــك المعلومـــات أو التعامل معها أو التعرف عليها .

ثالثاً:أهداف استراتيجية أمن المعلومات :

ولكي تعتبر استراتيجية أمن المعلومات ناجحة وفعالة وقابلة للتطبيق فلا بد أن يشارك في اعدادها وتنفيذها جميع المستويات الوظيفية التي لها علاقة بتلك الاستراتيجية حيث تسعى تلك المستويات إلى انجاح تلك الاستراتيجة من خلال تحقيق أهداف استراتيجية أمن المعلومات والتي تتمثل في:[3]

1/ تعريف مستخدمي نظم المعلومات ومختلف الاداريين بالتزاماتهم وواجباتهم المطلوبة لحماية نظم الحاسوب والشبكات والمعلومات بكافة أشكالها وفي مختلف مراحل جمعها وادخالها ومعالجتها ونقلها عبر الشبكات واعادة استرجاعها عند الحاجة.

---

(1) www.arablaw.org/information ; p20

(2) عبد المجيد، "نشر الطمأنينة وبناء الثقة في العصر الرقمي"، (www.abdelmajid-miled.com articles/ ، تاريخ الدخول للموقع مايو 2016م، ص2.

(3)www.arablaw.org/information ; p24

2/ تحديد وضبط الآليات التي يتم من خلالها تحقيق وتنفيذ الواجبات المحددة لكل من له علاقة بنظم المعلومات ونظمها وتحديد المسؤوليات عند حصول الخطر .

3/ بيان الإجراءات المتبعة لتفادي التهديدات والمخاطر وكيفية التعامل معها عند حصولها والجهات المكلفة بالقيام بذلك .

رابعاً: عناصر أمن المعلومات

من أجل حماية المعلومات من المخاطر التي تتعرض لها لا بد من توفر مجموعة من العناصرالتي يجب أخذها بعين الاعتبار لتوفير الحماية الكافية للمعلومات، ولقد صنف (ميلاد)، تلك العناصر إلى خمسة عناصر وهي: [1]

1) السرية أو الموثوقية:

وهي تعني التأكد من أن المعلومات لا يمكن الاطلاع عليها أو كشفها من قبل أشخاص غير مصرح لهم بذلك ولتجسيد هذا الأمر يجب على المؤسسة استخدام طرق الحماية المناسبة من خلال استخدام وسائل عديدة مثل عمليات تشفير الرسائل أو منع التعرف على حجم تلك المعلومات أو مسار إرسالها .

2) التعرف أو التحقق من هوية الشخصية:

وهذا يعني التأكد من هوية الشخص الذي يحاول استخدام المعلومات الموجودة ومعرفة ما إذا كان هو المستخدم الصحيح لتلك المعلومات أم لا، ويتم ذلك من خلال استخدام كلمات السر69 الخاصة بكل مستخدم، وتوضح مؤسسة (RSA) لأمن المعلومات (RSA Security Inc، www.rsasecurity.com) ثلاث طرق للتحقق من الشخصية وهي:

الأولى: عن طريق شيء يعرفه الشخص مثل كلمة المرور، والثانية عن طريق شيء يملكه مثل رسالة الشيفرة (Token) وهي عبارة عن كود يقوم بإدخاله المستخدم

---

(1) ميلاد عبد المجيد، "نشر الطمأنينة وبناء الثقة في العصر الرقمي"، www.abdelmajid-miled.com /articles ، تاريخ الدخول للموقع مايو 2016م.ص3

للحاسوب للحيازة على صلاحيات التشغيل أو الشهادة الإلكترونية، والثالثة عن طريق شيئ يتصف به الشخص من الصفات الفيزيائية مثل بصمة الإصبع أو المسح الشبكي أو نبرة الصوت، وكل طريقة لها إيجابياتها وسلبياتها، وتنصح مؤسسة (RSA) باستخدام طريقتين مع بعضهما البعض من هذه الطرق الثلاثة .

3) سلامة المحتوى:

وهي تعني التأكد من أن محتوى المعلومات صحيح ولم يتم تعديله أو تدميره أو العبث به في أي مرحلة من مراحل المعالجة أو التبادل سواء كان التعامل داخليا في المشروع أو خارجيا من قبل أشخاص غير مصرح لهم بذلك ويتم ذلك غالبا بسبب الاختراقات الغير مشروعة مثل الفيروسات حيث لا يمكن لأحد أن يكسر قاعدة بيانات البنك ويقوم بتغيير رصيد حسابه لذلك يقع على عاتق المؤسسة تأمين سلامة المحتوى من خلال اتباع وسائل حماية مناسبة مثل البرمجيات والتجهيزات المضادة للاختراقات أو الفيروسات .

4) استمرارية توفر المعلومات أو الخدمة:

وهي تعني التأكد من استمرارية عمل نظام المعلومات بكل مكوناته واستمرار القدرة على التفاعل مع المعلومات وتقديم الخدمات لمواقع المعلومات وضمان عدم تعرض مستخدمي تلك المعلومات إلى منع استخدامها أو الوصول إليها بطرق غير مشروعة يقوم بها أشخاص لإيقاف الخدمة بواسطة كم هائل من الرسائل العبثية عبر الشبكة إلى الأجهزة الخاصة لدى المؤسسة .

(5) عدم الإنكار

ويقصد به ضمان عدم إنكار الشخص الذي قام بإجراء معين متصل بالمعلومات لهذا الإجراء، ولذلك لا بد من توفر طريقة أو وسيلة لإثبات أي تصرف يقوم به أي شخص للشخص الذي قام به في وقت معين، ومثال ذلك للتأكد من وصول بضاعة تم

شراؤها عبر شبكة الإنترنت إلى صاحبها، ولإثبات تحويل المبالغ إلكترونيا يتم استخدام عدة رسائل مثل التوقيع الإلكتروني والمصادقة الإلكترونية .

خامساً: العوامل التي تساعد على اختراق نظام المعلومات المحاسبي:

تعتبر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية أقل أماناً من نظم المعلومات اليدوية وذلك نظرا لاعتماد النظم المحاسبية الإلكترونية على حفظ بياناتها في ملفات الكترونية يستطيع عدد كبير من الأشخاص الوصول إليها والاطلاع عليها، ولذلك فإن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية قد تتعرض للعديد من المخاطر التي قد تهدد أمنها وذلك بسبب مجموعة من العوامل وهي:[1]

1. نظم المعلومات الإلكترونية تتضمن كم هائل من البيانات ولذلك فإنه يصعب عمل نسخ ورقية لها .
2. صعوبة اكتشاف الأخطاء الناتجة عن التغير في نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني وذلك لأنه لا يمكن التعامل أو قراءة سجلاتها إلا بواسطة الحاسب والذي لا يكشف أي تغيير .
3. صعوبة مراجعة الإجراءات التي تتم من خلال الحاسب وذلك لأنها غير مرئية وغير ظاهرة .
4. صعوبة تغيير النظم الآلية مقارنة بالنظم اليدوية .
5. احتمال تعرض النظم الآلية إلى إساءة استخدامها بواسطة الخبراء غير المنتمين للمنظمة في حال استدعائهم لتطوير النظم .
6. قد تؤدي المخاطر التي تتعرض لها النظم الآلية إلى تدمير كافة سجلات المنظمة وبذلك فهي أشد خطورة على النظم الآلية من النظم اليدوية .
7. انخفاض المستندات التي يمكن من خلالها مراجعة النظام تؤدي إلى انخفاض

---

(1) سلطان ابراهيم، نظم المعلومات الادارية (مدخل النظم) ، مرجع سابق، ص394-393.

حالة الأمان اليدوية .

8. احتمال تعرض النظم الآلية إلى حدوث أخطاء أو إساءة استخدام النظام في مرحلة تشغيل البيانات وذلك لتعدد عمليات التشغيل في النظام الآلي .
9. ضعف الرقابة على النظام الآلي بسبب الاتصال المباشر للمستخدم بنظم المعلومات.
10. التطور التكنولوجي في الاتصال عن بعد سهل عملية الاتصال بنظم المعلومات من أي مكان وبالتالي إمكانية الوصول غير المسموح به أو إساءة استخدام نظم المعلومات .
11. استخدام العديد من التطبيقات في مواقع مختلفة لنفس قاعدة البيانات يؤدي إلى إمكانية اختراقها بفيروسات الحاسب وبالتالي امكانية تدمير أو تغيير قاعدة البيانات لنظام المعلومات .

ومن خلال ماسبق نجد أنه ينبغي على إدارة المؤسسة العمل على حماية بياناتها بكافة أشكالها،سواء كانت ورقية أو غير ورقية، كما أن نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني يكون عرضة للمخاطر أكثر من غيره من النظم ولذلك لا بد للإدارة من وضع قيود على المستخدمين تحد من امكانية التلاعب بالبيانات أو العبث بها سواء من أطراف داخل المؤسسة أو خارجها .

سادساً:المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية :

يعتبر موضوع حماية البيانات من الأمور الواجب الاهتمام بها في كافة مراحل إعداد نظم المعلومات المحاسبية حيث أن أمن البيانات والمعلومات أصبح من أهم عناصر الرقابة الواجب تطبيقها على المعلومات من خلال التخطيط المستمر خلال دورة حياة نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة .

وتعتبر المخاطر المقصودة أشد خطرا على أداء فعالية النظم وتزداد تلك الخطورة في النظم الإلكترونية .

وتكمن خطورة مشاكل أمن المعلومات في عدة جوانب منها تقليل أداء الأنظمة الحاسوبية، أوتخريبها بالكامل مما يؤدي إلى تعطيل الخدمات الحيوية للمنشأة، أما الجانب الآخر فيشمل سرية وتكامل المعلومات حيث قد يؤدي الاطلاع والتصنت على المعلومات السرية أو تغييرها الى كبيرة معنوية أو مادية خسائر[1]

ويصنف أبو موسى، مخاطر تهديدات أمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية من وجهات نظر مختلفة إلى عدة أنواع:- [2]

1/ من حيث مصدرها:

أ. مخاطر داخلية.

ب. مخاطر خارجية.

2/ من حيث المتسبب بها:

أ. مخاطر ناتجة عن العنصر البشري.

ب. مخاطر ناتجة عن العنصر الغير بشري.

3/ من حيث أساس العمدية:

أ. مخاطر ناتجة عن تصرفات متعمدة (مقصودة)

ب. مخاطر ناتجة عن تصرفات غير متعمدة (غير مقصودة)

4/ من حيث الآثار الناتجة عنها:

أ. مخاطر ينتج عنها أضرار مادية.

ب. مخاطر فنية ومنطقية.

---

(1)www.ksu.edu.sa/security/ahdaf.html

(2) Abu-Musa, Ahmad A. 'Important Threats to Computerized Accounting Information Systems,(Saudi Arabia: An empirical Study on Saudi Organizations" Pubic Administration, A Professional Quarterly Journal Published by The Institute of Public Administration Riyadh2004), p4

5/ المخاطر على أساس علاقتها بمراحل النظام

أ- مخاطر المدخلات.

ب- مخاطر التشغيل.

ج- مخاطر المخرجات.

وفي ما يلي توضيح لتلك المخاطر:

i/ من حيث مصدرها

- **مخاطر داخلية:**

حيث يعتبر موظفي المنشآت هم المصدر الرئيسي للمخاطر الداخلية التي تتعرض لها نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وذلك لأن موظفي المنشآت على علم ومعرفة بمعلومات النظام وأكثر دراية من غيرهم بالنظام الرقابي المطبق لدى المنشآة، ومعرفة نقاط القوة والضعف ونقاط القصور لهذا النظام ويكون لديهم القدرة على التعامل مع المعلومات والوصول إليها من خلال صلاحيات الدخول الممنوحة لهم، ولذلك فإن موظفي الشركة غير الأمناء يستطيعون الوصول للبيانات وإمكانية تدميرها أو تحريفها أو تغييرها .

- **مخاطر خارجية:**

وتتمثل في أشخاص خارج المنشأة ليس لهم علاقة مباشرة بالمنشأة مثل قراصنة المعلومات والمنافسين الذين يحاولون اختراق الضوابط الرقابية والأمنية للنظام بهدف الحصول على معلومات سرية عن المنشأة أو قد تتمثل في كوارث طبيعية مثل الزلزال والبراكين والفيضانات والتي قد تحدث تدمير جزئي أو كلي للنظام في المنشاة .

ii/ من حيث المتسبب لها :

- **مخاطر ناتجة عن العنصر البشري:**

وتلك الأخطاء قد تحدث من قبل أشخاص بشكل مقصود وبهدف الغش والتلاعب أو بشكل غيـــر مقصود نتيجة الجهل أو السهو أو الخطأ .

- **مخاطر ناتجة عن العنصرغير البشري:**

وهي تلك المخاطر التي قد تحدث بسبب كوارث طبيعية ليس للإنسان علاقة بها مثـــل حـــدوث الزلازل والبراكين والفيضانات والتي قد تؤدي إلى تلف النظام ككل أو جزء منه .[1]

iv/ من حيث العمدية :

- **مخاطر ناتجة عن تصرفات متعمدة(مقصودة) :**

و تتمثل في تصرفات يقوم بها الشخص متعمدا مثل ادخال بيانات خاطئة وهـــو يعلـــم ذلـــك، أو قيامه بتدمير بعض البيانات متعمدا ذلك بهدف الغش والتلاعب والسرقة، وتعتبر هذه المخـــاطر من المخاطر المؤثرة جدا على النظام .

ب. مخاطر ناتجة عن تصرفات غير متعمدة (غير مقصودة) :

وتتمثل في تصرفات يقوم بها الأشخاص نتيجة الجهل وعدم الخبرة الكافيـــة كادخـــالهم لبيانـــات بطريقة خاطئة بسبب عدم معرفتهم بطرق ادخالها أو السهو في عملية التـــسجيل وتعتبـــر هـــذه المخاطر أقل ضررا من المخاطر المقصودة وذلك لإمكانية إصلاحها .

v/ من حيث الآثار الناتجة عنها :

- مخاطر تنتج عنها أضرار مادية:

(1) Abu-Musa, Ahmad A. 'Important Threats to Computerized Accounting Information Systems,op.cit, p4

وهي المخاطر التي تؤدي إلى حدوث أضرار للنظام وأجهزة الكمبيوتر أو تدمير لوسائل تخـــزين البيانات والتي قد يكون سببها كوارث طبيعية لا علاقة للانسان بها أو قد تكـــون بـــسبب البـــشر بطريقة متعمدة أو عفوية .

- مخاطر فنية ومنطقية:

وهي المخاطر الناتجة عن أحداث قد تؤثر على البيانات وإمكانية الحصول عليهـــا للأشـــخاص المخول لهم بذلك عند الحاجة لها أو إفشاء بيانات سرية لأشخاص غير مصرح لهـــم بمعرفتهـــا وذلك من خلال تعطيل في ذاكرة الكمبيوتر أو إدخال فيروسات للكمبيوتر قد تفـــسد البيانـــات أو جزء منها وتلك المخاطر قد تؤثر على الموقف التنافسي للمنشأة .

وقد تحدث المخاطر السابقة من خلال قيام المهاجم بالبحث في مخلفات التقنية الخاصة بالمؤسسة من قمامة وأوراق متروكة بهدف الحصول على أية معلومات قد تساعد على اختـــراق النظـــام للحصول على كلمات السر المدونة على الأوراق الملقاة أو الأقراص الصلبة التي يتم اســـتبدالها،أو أي معلومة أخرى تساهم في اختراق النظام والتي تعرف بتقنية القمامة، ونستطيع أن نـــدرك درجة خطورة تقنية القمامة من خلال معرفة ما حصل مع وزارة العدل الأمريكية . [1]

حيث قامت وزارة العدل الأمريكية ببيع مخلفات أجهزة تقنية بعد أن تقرر اتلافها وكان من ضمن تلك المخلفات جهاز كمبيوتر يحتوي قرصه الصلب على كافة العناوين الخاصة ببرنامج حماية الشهود وخوفا من نشر تلك المعلومات أو استثمارها ضد الوزارة فقد قامت وزارة العدل بنقل كافة الشهود وتغيير مكان اقاماتهم وهوياتهم

(1) Abu-Musa, Ahmad A. 'Important Threats to Computerized Accounting Information Systems,op.cit, p5.

وهذا تطلب تكلفة مالية ضخمة وذلك بسبب الاخفاق في اتلاف الأقراص بطريقة صحيحة . [1]

سابعا/ المخاطر من حيث علاقتها بمراحل النظام :

1/ مخاطر المدخلات:

وهي المخاطر الناتجة عن عدم تسجيل البيانات في الوقت المناسب وبشكلها الصحيح أو عدم نقل البيانات بدقة خلال خطوط الاتصال.

وتتمثل المخاطر المتعلقة بأمن المدخلات إلى أربعة أقسام أساسية وهي:

أ/ خلق بيانات غير سليمة:

ويتم ذلك من خلال خلق بيانات غير حقيقية ولكن بواسطة مستندات صحيحة يتم وضعها داخـــل مجموعة من العمليات دون أن يتم اكتشافها، ومثال ذلك استخدام أســـماء وهميـــة لمـــوظفين لا يعملون بالشركة وادراج تلك الأسماء ضمن كشوف الرواتب وصرف رواتب شـــهرية لهـــم أو ادخال فواتير وهمية باسم أحد الموردين .

ب/ تعديل أو تحريف بينات المدخلات:

ويتم ذلك من خلال التلاعب في المدخلات والمستندات الأصلية بعد اعتمادها من قبل المـــسؤول وقبل ادخالها إلى النظام، وذلك عن طريق تغيير في أرقـــام مبـــالغ بعـــض العمليـــات لـــصالح المحرف، أو تغير أسماء بعض العملاء أو معدلات الفائدة.

ج/ حذف بعض المدخلات ويحدث ذلك من خلال حذف أو استبعاد بعض البيانات قبل ادخالها إلى الحاسب الآلي، وذلك إما بشكل متعمد ومقصود أو بشكل غير متعمد وغير مقصود، ومثال ذلك قيام الموظـــف المـــسؤول عن المرتبات في المنشأة

(1)www.arablaw.org/information ; p11

بتدمير مذكرات وتعديلات تفصيلات حساب البنك لحساب آخر خـــاص بالموظف المحرف .

د/ادخال البيانات أكثر من مرة :

والمقصود بذلك قيام الموظف بتكرار ادخال البيانات إلى الحاسب إما بطريقة مقصودة أو غيـــرمقصودة، ويتم ذلك من خلال إدخال بينات بعض المستندات أكثر من مرة إلى النظام قبل أوامـــر الدفع وذلك إما بعمل نسخ إضافية من المستندات الأصلية وتقديم كل من الـــصورة والأصـــل أو إعادة ادخال البينات مرة أخرى إلى النظام.[1]

2/ مخاطر تشغيل البيانات :

ويقصد بها المخاطر المتعلقة بالبيانات المخزنة في ذاكرة الحاسب والبرامج التي تقـــوم بتـــشغيل تلك البيانات وتتمثل مخاطر تشغيل البيانات في الاستخدام غير المـــصرح بـــه لنظـــام وبـــرامج التشغيل وتحريف وتعديل البرامج بطريقة غير قانونية أو عمل نسخ غيـــر قانونيـــة أو ســـرقة البيانات الموجودة على الحاسب الآلي، ومثال على ذلك قيام الموظف بإعطاء أوامر للبرنامج بأن لا يسجل أي قيود في السجلات المالية تتعلق بعمليات البيع الخاصة بعميـــل معـــين مـــن أجـــلالاستفادة من مبلغ العملية لصالح المحرف نفسه . [2]

3/ مخاطر مخرجات الحاسب :

ويقصد بها المخاطر المتعلقة بالمعلومات والتقارير التي يتم الحصول عليها بعد عمليـــة تـــشغيل ومعالجة البيانات، وقد تحدث تلك المخاطر من خلال طمس أو تدمير بنود معينة من المخرجات أو خلق مخرجات زائفة وغير صحيحة أو سرقة مخرجات الحاسب أو إساءة استخدامها أو عمل نسخ غير مصرح بها من المخرجات أو الكشف الغير مسموح به للبيانات عن طريق عرضـــها على شاشات العرض أو

(1) Abu-Musa, Ahmad A. 'Important Threats to Computerized Accounting Information Systems,op.cit, p7.
(2) Abu-Musa, Ahmad A. 'Important Threats to Computerized Accounting Information Systems,ibid, p9.

طبعها على الورق أو طبع وتوزيع المعلومات بواسطة أشخاص غيـــر مسموح لهم بذلك، كذلك توجيه تلك المطبوعات والمعلومات خطأ إلى أشخاص ليس لهم الحـــق في الاطلاع على تلك المعلومات أو تسليم المستندات الحساسة إلى أشـــخاص لا تتـــوافر فـــيهم الناحية الأمنية بغرض تمزيقها أو التخلص منها مما يؤدي إلى استخدام تلك المعلومات في أمورتسيء إلى المؤسسة وتضر بمصالحها.

4/مخاطر نظم المعلومات حسب الغرض منها :

تتعرض نظم المعلومات الحاسوبية إلى العديد من الأخطار والمهددات التي قد تهدد أمـــن نظـــم معلوماتها، وقد تتنوع مصادر تلك المهددات بحسب الأغراض التي تقوم بها تلك النظم ويمكـــن تصنيف أنواع التهديدات والأخطار بحسب مصادرها إلى أربعة أنواع رئيسية : [1]

أ- خرق النظم الحاسوبية بهدف الاطلاع على المعلومات المخزنة فيها والوصول إلى معلومات شخصية أو أمنية عن شخص ما، أو التجـــسس الـــصناعي، أو التجـــسس المعادي للوصول إلى معلومات عسكرية سرية .

ب- خرق النظم الحاسوبية بهدف التزوير أو الاحتيال (التلاعب بالحسابات في البنوك،التلاعب بفاتورة الهاتف، التلاعب بالضرائب، تغيير بيانات شخـــصية من السجل المدني أو السجل العام للموظفين، إلخ..) .

ج-خرق النظم الحاسوبية بهدف تعطيل هذه النظم عن العمل لأغراض تخريبية باستخدام ما يسمى البرامج الخبيثة (مثل الفيروسات، الدودة، حـــصان طـــروادة، أو القنابل الإلكترونية) إما من قبل الأفراد أو العصابات أو الجهات الأجنبية بغرض شل هذه النظم الحاسوبية (أو المواقع على الانترنت) عن العمل وخاصة فـــي ظـــروف خاصة أو في أوقات الحرب .

---

(1) تـــارة أنـــس، وآخرون، الرقميـــات، أمن المعلومات والنظم المعلوماتية، (www.alrakameiat.com) ، تاريخ الدخول للموقع ابريل 2016م.

د- أخطار ناتجة عن فشل التجهيزات في العمل، أعطال كهربائيـــة، حريـــق، كـــوارث طبيعية (فيضانات، زلزال) .

وتعتبر التصنيفات السابقة لمخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية شاملة لجميع المخـــاطر التي تواجه نظم المعلومات المحاسبية، ومن خلال هذه الدراسة قامت الباحثة بتصنيف المخاطرالتي تواجه نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية بشكل عام إلى أربعة أصناف رئيسية:

i:مخاطر المدخلات

وهي المخاطر التي تتعلق بأول مرحلة من مراحل النظام وهي مرحلة ادخال البيانات إلى النظام الآلي وتتمثل تلك المخاطر في البنود التالية:

- الادخال غير المتعمد (غير المقصود) لبيانات غير سليمة بواسطة الموظفين .
- الادخال المتعمد (المقصود) لبيانات غير سليمة بواسطة الموظفين .
- التدمير غير المتعمد للبيانات بواسطة الموظفين .
- التدمير المتعمد (المقصود) للبيانات بواسطة الموظفين .

ii: مخاطر تشغيل البيانات

وهي المخاطر التي تتعلق بالمرحلة الثانية من مراحل النظام وهـــي مرحلـــة تـــشغيل ومعالجـــة البيانات المخزنة في ذاكرة الحاسب وتتمثل تلك المخاطر في البنود التالية:

- المرور (الوصول) غير الشرعي (غير المرخص به) للبيانـــات والنظـــام بواســـطة الموظفين .
- المرور غير الشرعي (غير المرخص به) للبيانات والنظام بواسطة أشـــخاص مـــن خارج المنشأة .
- اشتراك العديد من الموظفين في نفس كلمة السر .

- إدخال فيروس الكمبيوتر للنظام المحاسبي والتأثير على عملية تشغيل بيانات النظام.
- اعتراض وصول البيانات من أجهزة الخوادم إلى أجهزة المستخدمين .

iii: مخاطر مخرجات الحاسب:

وتلك المخاطر تتعلق بمرحلة مخرجات عمليات معالجة وتشغيل البيانات وما يصدر عن هذه المرحلة من قوائم للحسابات أو تقارير وأشرطة ملفات ممغنطة وكيفية استلام تلك المخرجات وتتمثل تلك المخاطر في البنود التالية:

- طمس أو تدمر بنود معينة من المخرجات .
- خلق مخرجات زائفة/ غير صحيحة .
- سرقة البيانات/ المعلومات.
- عمل نسخ غير مصرح (مرخص) بها من المخرجات .
- الكشف غير المرخص به للبيانات عن طريق عرضها على شاشات العرض أو طبعها على الورق .
- طبع وتوزيع المعلومات بواسطة أشخاص غير مصرح لهم بذلك .
- المطبوعات والمعلومات الموزعة يتم توجيهها خطأ إلى أشخاص غير مخول لهم/ ليس لهم الحق في استلام نسخة منها .
- تسليم المستندات الحساسة إلى أشخاص لا تتوافر فيهم الناحية الأمنية بغرض تمزيقها أو التخلص منها .

iv: مخاطر بيئية

وهي المخاطر التي تحدث بسبب عوامل بيئية، مثل الزلازل والعواصف والفيضانات والأعاصير المتعلقة بأعطال التيار الكهربائي والحرائق، وسواء كانت تلك الكوارث طبيعية أو غير طبيعية فإنها قد تؤثر على عمل النظام المحاسبي وقد تؤدي إلى تعطل عمل التجهيزات وتوقفها لفترات طويلة مما يؤثر على أمن وسلامة نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية .

الفصل الثالث

المخاطر المالية

المبحث الأول:مفهوم المخاطر

المبحث الثاني:المخاطر وانواعها

المبحث الثالث: تقنات (أدوات) إدارة المخاطر

المبحث الأول

مفهوم المخاطر

مقدمة:

إن التطور الذي عرفته الصناعة البنكية في شتى الميادين وخاصة من خلال استخدام وسائل الإعلام الآلي المتقدمة، أدى إلى زيادة وتنوع الخدمات التي يقدمها ، كما أدى إلى تعقيد العمليات البنكية في تسيير أصولها وخصومها بما يجعلها تحقق عوائد مرضية بأقل قدر ممكن من المخاطرة ، ذلك لأنها تعمل في بيئة تتسم بالديناميكية والتحكم في كل متغيرات هذه البيئة صعب إن لم يكن مستحيلا . خاصة وإنها تعمل في سوق يتسم بشدة المنافسة ، ولمقابلة هذا التطور والمخاطر المرتبطة به أصبح من الضروري مراقبة مستوى المخاطر التي تحيط بالعمل ووضع الإجراءات الرقابية اللازمة للسيطرة على الآثار السلبية لهذه المخاطر وإدارتها بطريقة سليمة ، بما يخدم أهدافها ، لذا فانه يمكن القول بان معرفة المخاطر وتقويمها وإدارتها من العوامل الرئيسية في نجاح البنوك وازدهارها وتحقيقها لأهدافها ، فإذا كان الدخول في المخاطرة المقصود منه تحقيق أعلى عائد إلا أن عدم إدارة هذه المخاطر بطريقة علمية صحيحة قد يؤدى إلى فقدان هذه العوائد والفشل في تحقيق الأهداف الإستراتجية للبنك .

اولا:مفهوم المخاطرة:

المعنى اللغوي للمخاطر:

المخاطر في اللغة مشتقة من خ ط ر، وهذه الحروف أصلان لمعنيين، أحدهما: القَدْرُ والمكانة، والثاني: اضطراب الحركة[1].

[1] ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج2/ص199.

المعنى الفقهي للمخاطر:

إن استخدام الفقهاء لمفهوم المخاطر يكاد لا يخرج عن المعاني اللغوية التي ذكرها الباحث آنفاً، ووجد الباحث أن السادة الفقهاء استخدموا مفهوم المخاطر على عدة معاني، منها:

المراهنة، وكل ما يعتمد على الحظ دون أن يكون للإنسان تدبير فيه.

ثانياً: التصرف الذي قد يؤدي إلى الضرر، ويقال: خاطر بنفسه، أي: فعل ما يكون الخوف فيه أغلب(1).

المعنى الاقتصادي للمخاطر:

للمخاطر في المجال الاقتصادي عدة معاني، ومن التعريفات التي وقف الباحث عليها:

1- المخاطرة: هي توقع اختلافات في العائد بين المخطط والمطلوب والمتوقع حدوثه(2).

2- المخاطرة: هي احتمال الفشل في تحقيق العائد المتوقع(3).

3- المخاطرة: هي حالة عدم التأكد من حتمية الحصول على العائد أو من حجمه أو من زمنه أو من انتظامه أو من جميع هذه الأمور مجتمعة(4).

4- المخاطرة: حالة عدم التأكد الذي يمكن قياس درجته(5).

5- المخاطرة: احتمالية الخسارة من قبل المستثمر(6).

من خلال التعريفات السابقة يرى الباحث أن هذه التعريفات متقاربة في معانيها، حيث إن المخاطرة في المجال الاقتصادي تدور حول مركز رئيس وهو الاحتمالية وعدم التأكد من حصول العائد المخطط له.

---

(1)، التعريفات الفقهية ، ص88 البجيرمي، حاشية البجيرمي ، ج4/ص402.

(2) الهواري، الإدارة المالية – الجزء الأول: الاستثمار والتمويل طويل الأجل، ص109.

(3) آل شبيب، دريد كامل، مبادئ الإدارة العامة، ص36.

(4) طنيب وعبيدات، أساسيات الإدارة المالية في القطاع الخاص، ص112.

(5) - النجفي، القاموس الاقتصادي، ص 278، مادة: Risk.- البراوي، الموسوعة الاقتصادية، ص 451 مادة مخاطرة.

(6) السامرائي، القاموس الاقتصادي الحديث، ص 244، مادة: Risk.

مما سبق يقف الباحث على عدة أمور، منها:

أ- استخدمت المخاطر في المفهوم اللغوي والاصطلاح الفقهي للدلالة على الرهان والمراهنة، وكذلك للدلالة على احتمالية وقوع الضرر.

ب- إن المفهوم اللغوي للمخاطر يلتقي مع المفهوم الاقتصادي في قضية الاضطراب وعدم التأكد، فقد سبق أن بيّن الباحث أن من معاني المخاطرة اضطراب الحركة والاهتزاز، ونجد هذا الأمر في المفهوم الاقتصادي في كون حصول العائد من العملية التجارية أمراً مضطرباً وغير ثابت فقد يتأتى العائد وقد لا يتأتى.

ج- إن العلاقة بين المفهوم الفقهي والمفهوم الاقتصادي للمخاطر تلتقي ضمن قضية الاضطراب والاحتمالية فالمخاطر في المفهوم الفقهي تصرف قد يؤدي إلى الضرر، وفعلٌ يكون فيه عدم التأكد غالباً فهذا المبدأ نراه ضمن محور التعريفات الاقتصادية لمفهوم المخاطر وهو عدم التأكد أو احتمالية الفشل من حصول العائد المخطط له.

وعرفت المخاطر بانها : التعرض لظرف معاكس والمخاطر عبارة عن ظرف ووضع في العالم الواقعي يوجد فيه لتعرض الوضع المعاكس وبشكل اكثر تحديداً عرفت بانها : (حالة يكون فيه امكانية ان يحدث انحراف معاكس عن النتيجة المرغوبة المتوقعة او المأمولة) [1].

وعرفت ايضاً علي انها امكانية حدوث احتمال حدوث الخسارة وكلما زادت الاصول تتضمن علي قدراً علي من المخاطر . [2]

([1])فاروق عبد العال حجار - ادارة المخاطر (القاهرة : الدار الجامعية 2006م) ص ص 14-16

([2]) عبد الحميد مصطفي - اساسيات الادارة المالية (القاهرة : مطبعة مركز التعليم المفتوح 1997م) صص 140-141

ايضا عرفت المخاطر بشكل عام بانها فرصة لتحقيق خسارة مالية اي هي احتمال العائد المتوقع . [1]

و الخطر هو احتمال وقوع حدث أو مجموعة من الأحداث غير المرغوب فيها حيث يرى البعض بان الخطر يمكن أن ينتج عن:

أ – نقص التنوع

ب_ نقص السيولة

ج– إرادة البنك في التعرض للمخاطر

هنالك العديد من المفاهيم والتعريفات التي أوردها الكتاب والباحثون حول ماهية المخاطر منها ما يلي:

عرفت المخاطر بأنها " عبارة عن ربط بين احتمال وقوع حدث والآثار المترتبة على حدوث هذا الحدث[2] ، وعرفت أيضاً بأنها " تعبير عن الأحداث المستقبلية المتوقع حدوثها، والتي تؤثر سلبياً على نتائج الوحدة الاقتصادية وأهدافها وخططها واستراتيجياتها بحيث تغطي هذه المخاطر جميع العمليات، وتنشأ نتيجة عدم التأكد وتمتد إلى العوامل الداخلية، بالإضافة إلى العوامل الخارجية المرتبطة بالظروف الاقتصادية والتطورات التكنولوجية والتشريعات الجديدة".[3]، عرفت المخاطر بأنها " احتمال الفشل في تحقيق العائد المتوقع".[4]، كما عرفت بأنها " حالة عدم التأكد الذي يمكن قياس درجته ".[5]، عرفت أيضاً على أنها " حالة عدم التأكد من حتمية الحصول على العائد أو من حجمه أو من زمن انتظامه أو من جميع هذه الأمور مجتمعة ". [6]،

([1]) عدنان تاية النعيم واخرون - الادارة المالية المتقدمة (عمان : دار البازوري – 2009م) ص 101

([2]) مصطفى محمد كمال محمد، **القياس والافصاح عن مخاطر المنظمات**،(جامعة الاسكندرية، كلية التجارة، مجلة كلية التجارة والبحوث العلمية، المجلد 44، العدد 22، 2007م)، ص 15.

([3]) نهال أحمد الجندي، **تفعيل دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر**، (جامعة الازهر، كلية التجارة، المجلة العلمية لقطاع كلية التجارة، ، العدد 3، 2008م) ، ص 278.

([4]) دريد كامل آل شبيب ، **مبادئ الإدارة العامة** ، (عمان: دار المناهج ، 2004م) ص 36.

([5]) حسن لنجفي ، **القاموس الاقتصادي** ، (بغداد: مطبعة الإدارة المحلية ، 1977م) ص 278.

([6]) طنيب وعبيدات ، محمد شفيق، محمد إبراهيم، **أساسيات الإدارة المالية في القطاع الخاص** ، (عمان: دار المستقبل ، 1997م) ص 112.

كما عرفها آخر بأنها " مقياس نسبي لمدى تقلب العائد (التدفقات النقدية)، الذي سيتم الحصول عليه مستقبلاً. [1]، وعرفها أحد الباحثين بأنها" احتمال وقوع خسارة تؤثر سلباً على تحقيق الأهداف المراد تحقيقها مستقبلاً ". [2]

وخلص آخر إلى أنها " توقع حدوث اختلافات في العائد بين العمليات المخططة والمطلوبة والمتوقع حدوثها "[3].

مما تقدم من تعريفات السابقة يستنتج الباحث ما يلى:

أ- مفهوم الخطر يرتبط بالمستقبل.

ب- الخطر المالي يمكن قياسه كمياً.

ج-احتمال حدوث خسارة تؤثر على تحقيق الأهداف.

د- حالة عدم التأكد من حتمية الحصول على العائد أو من حجمه.

ه- وتنشأ نتيجة عدم التأكد.

و- وتمتد إلى العوامل الداخلية، او الخارجية

ز- مرتبطة بالظروف الاقتصادية والتطورات التكنولوجية والتشريعات الجديدة.

يستطيع الباحث تعريف المخاطر بأنها عبارة عن احتمال حدوث تغيرات او (تقلبات) في العائد المتوقع للمنشأة والذي قد يؤدي لتكبدها خسائر في عملياتها المختلفة والانحراف عما هو متوقع ووجود اختلاف بين الأداء الفعلي والمخطط له لأسباب مرتبطة بالعملاء أو لأسباب مرتبطة بالإدارة الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض في مستوى الحصيلة المالية.

ثانياً : تصنيف المخاطر:

تقسيم المخاطر إلى صنفين أساسيين هما:

- **التصنيف الأول:** يتضمن هذا الصنف على نوعين من المخاطر وهما:

([1]) منير إبراهيم هندي، **أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية** ، (الإسكندرية: منشأة المعارف، 2003م) ص25.

([2]) هاجر زراقي، **إدارة المخاطر الائتمانية في الإدارة الضريبية الإسلامية**، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمحاسبية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، 2012م،ص56.

([3]) عبدلي لطيفي ، **دور و مكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية** ، رسالة ماجستير في إدارة الأفراد و حوكمة الشركات غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة أبي بكر بلقاي ، 2012م، ص3.

- المخاطر النظامية " العامة "
- المخاطر غير النظامية " الخاصة ".

أ – المخاطر النظامية:

عرفت بأنها "هي تلك المخاطر التي تؤدي إلى تقلب العائد المتوقع لكافة الاستثمارات القائمة أو المقترحة في كافة المؤسسات"، تعتبر التغيرات التي تطرأ على البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتي تأثر على السوق مصدر المخاطر النظامية حيث لا يتم القضاء على المخاطر النظامية بالتنويع، لأنها تمس الاقتصاد الوطني ككل[1].

ب- المخاطر غير نظامية:

وهي عبارة عن المخاطر المتبقية التي تنفرد بها مؤسسة بنكية أو صناعة ما، أو هي ذلك الجزء من المخاطر الكلية التي تنفرد بها ورقة مالية معينة، مثل إضراب العمال والأخطاء الإدارية والحملات الإعلانية وتغير أذواق المستهلكين والدعاوى القضائية، تسبب قابلية عوائد مؤسسة ما للتباين ويكون هذا التباين غير مستقل عن العوامل المنتظم مستقلا عن العوامل المؤثرة على الصناعات والأسواق والأوراق المالية الأخرى. نظرا لأن المخاطر غير نظامية، تحدث نتيجة لعوامل مؤثرة على مؤسسة ما أو عدد قليل من المؤسسات، لذلك يجب التنبؤ بها على نحو مستقل لكل مؤسسة على حدي يمكن كتابتها في شكل معادلة [2]:

النصيب الأكبر من المخاطر الكلية، يعود إلى المخاطر النظامية لأن هذه الأخيرة تمس حركة السوق ككل ويصعب التنبؤ بها ومواجهتها. يمكن التقليل من المخاطر

(1) **حمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة ،1999،ص 230.. 1**
[2] عبدلي لطيفي ، **مرجع سابق** ، ص3.

غير النظامية وذلك عن طريق التنويع، ولكن لا يمكن تجنب ما يسمى بالمخاطر النظامية وهو ما يمكن أن نوضحه بالتعريف التالي [1]:

الشكل (1/1/3)

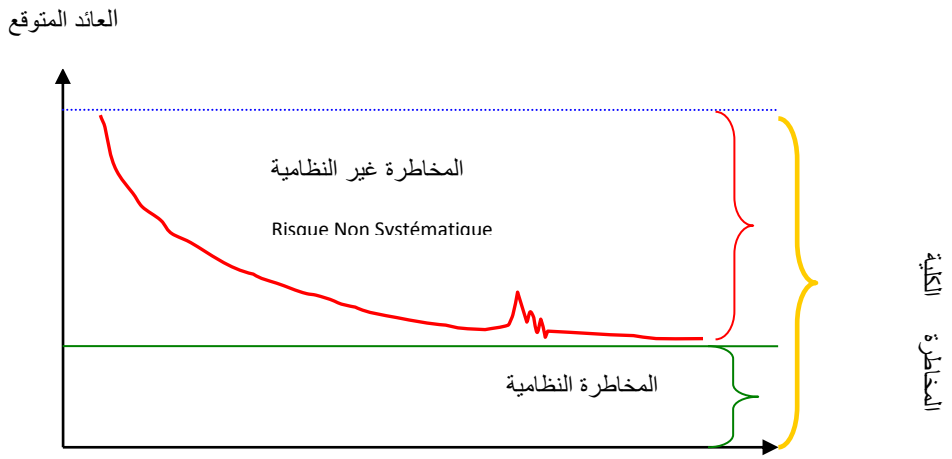

المصدر: عبد الحميد عبد المنعم العقدة ، المراجعة وادارة المخاطر فى ظل مفهوم الحوكمة مؤتمر حوكمة الشركات وابعاده المحاسبية والادارية والاقتصادية جامعة الاسكندرية كلية التجارة سبتمبر 2005 ص 54

ثالثاً: مفهوم المخاطر المالية:

المخاطر المالية تتضمن جميع المخاطر المرتبطة بإدارة الأصول والخصوم المتعلقة بالمصرف. وهذا النوع من المخاطر يتطلب رقابة وإشراف مستمرين من قبل إدارة المصرف ووفقا لتوجه حركة السوق والأسعار والعمولات والأوضاع الاقتصادية والعلاقة بالأطراف الأخرى ذات العلاقة. وتحقق البنوك عن طريق أسلوب إدارة هذه المخاطر ربحا أو خسارة، ومن أهم أنواع المخاطر المالية ما يلي [2]:

---

[1] عبد الحميد عبد المنعم العقدة ، المراجعة وادارة المخاطر فى ظل مفهوم الحوكمة مؤتمر حوكمة الشركات وابعاده المحاسبية والادارية والاقتصادية جامعة الاسكندرية كلية التجارة سبتمبر 2005 ص 54

[2] عبد السلام عبدا لله سعيد، التكامل **بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية. دراسة تطبيقية على بنك اليمن والكويت للتجارة والاستثمار في ال جمهورية اليمنية**، (الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ،2009م)، ص 56.

رابعاً: أنواع المخاطر المالية:

1-المخاطر الائتمانية (القروض) :

تعد مخاطر الائتمان أحد المخاطر الهامة التي تواجهها الإدارة المصرفية، ويقصد بمخاطر الائتمان "احتمالية عدم قدرة المقترض أو الطرف الآخر لدى الإدارة المصرفية على سداد التزاماته بحسب البنود المتفق عليها([1])، كما يقصد بها "الخسائر المالية المحتملة الناتجة عن عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته في المواعيد المحددة".[(2)]، كما يعبر عنها بأنها "عبارة عن التغير في قيمة صافي الأصول نتيجة التغيرات في مقدرة المقترضين على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية تجاه الإدارة المصرفية"، أي عدم قدرة المقترض وفشله في سداد ما عليه من التزامات كلياً أو جزئياً في تاريخ الاستحقاق[(3)].

2-تصنيف خطر القرض:

إن خطر القرض يخلط بينه وبين خطر الطرف الأخر الذي يدعى أيضا خطر العيب لهذا يجب فهم خطر القرض ي يمكن تعريفه بأنه ذلك الخطر الذي يتجسد من خلال عدم القدرة الكلية أو الجزئية للمدين عن الوفاء بجزء أو عن الكل من التزاماته، الأمر الذي يشكل بالنسبة للبنك خطر الأخذ والذي يسبب حسب الحالة سواء خطر عدم التسديد أو خطر التجميد[(4)]

إن خطر القرض يمكن أن يحدث أو ينتج من التغيرات في معدلات الفائدة أو معدلات سعر الصرف، من جهة أخرى، فإن الدخول في علاقة مع مدين أجنبي يمكن أن

[(1)]عبد الحميد سيد الشوارب، **إدارة المخاطر الائتمانية**، (الإسكندرية: منشأة المعارف، 2002م) ص62.

([2]) عبدالمعطي رضا، د. محفوظ أحمد جودة، **إدارة الائتمان**، (عمان: دار وائل، 1999م) ص213.

[(3)] Haidor, Elinor. "Credit Bureaus: Leveraging Information for the Benefit of Microenterprises." Microenterprise Development Review 2, no. 2 (2000): 1, 5-8

[(4)] Edelman, D. B. "The Introduction of Credit Scoring into Branch Banking." In Credit Scoring and Credit Control. Edited by L. C. Thomas, J. N. Crook, and D. B. Edelman. Oxford: Clarendon Press, 1992.

تكون خطرة وذات عواقب وخيمة على المصرف وذلك في الحالات التي لا يمكن فيها للمدين من الوفاء بالتزاماته الخارجية بسبب الأحداث السياسية، أو القانونية أو اجتماعية أو اقتصادية، تقع في بلده والتي تساهم في تشكيل ما يسمى بخطر الدولة، أخيرا أيضا من منظور أوسع، فإن خطر القرض يمكن أن يشمل أيضا الخطر خارج الميزانية والذي لفترة طويلة كان سيء التقدير بسبب الاعتمادات بالإمضاء التي يتلقاها المصرف من جهة ويسبب احتمال تدهور وضعية المقترض (المدين) من جهة أخرى [1]

3-مخاطر سعر الفائدة:

إن خطر سعر الفائدة مرتبط مباشرة بعملية تحويل أقساط القروض من خصوم بنكية. عندما يحول المصرف ديونا أو قروضا قصيرة الأجل إلى قروضا طويلة الأجل، فإنه يتعرض لانخفاض أو تدهور هامش فائدته في حالة ارتفاع سعر الفائدة. النتيجة المباشرة، هي أن الناتج المصرفي الصافي ينخفض بسبب التبديل السريع للديون بسبب ضيق هوامش الفائدة على القروض الجارية وارتفاع تكلفتها المتوسطة، "خطر سعر الفائدة يعرف بالحالة التي يجد فيها المصرف مردوديته تتأثر بفعل تطور معدل الفائدة"[2]، مع تنوع وتطور الوسائل المالية المتعلقة لجمع المصادر والموارد المصرفية وتوزيعها في شكل قروض فإن اختلاف شروط سعر الفائدة أصبح ضرورة لا مفر منها، دافعا بذلك البنوك إلى ضبط الخطر بدقة وتسيير بفعالية ونجاح، في الحقيقة، وهناك أنواع أخرى لمخاطر الفائدة منها: مخاطر إعادة التسعير، التي تنشأ من الاختلافات الزمنية في فترة الاستحقاق للأسعار الثابتة وأسعار المصرف أصول العائمة. ومخاطرة العائد، التي تنشأ عن التغيرات في انسياب منحنى العائد وشكله

(1) د. طارق عبدالعال حماد، **تقييم أداء البنوك التجارية، تحليل العائد والمخاطرة** ، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2011م) ص71.

(2) محمد فتح البديوي، إدارة البنوك، الجيزة : المكتبة الاكاديمية ، ط1 ، 2012م)ص 280.

والمخاطر القاعدية التي تنشأ من علاقة غير صحيحة في الأسعار المكتسبة والمدفوعة بإدارات مختلفة .[1]

4- مخاطر السيولة:

تنشأ مخاطر السيولة عن عدم قدرة المصرف على تلبية التزاماته قبل الغير أو تمويل زيادة الأصول، وهو ما يؤدى إلى التأثير السلبي على ربحية المصرف وخاصة عند عدم القدرة على التسييل الفوري للأصول بتكلفة مقبولة، تعد مخاطر السيولة من ضمن المخاطر الرئيسية التي تواجهها الإدارة المصرفية، ويقصد بها" المخاطر الناتجة من مواجهة الإدارة المصرفية لنقص في الموارد المتاحة في تاريخ معين لمواجهة الالتزامات والتعهدات المستحقة السداد في الوقت المناسب.(2)، وهي التباين في صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن الصعوبة التي تواجه الإدارة المصرفية في الحصول على النقدية بتكلفة معقولة من العميلين، ويتعاظم خطر السيولة حينما لا يستطيع البنك توقع الطلب الجديد على القروض أو مسحوبات الودائع ولا يستطيع الوصول إلى مصادر جديدة للنقدية، وتراقب الإدارة المصرفية باستمرار التدفقات النقدية الأساسية واحتياجات الأموال وقدرتها على تلبية هذه الاحتياجات والالتزامات، وقد تقف عدة أسباب وراء التعرض لمخاطر السيولة نذكر منها(3):

- ضعف تخطيط السيولة بالمصرف، مما يؤدى إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق.
- سوء توزيع الأصول على استخدامات يصعب تحويلها لأرصدة سائلة
- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية.

---

(1) زهير بشنق، **العمليات المالية الإدارة الضريبية الالكترونية**، (بيروت: اتحاد الإدارة الضريبية العربية،2006م) ص190.

(2) عبدالغفار حنفي، **الإدارة المالية المعاصرة مدخل اتخاذ القرار**، (بيروت: الدار الجامعية، 1999م)،ص82.

(3) طارق الله خان، حبيب أحمد، **إدارة المخاطر**-تحليل قضايا القطاع المالية الإسلامية، ترجمة د. عثمان بابكر أحمد، (جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 2003م) ص31.

5-مخاطر السوق:

تلك المخاطر التي تنتج بسبب اتجاهات الصعود والنزول التي تطرأ على الأسواق المالية نتيجة لعوامل مختلفة سواءً كانت اقتصادية أو اجتماعية وتؤثر على الحصيلة المصرفية".[1] كما يمكن التعبير عنها بأنها "عبارة عن حدوث تقلبات في السوق أي الخسائر الناتجة عن عوامل السوق المختلفة وهي تشمل المخاطر العامة والمخاطر الخاصة"، فالمخاطر العامة تنتج بسبب التغير العام في الأسعار وفي السياسات على مستوى الاقتصاد ككل، بينما المخاطر الخاصة فتنشأ عندما يكون هناك تغير في أسعار أصول أو أدوات متداولة بعينها نتيجة لظروف خاصة بها تشمل مخاطر السوق الآتي.[2]:

أ- مخاطر أسعار الفائدة : هي تلك المخاطر الناتجة عن التغيرات المحتملة لأسعار الفائدة ومدى قدرة الإدارة المصرفية على تقييم أوضاعه في الوقت المناسب كما يقصد بها المخاطر الناتجة من أن معدلات الفائدة المكتسبة على الأصول أقل من المعدلات المدينة على الالتزامات، حيث تختلف معدلات الفائدة حسب نسبتها ومدة بقائها.[3]، كما يعبر عنها بأنها تعرض الشروط المالية بمصرف ما لمشاكل نتيجة تغير أسعار الفائدة بشكل غير متوقع مخاطر أسعار صرف العملات: هي التقلبات السلبية في أسعار الصرف الناجمة عن التغيرات العامة في أسعار العملات الفورية، وما ينتج عنها من ذمم مدينة ودائنة بالعملة الأجنبية.[4]

([1]) أشرف محمد دوابة، **إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية**، (الجزائر: جامعة الشلف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الملتقى الدولي حول استراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات ، 25- 26نوفمبر،2008م)، ص9.

([2]) د. طارق طه، **إدارة البنوك ونظم المعلومات الإدارة الضريبيةية**، (الإسكندرية: الحرمين، 1999م) ص327.

([3]) د. حافظ كامل غندور، **التحديث الفعال في الإدارة الضريبية العربية**،(بيروت: اتحاد الإدارة الضريبية العربية،2003م) ص73.

([4]) مجلس الخدمات المالية الإسلامية، **المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر بالمؤسسات-عدا مؤسسات التأمين التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية**، (ماليزيا: مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2005م) ص16.

ب- مخاطر أسعار الأسهم (الأوراق المالية): هي مخاطر احتمالية تعرض الإدارة المصرفية لخسائر بسبب التقلبات في الأسعار السوقية للسندات والأسهم، ويعتبر قياس هذه المخاطر في غاية الأهمية من أجل إدراك الخسائر المحتملة والتأكد من أن هذه الخسائر لا تؤثر بشكل كبير على رأس المال. [1]

ج-مخاطر أسعار السلع: هي المخاطر التي تتمثل في تقلبات الأسعار السوقية للبضائع، ولذلك يجب أن تقوم الإدارة المصرفية بإعداد واعتماد سياسات محددة تحكم التعامل مع هذه الأنشطة، وأن تعكس هذه السياسات مستوى قبول الإدارة المصرفية للمخاطر المختلفة التي قد تنشأ عن المتاجرة والاستثمار.[2]

6-مخاطر التضخم:

وهي المخاطر الناتجة عن الارتفاع العام في الأسعار ومن ثم انخفاض للقوة الشرائية للعملة[3].

7-مخاطر أسعار الصرف:

تتمثل مخاطرة العملة في ملاحظة تحقق خسائر نتيجة للتغيرات في أسعار الصرف. وتحدث التباينات في المكاسب بسبب ربط الإيرادات والنفقات بأسعار الصرف بواسطة مؤشرات، أو ربط قيم الأصول والخصوم ذات العملات الأجنبية. وبصفة تمثل المخاطر الناتجة عن التعامل بعملات أجنبية وحدوث تذبذب في أسعار العملات، الأمر الذي يقضي الإلمام الكامل والدراسة المعمقة عن أسباب تقلب الأسعار[4]

([1]) سلطة النقد الفلسطينية، **إدارة الإدارة الضريبية والتدقيق والامتثال والإفصاح وأخلاقيات العمل**،(غزة: د.ن 2008م)،ص4.

([2])Basel Committee on Banking supervision, part(B) of the Amendment the capital Accord to incorporate market risk,1996,p32.

([3]) حافظ كامل غندور، **التحديث الفعال في الإدارة الضريبية العربية**،(بيروت: اتحاد الإدارة الضريبية العربية،2003م) ص73.

[4] بنك الإسكندرية، النشرة الاقتصادية "إدارة المخاطر المصرفية" ، المجلد الخامس والثلاثون ن ، 2003،ص.69

8-مخاطر السمعة:

تنشأ مخاطر السمعة في حالة توافر رأى عام سلبي تجاه المصرف نتيجة عدم قدرته على تقديم خدماته المصرفية عبر الانترنت وفق معايير الأمان والسرية والدقة مع الاستمرارية والاستجابة الفورية لاحتياجات ومتطلبات الزبائن ، وهو أمر لا يمكن تجنبه سوى بتكثيف اهتمام المصرف بتطوير ورقابة ومتابعة معايير الأداء بالنسبة للنشاطات المصرفية الالكترونية، هي المخاطر الناتجة عن فقدان ثقة الجمهور(العميلين) في الإدارة المصرفية، وكذلك فقدان ثقة الإدارة المصرفية والسلطات الرقابية بسبب الأخطاء الإدارية، وعدم التقيد بالقوانين، وكذلك حدوث الفضيحة المالية، وفقدان الكفاءة والنزاهة المالية، وينعكس ذلك سلباً على الإدارة المصرفية [1]، عرفت المخاطر هي "ظاهرة أو حالة معنوية أو نفسية تلازم الشخص عند اتخاذ القرارات أثناء حياته اليومية، وما يترتب عليها من ظهور حالات الشك أو الخوف أو عدم التأكد من نتائج تلك القرارات التي يتخذها هذا الشخص بالنسبة لموضوع معين [2]، ويعرفها (المخاطر " على أنها فرصة تكبد أذى أو ضرر أو خسارة" [3]، حسب هذا التعريف أن ظاهرة المخاطر هي الفرصة التي يمكن من خلالها تفادي الخسارة الناتجة عن عدم تأكد الذي يحيط بنتائج القرارات المستقبلية، وهذا التعريف لا يصلح للتحليل لأنه لا يمكن قياسه، كما عرفها (وزملائه المخاطر "أنها مقياس نسبي لمدى تقلب عائد التدفقات النقدية الذي سيتم الحصول عليه مستقبلا"[4]، ويعرفها كاتب آخر على أنها "هي درجة الاختلافات في التدفق النقدي

([1]) أمجد إبراهيم آدم محمد، **أثر مخاطر التمويل على أداء البنوك التجارية السودانية- دراسة ميدانية**، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، كلية الدراسات العليا ،جامعة أم درمان الإسلامية، 2006م، ص ص، 137، 139 .

([2]) سامي عفيفي حاتم، **التأمين الدولي**، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، 1986، ص 24.

([3]) محمد صالح الحناوي، الإدارة **المالية والتمويل**، كلية التجارة، جامعة عين شمس القاهرة ،1999،ص 230.. 3

([4]) منير ابراهيم الهندي، **الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر**، المكتب العربي الحديث، القاهرة، الطبعة الرابعة 1999، ص 440.

للاقتراح الاستثماري عن التدفق النقدي المقدر أو المتوقع له"، ومنه يمكن الوصول إلى تحديد مفهوم المخاطر المصرفية كما يلي "

9- مخاطر العمليات:

يقصد بمخاطر العمليات " تلك المخاطر التي تنشأ من عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية والأفراد والنظم بالإدارة المصرفية أو نتيجة لأحداث خارجية".[1]، تحدث هذه المخاطر نتيجة وجود خلل في نظام الرقابة الداخلية و نتيجة للأخطاء التي تحدث داخل الإدارة المصرفية سواء كانت بشرية أو فنية أو تتعلق بأنظمة التشغيل الإلكترونية بالإدارة المصرفية.[2]، كما تحدث هذه المخاطر بسبب عدم التأمين الكافي لأنظمة الإدارة المصرفية واختراقها من قبل أشخاص غير مرخص لهم بما يسمى "بالهاكرز" حيث يقومون باختراق نظام التشغيل بالإدارة المصرفية والتلاعب بالبيانات وحسابات العملاء وغيرها ويمكن مواجهة المخاطر التشغيلية من خلال الآتي: [3]

أ- وضع نظم تأمين إلكترونية لأجهزة الإدارة المصرفية، ووضع الحوائط النارية والتي تعوق عمل أي شخص يحاول الوصول إلى بيانات الإدارة المصرفية.

ب- كذلك يمكن وضع إجراءات على موظفي الإدارة المصرفية لأنهم أكثر علماً وإحاطة بالنظم الالكترونية للمصرف وكيفية الدخول إلى نظام المعلومات.

يشمل هذا النوع من المخاطر العملية الناتجة من الذذعمليات اليومية للبنك، ولا يتضمن عادة فرصة للربح، فالبنوك إما أن تحقق خسارة وإما لا تحققها ، وعدم ظهور أية خسارة للعمليات لا يعني عدم وجود أي تغيير ، ومن المهم للإدارة

([1]) أحمد حلمي جمعة، د. سمير البرغوثي، **دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك التجارية الأردنية**، (جامعة قناة السويس ، كلية التجارة، مجلة البحوث المالية والتجارية، العدد،2007م)، ص55.

([2]) الصديق طلحة محمد رحمة ، **التمويل الإسلامي والرؤى المستقبلية، دراسة ميدانية**، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، جامعة الخرطوم، كلية الدراسات العليا، 2006م،ص66.

([3]) د. منير محمود الجنيبهي، ممدوح محمد الجنيبهي، **البنوك الالكترونية**، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2006م) ص20.

العليا التأكد من وجود برنامج لتقويم تحليل مخاطر العمليات ، ويشمل هذا النوع من المخاطر ما يلي:

10- الاحتيال المالي والاختلاس:

في دراسة شملت 6 دول فان حوالي 60 % من متوسط حالات الاختلاس في أي بنك قام بها موظفون و 20 % قام بها مديرون . وتشير الدراسة إلى أن حوالي 85 % تقريبا من خسائر العمليات في البنوك خلال السنوات الخمس كانت لخلل في أمانة الموظفين ، وفي دراسة أخرى أن الخسائر الناتجة عن عمليات التزوير مابين 10 % إلى 18 % في البنوك ؛نظرا لتزايد استخدام التقنية في العمليات المصرفية ، وهو ما أدى إلى تطور الفرص للإعمال الإجرامية ، التي تطورت أساليبها وصعب اكتشافها من خلال الوسائل العالية التقنية .

11- المخاطر المهنية:

تتعرض البنوك عموما إلى نقص في مخصصاتها للخدمات والمنتجات المالية لأكبر أشكال مخاطر العمليات انتشارا في القطاع المصرفي ، وتندرج تحتها الأخطاء المهنية والإهمال والمخاطر المرتبطة بالمسؤولية القانونية التي يجب التفريق فيها بين المخاطر المهنية التي تؤثر على مجلس الإدارة ،عن تلك المؤثرة على ذات المصرف ، علما بان الالتزامات تنشأ من مصادر أخرى منها : ممارسات موظفي المصرف ، الخدمات المقدمة للزبائن ، الالتزامات البيئية ، دعاوى المساهمين ، متطلبات التزامات المقترضين وغيرها .بعد التعرض لمفهوم المخاطر وتصنيفاتها وما هي أهم المخاطر المصرفية نأتي إلى طرق قياس وضبط المخاطر المصرفية.

12-المخاطر القانونية:

عرفت بأنها" المخاطر الناشئة عن الدخول في اتفاقيات تعاقدية مع أطراف أخرى مع عدم التأكد بالوفاء بالالتزامات تجاه هذه الأطراف".[1]

([1]) كمال أحمد يوسف **المعايير المالية لتقويم المشروعات في ظل ظروف المخاطرة وعدم التأكد**، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، 2007م، ص175.

تحدث هذه المخاطر بسبب عدم تنفيذ العقود المبرمة أو عدم التوثيق السليم لها، وإن الحد منها يتم من خلال السياسات التي يقوم بها المستشار القانوني للمصرف بتطويرها مع ضرورة التأكد من وجود الأدلة الكافية والمستندات اللازمة لتنفيذ العقود ومدى سلامتها وخلوها من أي معوقات تؤدي لمطالبات قانونية. [1]

ترتبط هذه المخاطر بالنظام الأساسي والتشريعات والأوامر الرقابية التي تحكم الالتزامات بالعقود، وقد تكون هذه المخاطر خارجية مثل: عدم الالتزام بالضوابط الرقابية والقوانين المتعلقة بالأنشطة التي تمارسها الإدارة المصرفية، كما يمكن أن تكون ذات طبيعة داخلية مثل: الاحتيال وعدم التزام موظفي الإدارة المصرفية بالقوانين والضوابط والتشريعات المصرفية

13-المخاطر الاستراتيجية:

يقصد بها "المخاطر الناشئة نتيجة غياب استراتيجية مناسبة للإدارة المصرفية توضح أهدافه في ضوء الظروف البيئية العامة اعتماداً على تحليل الفجوة الذاتية".[2]

تنشأ هذه المخاطر نتيجة لعدم وجود استراتيجية مناسبة وسليمة للإدارة المصرفية حيث يتوقف اختيار الاستراتيجية المناسبة القيام بتحليل البيئة الخارجية للإدارة المصرفية والتعرف على المخاطر البيئية، وكذلك تحليل البيئة الداخلية للإدارة للوقوف على نقاط القوة والضعف ومن ثم اختيار الاستراتيجية.

يتضح للباحث أن مخاطر الائتمان تعد من اخطر المخاطر التي تواجه البنوك وتهدد نشاطاتها بالتوقف والعسر المالي وقد تودى الى انهيار البنوك والنظام المصرفي وتفقد الثقة في التعامل عبر القطاع المصرفي، لذى يتحتم على المصارف وضع الاحتياطات والضمانات الكفيلة بسداد وتغطية القروض وفوائدها.و أن القرض يمكن تقسيمه إلى مجموعة أخطار كبيرة وهي: خطر المدين والذي يقسم بدوره إلى نوعين (عدم

([1]) النشرة الإدارة الضريبية العربية، الفصل الثالث، سبتمبر2005م، ص42.

([2]) د. محمد عبدالفتاح، **إدارة البنوك**،(القاهرة: دار المناهج، 2006م) ص120.

التسديد، التجميد أو عدم التحريك)، خطر سعر الفائدة، خطر سعر الصرف، خطر الدولة، خطر خارج الميزانية.وان مخاطر سعر الفائدة له قابلية التباين في العائد الناتج عن حدوث تغيرات في مستوى أسعار الفائدة في السوق، بصفة عامة وتميل كل أسعار الفائدة السوقية إلى الارتفاع أو الانخفاض معا على المدى الطويل. ومخاطر السيولة تسهم بعض العوامل الخارجية مثل الركود الاقتصادي والأزمات الحادة في أسواق المال في التعرض لمخاطر السيولة.وان مخاطر السوق من أكثر المخاطر التي تؤثر على الحصيلة المصرفية وذلك لأنها تتعلق بمعظم الأنشطة التي يقوم بها العميل كما أنها تعكس الوضع المالي للممول.والمخاطر الاستراتيجية تحدث إما بسبب عوامل داخلية بالإدارة المصرفية مثل: ضعف أنظمة الرقابة الداخلية، ضعف نظام المعلومات بالإدارة المصرفية، الاختلاس من قبل الموظفين، إساءة استخدام الأجهزة من قبل الموظفين، أو يحدث بسبب عوامل خارجية مثل: الكوارث الطبيعية، الاختراق للأجهزة من الخارج وغيرها.

المبحث الثاني

المخاطر وانواعها

مقدمة:

إن مبدأ المخاطرة في الاستثمار يقيم تلازماً منطقياً أساسه العدل بين العمل والجزاء وبين الحقوق والالتزامات وبين المغانم والمغارم، فاستحقاق الربح في أي عملية استثمارية إنما منشؤه العمل المخاطر الذي يحقق نماء ذا قيمة اقتصادية، والعمل المخاطر كذلك يتميز باستعداد المستثمر لتحمل نتائج الاستثمار ربحاً أو خسارة ولولا هذا الاستعداد لتحمل عبء المخاطرة لما قام الاستثمار من الأصل وبالتالي لما نشأ الربح، فالاستعداد لتحمل المخاطرة شرط ضروري للسلامة الشرعية كي يطيب الربح في أي عملية استثمارية[1].

ويستند مبدأ المخاطرة في الاستثمار إلى مبدأ عام وهو العدل وذلك بإقامة التوازن بين أطراف التعاقد على ضوء القواعد الفقهية التي تجعل الخراج لمتحمل الضمان وتجعل الغرم على مستحق الغرم، ويقوم مبدأ المخاطرة على درء مناقضة العدل في المعاملات المالية بدليل أن سلبها يعد مظهراً من مظاهر الظلم ويعد إخلالاً لميزان العدل فلا يجتمع مغنمان لطرف (ضمان سلامة رأس المال، وضمان العائد)، بينما يستحق الطرف الآخر مغرمين (خسران الجهد، وجبران رأس المال للطرف الأول)، لذلك يمكن القول بأن الحكمة التشريعية لمبدأ المخاطرة هي تحقيق المصلحة أو باستنادها إلى روح الشريعة ومقاصدها فقد نص الشارع على أن الخراج بالضمان[2].

اولا: تصنيف المخاطرة: تقسيم المخاطر إلى صنفين أساسيين هما :

التصنيف الأول:يتضمن هذا الصنف على نوعين من المخاطر وهما :

– المخاطرة النظامية " العامة " ، و المخاطرة غير النظامية " الخاصة ".

ا – المخاطرة النظامية: هناك عدة تعريفات لهذا النوع من المخاطرة: "هي تلك المخاطر التي تؤدي إلى تقلب العائد المتوقع لكافة الاستثمارات القائمة أو المقترحة في

(1) عويضة، نظرية المخاطرة، ص 32-33.
(2) عويضة، نظرية المخاطرة، ص 66.

كافة المؤسسات".تعتبر التغيرات التي تطرأ على البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتي تأثر على السوق مصدر المخاطرة النظامية حيث لا يتم القضاء على المخاطرة النظامية بالتنويع، لأنها تمس الاقتصاد الوطني ككل.

ب- المخاطرة غير نظامية:وهي عبارة عن المخاطرة المتبقية التي تنفرد بها مؤسسة بنكية أو صناعة ما، أو هي ذلك الجزء من المخاطرة الكلية التي تنفرد بها ورقة مالية معينة، فالتغيرات مثل إضراب العمال والأخطاء الإدارية والحملات الإعلانية وتغير أذواق المستهلكين و الدعاوى القضائية، تسبب قابلية عوائد مؤسسة ما للتباين ويكون هذا التباين غير مستقل عن العوامل المنتظم مستقلا عن العوامل المؤثرة على الصناعات و الأسواق والأوراق المالية الأخرى.نظرا لأن المخاطرة غير نظامية، تحدث نتيجة لعوامل مؤثرة على مؤسسة ما أو عدد قليل من المؤسسات.

ثانيا:نشاة وادارة المخاطر وتطورها :

ادارة المخاطر ليست امراً جديداً في حياة الناس وكما انهم اليوم مدركون لابعاد هذه المخاطر ساعين بكل الطرق لمعالجتها و ادارتها فقد واجه الاقدمون نفس تلك المخاطر وقاموا بما يسعهم الي نفس تلك الاهداف الا ان الحياة المعاصرة مختلفة تماماً لاختلاف عما كان عليه امر الناس قديما فقد تكاتفت عناصر عدة علي جعل الحياة المعاصرة قليلة الرتابة سريعة الايقاع مقارنة بحياة الاقدمين ومع ذلك فقد نجد صيغاً تعامل بها الاقدمون غرضها الاساسي ادارة المخاطر ومع ذلك عقد السلم الذي انتشر العمل به في مناطق الزراعة و بعث الرسول صلي الله عليه وسلم وكان اهل المدينة يتعاملون به فاقرها لهم وجاءت الشريعة باحكامه المفصلة وشروط صحته وخسارة . [1]

ثم تطورت الحياة واصبحت ادارة المخاطر ليست علماً بحد ذاته وانما هي فن من فنون الادارة تمارسه الادارة مع اي نوع من المخاطر وهدفها الاساسي توفير المعلومات الخاصة بالمخاطر التي قد تحدث مستقبلاً و ذلك في المساعدة في اتخاذ

([1]) محمد سهيل الدردي – ماهية ادارة المخاطر وكيف نشاة الصحيفة الاقتصادية الالكترونية -ص 8

القرارات من خلال تحديد وقياس تلك المخاطر ووضع الضوابط المطلوب لتقليل احتمالية حدوثها وتقليل وتخفيض الاثر في حالة وقوعها .

وهذا التعريف يوضح التداخل لدي بعض الافراد في الاعتقاد القديم بان ادارة المخاطر هي في الواقع ادارة للتامين بينما الصحيح ان ادارة التامين اصبحت مجرد اداة من ادوات ادارة المخاطر . [1]

ومن خلال القراءة التاريخية التي تؤكد ان ادارة المخاطر كما بدا من الاعتقاد السابق انها فقط مجرداجراء وقائي لتقليل وقوع الخسائر من خلال شراء التامين وحماية المخاطر المالية عن طريق المشتقات لتقليل الخسائر من تقلبات اسعار العملات واسعار الفائدة التجارية . [2]

ثالثا:مفهوم ادارة المخاطر :

عرفت ادارة المخاطر بانها منهج او مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحته عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ اجراءات من شانها ان تقلل من امكانية حدوث الخسارة او الاثر المالي للخسائر التي تقع الي الحد الادني. [3]

وايضا عرفت ادارة المخاطر بانها تحليل وتحديد السيطرة الاقتصادية علي هذه المخاطر التي تهدد الاصول والقدرة الايرادية للمشروع . [4]

رابعا:اهداف ادارة المخاطر :

ادرجت لجنة بازل ادارة المخاطر كاحد المحاور الهامة لتحديد الملاءة (المصرفية)وتمشيا مع الاتجاهات العالمية في هذا الصدد بدات البنوك مؤخراً في انتهاج سياسات لادارة المخاطر واستحداث قطاعات متخصصة يكون هدفها التحكم في درجات المخاطر التي تتعرض لها اعمال البنك علي تنوعها ويتمثل الهدف الرئيسي لادارة المخاطر هو قياس المخاطرة من اجل مراقبتها والتحكم فيها وليس الغائها نهائيا وهذه الادوار التي تخدم بها ادارة المخاطر عدة وظائف مثل تنفيذ الاستراتيجيات ، تنمية المزايا التنافسية ، وقياس كفاية راس المال وفقا للمقترحات

([1]) د. علي محمد القري – المخاطر الائتمانية في العمل المصرفي الاسلامي - دراسة فقهية اقتصادية -ص 1

([2]) محمد سهيل الدردي – ماهية ادارة المخاطر وكيف نشاة الصحيفة الاقتصادية الالكترونية -ص 8

([3]) طارق عبد العال حماد - ادارة المخاطر (القاهرة : الدار الجامعية - 2003م) - ص 51

([4]) منشورات بنك التضامن الاسلامي – ادارة المخاطر - 2006م - ص 2

الجديدة للجنة بازل والقدرة علي الوفاء بالالتزامات ، المساعدة في اتخاذ القرارات، رفع تقارير عن المخاطر والتحكم فيها ، ادارة المحافظ المالية والعمل علي تنويع تلك الاوراق من خلال تحسين الموازنة بين الربحية والمخاطر وذلك لتحقيق العناصر التالية[1]:

أ. اعطاء مجلس الادارة والمديرين التنفيذيين فكرة كلية عن جميع المخاطر التي يواجهها البنك .

ب.وضع نظام للرقابة الداخلية وذلك لادارة مختلف انواع المخاطر في جميع فترات البنك.

ج. الحيلولة دون وقوع الخسائر المحتملة .

د. التاكد من حصول البنك علي عائد مناسب للمخاطر التي قد يواجهها .

ه. استخدام ادارة المخاطر كسلاح تنافسي .

و. ادارة الاصول والخصوم حيث تعتبر ادارة الاصول والخصوم مجموعة فرعية من ادارة المخاطر تركز علي ادارة الكمية للمخاطر الفائدة والسيولة علي المستوي الكلي وتشمل المجالات الدراسية المتمثلة في الاتي :

1. قياس ومراقبة مخاطر السيولة واسعار الفائدة وذلك عن طريق وضع اهداف العوائد وحجم العمليات وضع حدود للمخاطر اسعار الفائدة .
2. التمويل والتحكم في قيود الميزانية وذلك من خلال تحديد قيود السيولة سياسة الائتمان، نسبة كفاية راس المال والقدرة علي الوفاء بالالتزامات .
3. برنامج احترازي لكل مخاطر السيولة واسعار الفائدة .

خامسا:مهام ادارة المخاطر :

تتلخص مهام ادارة المخاطر في الاتي:

1. تحديد المخاطر:

تقوم ادارة المخاطر بتحليل البيانات و المعلومات المتوفرة لديها بوضع نظم للتقارير وخطط عمل للوحدات المختلفة ومتابعة مستوي الالتزام بما يتبع من تصنيف

([1]) د. ماجدة احمد شلبي - الرقابة المصرفية في ظل التوحلات العالمية ومعايير لجنة بازل - ص 13

وتحديد واضح لكافة انواع المخاطر (مخاطر التمويل، مخاطر التشغيل ، مخاطر السيولة، المخاطر القانونية..الخ) في جميع الصفقات التي يدخل فيها المصرف وهذا يتطلب ان تعمل الادارة كوحدة مركزية بالتنسيق مع الادارات بالمصرف (ادارة المراجعة ، ادارة التمويل و الاستثمارات، العلاقات الخارجية ، التسويق) ليتمكن البنك من اتخاذ القرارات السليمة . [1]

2. قياس المخاطر :

ان تتبني الادارة ادوات فاعلة لقياس حجم المخاطر وتحديد اثرها علي المصرف بالتنسيق مع البنك المركزي.

3. متابعة المخاطر:

تقوم الادارة بمتابعة المخاطر بالمصرف وذلك من خلال التاكد من فعالية نظم الرقابة و المراجعة الداخلية والضبط الداخلي ومستوي نظام الضبط المؤسسي وكفاية السياسات والاجراءات ومستوي تطبيقها والالتزام بها واليه توزيع المؤسسات والصلاحيات داخل المصرف بالاضافة الي نظم التقارير الدورية واقتراح سياسات واجراءات واضحة لمتابعة المخاطر وعمل الاجراءات الوقائية للحد من انتشارها .

4.التحكم في حجم المخاطر:

ان تعمل الادارة علي التحكم في حجم المخاطر لتقليل اثارها السالبة علي المصرف وذلك بالعمل علي اجراء وتفعيل اليات مالية لتقليل الخطر .

سادسا:هيكل ادارة المخاطر :

هناك هيكلان من الهياكل المحتملة لادارة المخاطر :

الهيكل الاول : لادارة المخاطر شكل رقم (1/2/3)

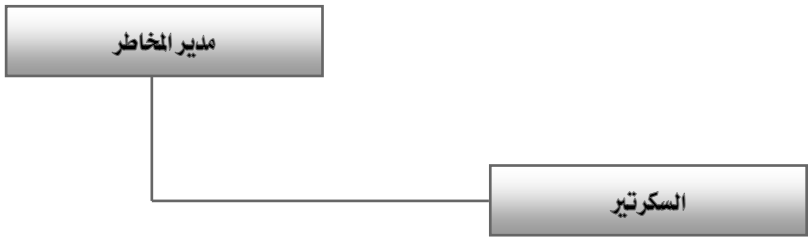

([1]) بنك السودان المركزي، منشورات قطاع المؤسسات والنظم ، منشور رقم 2005/1م

تهتم ادارة المخاطر في هذا الشكل بشخص واحد كفء يقوم بالمهام المختلفة اضافة الي السكرتير المساعد . [1]

الهيكل الثاني لادارة المخاطر شكل (2/2/3)

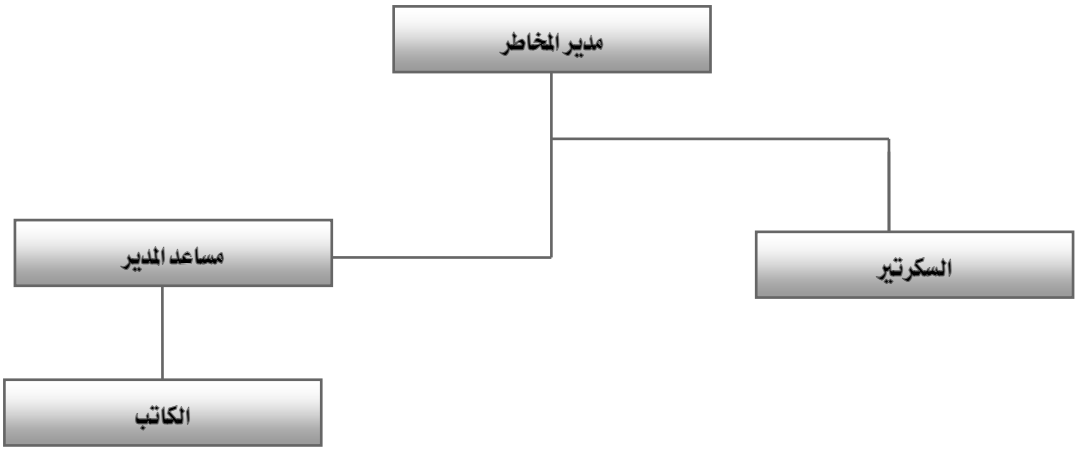

اما في الشكل اعلاه فيحتمل الادارة شخصان هما المدير ومساعده اضافة الي السكرتارية ويعتبر الشكل الثاني افضل من الاول لسببين هما :-

1.لابد من الاهتمام التام بادارة المخاطر وتوفير عدد من العاملين لها حسبي المتطلبات الخاصة بمقررات بازل .

2.ان عملية دراسة الجدوي وتحليل الميزانيات المرفقة والضمانات من اهم المداخل عند منح التمويل مما يتطلب توفير عدد من الافراد في الادارة .

سابعا:إدارة المخاطر في المصارف:

لايمكن السيطرة علي المخاطر الا بعد التعرف علي حجم المخاطر و نوعها وبالتالي رفضها او قبولها وكذلك تحديد انسب الاساليب للسيطرة عليها في حالة قبولها.

بعد ان يتقدم العميل بطلب للحصول علي القرض يقوم البنك بتقييم الجدارة الائتمانية للعميل عن طريق التاكد من مدي رغبته في السداد وكذا مدي قدرته علي السداد وذلك بدراسة كل من شخصيته وقدرته علي توليد ايرادات العملية الممولة ومدي مناسبة

(1) د. خالد وهيب الراوي – ادارة المخاطر المالية – ط (الاردن : دار المسيرة للنشر و التوزيع - 1990م – ص 30-31)

راس المال بالنسبة لمديونياته و الظروف المحيطة به ويمكن ان يقدم ضمانات عينية وشخصية . [1]

1/ دراسة عناصر منح الائتمان :

تقوم عملية دراسة عناصر منح الائتمان علي تقييم قدرة المقترض علي تسديد اصل القرض وفوائده الي البنك في المواعيد المحددة حسب الاتفاق ويعتبر تقييم هذه القرارات من اهم الخطوات التي ينبغي ان يتبعها مسئول الائتمان لانها الاساس الذي يعتمد عليه في تقييم القدرة علي السدار وهنالك خمسة عناصر لمنح الائتمان هي :

أ/ الشخصية : هذا العنصر يتعلق برغبة العميل القوية في سداد القرض وفوائده حتي اثناء الازمات في اوقات الكساد وهذه الرغبة طبعا تعتمد علي التنشئة الاجتماعية للشخص ومايتمتع به من اخلاقيات وصفات الامانة والشرف والعدالة مسؤل الائتمان يدرس سلوكيات المقتضر ومدي احترامه لتوقيه والتزامة بتعهداته ان التركيز علي دراسة هذا العنصر يبدو اكثر اهمية في ظروف الكساد في حالة الشركات و المؤسسات الصغيرة الحجم لان العامل الشخصي هنا له تاثير اكبر علي مجريات الامور . [2]

ب/ المقدرة :

يقصد بالمقدرة مدي قدرة العميل علي ادارة الشركة او المؤسسة بكفاءة وفعالية وتعتبر مؤهلات العميل وخبراته مؤشاً رئيسياً علي مدي توفير هذا العنصر لديه كما يتناول هذا المفهوم ايضا القدرة من ناحية قانونية علي الاقتراض حيث يفترض توفير الاهلية الكاملة في من ويوقع عند الاقتراض فلايكون الاقتراض قاصر او غير مؤهل قانونياً للتوقيع اما في حالة الشركات فينبغي ان يتاكد مسؤل الائتمان ان يطلع علي عقد تاسيس الشركة و النظام الداخلي ونماذج تواقيع المغولين باجراء المعاملات بهذا الخصوص.

([1]) أ. د . عبد المطلب عبد الحميد - الائتمان المصرفي ومخاطره " منهج متكامل " (القاهرة : الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، 2010م) ص 349

([2]) أ. د . عبد المعطي رضي رشيد - ادارة الائتمان (عمان : دار وائل للطباعة والنشر ، 1990م) ص216

ان مقدرة الفرد تتمثل في طاقته وطموحاته وتعليمه من خبراته ومقدرته الادارية وسلامة تقديره للامور وعادة ماينظر البنك الي الاحتمالات المستقبلية لدخل طالب القرض ومن كفايتة في سداد الالتزامات . [1]

ج/ راس المال :

لراس المال دور اساسي في حماية الدائيين لتعرضهم لخسائر جسيمة فهو يعتبر العنصر الواقي من وصول الخسائر الي حقوق الدائيين فكلما كبر حجم راس كلما قلت احتمالات ان تصل الخسائر الي حقوق الدائينن وخلال دراسة هذه العنصر ينبغي التركيز علي تحليل نسب المديونية وتحليل الاموال الذاتية والاموال المقترضة والتاكد من عدم تخطي نسب المديونية للمعايير المعروفة في الصناعة فاذا كان راس المال يتمتع بالملائمة فان ذلك يشجع ادارة البنك علي اتخاذ قرار ايجابي يمنح الائتمان للعميل . [2]

د/ الضمانات:

تعتبر الضمانات نوع من الحماية او التامين للبنك من مخاطر التوقف عند السداد ولاينبغي اطلاق اعتبار الضمانات المصدر الرئيسي للاطمئنان ورد مخاطر الائتمان فهي تعتبر ضمانات تكميلية استكمالا لعناصر الثقة المتوفرة اصلا الا انه يمكن اعتبارها مصدراً رئيسياً للاطمئنان ورد مخاطر الائتمان فقط في حالة كونها ودائع مفيدة لتغطية قرض معين وينبغي ان ينظر النظر البنك الي ضرورة ان تتوفر الضمانات التي يقبل بها صفات محددة مثل سهولة التسجيل وسهولة التصرف والبيع وامكانية التخزين بدون تكلفة عالية بالاضافة الي ذلك يفترض ان يقوم البنك بطريقة او باخري بمراقبة ومتابعة التطورات التي تحدث علي الاصل موضوع الضمان سواء من حيث الكمية الموجودة او تذبذب اسعار البيع او تاريخ انتهاء الصلاحية .

هـــ/ الظروف (الاقتصادية) :

([1]) محمد سويلم – ادارة المصارف وشركات التامين والبورصات (القاهرة : المطبعة الكمالية 1990م) ص 97

([2]) أ. د عبد المعطي رضا رشيد - ادارة الائتمان – مرجع سابق - ص 217

لاشك ان وجود اجواء ازدهار اقتصادي لقطاع معين او في بلد معين يدفع بالبنوك الي اتخاذ سياسة تسليف منفتحة او اتباع بعض المرونة في شروط الاقتراض ايماناً بان العمل في اسواق نشطة تعزز من الربحية والملائمة . [1]

وبناءً علي ذلك فانه ينبغي ان يقوم محلل الائتمان في البنوك بدراسة الاحوال الاقتصادية المالية والمستقبلية ومدي تاثيرها علي اوضاع المقترض ويتضمن هذا العنصر ايضا قيام محلل الائتمان بدراسة الظروف المناسبة في السوق ومدي تاثيرها علي الاوضاع المالية للمقترض من حيث حجم المبيعات والقدرة علي تحقيق الايرادات .

2/ الاستفسار عن سمعة العميل :

هنالك الكثير من المصادر التي يمكن لمسئولي الائتمان في البنك اللجؤ اليها للاستفسار عن سمعة العميل ، ويهدف التوصل الي قناعة تامة بان العميل لديه النية السليمة للسداد .

ثامنا:مصادر المخاطر في المصارف:

تتعرض استثمارات المصارف لمخاطر عديدة لعل أهمها يمكن رده إلى مصادر عدة، منها:

1/ مخاطر مصدرها عوامل داخلية

يمكن أن تقسم إلى:

أ/ مخاطر مصدرها المتعاملون المستثمرون

إن طبيعة العلاقة بين المستثمر والمصرف الإسلامي المتمثلة في المشاركة في الربح والخسارة وبالتالي المشاركة في المخاطرة كانت أحد الأسباب المهمة في كون المستثمر من أهم مصادر المخاطر للمصارف الإسلامية، ويرى الباحث أن هذا الأمر يتضح من خلال المقارنة بين العميل في المصرف الإسلامي، والمصرف التقليدي، من باب: وبضدها تتميز الأشياء، فالمصرف التقليدي يستند في أغلب استثماراته على

([1]) سمير سليم حمود - التحليل الائتماني (بيروت : دار الوحدة للطباعة و النشر - 1993م) ص242

مبدأ الإقراض والفائدة، في حين نجد أن الصورة مختلفة في المصرف الإسلامي، فالاستثمار لديه يقوم على مشاركة العميل المستثمر في إجراءات المشروع كافة[1].

ويمكن تقسيم هذه المخاطر إلى أقسام رئيسة، هي:

- **المخاطر التي يمكن أن تنشأ بسبب عدم توفر المواصفات الأخلاقية في العميل المستثمر.**

إن طبيعة العلاقة بين المصرف الإسلامي والمستثمر تتطلب قدراً من الصفات الأخلاقية في المستثمر مثل: الأمانة، الصدق، الالتزام بالمواعيد، وتمثل هذه الصفات ركيزة أساسية من ركائز نجاح الاستثمار، حيث إن فقدانها أو فقدان بعضها يرفع نسبة المخاطر في استثمارات المصارف الإسلامية لما يؤثره على الحقوق والالتزامات، كالتزوير، والتلاعب في الإيرادات[2].

ويرى الباحث أن آلية التحكم في هذه المخاطر هو اختيار نوعية العملاء التي سيقدم المصرف الإسلامي على دخول المشاركة معهم وذلك عن طريق دراسة درجة الالتزام الأخلاقي عند العميل، ويمكن معرفة ذلك عن طريق قيام المصرف الإسلامي ببناء قاعدة معلومات عن المستثمرين بحيث توضح كل ما يتعلق بهم، مما له علاقة بالبعد الاستثماري، ومن خلال متابعة مشروعه الاستثماري والانخراط فيه.

- **المخاطر التي يمكن أن تنشأ بسبب عدم توافر الكفاءة الإدارية والفنية والخبرة العملية لدى المستثمر.**

من الضروري توافر الإمكانات الإدارية والفنية والخبرة العملية لدى المستثمر في مجال مشروعه أو نشاطه الاستثماري؛ لأن توافر هذه المسائل سبب مهم في إنجاح المشروع الاستثماري وعدم توفرها يؤثر على كفاءة المشروع ويزيد من احتمالية وقوع خسارته، ويترتب على ذلك ارتفاع نسبة المخاطرة في هذا المشروع[3].

- **المخاطر التي يمكن أن تنشأ بسبب عدم سلامة المركز المالي للعميل المستثمر.**

---

(1) - أبو زيد، المخاطر التي تواجه استثمارات المؤسسات المصرفية الإسلامية، ج2/ ص627.

(2) انظر: أبو زيد، المخاطر التي تواجه استثمارات المؤسسات المصرفية الإسلامية، ج2، ص628-629.

- عطية، الصعوبات التي تواجه البنوك الإسلامية منذ قيامها إلى الآن، بحث في: مجلة المسلم المعاصر، عدد 27، ص94-95.- صديقي، مشكلات البنوك الإسلامية في الوقت الحاضر، ص276-277.

(3) أبو زيد، المخاطر التي تواجه استثمارات المؤسسات المصرفية الإسلامية، ج2/ ص628.

تتمثل هذه المخاطر في احتمالات عدم قدرة العميل المستثمر على الوفاء بحقوق المصرف المالية مستقبلاً، والمتمثلة في قيمة التمويل الممنوح وحصة المصرف من الأرباح المحققة، وتنشأ هذه المخاطر في حالة إذا كانت التزامات العميل المالية أكبر من إمكاناته أو موارده الفعلية أي عندما يكون صافي مركزه المالي الكلي مديناً، وهذا هو المقصود هنا بعد سلامة المركز المالي للعميل المستثمر.

ويرى الباحث ضرورة قيام المصرف الإسلامي بالتأكد من توفر السلامة المالية لطالب التمويل كأسلوب من أساليب تقليل نسبة المخاطر في استثمارات المصارف الإسلامية، ويتم ذلك من خلال إجراءات عدة، منها: جميع البيانات عن العميل المستثمر كنسخة من عقد الشركة، وصورة عن السجل التجاري، وصور عن عقود الأملاك العقارية، وأسماء الجهات التي تعامل معها.

ب/ مخاطر مصدرها نوعية الموارد البشرية المتاحة

إن نوعية وطبيعة الاستثمارات التي تجريها المصارف الإسلامية تشكل مصدراً أساسياً من مصادر المخاطر التي تواجهها؛ نظراً لكون هذه الاستثمارات تتميز بطبيعة خاصة، ولاعتمادها على مجموعة مختلفة عن المصارف التقليدية، فهي –أي المصارف الإسلامية– تطبق صيغ استثمارية كالمشاركة، والمرابحة، والاستصناع... وغيرها.

إن هذه الطبيعة الخاصة لاستثمارات المصارف الإسلامية تتطلب ضرورة توفر نوعية مميزة من الموارد البشرية القادرة على دراسة وتقييم عمل المستثمر وتحديد مدى صلاحيته وملاءمته للمشاركة فيه من قبل المصرف الإسلامي.

فإذا توفرت النوعية الملائمة من الموارد البشرية فإنها سوف تمثل أحد الضمانات الأساسية المطلوبة لمواجهة المخاطر التي تواجه تلك الاستثمارات، وإذا ما عجزت المصارف الإسلامية عن توفيرها، أو كانت الموارد البشرية المتاحة لها غير مؤهلة، فإنها سوف تصبح أحد مصادر المخاطر التي تواجه تلك الاستثمارات، وسوف تتمثل هذه المخاطر التي يمكن أن تنتج عن هذا المصدر في الأنواع التالية:

- المخاطر التي يمكن أن تنشأ نتيجة لعدم القدرة على دراسة واختيار العمليات الاستثمارية الملائمة.
- المخاطر التي يمكن أن تنشأ نتيجة لعدم قدرة هذه الموارد على متابعة العمليات الاستثمارية، وعلى عدم القدرة على ابتكار حلول للمشاكل التي يفرزها التطبيق العملي[1].

يتبين لنا هنا أن توفر الموارد البشرية الملائمة يمثل أحد المتطلبات الأساسية اللازمة لتطبيق هذه الاستثمارات بصورة صحيحة، وأن عدم توفرها يمثل مصدراً من مصادر المخاطر التي تواجه استثمارات المصارف الإسلامية.

ويرى الباحث أن توفر الموارد البشرية الملائمة العاملة في الجهاز المصرفي الإسلامي تشكل عنصراً رئيساً من عناصر بناء إستراتيجية لتقليل المخاطر في استثمارات المصارف الإسلامية؛ نظراً لكون هذه الموارد هي التي تدرس موضوع الاستثمار المقدم من قِبل العميل، ثم تقيم مدى صلاحيته أو عدم صلاحيته لدخول المصرف الإسلامي في هذا الاستثمار، ثم هي التي تقوم بمتابعة هذا الاستثمار، ويمكن تجاوز هذا الأمر بقيام المصارف الإسلامية بإنشاء مراكز تدريب خاصة بها بحيث تعد الموارد البشرية العاملة ضمن أجهزتها إعداداً كافياً للعمل وفق طبيعتها الخاصة، وكذلك إتباع الأسس السليمة لتعيين الموظفين ضمن أجهزة المصارف الإسلامية، حيث إن الدراسة التي أجراها المعهد العالمي للفكر الإسلامي تذكر أن المرتبة الأولى في أسس اختيار العاملين في المصارف الإسلامية هي الاعتبارات الشخصية، وتأتي بعدها الجدارة[2]، ويذكر الباحث إسماعيل العماوي في دراسته التطبيقية التي أجراها على البنك الإسلامي الأردني أن نسبة 60٪ من وسائل

---

[1] مركز البحوث المالية والمصرفية، التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية، مجلة الدراسات المصرفية، السنة 8، مجلد 8، عدد 1، ص52.

- سمحان، معايير التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية، مجلة الدراسات المصرفية، السنة 4، مجلد 4، عدد 2، ص51.
- أبو زيد، المخاطر التي تواجه استثمارات المؤسسات المصرفية الإسلامية، ج2/ ص629 وما بعدها.
- محمد، الصعوبات التي تواجه البنوك الإسلامية، بحث في: مجلة مجمع الفقه الإسلامي -جدة، عدد 8، ج3/ص 708.

[2] لجنة من الأساتذة الخبراء الاقتصاديين والشرعيين والمصرفيين، تقويم الجوانب الإدارية بالبنوك الإسلامية، ج5/ ص198.

استقطاب الموظفين في البنك الإسلامي الأردني كانت للترشيح من قِبل العاملين في البنك[1].

2/ مخاطر مصدرها عوامل خارجية

أ/ مخاطر مرتبطة بالأنظمة والقوانين السائدة:

إن التعليمات والأنظمة التي تحكم عمل هذه المصارف صممت في مجملها لخدمة المصارف التقليدية، ولذلك فمن الطبيعي أن تواجه المصارف الإسلامية صعوبة في التعامل مع هذه التعليمات التي لا تأخذ في الاعتبار خصوصيات العمل المصرفي الإسلامي، ومع ذلك فهذه المخاطر تختلف من مصرف لآخر حسب البلد الذي يعمل فيه واللوائح المصرفية التي يخضع لها[2].

ب/ مخاطر مرتبطة بالرقابة الشرعية:

إن عدم تبلور مفهوم الرقابة الشرعية في ذهن إدارة المصرف الإسلامي، أدى إلى وجود مخاطر مترتبة على الرقابة الشرعية، ومنها:

- قلة عدد الفقهاء المتخصصين في مجال المعاملات المصرفية والمسائل الاقتصادية الحديثة، مما يؤدي إلى عدم تصور واضح لهذه المسائل ومن ثم صعوبة الوصول للحكم الشرعي الصحيح فيها[3].
- التطور السريع والكبير في المعاملات الاقتصادية وصعوبة متابعتها بالفتوى وبيان الحكم الشرعي.
- الضغوط التي قد تمارسها إدارة المصرف على الهيئة لإباحة بعض التصرفات، وقد تعتمد الإدارة على عدم إلمام الهيئة الكامل بدقائق المعاملات المصرفية، فتقوم مثلاً بصياغة السؤال وتكييفه تكييفاً معيناً، أو حذف أجزاء منه، أو قد تكون صياغة السؤال مخالفة للواقع العملي ثم تقدمه للهيئة لتقوم الهيئة بإباحة التصرف بناء على ما قدم لها[4].

---

(1) العماوي، المعوقات الخارجية للمصارف الإسلامية، ص152.

(2) عبد الله، تحليل مخاطر الاستثمار، ص45.

(3) أبو معمر، أثر الرقابة الشرعية واستقلاليتها، ص35

(4) عطية، البنوك الإسلامية، ص73.

- ضيق اختصاصات الهيئة، فيقتصر دورها في أغلب الأحيان على صورة سؤال وجواب، ثم لا تقوم بتقويم الأخطاء و تقديم البديل الشرعي، وتصبح بذلك واجهة شرعية تكمل بقية الواجهات، لإضافة الصبغة الشرعية على المصرف، ودعاية أمام جمهور المسلمين[1].

تاسعا:الآثار المترتبة على المخاطر الأخلاقية في المصارف:

لقد ترتب على وجود المخاطر الأخلاقية جملة من الآثار التي ألقت بظلالها على واقع الاستثمار في المصارف ، منها:

1- الابتعاد عن الأساليب الاستثمارية التي تعتمد على مبدأ المشاركة في المخاطرة.

إن من أهم الآثار المترتبة على المخاطر الأخلاقية في المصارف تفضيل هذه المصارف للأساليب الاستثمارية التي تمتاز بارتفاع عامل الضمان وانخفاض نسبة المخاطرة، خاصة بيع المرابحة.

ويمكن أن يرجع الباحث تفضيل المصارف لأسلوب المرابحة واعتمادها عليه بصورة أساسية لعدد من الأسباب، منها:

أ-إن عمليات المرابحة للآمر بالشراء سهلة التنفيذ وقصيرة المدة، مما يترتب عليه سرعة دوران رأس المال وتحقيق ربح سريع مع تغطيتها لاحتياجات عدد كبير من المتعاملين مع المصارف [2].

ب- يعزو أحد الباحثين سبب توجه المصارف للمرابحة إلى قلة الخبرة والدراية من قِبل المصارف ، وأنها تعمل في ظل أنظمة وقوانين وضعت لتتلاءم مع البنوك التقليدية[3].

---

[1] داود، الرقابة الشرعية، ص35.

[2] داود، الاستثمار قصير الأجل، ص26 وما بعدها.
أبو زيد، المخاطر التي تواجه استثمارات المصارف الإسلامية، ج2/ ص642.أبو زيد، المضاربة، ص67-68.
أحمد، الأهمية النسبية لطرق التمويل المختلفة في النظام المصرفي الإسلامي، ص 138، ص 142. وقد أورد الباحث مجموعة من الكشوف الإحصائية لعمليات التمويل لدى بعض البنوك الإسلامية، للمزيد انظر ص145 وما بعدها من البحث الآنف الذكر.شحادة، موسى، تعليقه على بحث د. أوصاف أحمد، الأهمية النسبية لطرق التمويل، انظره ملحقاً ببحث د. أوصاف، ص170-171.
لجنة من الأساتذة الخبراء الاقتصاديين والشرعيين والمصرفيين،تقويم الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية، ج4/ص 37 وما بعدها.

[3] خرابشة، عبد عبد الحميد، جاء هذا النص ضمن تعليق الدكتور الخرابشة على بحث الدكتور أوصاف أحمد، الأهمية النسبية لطرق التمويل، انظره ملحقاً ببحث د. أوصاف، ص 160.

2- الاعتماد على الاستثمارات قصيرة الأجل:

من الآثار المترتبة على المخاطر الأخلاقية هو طغيان الاستثمارات قصيرة الأجل على استثمارات المصارف ، وقد يعزى ذلك إلى عدم توافر الجهاز الاستثماري بالتنظيم والحجم الملائمين لدى هذه المصارف والذي يمكن الاعتماد عليه للبحث عن الفرص الاستثمارية ودراستها وتقويمها، إضافة إلى ما سبق فإن طبيعة سلوك المتعاملين حالت دون الاعتماد بصورة أساسية على الاستثمارات طويلة الأجل خاصة المضاربة[1].

مما سبق نلحظ أن توجه المصارف كان نحو الاستثمارات الأكثر ضماناً والأقل مخاطرة، فمن خلال الجدول الآتي نشاهد أن حصة المرابحة كان لها نصيب الأسد من استثمارات المصارف، وهذا أمر يقلل من دور المصارف في التنمية الاقتصادية، وكان أولى بها السير نحوها.

عاشرا:الإجراءات مصرفية لتقليل مخاطر الأخلاقية في المضاربة:

تتمثل هذه الإجراءات المصرفية في صور عدة، منها:

1/ رفع كفاءة جهاز الاستثمار:وتقوم هذه الإجراءات على رفع كفاءة جهاز الاستثمار في المصارف الإسلامية، وتبرز أهمية هذه الإجراءات في كونها تخلص المصرف من مصادر الخطر[2].

يأتي جهاز الاستثمار على رأس أجهزة النموذج في المصارف لأسباب منهجية وفنية في نفس الوقت ولاعتبارات عملية وإجرائية، وفيما يأتي نموذج مقترح لوحدات جهاز الاستثمار في المصارف:

---

[1] لجنة من الأساتذة الخبراء الاقتصاديين، تقويم الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية، ج4/ص 33-34، 39.
- دوابه، صناديق الاستثمار في البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، ص31 وما بعدها.
* انظر: ملحق رقم (6) بعنوان: توزيع استثمارات بعض المصارف الإسلامية حسب آجالها من: محيسن، تقييم تجربة البنوك الإسلامية، ص 215-216.

[2] ناصر، مخاطر التمويل الإسلامية وأساليب التعامل معها، ضمن كتاب: إدارة الأصول ومخاطر التمويل في العمل المصرفي التقليدي والإسلامي، اتحاد المصارف العربية، ص279.

- **وحدات التخطيط والبحوث والإحصاء:**

أ- وحدة التخطيط:تعنى أساساً بوضع التصورات التخطيطية للمصرف في المرحلة القادمة حسب أنشطته المختلفة كمجالات الاستثمار ونوعه وحجمه.

ب- وحدة الإحصاء:تقوم هذه الوحدة بكل ما يلزم التخطيط من بيانات إحصائية من داخل المصرف أو خارجه.

ج- وحدة البحوث:تعني هذه الوحدة بكل ما قد يلزم لكل ذلك من بحوث ودراسات حول السوق مثلاً أو السلعة أو الأحوال الاقتصادية المختلفة داخلياً أو خارجياً، وتضم هذه الوحدة:

- **وحدة الاستعلام والبيانات:**تقوم بجمع المعلومات والاستدلالات عن العملاء وأوجه النشاط المختلفة من مصادرها المختلفة.
- **وحدة المراجعة والتفتيش وتطوير النظم:**المراجعة والتفتيش بمثابة الجهاز الرقابي للتحقق من تطبيق والتزام تعليمات المصرف بقصد تحقيق عدة أهداف، منها: منع الأخطاء واكتشافها وتصحيحها.

وتشمل الرقابة السابقة على التنفيذ واللاحقة له، ويتعين وجود نماذج لها تشارك في وضعها الهيئة الشرعية.

د. وحدة المتابعة: هي مدار نجاح المصرف في متابعته لنشاطاته، وقد تكون متابعة مكتبية من خلال التقارير والبيانات التي يقدمها العميل نفسه، أو ميدانية من خلال الزيارات والرؤية المباشرة، وذلك من خلال نماذج تشارك في وضعها الهيئة الشرعية.

هـ: وحدة الحاسب الآلي:تتولى تجميع كافة العمليات المصرفية حسب العملاء لسرعة ودقة تحديد مراكزهم المالية في أقرب وقت ممكن مع أفضل الضمانات.

و: وحدة الموارد البشرية:تتولى كافة أمور العاملين ابتداءً من وضع قواعد اختيارهم وانتهاء بتسوية أوضاعهم بعد انتهاء علاقة العمل.

ز: وحدة العلاقات الخارجية:تنظيم علاقة المصرف بمراسليه في الخارج إذ يحتفظ المصرف في الخارج بأمواله لغرض الاستعمال الخارجي ما لم تكن هناك أهداف مرحلية يعمل البنك على تغطيتها، ويجب تدخل الهيئة الشرعية في مراقبة ذلك.

ح: وحدة العلاقات العامة:تقوم بتهيئة مناخ تعاملات البنك، ونشر الوعي المصرفي، والترويج وتسويق نشاطاته، ويتعين لذلك اشتراك الهيئة الشرعية في كل ذلك.

ط: الوحدة القانونية:تضطلع بالمشاكل القانونية التي تواجه المصرف وتشارك في مراجعة العقود من الناحية القانونية بعد إجازتها من الناحية الشرعية.

ي: الوحدة الإدارية:تضطلع بمهمة الترتيبات والتجهيزات الإدارية بمعاونة الهيئة الشرعية في وضع الضوابط اللازمة لذلك من وجوه الإنفاق[1].

2/ التأمين:

يستخدم التأمين كوسيلة لنقل عبء المخاطر إلى الغير مقابل تكلفة معينة، ويمكن استخدام هذه الوسيلة لتغطية مخاطر السرقة والحريق مما تقبل شركة التأمين تغطيته.

3/ الصناديق المشتركة:

تقوم فكرة هذه الصناديق على أساس التعاون بحيث تقوم الأطراف المشاركة ذات العلاقة بالنشاط الاستثماري في سداد حصص رأس مال الصندوق الذي تكون مهمته تغطية المخاطر التي قد تحدث لأي طرف، ويكون هذا الصندوق على مستوى النشاط الاستثماري ككل أو خاص بنوع معين كإنشاء صندوق مشترك لتغطية مخاطر السلم[2].

4/ ضرورة توافر مجموعة من المعايير في الشخص طالب التمويل:

إن من أهم المعايير التي ينبغي أن تتوافر في الشخص طالب التمويل هي:

---

[1] البعلي، بحوث اقتصادية ومصرفية في الإسلام، ص296-299.

[2] ناصر، مخاطر التمويل الإسلامي، في كتاب: إدارة الأصول ومخاطر التمويل، ص281.

أ- الأمانة والالتزام بالسلوك القويم:

يجب أن تتوفر في المستثمر صفتا الأمانة والالتزام بالسلوك القويم، إضافة إلى كونه صاحب سمعة حسنة لكي يأمن المصرف الإسلامي على أمواله من التعدي عليها بأية صورة من الصور[1].

والذي يراه الباحث في هذا المقام أن على المصارف ضرورة التأكد من هذا الأمر قبل الدخول في المضاربة، وألا يكتفي بمجرد التزكية من أحد العملاء المعروفين لديها، بل على الوحدة المعنية بشؤون الاستثمار ضرورة وضع معايير محددة يخضع لها كل عميل يطلب التمويل.

ب- القدرة والكفاءة:

يجب على الشخص طالب التمويل التحلي بالقدرات والكفاءات اللازمة التي تمكنه من النجاح في المشروع، ويرى الباحث أن هذه الكفاءة يمكن أن تقسم إلى:

- **الكفاءة الإدارية الفنية:** أي توفر الخبرة العملية اللازمة في إدارة المشروع المنوي الاستثمار فيه، وهذه الخبرة تختلف باختلاف المشروع.
- **الكفاءة المالية:** والمقصود بها هنا: سلامة المركز المالي للعميل، بألا يكون العميل معسراً أو مديناً بصورة تخل بقدرته على الوفاء بالتزاماته للمصرف.

وتشكل الكفاءة عاملاً وقائياً من المخاطر، بحيث يستطيع المصرف أن يسترشد بهذا الأمر قبل أن يمنح العميل المستثمر الأموال للاستثمار.

وفي هذا المقام يطرح الباحث تساؤلاً مفاده: كيف يمكن للمصرف الحصول على المعلومات المطلوبة عن العميل؟

إن مسألة المعلومات المطلوبة عن العميل من المسائل الهامة للغاية؛ نظراً لكونها هي الفيصل في حصول العميل المستثمر على التمويل أم لا، ويمكن للمصرف الحصول على هذه المعلومات من خلال:

---

(1) سمحان، معايير التمويل والاستثمار، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مجلد4، عدد2/ص50.
- مركز الاقتصاد الإسلام، التمويل بالمشاركة في الأرباح، مجلة الاقتصاد الإسلامي، عدد75، ص41-44.
- السالوس، حماية الحسابات الاستثمارية، مجلة المجمع الفقهي الإسلامي - رابطة العالم الإسلامي، عدد 15، ص152.

أ/ المقابلة الشخصية، بحيث يُعد الموظف المسؤول داخل المصرف جملة من الأسئلة التي يمكن من خلالها إعطاء صورة أولية عن كفاءة ومقدرة العميل.

ب/ الزيارات الميدانية إلى مكان عمل العميل للحصول على معلومات واقعه الميداني العملي، بحيث تكشف هذه الزيارة أسلوب العمل وطبيعته ومدى كفاءة العميل في إدارة شؤون عمله[1].

ويؤكد الباحث على ضرورة قيام المصارف ببناء قواعد بيانات ومعلومات عن المستثمرين وأحوالهم، لكي تكون معيناً لها في القرار بالموافقة على الدخول معهم في مشروعات استثمارية أم عدم الدخول.

حادي عشر: المتابعة الميدانية من قبل المصرف للمضارب:

تتمحور أهمية المتابعة الميدانية في كونها تمثل إشرافاً مباشراً على تنفيذ المضارب لعملية المضاربة؛ للتأكد بصورة مباشرة على مدى التزامه وكفاءته وعدم انحرافه عن أهداف هذه العملية[2].

---

[1] انظر: -أبو زيد، نحو تطوير نظام المضاربة، ص220 وما بعدها.

- يسرى، دور البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية، مقال منشور في موقع إسلام أون لاين:

http://www.islamonline.net/Arabic/contemporary/2005/06/article04.shtml

[2] انظر: أبو زيد، نحو تطوير نظام المضاربة، ص226 وما بعدها.

المبحث الثالث

تقنات (أدوات) إدارة المخاطر

مقدمة:

يمكن تعريف إدارة المخاطر بإيجاز على أنها تأثير عدم اليقين على الأهداف. وهو ينطوي على تحديد وتقييم وترتيب أولويات المخاطر يليها استخدام الموارد لتقليل أو السيطرة على تأثيرها السلبي.

تواجه كل مؤسسة مخاطر مختلفة قليلاً ، والتي يمكن أن تنبع من العديد من المصادر المختلفة وتشمل كل شيء من أخطاء الإدارة الإستراتيجية إلى تهديدات أمن تكنولوجيا المعلومات إلى الكوارث الطبيعية. لهذا السبب ، يجب على المؤسسات إجراء تقييمات دورية للمخاطر وتنفيذ خطة للتخفيف من الاضطرابات المحتملة.

تتبع جميع تقييمات المخاطر نفس الخطوات الخمس الأساسية ، على الرغم من وصف الخطوات أحيانًا باستخدام مصطلحات مختلفة أو تم تعديلها قليلاً لتلبية احتياجات المنظمات المختلفة بشكل أفضل.

الخطوة الأولى تحديد المخاطر. الهدف من الخطوة الأولى لتقييم المخاطر هو تحديد جميع المخاطر التي قد تسبب ضررًا للمنظمة وتؤثر سلبًا على أهدافها. هناك عدد من تقنيات تحديد المخاطر التي يمكن استخدامها لإنجاز هذه الخطوة.

الخطوة الثانية تحليل المخاطر. مع تحديد المخاطر ، حان الوقت لتحليلها وتحديد احتمالية وعواقبها. في نهاية هذه الخطوة ، يجب أن يكون لدى المنظمة فهم أفضل بكثير للمخاطر التي تواجهها وأن تكون على دراية بتأثيرها المحتمل على أهداف المشروع وغاياته.الخطوة الثالثة تصنيف المخاطر. الخطوة التالية هي ترتيب المخاطر المكتشفة وفقًا لحجم تأثيرها المحتمل. قد يكون لبعض المخاطر مثل هذا التأثير السلبي المحتمل الضخم بحيث لا تستحق المخاطرة ، في حين أن تأثير

المخاطر الأخرى قد يكون ضئيلاً.الخطوة الرابعة: تخطيط الاستجابة للمخاطر. بدءًا من أعلى مستوى للمخاطر ، فإن الهدف هو الخروج بخطة تجعل من الممكن تقليل احتمالية وتأثيرها.الخطوة الخامسة: مراجعة تقييم المخاطر. نظرًا لأن المؤسسات تتطور دائمًا ، فمن الضروري مراجعة تقييم المخاطر وتحديثه بانتظام للحفاظ على ملاءمته وفائدته.

يمكن دعم كل خطوة من الخطوات الخمس لتقييم المخاطر بأدوات وتقنيات مختلفة لإدارة المخاطر ، بما في ذلك ما يلي:

تعريف المخاطر: تحليل ربطة الانحناءة ، تحليل دائرة التسلل ، تحليل ماركوف ، المقابلات ، تحليل الافتراضات والقيود ، تحليل المستندات ، تحليل المخاطر ونقاط التحكم الحرجة ((HACCP، FMEA – تحليل تأثير وضع الفشل ، FTA – تحليل شجرة الأعطال ، تقييم جودة البيانات ، تحليل السبب الجذري ، تحليل SWOT ، تحليل السبب والنتيجة ، تحليل السبب والنتيجة.

تحليل المخاطر: تحليل حماية الطبقة (LOPA) ، تحليل ربطة الانحناءة ، تحليل السبب الجذري ، احتمالية وتأثير المصفوفة ، قوائم المراجعة ، تقييم جودة البيانات ، نظام المعلومات لإدارة المشروع ، دلفي.

تصنيف المخاطر: تحليل السيناريو ، محاكاة مونت كارلو ، إحصائيات بايز وشبكات بايز ، قوائم المراجعة ، شجرة القرارات ، مخططات التأثير ، تقييم جودة البيانات ، حكم الخبراء ، الاجتماعات ، نظام المعلومات لإدارة المشروع.

تخطيط الاستجابة للمخاطر: تقييم جودة البيانات ، تحليل السبب الجذري ، تحديد استراتيجيات الاستجابة للمخاطر ، العصف الذهني ، قوائم المراجعة ، المقابلات ، تحليل البدائل ، نظام المعلومات لإدارة المشاريع ، دلفي.

مراجعة تقييم المخاطر: الاجتماعات ، نظام المعلومات لإدارة المشروع ، قوائم المراجعة ، التحليل الاحتياطي ، حكم الخبراء.

توجد مجموعة من تقنيات (أدوات) إدارة المخاطر التى تستخدمها المنشآت نذكر منها الآتى : -

التأمين:

هو الحصول على تغطية تأمينية للخسائر التى تتعرض لها المنشأة وذلك مقابل الأقساط التى تدفع لشركات تأمين تتحمل تلك المخاطر .

التحوط :

هو الدخول فى صفقات آجلة بغرض تقليل المخاطر أو التحكم فيها .

بيع الذمم المدينة :

هو عملية بيع الذمم المدينة إلى طرف ثالث بخصم معين ، والهدف من هذه التقنية هو التخلص من المخاطر المتعلقة بالحسابات الغير قابلة للتحصيل .

الضبط :

يتمثل فى الإجراءات الرقابية المتخذة للتعامل مع المخاطر ، ومن أهم أهداف هيكل الرقابة الداخلية بالمنشآت هو ضبط المخاطر المحتملة .

التحويل :

هو مجموعة من الإجراءات الهدف منها تحويل المخاطر إلى طرف آخر ، مثال بيع الذمم المدينة ، التأمين لدى شركات التأمين .

قبول المخاطر :

يتم قبول المخاطر فى حالة إرتفاع تكلفة إدارة المخاطر عن المنافع المحققة ، أو لأنها لاتشكل تهديدا جوهريا على المنشأة ، او لأنه لايوجد خيار آخر .

تجنب المخاطر:

هو تفادى الدخول فى النشاط الذى يؤدى إلى نشؤ المخاطر ، مثل تقليل العمل بسياسة البيع النقدى بدلا عن سياسة البيع الآجل وذلك لتفادى التعثر فى المديونيات

وجود أقسام مسئولة عن التقيد (الإلتزام):

إن المخاطر الحرجة التى تواجه المصارف وشركات التأمين والشركات التى تتعامل بالمواد الخطرة على البيئة يتحتم عليها تأسيس أقسام مستقلة مسئولة عن الإلتزام بهدف تحقيق مستوى إدارة أفضل للمخاطر . [1]

يتم إعداد خريطة الفرص / المخاطر من خلال أربعة خطوات هى : –

(1) تحديد المخاطر .

(2) تقييم المخاطر لمعرفة المخاطر الأكثر أهمية .

(3) القياس الكمى : فمثلا لتوقعات السوق تتم مقارنة ومقابلة مصدرين مختلفين ، فالمصدرالأول هو خبرة تعامل الإدارة مع الســوق ، أما المصد الثانى فيتمثل فى الإحصائيات التى يتم الحصول عليها من الجهات المنظمة للصناعة ومن جمعيات المستهلكين .

(4) التجميع : يقصد به إشتراك ممثلين من وظائف الرقابة والتحكم ، ومن التخطيط الإستراتيجي، ومن القــائمين بمهام إدارة المخاطر ، والهدف من ذلك هو الوصول إلى متطلبات الأعمال الكلية للمنشأة ، وأيضا يمكن تحقيق المنافع المتمثلة فى التعرف المبكر على العوامل الجوهرية المحركة للنشاط . تحقيق الموازنة بين الفرص والمخاطر. والمبادرة بإتخاذ إجراءات محددة بغرض الحد من التعرض للمخاطرة ، وفتح مجال للبدائل بالنسبة للمشروعات الجديدة . [2]

---

[1] جمعية المدققين الداخليين الأمريكية **((دور نشاط التدقيق الداخلى فى الحوكمة والمخاطر والرقابة))** مرجع سبق ذكره ، القسم ، ص ص 18 – 19 .

[2] جوناثان روفبد ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 136 - 139 .

يعتبر منهج إدارة المخاطر مدخلا علميا للتعامل مع المخاطر وهذا المنهج يتطلب سلسلة من الخطوات المتتابعة ، وهذة السلسلة وتتابعها يمثل أهم التقنيات التى تستخدمها المنشآت للتعامل مع المخاطر، وفيما يلى توضيح هذة التقنيات كما أوردها (الدكتور طارق عبدالعال حماد) فى كتابه **(إدارة المخاطر)** : –

تحديد الأهداف،التعرف على المخاطر، تقييم المخاطر، دراسة البدائل واختيار أداة التعامل مع المخاطرة، تنفيذ القرار،التقييم والمراجعة للمخاطر .

أولا: – تحديد الأهداف

تتمثل الخطوة الأولى فى عملية إدارة المخاطر فى تحديد ما تود المنشأة أن يفعلة برنامج إدارةالمخاطر ، ويجب وضع خطة للعمل بغرض الحصول على أقصى منفعة من النفقات المرتبطة بإدارة المخاطر .

يوجد عدد من الأهداف المحتملة والتى ترغب المنشآت فى تحقيقها من خلال عملية إدارة المخاطر مثل الحفاظ على بقاء المنظمة واستمراريتها ككيان عامل فى الإقتصاد ، تقليل التكاليف المرتبطة بالمخاطر البحتة إلى الحد الأدنى ، وحماية الموظفين من الحوادث التى تسبب الإصابات الخطيرة ، من المعلوم أن المسئولية النهائية عن المحافظة على إصول المنشأة تقع على عاتق مجلس الإدارة لذلك يجب أن تصدر الأهداف وسياسة إدارة المخاطر عن مجلس الإدارة ، ويجوز لمجلس الإدارة أن يتلقى النصح والإستشارة من مدير المخاطر .

ثانيا : – التعرف على المخاطر

يتم فى هذة المرحلة تفـــويض عملية إدارة المخاطر إلى طرف أو جهة خارجيـــة مثل وكيل تأمين أو إستشارى إدارة المخاطر نسبة لأنهم يكونون أكثر وعيا ودارية بالمخاطر ، ويستخدم معظم مديرى المخاطر منهجا علميا منظما للتعامل مع

مشكلة التعرف على المخاطر وذلك بغرض إكتشاف المخاطر الهامة ، وتشمل الأدوات المستخدمة فى عملية التعرف على المخاطر ما يلى : -

(أ) السجلات الداخلية للمنشأة . (ب) خرائط تدفق العمليات .(ج) تحليل القوائم المالية (د) المقابلات الشخصية .(ه) معاينة عمليات المنشأة . (و) إستقصاءات تحليل المخاطرة .

عندما يستخدم العاملين بإدارة المخاطر الأدوات المذكورة أعلاة عن طريق(منهج الإدماج) Combination Approach مقترنا ذلك بالخيال الإبداعى والفهم الوافى لعمليات المنشأة فيمكنهم إكتشاف مخاطر المنشأة وذلك عبر التدفق المتواصل من المعلومات المتعلقة بأنشطة المنشأة والتغييرات الحادثة فى هذة الأنشطة ، كما يمكـــنهم معرفة ما يتعلق بعمليات إقتناء الإصول الجديدة والإنشاءات الجديدة ، وأيضا التعرف على العلاقات المتغيرة مع الكيانات الخارجية .

ثالثا : - تقييم المخاطر

بعد التعرف على المخاطر تأتى خطوة تقييم المخاطر ، يقوم مدير المخاطر بقياس الحجم المحتمل للخسارة واحتمال حدوث تلك الخسارة ثم تحديد أولويات العمل آى تحديد الأسبقية فى عمليات التعامل مع المخاطر وذلك حسب شدة وطأة المخاطرة.

عندما يتم ترتيب المخاطر عدديا من حيث الأهمية تكون النتيجة واحدة فمـــثلا إذا نتج الإفلاس مـــن خسارة التازمات أو فيضان أو حريق غير مؤمن ضدة ، لذلك فالطريقة المثلى هى ترتيب المخاطرفى صورة تصنيف عام مثل حرجة، هامة، غير هامة ، ويمكن إيضاح هذا التصنيف كما يلى :

المخاطر الحرجة

هى كل ظروف التعرض للخسارة التى تكون فيها الخسائر المحتملة ذات حجم سوف ينتج عنه الإفلاس .

المخاطر الهامة

هى ظروف التعرض للمخاطرة التى لن يترتب على خسائرها الإفلاس .

المخاطر غير الهامة

هى ظروف التعرض للمخاطرة التى يمكن تعويض الخسائر المحتملة فيها، وذلك إعتمادا على الإصول الحالية للمنشأة ، أو الإعتماد على الدخل دون أن يتسبب ذلك فى ضائقة مالية .

توزيع ظروف التعرض للمخاطر على واحدة من الفئات أعلاه يتطلب معرفة الخسائر المالية التى قد تنتج من تعرض معين للمخاطرة ، وأيضا يتطلب معرفة تقييم قدرة المنشأة على تحمل هذة الخسائر ، ويشمل ذلك قياس مستوى الخسائر الغير مؤمن ضدها والتى تتمكن المنشأة من تحملها دون اللجوء إلى الإقتراض ، كما يشمل أيضا معرفة القدرة الإئتمانية القصوى للمنشأة

رابعا : دراسة البدائل واختيار أداة التعامل مع المخاطرة

تتمثل هذة الخطوة فى دراسةالتقنيات التى يجب إستخدامها مع كل مخاطرة ، وهذة التقنيات تشمل :

تفادى المخاطرة ، الإحتفاظ بالمخاطرة ، خفض المخاطرة ، وتقاسم وتحويل المخاطرة،

فى هذة المرحلة تواجه مدير المخاطر مشكلة فى إتخاذ القرار، بمعنى آخر مطلوب منه تحديد آى التقنيات المتاحة يجب إستخدامها فى التعامل مع المخاطرة. وهذة القرارات تتفاوت من منشاة لأخرى وذلك حسب سياسة إدارة المخاطر بالمنشأة فالمنشآت التى تحدد معايير تكون واجبة التطبيق عند إختيار التقنيات وتكون سياسة إدارة المخاطر جامدة وصارمة ومفصلة ففى هذه الحالة يصبح مدير المخاطر فقط إداريا لبرنامج إدارة المخاطر ، أما فى

حالة أن تكون السياسة مرنة تسمح بحرية العمل وحرية التصرف ففى هذه الحالة تكون مسئولية مدير المخاطر أكبر.

عندما يحاول مدير المخاطر تحديد أنسب التقنيات الواجب إستخدامها فعليه أن يدرس حجم الخسائر المحتملة ، ومدى إحتمال حدوثها (الإحتمالية والأثر) كما يجب عليه معرفة الموارد التى ستكون متاحة لتعويض الخسائر عند حدوثها ، وأيضا يقوم بتحديد التكلفة والمنفعة المرتبطة بكل منهج ، ووفقا لأفضل المعلومات المتاحة والتى يحصل عليها مدير المخاطر مما ذكر سابقا، واسترشادا بسياسة إدارة المخاطر بالمنشأة يقوم مدير المخاطر بإتخاذ القرار المناسب.

خامسا : تنفيذ القرار

مرحلة تنفيذ القرار تتطلب إجراء إدارى ، فمثلا إذا كان القرار هو إستخدام منع الخسارة للتعامل مع مخاطرة معينة فيجب تصميم وتنفيذ برنامج مناسب لمنع الخسارة ، وغالبا يكون القرار فى هذة الحالة هو إجراء إدارى يتم بموجبه تفادى الدخول فى النشاط الذى يترتب عليه حدوث المخاطرة . وعندما يكون القرار هو تحويل المخاطرة من خلال التأمين فيجب إتخاذ إجراء إدارى هو إختيار شركة التأمين التى ترغب المنشأة فى التأمين لديها وعقد مفاوضات التعاقد معها.

سادسا : التقييم والمراجعة

يجب أن يتضمن برنامج إدارة المخاطر عمليات التقييم والمراجعة وذلك لسببين هما:

(أ) عملية إدراج مخاطر جديدة لا تتم من فراغ، فتغير الأشياء ينتج عنه مخاطر جديدة واختفاء مخاطر قديمة لذلك فالتقنيات التى تناسب العام السابق ليست هـــى التقنيات التى تناسب العام الحالى وأيضا عملية الإنتباه المتواصل مطلوبة .

(ب) أحيانا تكون هناك أخطاء تستوجب من مدير المخاطر مراجعة القرارات واكتشاف الأخطاء قبل أن تصبح باهظة التكاليف ويتم ذلك عبر عمليات التقييم والمراجعة .

بالرغم من أن وظائف التقييم والمراجعة تعتبر من المهام المتواصلة لمدير المخاطر إلا أن هناك بعض المنشآت تطلب الإستشارة الدورية من مستشارين خارجيين .

تتحمل جميع المنشآت المخاطرة من أجل تحقيق أهدافها ، وبدون مخاطرة لا تكون هناك أرباح ، ولكن يجب أن تدار تلك المخاطر بطريقة منهجية منضبطة ، فإدارات المخاطر ليس الهدف منها فقط حماية المنشأة من الخسائر، ولكن مطلوب منها أيضا تفعيل التقنيات الملائمة والتى تمكن المنشأة من أن تتحمل المخاطر الضرورية لتحقيق أهدافها، ويقول الإتحاد الدولى لجمعيات إدارة المخاطر والتأمين إن إدارة المخاطر تشكل جزءا محوريا من الإدارة الإستراتيجية فى كل المنشآت ، وانها عملية منهجية للتصدى للمخاطر بغرض تحقيق المنافع ، وغالبا ما تسمى هذه العملية بإسم إدارة مخاطر المشروع ، والهدف منها هو إضافة قيمة قصوى إلى أنشطة المنشأة، ويجب أنتشمل عملية إدارة مخاطر المشروع كل الأنشطة وأن تتضمن ما يلى :

تحديد المخاطر وتقييمها :

تشمل هذه الخطوة تحديد المخاطر الهامة التى تواجه المنشأة، ويتم إنشاء سجلات وخرائط للمخاطر ، ثم إجراء تحليل كمى وكيفى (نوعى) لدرجة التعرض لهذه المخاطر.

- **إستراتيجيات تخفيف المخاطر:**

هذه المرحلة تمثل أهم مراحل برنامج إدارة المخاطر حيث يتم فيها وضع الإستراتيجيات التى تمكن المنشأة من تخفيف آثار المخاطر ، فيجب إدراج خطط عمل إدارة المخاطر ضمن خطط الأعمال الكلية للمنشأة .

- **نقل المخاطر المتبقية:**

بعد أن يتم تقييم وتنفيذ جميع الإستراتيجيات المتعلقة بتخفيف المخاطر فيجب أن تدار المخاطر المتبقية بفعالية مـــن خلال التقنيات التى يكون فيها مزيج من التأمين والتحوط وذلك بغرض ضمان الحصول على أفضل تغطية تأمينية بأقل تكلفة ممكنة.

- **تقارير المخاطر:**

يجب على المنظمة أن تمتاز بالقدرة على إعداد التقارير عن المخاطر ورفع هذه التقارير إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة .

- **المتابعة:**

هذه الخطوة تهدف إلى ضمان الإلتزام بالسياسات والإجراءات المتعلقة بعملية إدارة المخاطر ومدى فاعليتها . [1]

تتفاوت عمليات تنفيذ تقنيات إدارة المخاطر من منشأة إلى أخرى ، ولكن من المهم أن تتضمن هذه العمليات الإسلوب الذى يتم به ترسيخ الوعى بإدارة المخاطر

[1] د. طارق عبدالعال حماد ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 58 - 64 .

فى إطار ثقافة المنشأة ، وأيضا تتفاوت خبرات العاملين فى مجال إدارة المخاطر وتتنوع لتشمل العديد من المجالات مثل الإســـتثمار ، المالية ، القانون ، الهندسة ، نقل المخاطر ، المراجعة الداخلية .....إلخ فإمتزاج هذة الخبرات يوضح بأن عملية إدارة المخاطر عملية تعاونية تتطلب الإلتزام والإجماع داخل المنشأة ، وتعتبر ثقافة المنظمة والغرض من وجودها بمثابة القوة المحركة لإستراتيجيات العمليات وتخفيف المخاطر لتحقيق النجاح ، ومن أجل دمج إدارة المخاطر ضمن الإدارة الإستراتيجية للمنشأة فيجب أن تكون إدارة المخاطر فى مستوى مرتفع فى الهيكل التنظيمى وذلك لضمان نجاح برنامج إدارة المخاطر . [1]

أولا : تقنيات (أدوات) ضبط الوصول المادى

الأقفال العادية: هى الأقفال الخاصة بالمفاتيح الحديدية ، يجب إضافة عبارة (يمنع نسخة) .

الأقفال الإلكترونية: هى الأقفال التى تحتاج إلى إستخدام بطاقة ممغنطة لتجاوزها .

الأقفال الرقمية : يتم تجاوزها عبر رموز عددية .

الأقفال المربوطة بالصفات الحيوية / الشخصية : تعتمد على التأكد من الصفات الشخصية مثل بصمات الأصابع أو شبكية العين أو الصوت .

الباب المزدوج : يعتمد على وجود بابين يجب إغلاق الأول قبل التمكن من فتح الباب الثانى، وتسمح بدخول شخص واحد.

أنظمة الإنذار المزودة بأجهزة كشف الحركة . وكاميرات الفيديو ، افراد الحراسة ، شارات التعريف ، وتخصص لون مختلف لشارات الزوار، تسجيل الزوار عند مدخل المنشأة ، وتسجيل الدخول الإلكترونى، ويتم من خلال الأقفال الإلكترونية ، واقتصار الدخول عبر نقطة واحدة فقط .

[1] جوناثان روفيد ، مرجع سبق ذكره ، ص 41 .

عربة توزيع الوثائق والتقارير المحمية ، الهدف منها حماية مخرجات النظام أثناء عملية توزيعها.

ثانيا : تقنيات مواجهة المخاطر البيئية

تشتمل على أجهزة إنذار الحريق وأجهزة الكشف عن الدخان . أجهزة إطفـــاء الحريق التى تعتمد على(الماء ، ثانى أكسيد الكربون) . أجهزة الكشف عن تسريب الماء . الجدران والأرضيات والأسقف المضادة للحريق . إختيار موقع إستراتيجى غرفة الحاسوب (الطوابق العليا) ، بهدف تقليل إحتمالية التعرض للمخاطر الناتجة عن الفيضانات أو تسرب المياه . إستخدام مولدات للكهرباء . إستخدام تجهيزات عدم إنقطاع التيار الكهربائى (بطارية الحاسوب مثلا) . منع الأكل والشرب والتدخين فى غرف أجهزة الحاسوب . توصيل الأسلاك الكهربائية عبر أنابيب مضادة للحريق لتقليل إحتمال حدوث الحريق . تمديد الأسلاك الكهربائية من مصدرين مختلفين لتقليل إحتمال أنقطاع التيار الكهربائى .إستعمال أجهزة قطع الكهرباء فى حالات الطوارى بغرض إيقاف الأجهزة فى حالات الطوارى . والتغطية التأمينية ضد جميع المخاطر البيئية .

ثالثا : تقنيات (أدوات) مواجهة المخاطر الرقمية

يتم التصدى للمخاطر الرقمية بإستخدام برمجيات الأمان ، وهى برمجيات تتلخص مهامها فى الآتى:

- ضبط عمليات الوصول الرقمى إلى أنظمة المعلومات . التحقق من شخصية المستخدم .
- السماح بالدخول وفق قواعد محددة مسبق، ومراقبة وتسجيل وتقديم التقارير عن إستخدام المعلومات .

منع حدوث الحالات الآتية [1] : -

(أ) الوصول غير المرخص إلى قاعدة البيانات والمعلومات.

(ب)الإستخدام الغير مسموح به لبرامج ووظائف النظام .

(ج) التغيرات الغير مسموح بها للبيانات والمعلومات . [1]

تعريف المخاطر :

هى الخطوة الأساسية ، والهدف منها هو التعرف على المخاطر التى تواجه المنشأة .

تحليل المخاطر:

فى هذة الخطوة يتم تصنيف الخطر ومعرفة مصدرة الأصلى

تقييم المخاطر :

هى عملية يتم بموجبها تحليل عنصرى الخطر وهما:

(أ) إحتمالية حدوث الخطر .

(ب) الآثار الناتجة عن حدوث الخطر .

التحكم فى المخاطرة :

عبارة عن تحديد الطريقة (التقنية) المناسبة لتقليل إحتمالية حدوث الخطر وأيضا لتقليل الآثار الناتجة عن حدوث الخطر .

المراقبة والمتابعة الدورية للمخاطر :

هى آخر التقنيات (الأدوات) أو الخطوات التى يتم تطبيقها ، والهدف منها هو إكتشاف مصادر الخطـــر الجديدة ، وأيضا معرفة أسباب الفشل التى أدت إلى عدم التحكم فى المخاطر السابقة . [1]

[1] - أ. د . عاطف عبد المنعم وآخرون . تقييم وادارة المخاطر ، الطبعة الأولى ، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث جامعة القاهرة ، مصر، 2008 م ، ص 13 .

تعتبر تقنيات إدارة المخاطر متعددة وكل منشـــأة تسعى لتطبيـــق مـــا يناســـب نشاطها حتى تتتمكن من تحقيق أهدافها ، ومن أمثلة هذة التقنيات ما يلى :

أولا : تجنب المخاطرة

هى تقنية تتلخص فى تفادى النشاط الذى تنشأ عنه المخاطرة ، فمثلا البنوك أحيانا تتجنب الدخول فى الأنشطة التى تمثل لها مخاطر عالية فتمتنع عن تمويل هذه الأنشطة .

ثانيا : تقليل المخاطر

هى عملية اللجوء إلى تخفيض حجم الإستثمارات طويلة الأجل التى تنشأ عنها مخاطر لاتحب المنشأة أن تتحملها ، وأيضا عملية الإشتراك مع آخرين لتحمل المخاطر بالدخول فى صناديق الإستثمارفإنها تمثل نموذجا لتقنية تقليل المخاطر[1] .

ثالثا : نقل المخاطر

هى الإحتماء من المخاطر بتحويلها إلى طرف آخر (شركات التأمين) .

يرى الباحث أن المخاطر التى تكون فيها الإحتمالية عالية وايضا الأثر عالى هى التى يجب على المنشأة أن تضعها من الأولويات التى يتم إتخاذ قرار بشأنها .

لقد ذكر الكاتب (هربرت كندلر) فى كتابه (**المخاطرة**) ،أن التقنيات التى يتم إستخدامها لمعالجة المواقف التى تتضمن مخاطر تتمثل فى :

أولا : مرحلة الإستكشاف :

1) توضيح أهداف وقيم المنشأة .
2) تحديد وتقييم البدائل .

[1] كندلر، هربرت كندلر ، (1423ه) المخاطرة ، الطبع ة الأولى ، ترجمة باهر عبدالهادى ، أشـرف على الترجمـة وراجعها د . إبراهيم بـن حمد القعيـد ، دار المعرفة للتنمية البشـرية ، المملكة العربية السعودية ، ص 17 .

3) تقيم مدى مقدرة المنشأة على تحمل المخاطرة .

ثانيا : مرحلة التخطيط والإعداد

تحوى الخطوات الآتية :

- إختيار إستراتيجية التغيير .
- إختيار إستراتيجية صنع القرار.
- العمل على تحسين معدل العائد على المخاطرة .

ثالثا : مرحلة التنفيذ:

- التغلب على العوائق (المخاطر).
- التنفيذ والتقييم والمتابعة والتعلم . [1]

شكل رقم ()

نموذج تحمل المخاطر

المصدر: – كنـــدلر، هربرت كندلر ، (1423ه) **المخاطرة** ، الطبعة الأولى ، ترجمة باهر عبدالهادى ، أشرف على الترجمة وارجعها د . إبارهيم حمد القعيـــد ، دار المعرفة للتنمية البشـــرية ، المملكة العربية السعودية ، ص 67 .

الشكل يوضح أن عدم اليقين فى نتائج الأعمال يعرض المنشأة للخسارة فى حالة تفادى الدخول فى النشاط الذى تحفة المخاطر ، أما الجانب الآخر والـــذى يمثل قبول المخاطرة والدخول فى النشاط فربما فيؤدى إلى الحصول على العوائد المتوقعة وكلما تحملت المنشاة مخاطر اكبر كلما حققت العائد الأفضل .

لقد ذكر المهندس /عبدالقادر مضوى محمد فى ورقة علمية بعنوان **(إدارة المخاطر)** أن أدوات إدارة المخاطر تتمثل فى الآتى : -

العصف الذهنى، خريطة السبب والأثر ، عقدة بوتاى لتحليل أسباب المخاطر وتداعياتها تحليل أنماط الفشل وأثرها فى العملية. تحليل السيناريو، تحليل المخاطر التشغيلية، و تحليل المنفعة/ التكلفة ، تحليل مصدر الخطر ، وتحديد نقاط الضبط الحرجة.

فيمايلى نتناول عددا من هذة الأدوات بشئ من التفصيل:

1/تحليل التكلفة / المنفعة

أفضل البدائل ، تستخدم كمدخل لإتخاذ القرار- هل يجب معالجة الخطر وكيف ؟ .

(Net Present Value) يمكـــن إستخدام البيانات الكمية مثـــل صافى القيمـــة الحاليـــة أو إسيتخدام البيانات الوصفية . [1]

2/أنماط الفشل وتحليل الأثر:

عبارة عن د ارسة الإخفاقات المختلفة التى تتعرض لها العملية وتاثيراتها، الهدف من هذه الدراسة هو تحديد ملامح تصميم المنتج ، الإنتاج ، التشغيل ، أو التوزيع والتى تعتبر ذات صلة حرجة (قوية) بمختلف أنماط الفشل فى العملية وذلك لتقليل أو تلافى الفشل المحتمل فى العملية .

[1] م . عبدالقادر مضوى محمد، **(إدارة المخاطر)** بدون رقم صفحة .

خطوات تحليل أنماط الفشل وأثره:

نمط الفشل

يـــتم دراسة الأوضاع المختلفـــة للعملية ، تحديد أكثر أنماط الفشل إحتمالا فى الحدوث ، وتحديد موقع وآليات المنتج ومكوناته .

أثر الفشل

تحديد الآثار المحتملة على أداء المنتج ككل او على العملية المعينة أو على الخدمة والتى ربما تنتج لحدوث حالات الفشل المحتملة .

درجة الفشل

تقدير أثر الفشل المحتمل على الأجزاء المختلفة للمنتج أو النظام، بهدف تحديد درجة تأثير كل نوع من أنواع الفشل على تحقيق مستوى الأداء أو الهدف .

تمثل درجة الخطر وأولوية المعالجة مؤشرا لدالة الخسارة الكلية .

العصف الذهنى :

عبارة عن إسلوب جماعى بطرح مجموعة من الأفكار بصورة منتظمة ، وتشجيع الإبتكار فى جو خالى من النقد ، يرى الكس أوسبورن – الذى تعزى إليه كثير من أساسيات ومبادئ العصف الذهنى – أن العصف الذهنى عبارة عن حلقة نقاش أو طريقة لتداول الأفكار ، وبواسطتها تحاول مجموعة من الناس البحث عن حل لمشكلة معينة مـــن خلال تجميع وتقييـــد كل الأفكار التلقائيـــة من أفراد المجموعة، فى هذه الطريقة يـــتم تأجيل نقد الأفكار إلى نهاية الجلسة والحصول على عدد من الأفكار أو الحلول للمشكلة .[1]

لقد تناول الباحث (عبدالوهاب موسى الجعلى) ، معايير قياس الفساد المالى كما يلى :

[1] م . عبدالقادر مضوى محمد ، المرجع السابق ، بدون رقم صفحة .

عناصر إدارة المخاطر :

تشتمل إدارة المخاطر على ثمانية عناصر وهى :

البيئة الداخلية :

الإدارة تحـــدد الفلسفة المتعلقة بالمخاطر ، ويتم وضع أساسيات المخاطر والرقابة من وجهه نظر العاملين ، ويعتبر العاملين وصفاتهم الشخصية (الأمانة – قيم الأخلاق – الكفاءة) بمثابة القلب والدينمو للمنشأة [1].

- **تعريف الأهداف :**

الإدارة تعرف الأهداف قبل تعريف الأحداث التى تؤثر على الأهداف ، ويتم التأكيد على أن هناك تقنيات لتحديد الأهداف وأن الأهداف مربوطة بالرؤية الرسالة.

- **تعريف الأحداث:**

تعريف الأحداث الهامة الداخلية والخارجية والتى تؤثر على الإســـتراتيجية وعلى تحقيق الأهداف ، ويجب مراعاة أن هناك أحداث هامة تعتبر مخاطرة و هناك أحداث هامة تعتبر فرصة تقييم للمخاطر.

تقييم المخاطر:

تعريف وتحليل المخاطر لتحديد كيفية إدارتها ، القيام بعملية الربط بين المخاطرة وبين الأهداف التى تتأثر بهذة المخاطرة . وتقييم المخاطر الكامنة والمخاطر المتبقية مع مراعاة الإحتمالية والأثر لكل مخاطرة .

- **الإستجابة للمخاطرة :**

تحديد منهج أو سلسلة من الإجراءات لربط عملية تقييم المخاطر مع مقدرة المنشأة على تحمل المستوى المقبول من المخاطر فى سياق تحقيق الإستراتيجية والأهداف،ثم يتم تحديد الإستجابات.

[1] عبدالوهاب موسى الجعلى محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 204 - 205 .

- **أنشطة الرقابة:**

وضع السياسات والإجراءات الرقابية وتنفيذها للمساعدة فى التأكيد على أن تقنيات الإستجابة للمخاطر تعمل بفاعلية .

- **المعلومات والإتصال:**

يتم تعريف المعلومات الملائمة وايضا يتم إبلاغها للمعنيين ، ويجب أن تكون المعلومات شاملة .

- **الرقابة :**

يجب مراقبة وتحديث إدارة مخاطر المنشأة حتى تتمكن من العمل بقوة وفاعلية. [1]

المخترقون لأنظمة المعلومات :

نسبة لأن تقنية المعلومات تعتمد على البيانات المدخلة والتى تتم بواسطة الأفراد فمن الواجب التطرق إلى ذكر الذين يقومون بإختراق أنظمة المعلومات وهم :

العاملون فى نظام المعلومات ، المستخدمون النهائيون ، الموظفون ، الموظفون السابقون ، الموظفون ذوو الدوام الجزئى ، المنافسون ،المجرمون المنظمون .

الهاكرز : أفراد يحاولون الوصول إلى أنظمة المعلومات دون ترخيص .

الكركراز : أفراد هاكرز مدفوع لهم ، يوظفهم طرف ثالث للوصول إلى الأنظمة.

فريكراز : أفراد يحاولون الوصول إلى أنظمة الهواتف دون ترخيص .

الباعة الموردون .المستشارون ، الأفراد العرضيون : أفراد يصلوا إلى النظام بدون قصد لكنهم يســـببوا ضرار للنظام .[2]

---

[1] James K.Kinciad and others ,. previous refrence , p 149 .

[2] جمعية المدققين الداخليين الأمريكية ، **((تحليل الأعمال وتكنلوجيا المعلومات))** مرجع سابق ، القسم ه ، ص 39 .

يرى الباحث أن عملية المشاركة فى صندوق ضمان الودائع والذى تساهم فيه البنوك بالسودان ويكون مركزيا لدى بنك السودان ، فهذة الآلية تمثل نوعا من تقنيات نقل المخاطر مما يؤدى إلى إطمئنان عملاء البنوك فتزيد الودائع مما يساعد البنوك على تقديم خدمات مصـــرفية (إئتمان ، تحاويل .....إلخ) بطريقة متميزة تحقق لها نتائج أعمال إيجابية ومستدامة . وان عددا من المخاطر المادية والبيئية والرقمية والتى تتعلق بتقنية المعلومات ، و تأسيسا على ما ســبق نوضح فى الصفحات القادمة مجموعة من التقنيات التى يجب على المنشآت إتباعها حتى تتمكن.و عدم الإعلان عن مواقع الأماكن الحساسة .التأمين على الإصول ، والتأمين على شاغلى الوظائف الحساسة (مثل أمناء الخزن) ضد الإحتيال أو الإهمال ، وذلك بغرض تقليل إحتمالية التعرض للخسائر المالية .

الفصل الرابع
الدراسة الميدانية

المبحث الاول:نبذة تعريفية عن المصارف السودانية

المبحث الثاني:تحليل البيانات واختبار الفرضيات

المبحث الثالث:تحليل البيانات

المبحث الاول

نبذة عن المصارف السودانية

1/ بنك أم درمان الوطني

أولاً: توطئة

تأسس بنك أم درمان الوطني فى 1993/8/14م متزامنا مع عيد الجيش القومي وذلك لتقديم كافة الخدمات التي يمكن أن يقدمها المصرف لترقية البلاد واستنادها وذلك بتقديم حزمة متناسقة ودقيقة من الخدمات المصرفية وتقديم التمويل الي كافة القطاعات القومية والاستراتيجية عبر مشروعات خدمية وتنموية مختلفة وتقديم التمويل لكافة الأجهزة النظامية ذات البعد الاستراتيجي وقد توافق قيام هذا الصرح الرائد مع رغبات وأهداف عدد من المؤسسات الاقتصادية الوطنية وهي مؤسسات ذات بعد استراتيجي وبذلك تساهم فى تحقيق اسناد حقيقي ومقيم لمركز البنك المالي والاداري يذكر الباحث.

1-مؤسسة قوات الشعب التعاونية.

2-منظمة الشهيد.

3-شركة شيكان للتأمين.

4-الهيئة الاقتصادية الوطنية.

5-شركة كرري للطباعة والنشر.

6-شركة صناعة البلاستيك.

ثانياً: أهداف البنك

بالاضافة الي الأهداف المتمثلة فى تحقيق معدلات ربحية عالية تساهم في تقويم مركزه المالي وتجويد خدماته فانه لذلك الربحية أهداف قومية متمثلة في رغبة

البنك ان يكون ركيزه قوية للاقتصاد الوطني وذلك بتنفيذ العديد من المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والخدمية كل ذلك مضافاً اليه الاهداف الأساسية لكل مصرف يذكر الباحث منها:

1-حشد وقبول مدخرات الجمهور في جميع انحاء العالم.

2-تجميع وقبول مدخرات العاملين بالخارج.

3-جذب وتحفيز وقبول فتح الحسابات بالعملات المحلية والأجنبية.

4-إنشاء فروع في كل ولايات السودان يهدف تحقيق العدالة الاجتماعية[1].

5-إنشاء شركات خاصة أو المساهمة فى إنشاء شركات الغير.

6-تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية.

7-تقوية مركزه المالي بحيث يصبح ضماناً أساسياً لصادرات السودان وذلك بإقامة علاقات مراسلة مع أكثر من 120 مراسلاً ينتشرون فى جميع أنحاء العالم.

ثالثاً: الانتشار الرأسي والأفقي للبنك

استطاع البنك أن يحقق توسعاً شاملاً رأسياً وافقياً غطت خدماته كل أنحاء السودان وبدأ البنك نشاطه فى أغسطس من عام 1993م بفرعين هما فرع الخرطوم وفرع أم درمان وبدأت بعد ذلك ثورة الانتشار لفروع بورتسودان والقيادة العامة والقضارف والأبيض وسنار والدمازين وجوبا والسجانة ونيالا وهجليج وبانتيو والمقرن وسوق ليبيا والسوق المحلي وفرع الصناعات الصغيرة والمنطقة الحرة وفروع بنت خويلد(الخرطوم، السجانة، المقرن، ام درمان) بالاضافة الي هذه الفروع هناك تواكيل مثل هيئة الموانى البحرية بورتسودان وسوق نيالا الجنوبي بنيالا.

[1] المصدر: المرشد البنك

وسوق لفرع كنجو والشئون المالية بالقيادة العامة بالإضافة الي عشرة فروع مقترحة فى مدن كبيرة وهامة على خارطة البلاد جاري السعي والاعداد بقيامها أهمها فروع ربك، كسلا، مدني واو ، ملكال ، الرنك.

وعلي المستوي الرأسي استطاع البنك الوفاء بسياسات بنك السودان حيث يعتبر انه اول بنك وفق أوضاعه راس ماله واصبح البنك الأول فى إدخال الخدمات المصرفية الحديثة.

رابعاً: مهام واختصاصات الادارات:

1/ ادارةالشئون المالية:

هي الإدارة التي تقوم بتنفيذ سياسات الإدارة العليا ومراقبة تنفيذ الأداء وفقاً للخطة الموضوعة وامداد الإدارة العليا بالبيانات والمعلومات والمؤثرات التي تفيد في وضع السياسات ومراقبة الأداء المحاسبي للبنك كوحدة واحدة ولتنفيذ هذه المهام تقوم الإدارة بأداء الوظائف التالية:

(1) اعداد الميزانية التقديرية.

(2) مراقبة الصرف المالي وفقاً للميزانية المجازة.

(3) حفظ سجلات اصول وخصوم البنك لمراقبة الأداء المحاسبي للبنك كذلك مراقبة العمليات المحاسبية بين الأدارة والفروع.

(4) اعداد الحسابات الختامية للبنك والبيانات الدورية المطلوبة من بنك السودان.

(5) ادارة حسابات رأس المال وما يتعلق بها ولتحقيق هذه الاهداف والمهام

ثانياً : إدارة الشئون الإدارية

تقع علي عاتقها توفير مستلزمات العمل التي تتمثل فى الادوات والمكتبية والمطبوعات .

- تأسيس الفروع وشراء جميع اصول البنك الثابته .
- خدمات البريد المختلفة.
- اعمال السكرتارية.
- الاشراف علي حركة العربات وتوفير الوقود والصيانة اللازمة لها.
- الاشراف علي النظافة العامة بالبنك.
- اعمال الصيانة المختلفة لمبني البنك والاجهزة الكهربائية والكمبيوتر ووسائل الاتصال – التلفونات – الفاكس – التلكس – الراديو – والالات الكاتبة – وماكنات التصوير – عدد النفود – الالات الحاسبة.
- أعمال التأمين المختلفة.

ثالثاً: أدارة تنمية الموارد البشرية:

يتولي قسم شئون العاملين بصفة اساسية تنفيذ كل سياسات البنك في مجال الاستخدام كما يقوم بتطبيق شروط الخدمة المقررة على العاملين بالبنك من موظفين وعمال ومتعاقدين فهو مسئول عن.

- تقديم المشورة الفنية لادارة البنك العليا فيما يتعلق بسياسات البنك نحو شئون العاملين.
- اجراء الدراسات اللازمة حول شروط الخدمة استكمالاً لها نحو الامثل.
- اعداد اللوائح والمنشورات الداخلية الخاصة بتفصيل لائحة خدمة العاملين أو الشارحة لها بعد اجازتها.

رابعاً: إدارة الفتوي والبحوث والشئون القانونية.

تضم هذه الإدارة ثلاثة اقسام هي البحوث الفتوي الشرعية والشئون القانونية ويتلخص الهدف العام لهذه الإدارة فى الاطلاع بمهمه اجراء البحوث والدراسات والاحصاءات والتعرف بالبنك وتحليل وتقييم ادائه الي جانب ضبط اوجه النشاط والمعاملات فيه وفق هدي الشريعة الاسلامية بالاضافة الي القيام بمهمة الاستشارات والنصح القانوني فى كافة المسائل المرتبطة بنشاط البنك وتمتيل البنك لدي الجهات القانونية.

خامساً: إدارة التخطيط والبحوث

تسعي للتنبؤ بقراءة علمية واقعية للمستقبل وتختص بالتقييم والتقويم لأداء الإدارات والفروع وتعمل في البحث والدراسة لعوامل البيئة المصرفية الداخلية والاقتصادية الخارجية تحديداً لمواقع الضعف والقوة واغتناماً للفرص المتاحة واجتناباً للمهددات الماثلة وتوفير المعلومات والإحصاءات اللازمة لتعين الإدارة العليا والجهات المختصة بالبنك لاتخاذ القرار المناسب فى المجالات المختلفة.

سادساً: إدارة المخاطر

المساهمة الفعالة فى تحقيق السلامة المصرفية والأمان والاستقرار المالي وتفعيل الضبط المؤسسي للبنك، العمل على تعزيز الثقة فى المصرف وما يقدمه من منتجات وخدمات العمل على ترسيخ مبدأ الشفافية والإفصاح فى كافة جوانب العمل المصرفي.

سابعاً: إدارة التقنية المصرفية

الأهداف: تطبيق نظام مصرفي قوي ومستقر وتطبيق خدمة نقاط البيع POS خدمة MOBIE BANK تطبيق خدمات دفع الفواتير مثل فاتورة الهاتف وشراء

الكهرباء وشحن الموبايل الكترونيا وماكينات صراف آلي نظام المؤتمرات والاجتماعات عن بعد. ومواكبة التقنيات الحديثة ورفع المستوي التقني للبنك.

ثامناً: إدارة الحاسوب

الأهداف: تحديث وتطوير البنية التحتية للشبكات ونظم التشغيل وقواعد البيانات وأجهزة مخدمة تطبيق سياسات وحلول السرية تقديم الدعم الفني لإدخال نظام مصرفي مستقر وتحديث وتطوير النظم الإدارية. الإشراف الفني على تطبيق نظام الأرشيف الالكتروني . خدمات العميل الالكترونية بالتنسيق مع إدارة التقنية المصرفية. المحافظة على الأنظمة العاملة (أنظمة وأجهزة وشبكات) تحديث صفحة البنك وخدمات الانترنت حفظ البيانات والاستراجاع وتحسين أداء قاعدة البيانات.

تاسعاً: إدارة المراجعة

مهام عمل مراجعة شاملة للفروع والإدارات والتركيز على المراجعة الجزئية لتشمل الأقسام من أقسام الإدارات والفروع والمراجعة عبر الشبكة والمراجعة .

عاشراً: إدارة العلاقات الخارجية والنقد الاجنبي

تعني إدارة العلاقات الخارجية بإدارة أرصدة البنك من النقد الاجنبي وربطه بشبكه واسعة من المصارف العالمية لاجراء عملياته المصرفية الخارجية.

أهدافه:

1. إنشاء وتطوير العلاقات المصرفية مع المراسلين من فتح حسابات وترتيبات وكالة مصرفية وتسهيلات لتعزيز خطابات الاعتماد بهوامش نقدية ميسرة وغيرها.
2. مراقبة التسهيلات مع المراسلين والتنسيق مع الفروع للاستقلال الامثل للتسهيلات المتاحة.

3. الاحتفاظ والاشراف على ارصدة البنك الخارجية المحفوظة مع المراسلين وتوظيفها حسب متطلبات التحاويل والاستثمار.
4. الاحتفاظ بحسابات المراسلين بالرئاسة واجراء القيود اليومية وضبط الارصدة مع دفتر الاستاذ العام يومياً .
5. استلام كشوفات الحسابات الواردة من المراسلين واجراء المطابقات مع سجلات البنك ثم استخراج المبالغ المعلقة واخطار كل فرع أو ادارة بما يخصه من تلك المبالغ المعلقة ومتابعة تصفيتها أولاً بأول حتي تكون ارصدة البنك بالعملات الاجنبية فى سجلاته مطابقة للارصدة المحفوظة لدي المراسلين.

الادارة العامة للاستثمار:

يعتبر بنك امدرمان الوطني بحكم طبيعته التي يحددها عقد تاسيسه ونظامه الاساسي بنك اسلامي يعتمد فى ايراداته علي استثمار موارده من خلال صيغ التمويل الشرعية المعروفة وهي:

1/ المضاربة 2/ المشاركة 3/ المرابحة 4/ السلم

5/ المزارعة 6/ المساقاة 7/ الاستصناع

1. المضاربة: هي صيغة شرعية للمتاجرة يشترك فيها رأس المال مع العمل ليحقق ناتجاً لمصلحه طرفي المضاربة.
2. المشاركة: عقد بين اثنين او اكثر على ان يكون الاصل (رأس المال) والربح مشتركاً بينهم.
3. المرابحة: هي نوع من أنواع البيوع الشرعية، وهي عبارة عن أمر بالشراء ووعد بالبيع.

4. المزارعة: عقد علي الزرع ببعض الناتج منه فالمزارعة عبارة عن دفع الارض لمن يزرعها ويعمل عليها والناتج بينهما.
5. المساقاة : هي أن يدفع الرجل شجرة 71 اخر ليقوم بسقيه وعمل ما يحتاج اليه بجزء معلوم له من ثمرة.
6. السلم : شرعاً هو بيع شئ موصوف يثبت فى الزمة يبدل يعطي عاجلاً بيع أجل بعاجل او " الشيل ".

الفروع المتخصصة:

انشأ البنك فروعاً متخصصة تنفيذاً فى مجال محاربة وتخفيف وطأة الفقر واستهداف شرائح جديدة والتركيز على بعض القطاعات او النشاطات الاقتصادية ذات الاهمية الخاصة فى بناء المجتمع.

ضمن الفروع الثلاثة والعشرين التي تغطي كافة انحاء السودان تم تحديد فروع كبداية لنشاط الفروع المتخصصة وهي تقوم بكافة الاعمال المصرفية مع التركيز على التخصص المحدد لها وهي:

فرعا هجليج وبانتيو:

تميز الفرعان بأنهما أول خدمة مصرفية تقام فى هذه المناطق حيث خدما قضايا السلام والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وإعادة أعمار ما دمرته الحرب إضافة الي دورهما الأساسي فى تقديم الخدمة المصرفية لانتاج وصناعة البترول وخدمة العاملين فى هذا المجال الحيوي.

فرع المنطقة الحر ة بورتسودان:

تخصص الفرع في خدمات الصادر والوارد لتلبية احتياجات الشركات والمؤسسات والأعمال القائمة فى المنطقة الحرة وربطها مصرفياً بالعالم من خلال شبكة مراسلي البنك التي تغطي كافة ارجاء العالم.

فرع الصناعات الصغيرة:

اقيم هذا الفرع فى اكثر المناطق الصناعية فى السودان حيث تضم المنطقة اكبر قدر من الصناعات بالبلاد وبها اكبر عدد من الحرفيين والمهنيين وصغار الصناع.

حقق الفرع أهدافه بتمويل وإنشاء صناعات صغيرة كمصائع المسامير والطباشير والشمع وماكينات التطريز والبياض الآلي ومختلف معدات المهنيين والحرفيين إضافه الي تمويل المواد الخام ومدخلات الصناعة.

فروع بنت خويلد:

حققت هذه الفروع نجاحاً كبيراً في خدمة القطاع النسوي ورفع الوعي المصرفي للمرأة وإشعارها بخصوصيتها بتقديم خدمة مصرفية متميزة خاصة بها. وفتحت المجال لقطاع المرأة لأداء دور اقتصادي مهم تمثل في تمويل المشاريع الخدمية والاجتماعية ومشروعات الاسر المنتجة وتوفير وسائل انتاج للأرامل والأيتام وتمويل مختلف الأنشطة عبر سيدات الأعمال.

1/ الهيكل التنظيمي :

2/ تقوية نظام الأمان والمخاطر:

خطة البنك هي تعادل تجنب المخاطر بدلا من تلافيها ذلك عبر أنشأ إدارة المخاطر بموجب المنشور الوارد من بنك السودان بتاريخ 2005/2/22م وذلك بهدف انتهاج سياسات رقابته وذلك عبر الالتزام بالقوانين والمنشورات التي تضبط العمل المصرفي مثل الالتزام بالسقف المصرفي فى التمويل وعدم تركيز التمويل والوقوف كسد منيع فى وجه المنظمات والشركات المشبوهة التي تعمل فى غسيل الأموال.

فكلما استطاع البنك أن يتجنب قدر أكبر من المخاطر نجح فى تحقيق أكبر قدر من الارباح التي تعتبر مقياس حقيقي للنجاح وقد نظم البنك عدد من الورش أشرف

عليها الخبير المصرفي الدكتور/ نبيل حشاد الذي ابدي اهتمامه بهذه الفكره التي يمكن ان تصبح قاعدة بيانات تساهم فى تعريف وتحديد المخاطر التي تواجه البنك وهي:

1. مخاطر التمويل.
2. مخاطر السوق.
3. مخاطر السيولة.
4. مخاطر الاستثمار في رؤوس الأموال.
5. مخاطر معدل العائد.
6. مخاطر التشغيل.

2/ بنك تنمية الصادرات

النشأة:

يعتبر من اوائل البنوك التي نشأت على النمط الاسلامي بالسودان، حيث تأسس في سبتمبر 1981م وباشر نشاطه في عام 1984م .

الاهداف:

تتمثل الاهداف الرئيسية للبنك في الاتي:

- تنمية وتطوير حقوق المساهمين والمستثمرين
- المساهمة في تنمية الاقتصاد السوداني
- نشر الوعي المعرفي والادخاري بالبلاد

ويسعى البنك لتحقيق اهدافه من خلال الاتي:

1. تقديم منتجات مصرفية وتمويليه متنوعة ومتطوره تشبع احتياجات العملاء ومن ذلك فتح الحسابات ، التحاويل الداخلية والخارجية، فتح الاعتمادات ، اصدار متطلبات الضمان، والتمويل.

2. دعم وتمويل البنيات التحتية بقطاعات الاقتصاد السوداني مع عناية خاصة بقطاع الصادر.

3. دعم وتمويل قطاعات المجتمع الضعيفة.

4. مواكبة التطورات التقنية في العمل المصرفي والمالي بالبلاد.

5. تهيئة البيئة المناسبة للعاملني مع العمل على تنمية قدراتهم المعرفية من خلال التدريب وزيادة التأهيل.

6. تعميق الاتصال بالجمهور بوسائل مختلفة وفقا للوعي المعرفي والادخاري

7. المساهمة في انشاء الشركات خدمة للاقتصاد السوداني ومسانده عملائه.

فروع البنك:

للبنك عشرون فرعا وتوكيلين تنتشر في معظم مدن السودان الهامة.

تطبيق النظام المصرفي الجديد للبنك:

التطور التقني الذي حدث في السودان في مجال البنية التحتية للاتصالات والشبكات صاحبة تطور في مجال الصيرفه الالكترونية الحديثة وادى ذلك الى انتقال المصارف السودانية من الوسائل التقليدية في تقديم خدماتها الى وسائل الكترونية ووسائل نظم دفع الكترونيE,Payment في اطار سعي البنك لتطوير العمل التقني ومواكبة ثورة التقنية المصرفية المتسارعة، تم اختيار وتطبيق النظام المصرفي الجديد T24 وهو نظام معرفي عالمي يصدر من شركة ثيمونس السويسرية ، تم تطبيقه منذ ابريل 2016 بعد فترة تنفيذ قاربت 3 سنوات من العمل المتواصل وهو نظام ذو قابلية على استيعاب المتغيرات المتسارعة في سوق العمل المصرفي وفي سوق التكنولوجيا عموما ويصنف النظام كأحد افضل الانظمة العالمية للبنوك وهو مايجعله مميزا في شكل الخدمات التى يقدمها وكذلك نوعية التقنيات المستخدمة فى بنائه فالبرامج التي ينتجها النظام T24 تغطى احتياجات البنك الحالية و المستقبلية وكذلك

تغطى احتياجات البنك المركزى من وسائل التامين والحماية وامكانية الربط مع كافة الانظمة التقنية للبنك المركزى فالنظام مركزى ويعتمد على مفهوم المتغيرات فى بنائه وله عده مستويات للتامين والحمايه وبه برنامج خاص بتحليل البيانات واستخدام النتائج وبرنامج اخر باعداد التقارير والاحصائيات الاضافية.

الميزات التي يقدمها النظام المصرفي الجديد:

- يتيح نظام T24 للعميل امكانية التواصل مع البنك بكل سهولة ويسر من خلال الربط الشبكي مع كافة فروع البنك كوحدة واحدة
- يمكن العميل من الاستفادة من الخدمات المختلفة التي يتيحها النظام
- خدمات المقاصه الالكترونية والتسويات الآنيه مع البنك المركزي
- خدمات المحول القومي والتسويق
- ادارة العملاء بحساباتهم بفروع البنك من خلال الغرف التي لايحتفظون فيها بحسابات.

الرؤيا المستقبلية للبنك:

الرائد في تمويل الصادر والخدمات المصرفية .

الرسالة:

تقديم تموي الصادرات وتقديم افضل الخدمات المصرفية لعملائه في جميع انحاء السودان باستخدام افضل التقنيات المصرفية ويتحقق ذلك من خلال موظفين مؤهلين ومدربين ومتحمسين جيدا باستخدام شبكتنا الواسعة من المراسلين ونحن ملتزمون بافضل الممارسات المصرفية الاسلامية مع تكريسها لمجتمعنا لتحقيق قيمة مضافة مستمرة للمساهمين والشركاء.

القيم: الامانة، الشفافية، العمل الجماعي، التركيز على العمل، التميز، الكفاءة، والمؤسسية.

كما ان هذه القيم تمثل الاسهم التي تشير الى الاعلى في الشعار.

الاهداف الاستراتيجية:

- تعظيم العائد على حقوق المساهمين
- تحسين وضع البنك التنافسي في السوق المصرفية
- التوسع في تمويل الصادرات وتقديم خدمات مصرفية وتمويلية سريعة ومتميزة
- الالتزام بالمعايير الشرعية ومعايير الضبط المؤسسي وافضل الممارسات المصرفية
- تهيئة وتحسين بيئة العمل وتاهيل ورفع قدرات العاملين

المساهمون وراس المال:

تركيبة المساهمين ببنك تنمية الصادرات:

بلغت مساهمة البنك 11 الف مساهم يشكلون تركيبة متنوعة من الشركات الخاصة المحلية والاجنبية وتعادل 87% من اجمالي المساهمين بينما تمتلك الجهات الحكومية نسبة 9% وتشمل بنك السودان، الصندوق القومي للمعاشات والتامينات الاجتماعية ، ويمثل الافارد 4% من اجمالي المساهمين.

الخدمات الالكترونية التي يقدمها البنك

الانترنت المصرفي، الموبايل المصرفي، خدمات الرسائل القصيرة sms خدمات الصرافات الآلية ATM خدمات نقاط البيع POS Online payment

الرابط \http://edbank.sd/index.php/ar/home/anaual/report

3/بنك فيصل الاسلامي:

اسس بنك فيصل الاسلامي في مايو 1978م ومنذ ذلك التاريخ ظل البنك يعمل في تقديم الخدمات المصرفية والاستثمارية بصفته رائد المصارف الاسلامية على مستوى السودان.

النشاة والتطور:

بدأت فكرة نشاة بنوك اسلامية في منتصف السبعينات اذ كانت البداية بانشاء البنك الاسلامي للتنمية بجدة وهو بنك حكومي وتبع ذلك جهد شعبي وخاص نحو انشاء بنوك اسلامية كان لسمو الامير/ محمد الفيصل رحمه الله تعالى عليه، فيها الرياده بدعوته لانشاء بنوك اسلامية كما قامت دار المال الاسلامي وهي شركة قابضة برأسمال قدره بليون دولار بالسعى نحو اقامة بنوك اسلامية في عدد من الاقطار ولم يكن السودان بعيدا عن تلك الجهود والمساعى بل ان فكرة انشاء بنك اسلامي بالسودان قد برزت لاول مرة بجامعة امدرمان الاسلامية عام 1966م الا ان الفكرة لم تجد طريقها للتنفيذ في فبراير 1976م افلحت جهود الامير/ محمد الفيصل ونفر كريم من السودانيين في الحصول على موافقة الرئيس الاسبق/ جعفر محمد نميري على قيام بنك اسلامي بالسودان وقد تم بالفعل انشاء بنك فيصل الاسلامي السوداني بموجب الامر المؤقت رقم 9 لسنة 1977م بتاريخ 1977/4/4م الذي تمت اجازته من السلطة التشريعية(مجلس الشعب انذاك).

اهداف البنك لاغراضه:

حدد البنك الرابع من بنود عقد التاسيس اهداف البنك واغراضه في الاتي:

- القيام بجميع الاعمال المصرفية والتجارية والمالية واعمال الاستثمارات والمساهمة في مشروعات التصنيع والتنمية الاقتصادية والعمرانية والزراعية والتجارية والاجتماعية في اى اقليم منطقة او مديرية بجمهورية السودان او خارجها.
- قبول الودائع بمختلف انواعها.
- تحصيل ودفع الاوامر واذوانات الصرف وغيرها من الاوراق ذات القيمة والتعامل في النقد الاجنبي بكل صوره.

- سحب واستخراج وقبول وتظهير وتنفيذ واصدار الكمبيالات والشيكات سواء اكانت تدفع من جمهورية السودان او من الخارج وبواليص الشحن واي اوراق قابلة للتحويل او النقل او التحصيل او التعامل باي طريقة في هذه الاوراق شريطة خلوها من اي محظور شرعي.
- اعطاء القروض الحسنه وفقا القواعد التي يقررها البنك
- الاتجار بالمعادن النفيسة وتوفيرها وتوفير خزائن لحفظ الممتلكات الثمينة
- العمل كمنفذ امين للوصايا الخاصة بالعملاء وغيرهم وتعهد الامانات بكل انواعها والعمل على تنفيذها والدخول كوكيل لاي حكومة او سلطة اخرى او لاي هيئة عام او خاصة.
- فتح خطابات الضمان والاعتماد وتقديم الخدمات التي يطلبها العملاء في المجال المالي والاقتصادي والقيام باعمال امناء الاستثمار.
- تم ربط فروع البنوك بمشروعات التقنية المصرفية والتي تتمثل في مشروع المحول القومي ومشروع المقاصه الالكترونية ومشروع الروافع الالكترونية ويعتبر البنك من اوائل البنوك المشاركه فيها.
- يتملك البنك شبكة واسعة من ماكينات الصراف الالي.

في اطار تقديم خدمات متميزه لعملائها الكرام فقد صمم تطبيق فورى الذي يلبى احتياجات العملاء وهو يقدم عددا من الخدمات المصرفية التي تتسم بالسرعة والزمان اذ يتمتع النظام بالخصوصية الكاملة نسبة لان العميل يتعامل مع النظام عبر جواله الشخصي ويستفيد العميل من هذه الخدمة على مدى ال24 ساعة .

الخدمات الالكترونية:

من الخدمات الالكترونية التي يقدمها تطبيق فوري ، الاستعلام عن الرصيد،الاستعلام عن موقف شيك كشف حساب مصفر، كشف حساب لفترة

محدودة ... التمويل بين حسابات العميل، التمويل كحساب داخل بنك فيصل الاسلامي،التحويل الى بطاقة مصرفية(بنوك اخري)

التحويل الى حساب معتدم فوري (عن طريق رقم الموبايل)

- التبرعات (التبرع الى جهات خيرية).
- شراء بطاقات شحن الهاتف، سداد الفواتير، تغذية رصيد الهاتف، شراء الكهرباء، طلب استخراج دفتر شيكات، او امر الدفع المستديمة، اسعار العملات، معلومات الاتصال بالبنك.

المبحث الثاني

اجراءات الدراسة الميدانية

يتناول الباحث في هذا المبحث وصفاً للطريقة والإجراءات التي اتبعاها في تنفيذ الدراسة، يشمل ذلك وصفاً لمجتمع الدراسة وعينة الدراسة وطريقة إعداد أداتها وبيان الأساليب والمعالجات الإحصائية المستخدمة لاختبار فرضيات الدراسة وصولاً إلى تحليل البيانات والتحقق من فرضيات الدراسة.

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث إلى تعميم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة، يتكون مجتمع الدراسة من جميع المهتمين بالنظام المحاسبي.

عينة الدراسة :

تم تحديد عينة الدراسة بمواصفاتها العلمية التي تحقق أغراض الدراسة من ذوي الاختصاص من محاسب،رئيس قسم،مدير مالي،مدير اداري،موظف إستثمار،موظف مخاطر،مراجع داخلى، لتحقيق أغراض الدراسة (آليات المراجعة ودورها في الحد من مشاكل المحاسبة عن عمليات التوريق لتحقيق جودة التقارير المالية– دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية).

جمع البيانات :

تم توزيع عدد (290) استمارة على العينة المحددة مسبقاً والمستهدفة للتحقق من فرضيات الدراسة وتم جمع عدد (280) استمارة لتحليلها، أي بنسبة (96%).

للخروج بنتائج دقيقة وتعميمها على مجتمع الدراسة حرص الباحث على تنوع عينة الدراسة من حيث شمولها على الآتي:

1. الافراد من مختلف المؤهلات العلمية (بكالوريوس، دبلوم عالي، ماجستير، دكتوراه).
2. الأفراد من مختلف التخصصات العلمية (محاسبة، إدارة أعمال، اقتصاد،، نظم معلومات محاسبية، ودراسات مالية ومصرفية).
3. الأفراد من مختلف المهن الوظيفية (محاسب،رئيس قسم،مدير مالي،مدير اداري،موظف إستثمار،موظف مخاطر،مراجع داخلى).
4. الأفراد من مختلف سنوات الخبرة (اقل من5 سنوات، من 5 واقل من 10سنوات، من 10واقل من 15 سنة، 15 سنة فأكثر).

أداة الدراسة:

أداة الدراسة هي الوسيلة التي يستخدمها الباحث لجمع البيانات اللازمة عن الظاهرة موضوع الدراسة، ويوجد العديد من الأدوات المستخدمة في مجال البحث العلمي للحصول على المعلومات والبيانات اللازمة، وقد اعتمد الباحث على الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات من عينة الدراسة حيث تتمثل مزايا الاستبانة في الآتي:

1. يمكن تطبيقها للحصول على معلومات من عدد من الأفراد.
2. قلة تكلفتها وسهولة تطبيقها.
3. سهولة وضع أسئلة الاستبانة وترميم ألفاظها وأسئلتها.
4. توفر الاستبانة الوقت للمبحوث وتعطيه فرصة للتفكير.
5. يشعر المبحوثين في الاستبانة بالحرية في التعبير عن آراء يخشون عدم موافقة الآخرين عليها.

ثبات وصدق أداة الدراسة:

الثبات والصدق الظاهري:

للتأكد من الصدق الظاهري الاستبانة وصلاحية أسئلة الاستبانة من حيث الصياغة والوضوح، قام الباحث بعرض الاستبانة على عدد من المحكمين الأكاديميين والمتخصصين في مجال الدراسة، وبعد استعادة الاستبانة من المحكمين تم إجراء التعديلات التي اقترحت عليها.

الثبات والصدق الإحصائي:

يقصد بثبات الاختبار ان يعطي المقياس نفس النتائج إذا ما استخدم مرة واحدة تحت ظروف مماثلة، ويعني الثبات انه أيضا إذا ما طبق اختبارٍ ما على مجموعة من الأفراد ورصدت درجات كل منهم، ثم أعيد تطبيق الاختبار نفسه على المجموعة نفسها وتم الحصول على الدرجات نفسها، يكون الاختبار ثابتاً تماماً، كما يعرف أيضا بأنه مدى الدقة والاتساق للقياسات التي يتم الحصول عليها مما يقيسه الاختبار.

من أكثر الطرق استخداماً في تقدير ثبات المقياس هي:

1. طريقة ألفا – كرونباخ .

أما الصدق فهو مقياس يستخدم لمعرفة درجات الصدق لدى المبحوثين من خلال إجاباتهم على مقياس معين.

تطبيق الاستبيان على عينة استطلاعية :

تم توزيع الاستبيان على عينة مكونة من (10) أفراد من مجتمع البحث ومن خارج عينة البحث متفقة في خواصها مع عينة الدراسة وذلك لحساب معامل الثبات، ولتحديد درجة استجابة المبحوثين للاستبيان والتعرف على الأسئلة الغامضة وإتاحة الاختبار المبدئي للفرضيات، وإيضاح بعض مشاكل التصميم والمنهجية.

جدول رقم (1/2/4)

معامل ألفا كرونباخ لعبارات الاستبيان.

الرقم	المحـــــــور	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق الذاتى
.1	المحور الأولى	10	0.934	0.966
.2	المحور الثاني	10	0.933	0.966
.3	المحور الثالث	10	0.944	0.972
	إجمالي العبارات	30	0.966	0.983

المصدر: إعداد الباحث، 2021م.

يوضح الجدول السابق أن معامل كرونباخ لكل عبارات الاستبيان = 0.983 وهو مرتفع وموجب الإشارة لعبارات الاستبيان، أي أن زيادة قيمة معامل ألفا كرونباخ تعني زيادة مصداقية البيانات وهذا يعني أن المقياس يقيس ما وضع لقياسه.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لتحقيق أهداف الدراسة وللتحقق من فرضياتها، تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- الأشكال البيانية.
- التوزيع التكراري للإجابات.
- النسب المئوية.
- طريقة ألفا – كرونباخ لحساب معامل الثبات.
- الوسط الحسابي والانحراف.
- اختبار (t) للاثبات صحة الفرضيات.
- الانحدار الخطي البسيط.

- معامل الارتباط.
- اختبار f.

تحليل البيانات:

بعد جمع الاستمارات من المبحوثين تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS وهو اختصار للعبارة Statistic Package for Social Sciences وتعني الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية ويسهل لنا البرنامج صنع القرار حيال موضوع الدراسة من خلال إدارته للبيانات وتحليله الإحصائي السريع للنتائج.

البرنامج الإحصائي SPSS من أكثر البرامج الإحصائية استخداما لإجراء التحليلات الإحصائية من قبل الطلاب والباحثين في مختلف المجالات التربوية والاجتماعية والفنية والهندسية والزراعية والطبية والمحاسبية في إجراء التحليلات الإحصائية اللازمة لتوصيف البيانات وتحليلها وإعداد التقديرات والتنبؤات المستقبلية.

ولدراسة هذا البحث والذي يسعى للوقوف على معرفة أثر أنظمة التكاليف الحديثة على قياس التكلفة وتحقيق الجودة في المنشات الصناعية السودانية، المكون من:

القسم الأول: البيانات الأساسية أو العوامل الديموغرافية مثل (، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المسمى الوظيفي، وسنوات الخبرة).

القسم الثاني: فرضيات الدراسة بعباراتها والمصممة من خمس أوزان هي: أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة، والتي تم عرضها في ستة فرضيات على النحو التالي:

جدول رقم (2/2/4)

المتوسط المرجح لقياس ليكارت الخماسي.

المتوسط المرجح	مستوى الوافقة
من 1 الى 1.79	لا اوافق بشدة
من 1.80 الى 2.59	لا اوافق
من 2.60 الى 3.39	محايد
من 3.40 الى 4.19	اوافق
من 4.20 الى 5	اوافق بشدة

المصدر: مقدمة في الاحصاء الوصفي والاستدلالي ، عز عبدالفتاح ،2008م

أولا: البيانات الشخصية:

1. المؤهل العلمي:

الجدول رقم(3/2/4)

التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق المؤهل العلمي:

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
بكالوريوس	173	61.8%
دبلوم عالي	47	16.8%
ماجستير	45	16.1%
دكتوراة	15	5.4%
المجموع	280	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م

الشكل البياني رقم (3/2/4)

التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق المؤهل العلمي:

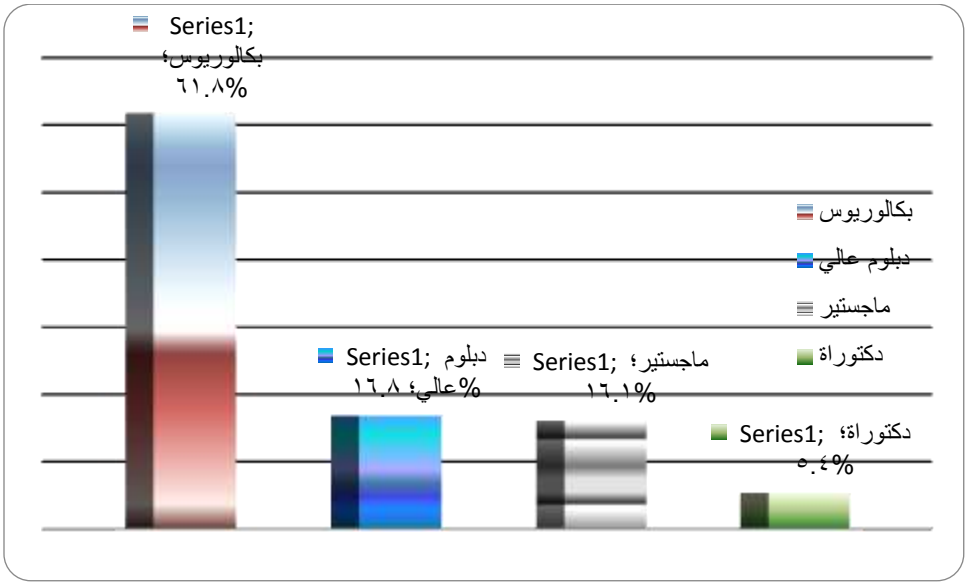

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م

يوضح الجدول رقم (4/2/3) والشكل رقم (4/2/1) ان توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي:

بكلاريوس (173) مبحوث وبنسبة بلغت (61.8%) دبلوم عالي (47) مبحوثوبنسبة (16.8%)، و ماجستير (45) مبحوث وبنسبة (16.1%)، و دكتوراه (15) مبحوث و بنسبة بلغت (5.4%) من العينة المبحوثة.

2.التخصص العلمي:

الجدول رقم (4/2/4)

التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق التخصص العلمي:

التخصص العلمي	العدد	النسبة المئوية
محاسبة	88	31.4%
ادارة اعمال	74	26.4%
اقتصاد	62	22.1%
محاسبة وتمويل	15	5.4%
دراسات مصرفية ومالية	17	6.1%
نظم معلومات محاسبية	13	4.6%
نظم معلومات ادارية	11	3.9%
المجموع	280	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م

الشكل البياني رقم (4/2/4)

التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق التخصص العلمي

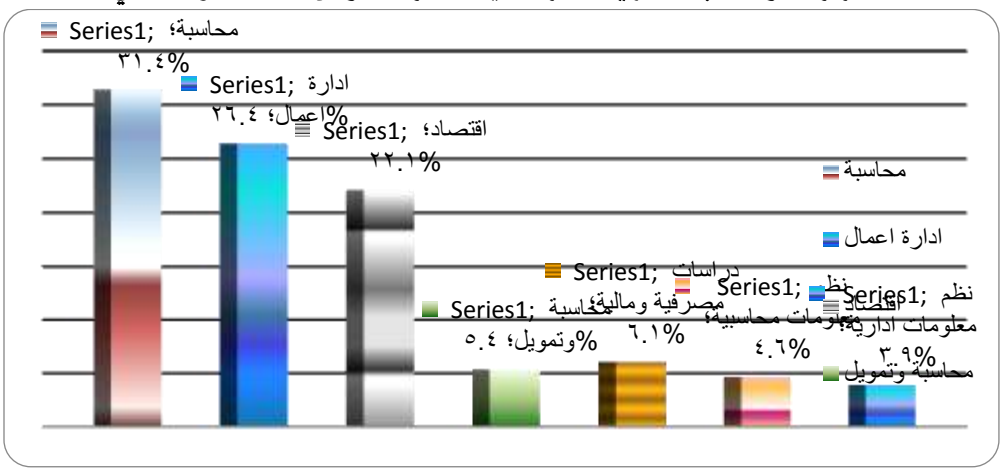

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م

من الجدول رقم **(4/2/4)** والشكل رقم **(4/2/2)** يلاحظ الباحث ان أفراد العينة حسب متغير التخصص العلمي، عدد (88) مبحوث تخصص محاسبة وبنسبة (31.4%)، وعدد (74) مبحوث تخصص ادارة اعمال وبنسبة (26.4%) ، كما تضمنت العينة على عدد (62) مبحوث من اقتصاد وبنسبة بلغت (22.1%)، وعدد (17) مبحوثين وبنسبة (6.1%) تخصص دراسات مصرفية ، وعدد (15) مبحوثين وبنسبة (5.4 %) تخصص **محاسبة وتمويل** ، وعدد (13) مبحوثين وبنسبة (4.6%) تخصص نظم معلومات محاسبية ، بينما نجد ان عدد (11) و بنسبة (3.9%) من تخصص **نظم معلومات ادارية** من العينة المبحوثة.

3. المسمى الوظيفي:

الجدول رقم (4/2/5)

التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق المسمى الوظيفي:

الوظيفة	العدد	النسبة المئوية
محاسب	102	36.4%
رئيس قسم	78	27.9%
مدير مالي	36	12.9%
مدير اداري	16	5.7%
موظف إستثمار	16	5.7%
موظف مخاطر	19	6.8%
مراجع داخلى	13	4.6%
المجموع	280	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م

الشكل البياني رقم (4/2/3)

التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق المسمى الوظيفي

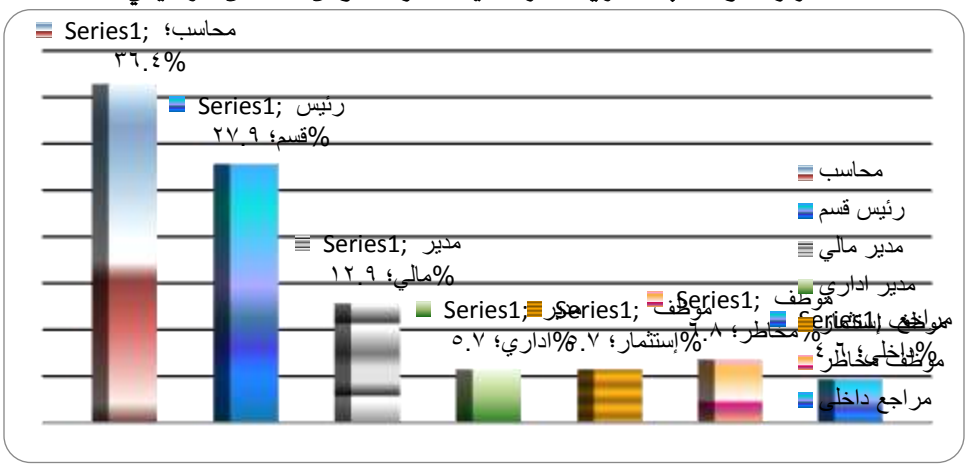

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م

من الجدول رقم (4/2/5) والشكل رقم (4/2/3) يلاحظ ان توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المسمى الوظيفي، (102) مبحوث **محاسب** وبنسبة (36.4%)،و(78) مبحوث **رئيس قسم** وبنسبة (27.9%)، و(36) مبحوث **مدير مالى** وبنسبة (12.9%)، و(19) مبحوث **موظف مخاطر** وبنسبة (6.8%)، وعدد (16) مبحوث **مدير اداري و موظف إستثمار لكل فئة** وبنسبة (5.7%) من العينة المبحوثة ، واخيراً نجد ان (13) مبحوث وبنسبة (4.6%) **مراجع داخلى** من العينة المختارة.

4.سنوات الخبرة:

الجدول رقم (4/2/6)

التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق سنوات الخبرة:

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	46	16.4%
5 وأقل من 10 سنوات	75	26.8%
10 واقل من 15 سنة	95	33.9%
15 واقل من 20 سنة	45	16.1%
20 سنة فاكثر	19	6.8%
المجموع	280	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م

الشكل البياني رقم (4/2/4)

التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق سنوات الخبرة:

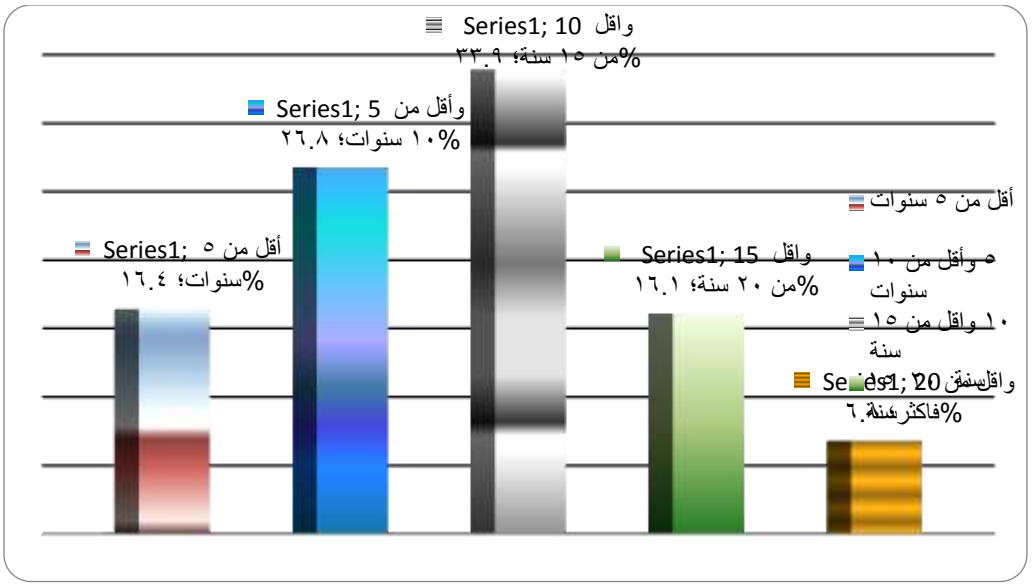

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م

من الجدول رقم (4/2/6) والشكل رقم (4/2/4) يتبين ان توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير سنوات خبرة كالآتي:

(95) مبحوث خبرتهم (10 واقل من 15 سنة) وبنسبة (33.9%)، وعدد (75) مبحوث وبنسبة (26.8%) خبرتهم (من 5 الى 10سنة)، وبلغ اصحاب الفئة (أقل من 5 سنوات) (46) مبحوث وبنسبة (13.9%)، في حين الذين خبرتهم (15 واقل من 20 سنة) عددهم (45) مبحوث وبنسبة (16.1%) واخيراً نجد ان (16) مبحوث وبنسبة (6.8%) خبرتهم (20 سنة فاكثر) من العينة المختارة.

المبحث الثالث

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

تحليل ومناقشة المتغير الاول: نظام تخطيط الموارد

1. تحليل ومناقشة عبارات البعد الاول : نظام تخطيط الموارد المالية:

يهدف هذا المحور لمعرفة نظام تخطيط الموارد المالية .ولاختبار هذا المحور لابد من بيان اتجاه اراء افراد عينة الدراسة لكل عبارة من عباراته .

جدول رقم (4/3/1)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المحور الأول

العبـــــــارة	لا اوافق بشدة	لا اوافق	محايد	اوافق	اوافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار			
	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة			
تتبع تكاليف الموارد الانتاجية.	0	2	13	100	165	4.53	.622	اوافق بشدة
	0.0%	0.7%	4.6%	35.7%	58.9%			
ادارة الذمم المدينة بصورة مناسبة	0	1	17	95	167	4.53	.627	اوافق بشدة
	0.0%	0.4%	6.1%	33.9%	59.6%			
متابعة الفواتير الصادرة من المبيعات	0	3	12	99	166	4.53	.633	اوافق بشدة
	0.0%	1.1%	4.3%	35.4%	59.3%			
توفر نظام حسابات يعكس الواقع الحقيقي للمؤسسة	0	1	12	95	172	4.56	.595	اوافق بشدة
	0.0%	0.4%	4.3%	33.9%	61.4%			
احتساب الضريبة في الوقت المحدد	0	2	13	103	162	4.52	.622	اوافق بشدة
	0.0%	0.7%	4.6%	36.8%	57.9%			
نظام تخطيط الموارد المالية	0	9	67	492	832	4.53	.545	**اوافق بشدة**
	0.0%	.6%	4.8%	35.1%	59.4%			

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م

- يتبين من الجدول رقم **(4/3/1)** الخاص بنتائج المحور الاول **(نظام تخطيط الموارد المالية)** نجد أنه حصل على وسط حسابي(4.53) أي **اوافق بشدة** حسب مقياس ليكارت الخماسي . اي ان غالبية المبحوثين يوافقون بشدة على ما جاء بعبارات البعد الاول من المتغير الاول نظام تخطيط الموارد المالية .

2. تحليل ومناقشة عبارات البعد الثاني: نظام تخطيط الموارد البشرية

يهدف هذا المحور معرفة **نظام تخطيط الموارد البشرية**. ولاختبار هذا البعد لابد من بيان اتجاه اراء افراد عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات هذا البعد

الجدول (3/4/2)

التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات البعد الثاني

العبـــــــارة	لا اوافق بشدة	لا اوافق	محايد	اوافق	اوافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار			
	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة			
توفير البيانات الشخصية للموظفين باستمرار.	0	0	13	105	162	4.53	.586	اوافق بشدة
	0.0%	0.0%	4.6%	37.5%	57.9%			
اعداد كشوفات الرواتب في وقت محدد.	0	0	14	99	167	4.55	.591	اوافق بشدة
	0.0%	0.0%	5.0%	35.4%	59.6%			
توفير نظام تتبع للاجازات.	0	1	15	104	160	4.51	.616	اوافق بشدة
	0.0%	0.4%	5.4%	37.1%	57.1%			
عند تعيين موظف جديد تضاف المعلومات الخاصة به لقاعدة البيانات	0	0	9	100	171	4.58	.556	اوافق بشدة
	0.0%	0.0%	3.2%	35.7%	61.1%			
تعيين الشخص المناسب في المكان المناسب.	0	0	7	95	178	4.61	.537	اوافق بشدة
	0.0%	0.0%	2.5%	33.9%	63.6%			
نظام تخطيط الموارد البشرية	0	1	58	503	838	4.56	.514	**اوافق بشدة**
	0.0%	.1%	4.1%	35.9%	59.9%			

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م

- يتبين من الجدول رقم (3/4/2) الخاص بنتائج المحور الاول **(نظام تخطيط الموارد البشرية)** نجد أنه حصل على وسط حسابي(4.56) أي اوافق بشدة حسب مقياس ليكارت الخماسي . اي ان غالبية المبحوثين يوافقون بشدة ما جاء بعبارات البعد الثاني من المتغير الاول نظام تخطيط الموارد البشرية .

4. تحليل ومناقشة نتائج عبارات المحور الثاني جودة المعلومات المحاسبية:

1/البعد الاول ملاءمة المعلومات المحاسبية:

يهدف هذا البعد لمعرفة ملاءمة المعلومات المحاسبية ولاختبار هذا المحور لابد من بيان اتجاه اراء افراد عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات هذا البعد .

(3/4/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المحور االرابع

العبـــــــارة	لا اوافق بشدة	لا اوافق	محايد	اوافق	اوافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار			
	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة			
الاهتمام بتوفير معلومات تلبي احتياجات المستخدمين للتقارير المالية	0	0	15	91	174	4.57	.595	اوافق بشدة
	0.0%	0.0%	5.4%	32.5%	62.1%			
الاهتمام بتوفير معلومات لها القدرة على تغيير اتجاه متخذ القرار	0	0	13	93	174	4.58	.582	اوافق بشدة
	0.0%	0.0%	4.6%	33.2%	62.1%			
العمل على تقديم معلومات الى المستخدم في الوقت المناسب لاتخاذ القرار	0	0	8	101	171	4.58	.549	اوافق بشدة
	0.0%	0.0%	2.9%	36.1%	61.1%			
توفير معلومات لها القدرة التنبؤية للاحداث المستقبلية	1	1	11	110	157	4.50	.628	اوافق بشدة
	0.4%	0.4%	3.9%	39.3%	56.1%			
توفير معلومات يمكن استخدامها في عملية الرقابة	0	3	10	100	167	4.54	.621	اوافق بشدة
	0.0%	1.1%	3.6%	35.7%	59.6%			
ملاءمة المعلومات المحاسبية	1	4	57	495	843	4.55	.507	**اوافق بشدة**
	.1%	.3%	4.1%	35.4%	60.2%			

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م

- يتبين من الجدول رقم (3/4/3) الخاص بنتائج المتغيرالثاني **(ملاءمة المعلومات المحاسبية)** نجد أنه حصل على وسط حسابي(4.55) أي **وافق بشدة** حسب مقياس ليكارت الخماسي . اي ان غالبية المبحوثين يوافقون بشدة على ما جاء بعبارات المتغير الثاني ملاءمة المعلومات المحاسبية.

2/ البعد الثاني موثوقية المعلومات المحاسبية:

يهدف هذا المحور لمعرفة **موثوقية المعلومات المحاسبية** ولاختبار هذا المحور لابد من بيان اتجاه اراء افراد عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات هذا المتغير.

الجدول (3/4/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المحور االخامس

العبـــــــارة	لا اوافق بشدة	لا اوافق	محايد	اوافق	اوافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار			
	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة			
العمل على توفير معلومات تتميز بالدقة العالية	0	0	13	95	172	4.57	.583	اوافق بشدة
	0.0%	0.0%	4.6%	33.9%	61.4%			
توفير معلومات صحيحة خالية من الاخطاء الجوهرية	0	0	13	103	164	4.54	.585	اوافق بشدة
	0.0%	0.0%	4.6%	36.8%	58.6%			
العمل على توفير معلومات تتميز بالموضوعية خالية من التحيز	0	0	13	106	161	4.53	.586	اوافق بشدة
	0.0%	0.0%	4.6%	37.9%	57.5%			
العمل على توفير معلومات بالتقارير المالية قابلة للتحقق	1	2	13	112	152	4.47	.655	اوافق بشدة
	0.4%	0.7%	4.6%	40.0%	54.3%			
العمل على توفير معلومات صادقة بالتعبير عن الاحداث المالية	0	3	11	107	159	4.51	.628	اوافق بشدة
	0.0%	1.1%	3.9%	38.2%	56.8%			
موثوقية المعلومات المحاسبية	1	5	63	523	808	4.52	.509	**اوافق بشدة**
	.1%	.4%	4.5%	37.4%	57.7%			

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م

-يتبين من الجدول رقم (3/4/4) الخاص بنتائج المتغير الثالث (**الإفصاح المحاسبي عن عمليات التوريق**) نجد أنه حصل على وسط حسابي(4.52) أي **اوافق بشدة** حسب مقياس ليكارت الخماسي . اي ان غالبية المبحوثين يوافقون بشدة على ما جاء بعبارت المتغير الثالث حول موثوقية المعلومات المحاسبية.

5. تحليل ومناقشة نتائج عبارات المتغير الثالث :المخاطر المالية:

1/البعد الاول مخاطر السيولة:

يهدف هذا البعد لمعرفة مخاطر السيولة ولاختبار هذا المحور لابد من بيان اتجاه اراء افراد عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات هذا البعد .

الجدول(3/4/5)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المحور السادس

العبـــــــارة	لا اوافق بشدة	لا اوافق	محايد	اوافق	اوافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار			
	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة			
التحقق من الاستراتيجية والسياسات المتعلقة بإدارة السيولة.	0	0	11	105	164	4.55	.572	اوافق بشدة
	0.0%	0.0%	3.9%	37.5%	58.6%			
التحقق من الخطوات اللازمة لمراقبة السيطرة على مخاطر السيولة.	0	1	11	98	170	4.56	.590	اوافق بشدة
	0.0%	0.4%	3.9%	35.0%	60.7%			
التحقق من موقف السيولة من خلال أنظمة معلومات كافية لقياس ومراقبة مخاطر السيولة .	1	0	10	99	170	4.56	.602	اوافق بشدة
	0.4%	0.0%	3.6%	35.4%	60.7%			
التحقق من وجود خطط لدى المصرف موضوعة لمواجهة حالات نقص السيولة .	0	0	9	102	169	4.57	.557	اوافق بشدة
	0.0%	0.0%	3.2%	36.4%	60.4%			
التحقق من مراقبة سيولة العملات الاجنبية الرئيسية التي يتعامل بها المصرف.	0	1	10	104	165	4.55	.585	اوافق بشدة
	0.0%	0.4%	3.6%	37.1%	58.9%			
مخاطر السيولة	1	2	51	508	838	4.56	.502	**اوافق بشدة**
	.1%	.1%	3.6%	36.3%	59.9%			

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م

- يتبين من الجدول رقم (3/4/5) الخاص بنتائج المتغيرالثاني **(مخاطر السيولة)** نجد أنه حصل على وسط حسابي(4.56) أي **اوافق بشدة** حسب مقياس ليكارت الخماسي . اي ان غالبية المبحوثين يوافقون بشدة على ما جاء بعبارات المتغير الثاني **مخاطر السيولة.**

2/ البعد الثاني مخاطر الإئتمان:

يهدف هذا المحور لمعرفة **مخاطر الإئتمان** ولاختبار هذا المحور لابد من بيان اتجاه اراء افراد عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات هذا المتغير.

الجدول(3/4/6)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المحور السابع

العبـــــــارة	لا اوافق بشدة التكرار النسبة	لا اوافق التكرار النسبة	محايد التكرار النسبة	اوافق التكرار النسبة	اوافق بشدة التكرار النسبة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
بتطبيق تعليمات البنك المركزي المتعلقة بمخاطر الإقراض بشكل مباشر .	0 0.0%	0 0.0%	11 3.9%	94 33.6%	175 62.5%	4.59	.568	اوافق بشدة
بالإلتزام بملء الاستمارات المعدة لغرض منح التمويل وإحتوائها على كافة الضمانات المطلوبة.	0 0.0%	0 0.0%	8 2.9%	104 37.1%	168 60.0%	4.57	.551	اوافق بشدة
التأكد من نوع النشاط الذي يمارسه العميل لكيته قبل منحه القرض أو للتمويل وبما لا يتجاوز الحد الأعلى المسموح به قانوناً حسب تعليمات البنك المركزي.	0 0.0%	1 0.4%	10 3.6%	100 35.7%	169 60.4%	4.56	.583	اوافق بشدة
وجود دراسة جدوى للمشروع لطالب التمويل تحتوى على مبالغ مستقبلية معقولة.	0 0.0%	2 0.7%	21 7.5%	95 33.9%	162 57.9%	4.49	.667	اوافق بشدة
إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة قبل منح التمويل مع التحقق من صلاحيات مسؤولي التمويل في الإدار.	0 0.0%	0 0.0%	21 7.5%	99 35.4%	160 57.1%	4.50	.634	اوافق بشدة
مخاطر الإئتمان	0 0.0%	3 .2%	71 5.1%	492 35.1%	834 59.6%	4.54	.521	**اوافق بشدة**

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م

- يتبين من الجدول رقم (3/4/6) الخاص بنتائج المتغير الثالث (**مخاطر الإئتمان**) نجد أنه حصل على وسط حسابي(4.54) أي **اوافق بشدة** حسب مقياس ليكارت الخماسي .

اي ان غالبية المبحوثين يوافقون بشدة على ما جاء بعبارت المتغير الثالث حول مخاطر الإئتمان.

ثانيا تحليل ومناقشة نتائج الفرضيات

1/1/2 تحليل ومناقشة نتائج المحور الاول :تخطيط الموارد

1/نظام تخطيط الموارد المالية

يهدف هذا البعد لمعرفة **نظام تخطيط الموارد المالية** ولاختبار هذا البعد لابد من بيان اتجاه اراء افراد عينة الدراسة لكل عبارة ، واستخدم اختبار العينة الواحدة (One-Sample Test) لاجابات أفراد عينة الدراسة لبعد نظام تخطيط الموارد المالية.

جدول رقم (3/4/7)

اختبار العينة الواحدة (One- Sample Test) لاجابات أفراد عينة الدراسة نظام تخطيط الموارد المالية

م	العبارة	ت ــ المحسوبة	درجات الحرية	المعنوية	الاهمية النسبية	القرار
1	تتبع تكاليف الموارد الانتاجية.	41.154	279	.000	90.6%	دالة احصائياً
2	ادارة الذمم المدينة بصورة مناسبة	40.778	279	.000	90.6%	دالة احصائياً
3	متابعة الفواتير الصادرة من المبيعات	40.411	279	.000	90.6%	دالة احصائياً
4	توفر نظام حسابات يعكس الواقع الحقيقي للمؤسسة	43.977	279	.000	91.3%	دالة احصائياً
5	احتساب الضريبة في الوقت المحدد	40.839	279	.000	90.4%	دالة احصائياً

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م

يتضح للباحث من الجدول (3/4/7) أن جميع القيم الإحتمالية (الدلالة الإحصائية) المقابلة لقيمة ت المحسوبة لدلالة الفروق أقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يعني أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين اجابات المبحويثن أي توجد دلالة إحصائية في توزيع إستجابات أفراد العينة على خيارات الإجابة المختلفة (أوافق بشدة، أوافق ، محايد ، لا أوافق ، لا أوافق بشدة) ه، وبصورة عامة نستنتج أن معظم أفراد العينة موافقين بشدة على عبارات المحور الاول .

فانه يشير إلى : **وجود فروق دالة احصائيا في اجابات المبوحثين نظام تخطيط الموارد المالية.**

2/البعد الثاني : نظام تخطيط الموارد البشرية

يهدف هذا البعد لمعرفة **نظام تخطيط الموارد البشرية** ولاختبار هذا البعد لابد من بيان اتجاه اراء افراد عينة الدراسة لكل عبارة ، واستخدم اختبار العينة الواحدة (One- Sample Test) لاجابات أفراد عينة الدراسة نظام تخطيط الموارد البشرية.

جدول رقم (3/4/8)

اختبار العينة الواحدة (One- Sample Test) لاجابات أفراد عينة الدراسة نظام تخطيط الموارد البشرية

م	العبارة	ت ــ المحسوبة	درجات الحرية	المعنوية	الاهمية النسبية	القرار
1	توفير البيانات الشخصية للموظفين باستمرار.	43.772	279	.000	90.6%	دالة احصائياً
2	اعداد كشوفات الرواتب في وقت محدد.	43.797	279	.000	90.9%	دالة احصائياً
3	توفير نظام تتبع للاجازات.	41.018	279	.000	90.2%	دالة احصائياً
4	عند تعيين موظف جديد تضاف المعلومات الخاصة به لقاعدة البيانات	47.502	279	.000	91.6%	دالة احصائياً
5	تعيين الشخص المناسب في المكان المناسب.	50.156	279	.000	92.2%	دالة احصائياً

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م

يتضح للباحث من الجدول (3/4/8) أن جميع القيم الإحتمالية (الدلالة الإحصائية) المقابلة لقيمة ت المحسوبة لدلالة الفروق أقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يعني أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين اجابات المبحويثن أي توجد دلالة إحصائية في توزيع إستجابات أفراد العينة على خيارات الإجابة المختلفة (أوافق بشدة، أوافق ، محايد ، لا أوافق ، لا أوافق بشدة) ه، وبصورة عامة نستنتج أن معظم أفراد العينة موافقين بشدة على عبارات المحور الثاني .

فان ذلك يشير إلى : **وجود فروق دالة احصائيا في اجابات المبوحثين حول نظام تخطيط الموارد البشرية.**

4/1/2 تحليل ومناقشة نتائج المحور الثاني: جودة المعلومات المحاسبية

1/ البعد الاول : ملاءمة المعلومات المحاسبية :

يهدف هذا البعد لمعرفة كيف **ملاءمة المعلومات المحاسبية** ولاختبار هذا البعد لابد من بيان اتجاه اراء افراد عينة الدراسة لكل عبارة ، واستخدم اختبار العينة الواحدة (One- Sample Test) لاجابات أفراد عينة الدراسة ملاءمة المعلومات المحاسبية.

جدول رقم (3/4/9)

اختبار العينة الواحدة (One- Sample Test) لاجابات أفراد عينة الدراسة ملاءمة المعلومات المحاسبية

م	العبارة	ت ــ المحسوبة	درجات الحرية	المعنوية	الاهمية النسبية	القرار
1	الاهتمام بتوفير معلومات تلبي احتياجات المستخدمين للتقارير المالية	44.107	279	.000	91.4%	دالة احصائياً
2	الاهتمام بتوفير معلومات لها القدرة على تغيير اتجاه متخذ القرار	45.302	279	.000	91.5%	دالة احصائياً
3	العمل على تقديم معلومات الى المستخدم في الوقت المناسب لاتخاذ القرار	48.217	279	.000	91.6%	دالة احصائياً
4	توفير معلومات لها القدرة التنبؤية للاحداث المستقبلية	40.070	279	.000	90.1%	دالة احصائياً
5	توفير معلومات يمكن استخدامها في عملية الرقابة	41.482	279	.000	90.8%	دالة احصائياً

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م

يتضح للباحث من الجدول (3/4/9) أن جميع القيم الإحتمالية (الدلالة الإحصائية) المقابلة لقيمة ت المحسوبة لدلالة الفروق أقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يعني أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين اجابات المبحوثين أي توجد دلالة إحصائية في توزيع إستجابات أفراد العينة على خيارات الإجابة المختلفة (أوافق بشدة، أوافق ، محايد ، لا أوافق ، لا أوافق بشدة) ه، وبصورة عامة نستنتج أن معظم أفراد العينة موافقين بشدة على عبارات المحور الرابع .

فان ذلك يشير إلى : **وجود فروق دالة احصائيا في اجابات المبوحثين حول ملاءمة المعلومات المحاسبية.**

2/البعد الثاني : موثوقية المعلومات المحاسبية

يهدف هذا البعد لمعرفة **موثوقية المعلومات المحاسبية** ولاختبار هذا البعد لابد من بيان اتجاه اراء افراد عينة الدراسة لكل عبارة ، واستخدم اختبار العينة الواحدة (One- Sample Test) لاجابات أفراد العينة لبعد **موثوقية المعلومات المحاسبية**.

جدول رقم (3/4/10)

اختبار العينة الواحدة (One- Sample Test) لاجابات أفراد عينة الدراسة موثوقية المعلومات المحاسبية

م	العبارة	ت ــ المحسوبة	درجات الحرية	المعنوية	الاهمية النسبية	القرار
1	العمل على توفير معلومات تتميز بالدقة العالية	45.029	279	.000	91.4%	دالة احصائياً
2	توفير معلومات صحيحة خالية من الاخطاء الجوهرية	44.009	279	.000	90.8%	دالة احصائياً
3	العمل على توفير معلومات تتميز بالموضوعية خالية من التحيز	43.656	279	.000	90.6%	دالة احصائياً
4	العمل على توفير معلومات بالتقارير المالية قابلة للتحقق	37.579	279	.000	89.4%	دالة احصائياً
5	العمل على توفير معلومات صادقة بالتعبير عن الاحداث المالية	40.167	279	.000	90.1%	دالة احصائياً

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م

يتضح للباحث من الجدول (3/4/10) أن جميع القيم الإحتمالية (الدلالة الإحصائية) المقابلة لقيمة ت المحسوبة لدلالة الفروق أقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يعني أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين اجابات المبحوثن أي توجد دلالة إحصائية في توزيع إستجابات أفراد العينة على خيارات الإجابة المختلفة (أوافق بشدة، أوافق ، محايد ، لا أوافق ، لا أوافق بشدة) ه، وبصورة عامة نستنتج أن معظم أفراد العينة موافقين بشدة على عبارات المحور الخامس .

فان ذلك يشير إلى : **وجود فروق دالة احصائيا في اجابات المبوحثين حول موثوقية المعلومات المحاسبية.**

3/1/2 تحليل ومناقشة نتائج المحور الثالث : المخاطر المالية

1/البعد الاول : مخاطر السيولة

يهدف هذا البعد لمعرفة **مخاطر السيولة** ولاختبار هذا البعد لابد من بيان اتجاه اراء افراد عينة الدراسة لكل عبارة ، واستخدم اختبار العينة الواحدة (One- Sample Test) لاجابات أفراد العينة لبعد **مخاطر السيولة.**

جدول رقم (3/4/11)

اختبار العينة الواحدة (One- Sample Test) لاجابات أفراد عينة الدراسة مخاطر السيولة

م	العبارة	ت ــ المحسوبة	درجات الحرية	المعنوية	الاهمية النسبية	القرار
1	التحقق من الاستراتيجية والسياسات المتعلقة بإدارة السيولة.	45.211	279	.000	90.9%	دالة احصائياً
2	التحقق من الخطوات اللازمة لمراقبة السيطرة على مخاطر السيولة.	44.299	279	.000	91.2%	دالة احصائياً
3	التحقق من موقف السيولة من خلال أنظمة معلومات كافية لقياس ومراقبة مخاطر السيولة .	43.412	279	.000	91.2%	دالة احصائياً
4	التحقق من وجود خطط لدى المصرف موضوعة لمواجهة حالات نقص السيولة .	47.205	279	.000	91.4%	دالة احصائياً
5	التحقق من مراقبة سيولة العملات الاجنبية الرئيسية التي يتعامل بها المصرف.	44.253	279	.000	90.9%	دالة احصائياً

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م

يتضح للباحث من الجدول (3/4/11) أن جميع القيم الإحتمالية (الدلالة الإحصائية) المقابلة لقيمة ت المحسوبة لدلالة الفروق أقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يعني أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين اجابات المبحوثن أي توجد دلالة إحصائية في توزيع إستجابات أفراد العينة على خيارات الإجابة المختلفة (أوافق بشدة، أوافق ، محايد ، لا أوافق ، لا أوافق بشدة) .

فان ذلك يشير إلى : **وجود فروق دالة احصائيا في اجابات المبوحثين حول مخاطر السيولة.**

2/البعد الثاني : مخاطر الإئتمان

يهدف هذا البعد لمعرفة **مخاطر الإئتمان** ولاختبار هذا البعد لابد من بيان اتجاه اراء افراد عينة الدراسة لكل عبارة ، واستخدم اختبار العينة الواحدة (One- Sample Test) لاجابات أفراد العينة لبعد **مخاطر الإئتمان**.

جدول رقم (3/4/12)

اختبار العينة الواحدة (One- Sample Test) لاجابات أفراد عينة الدراسة مخاطر الإئتمان

م	العبارة	ت ــ المحسوبة	درجات الحرية	المعنوية	الاهمية النسبية	القرار
1	بتطبيق تعليمات البنك المركزي المتعلقة بمخاطر الإقراض بشكل مباشر .	46.733	279	.000	91.7%	دالة احصائياً
2	بالإلتزام بملء الاستمارات المعدة لغرض منح التمويل وإحتوائها على كافة الضمانات المطلوبة.	47.760	279	.000	91.4%	دالة احصائياً
3	التأكد من نوع النشاط الذي يمارسه العميل لكيته قبل منحه القرض أو للتمويل وبما لا يتجاوز الحد الأعلى المسموح به قانوناً حسب تعليمات البنك المركزي.	44.763	279	.000	91.2%	دالة احصائياً
4	وجود دراسة جدوى للمشروع لطالب التمويل تحتوى على مبالغ مستقبلية معقولة.	37.386	279	.000	89.8%	دالة احصائياً
5	إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة قبل منح التمويل مع التحقق من صلاحيات مسؤولي التمويل في الإدارة .	39.522	279	.000	89.9%	دالة احصائياً

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م

يتضح للباحث من الجدول رقم (3/4/12) ما يلي:

يتضح للباحث من الجدول (3/4/12) أن جميع القيم الإحتمالية (الدلالة الإحصائية) المقابلة لقيمة ت المحسوبة لدلالة الفروق أقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يعني أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين اجابات المبحوثن أي توجد دلالة إحصائية في توزيع إستجابات أفراد العينة على خيارات الإجابة المختلفة (أوافق بشدة، أوافق ، محايد ، لا أوافق ، لا أوافق بشدة) .

فان ذلك يشير إلى : **وجود فروق دالة احصائيا في اجابات المبوحثين مخاطر الإئتمان.**

2 /2 تحليل الانحدار الخطي:

يعتبر مقياس لنوعية العلاقة بين متغيرين ، وفي كثير من الدراسات تكون العلاقة بين أكثرمن متغيرين هي علاقة اعتماد (انحدار) ويعتبر الانحدار الخطي البسيط من الأساليب الإحصائية التي تستخدم في قياس العلاقة بين متغيرين على هيئة علاقة دالة، يسمى أحد المتغيرات والآخر (متغير (dependent Variable (متغير تابع وهو المتسبب في (Independent Variable) مستقل تغير المتغير التابع. وتمثل هذه العلاقة بمعادلة الخط المستقيم .

1/1 تحليل الانحدار بين المتغيرين (نظام تخطيط الموارد المالية والبشرية ، ملاءمة المعلومات المحاسبية):

تهدف هذه العلاقة لمعرفة ماذا كان **نظام تخطيط الموارد المالية والبشرية** لها تأثير **ملاءمة المعلومات المحاسبية** ويتم ذلك باجراء انحدار بسيط بين المتغيرين اعلاه.

جدول رقم (3/4/13)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس العلاقة بين متغير نظام تخطيط الموارد المالية والبشرية و ملاءمة المعلومات المحاسبية

	معاملات الانحدار	أختبار (t)	القيمة الاحتمالية(Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	1.502	6.559	.000	معنوية
$\hat{B}_1$	.283	5.158	.000	معنوية
B_2	.388	6.663	.000	
معامل الارتباط (R)	.627a			
معامل التحديد (R^2)	.393			
أختيار (F)	89.772	النموذج معنوي		
$\hat{y} = (1.502) + 0.283X_1 + 0.388X_2$				

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م

يتضح من الجدول رقم (3/4/13)

1. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي ضعيف جداً بين **نظام تخطيط الموارد المالية والبشرية** كمتغير مستقل و **ملاءمة المعلومات المحاسبية** كمتغير تابع، وذلك من خلال قيمة معامل الارتباط البسيط التي بلغت (0.627).
2. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.393)، هذه القيمة تدل على ان نظام تخطيط الموارد الماليةكمتغير مستقل يساهم بـــ (40%) في **ملاءمة المعلومات المحاسبية** (المتغير التابع).
3. بعد استخدام اختبار تحليل التباين وجد ان نموذج الانحدار الخطي البسيط غير معنوي حيث بلغت قيمة أختبار (F) (89.772) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).
4. نجد ان ثابت نموذج الانحدار تساوي (1.502) وهي قيمة ملاءمة المعلومات المحاسبية عندما تكون نظام تخطيط الموارد المالية مساوية للصفر

– في حين نجد قيمة معلمة نظام تخطيط الموارد المالية تساوي (0.283) وقيمتها المصاحبة تساوي (0.000) وهي اقل من القيمة العرفية (0.05) وهذا يعني وجودعلاقة دالة احصائياً بين نظام تخطيط الموارد المالية و ملاءمة المعلومات المحاسبية.

– كما نجد قيمة معلمة نظام تخطيط الموارد البشرية تساوي (0.388) وقيمتها المصاحبة تساوي (0.000) وهي اقل من القيمة العرفية (0.05) وهذا يعني وجودعلاقة دالة احصائياً بين نظام تخطيط الموارد البشرية و ملاءمة المعلومات المحاسبية.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الأولى والتي نصت على أن: " **هناك علاقة بين نظام تخطيط الموارد المالية و البشرية ملاءمة المعلومات المحاسبية تحققت** .

2/: تحليل الانحدار بين المتغيرين (نظام تخطيط الموارد المالية و البشرية، موثوقية المعلومات المحاسبية):

تهدف هذه العلاقة لمعرفة ماذا كان **نظام تخطيط الموارد المالية و البشرية** لها تأثير **موثوقية المعلومات المحاسبية** ويتم ذلك باجراء انحدار بسيط بين المتغيرين اعلاه.

جدول رقم (3/4/14)

نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لقياس العلاقة بين متغير نظام تخطيط الموارد المالية و البشرية و موثوقية المعلومات المحاسبية

	معاملات الانحدار	أختبار (t)	القيمة الاحتمالية(Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	1.407	6.255	.000	معنوية
$\hat{B}_1$	.155	2.882	.004	معنوية
B_2	.529	9.260	.000	معنوية
معامل الارتباط (R)	.649a			
معامل التحديد (R^2)	.421			
أختبار (F)	100.657	النموذج معنوي		
$\hat{y} = (1.407) + 0.155X_1 + 0.529X_2$				

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م

يتضح من الجدول رقم (3/4/14)

1. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي متوسط بين **نظام تخطيط الموارد المالية و البشرية** كمتغير مستقل و **موثوقية المعلومات المحاسبية** كمتغير تابع، وذلك من خلال قيمة معامل الارتباط البسيط التي بلغت (0.649).
2. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.421)، هذه القيمة تدل على ان نظام تخطيط الموارد المالية و البشرية كمتغير مستقل يساهم بـــ (42%) في **موثوقية المعلومات المحاسبية** (المتغير التابع).
3. بعد استخدام اختبار تحليل التباين وجد ان نموذج الانحدار الخطي البسيط معنوي حيث بلغت قيمة أختبار (F) (100.657) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).
4. نجد ان ثابت نموذج الانحدار تساوي (1.407) وهي قيمة موثوقية المعلومات المحاسبية عندما تكون نظام تخطيط الموارد المالية مساوية للصفر

- في حين نجد قيمة معلمة نظام تخطيط الموارد المالية تساوي (0.155) وقيمتها المصاحبة تساوي (0.004) وهي اقل من القيمة العرفية (0.05) وهذا يعني وجودعلاقة دالة احصائياً بين نظام تخطيط الموارد المالية و موثوقية المعلومات المحاسبية.
- كما نجد قيمة معلمة نظام تخطيط الموارد البشرية تساوي (0.529) وقيمتها المصاحبة تساوي (0.000) وهي اقل من القيمة العرفية (0.05) وهذا يعني وجودعلاقة دالة احصائياً بين نظام تخطيط الموارد البشرية و موثوقية المعلومات المحاسبية

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثانية والتي نصت على أن: " **هناك علاقة بين نظام تخطيط الموارد المالية و البشرية موثوقية المعلومات المحاسبية قد تحققت** .

2/1/ تحليل الانحدار بين المتغيرين (نظام تخطيط الموارد ، المخاطر المالية):

4/ تحليل الانحدار بين المتغيرين (نظام تخطيط الموارد المالية، مخاطر السيولة):

تهدف هذه العلاقة لمعرفة ماذا كان **نظام تخطيط الموارد المالية و البشرية** لها تأثير **مخاطر السيولة** ويتم ذلك باجراء انحدار بسيط بين المتغيرين اعلاه.

جدول رقم (3/4/15)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس العلاقة بين متغير نظام تخطيط الموارد المالية و البشرية و مخاطر السيولة

	معاملات الانحدار	أختبار (t)	القيمة الاحتمالية(Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	1.510	6.690	.000	معنوية
$\hat{B}_1$	.291	5.376	.000	معنوية
B_2	.379	6.606	.000	معنوية
معامل الارتباط (R)	.632a			
معامل التحديد (R^2)	.399			
أختبار (F)	92.117	النموذج معنوي		
$\hat{y} = (1.510) + 0.291X_1 + 0.379X_2$				

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م

يتضح من الجدول رقم (3/4/15)

1.أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي ضعيف جداً بين **نظام تخطيط الموارد المالية والبشرية** كمتغير مستقل و **مخاطر السيولة** كمتغير تابع، وذلك من خلال قيمة معامل الارتباط البسيط التي بلغت (0.632).

2.بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.399)، هذه القيمة تدل على ان نظام تخطيط الموارد المالية كمتغير مستقل يساهم بـــ (40%) في **مخاطر السيولة** (المتغير التابع).

3. بعد استخدام اختبار تحليل التباين وجد ان نموذج الانحدار الخطي البسيط معنوي حيث بلغت قيمة أختبار (F) (92.117) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).

4.نجد ان ثابت نموذج الانحدار تساوي (1.320) وهي قيمة مخاطر السيولة عندما تكون نظام تخطيط الموارد المالية مساوية للصفر في حين نجد قيمة معلمة نظام تخطيط الموارد المالية تساوي (0.291)وقيمتها المصاحبة تساوي (0.000) وهي اقل من القيمة العرفية (0.05) وهذا يعني وجودعلاقة دالة احصائياً بين نظام تخطيط الموارد المالية و **مخاطر السيولة**.

حين نجد قيمة معلمة نظام تخطيط الموارد المالية تساوي (0.379) وقيمتها المصاحبة تساوي (0.000) وهي اقل من القيمة العرفية (0.05) وهذا يعني وجودعلاقة دالة احصائياً بين نظام تخطيط الموارد البشرية و **مخاطر السيولة**.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثالثة والتي نصت على أن: " **هناك علاقة بين نظام تخطيط الموارد المالية و مخاطر السيولة قد تحققت**.

5/: تحليل الانحدار بين المتغيرين (نظام تخطيط الموارد البشرية، مخاطر الإئتمان):

تهدف هذه العلاقة لمعرفة ماذا كان **نظام تخطيط الموارد البشرية** لها تأثير **مخاطر الإئتمان**ويتم ذلك باجراء انحدار بسيط بين المتغيرين اعلاه.

جدول رقم (3/4/16)

نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لقياس العلاقة بين متغير نظام تخطيط الموارد البشرية و مخاطر الإئتمان

	معاملات الانحدار	أختبار (t)	القيمة الاحتمالية(Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	1.595	6.543	.000	معنوية
$\hat{B}_1$	.204	3.488	.001	معنوية
B_2	.443	7.153	.000	معنوية
معامل الارتباط (R)	.592a			
معامل التحديد (R^2)	.350			
أختيار (F)	74.554	النموذج معنوي		
$\hat{y} = (1.595) + 0.204X_1 + 0.443X_2$				

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م

يتضح من الجدول رقم (3/4/16)

1.أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي متوسط بين **نظام تخطيط الموارد** كمتغير مستقل و **مخاطر الإئتمان** كمتغير تابع، وذلك من خلال قيمة معامل الارتباط البسيط التي بلغت (0.592).

2.بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.350)، هذه القيمة تدل على ان نظام تخطيط الموارد كمتغير مستقل يساهم بـــ (35%) في **مخاطر الإئتمان**(المتغير التابع).

3. بعد استخدام اختبار تحليل التباين وجد ان نموذج الانحدار الخطي البسيط معنوي حيث بلغت قيمة أختبار (F) (36.892) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).

4.نجد ان ثابت نموذج الانحدار تساوي (1.595) وهي قيمة **مخاطر الإئتمان** عندما تكون نظام تخطيط الموارد مساوية للصفر في حين نجد قيمة معلمة نظام تخطيط الموارد المالية تساوي (0.204)وقيمتها المصاحبة تساوي (0.000) وهي اقل من القيمة العرفية (0.05) وهذا يعني وجودعلاقة دالة احصائياً بين نظام تخطيط الموارد البشرية و **مخاطر الإئتمان**.

حين نجد قيمة معلمة نظام تخطيط الموارد البشرية تساوي (0.443) وقيمتها المصاحبة تساوي (0.000) وهي اقل من القيمة العرفية (0.05) وهذا يعني وجودعلاقة دالة احصائياً بين نظام تخطيط الموارد البشرية و **مخاطر الإئتمان**.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الرابعة والتي نصت على أن: " **هناك علاقة بين نظام تخطيط الموارد المالية و البشرية مخاطر الإئتمان قد تحققت** .

الفرضية الرابعة: توجد علاقة بين نظام تخطيط الموارد وجودة المعلومات المحاسبية للحد من مخاطر السيولة بالمصارف السودانية

/ معاملات الارتباطات الجزئية بين المتغيرين :

تهدف هذه العلاقة لمعرفة ماذا كان **للمتغر الوسيط اثر في العلاقة بين المتغرات المستقلة والمتغر التابع** ويتم ذلك باجراء ارتباط جزئي بين المتغيرات اعلاه.

1/ توجد علاقة بين نظام تخطيط الموارد وجودة المعلومات المحاسبية(ملاءمة المعلومات المحاسبية) للحد من مخاطر السيولة بالمصارف السودانية.

جدول رقم (3/4/17)

نتائج تحليل تاثير المتغر الوسيط في العلاقة بين المتغرات المستقلة والمتغر التابع

المتعيرالوسيط	المتغرات المستقلة	المعاملات	المتغير التابع: مخاطر السيولة
ملاءمة المعلومات المحاسبية	نظام تخطيط الموارد المالية	الارتباط	.343
		مستوى المعنوية	.000
		درحات الحرية	277
	نظام تخطيط الموارد الموارد البشرية	الارتباط	.365
		مستوى المعنوية	.000
		درحات الحرية	277

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م

1.أظهرت نتائج ارتباط لاثر متغير ملاءمة المعلومات المحاسبية في العلاقة بين **نظام تخطيط الموارد المالية**كمتغير مستقل و **مخاطر السيولة** كمتغير تابع، وذلك من خلال قيمة معامل الارتباط الجزئي البسيط التي بلغت (0.343) بمستوى معنوية (0.00) اقل من

(0.05) وهي علاقة معنوية وهذا يدل على أن: " **متغير ملاءمة المعلومات المحاسبية يؤثر في العلاقة بين نظام تخطيط الموارد الماليةو مخاطر السيولة.**

2. أظهرت نتائج ارتباط لاثر متغير ملاءمة المعلومات المحاسبية في العلاقة بين **نظام تخطيط الموارد البشرية** كمتغير مستقل و **مخاطر السيولة** كمتغير تابع، وذلك من خلال قيمة معامل الارتباط الجزئي البسيط التي بلغت (0.365) بمستوى معنوية (0.00) اقل من (0.05) وهي علاقة معنوية وهذا يدل على أن: " **متغير ملاءمة المعلومات المحاسبية يؤثر في العلاقة بين نظام تخطيط الموارد البشريةو مخاطر السيولة.**

2/ توجد علاقة بين نظام تخطيط الموارد وجودة المعلومات المحاسبية(موثوقية المعلومات المحاسبية) للحد من مخاطر السيولة بالمصارف السودانية.

جدول رقم (3/4/18)

نتائج تحليل تاثير المتغر الوسيط في العلاقة بين المتغرات المستقلة والمتغر التابع

المتعير الوسيط	المتغرات المستقلة	المعاملات	المتغير التابع: مخاطر السيولة
موثوقية المعلومات المحاسبية	نظام تخطيط الموارد المالية	الارتباط	.348
		مستوى المعنوية	.000
		درحات الحرية	277
	نظام تخطيط الموارد الموارد البشرية	الارتباط	.278
		مستوى المعنوية	.000
		درحات الحرية	277

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م

4.أظهرت نتائج ارتباط لاثر متغير موثوقية المعلومات المحاسبية في العلاقة بين **نظام تخطيط الموارد المالية**كمتغير مستقل و **مخاطر الإئتمان** كمتغير تابع، وذلك من خلال قيمة معامل الارتباط الجزئي البسيط التي بلغت (0.348) بمستوى معنوية (0.00) اقل من (0.05) وهي علاقة معنوية وهذا يدل على أن: " **متغير موثوقية المعلومات المحاسبية يؤثر في العلاقة بين نظام تخطيط الموارد الماليةو مخاطر الإئتمان.**

5. أظهرت نتائج ارتباط لاثر متغير موثوقية المعلومات المحاسبية في العلاقة بين **نظام تخطيط الموارد البشرية**كمتغير مستقل و **مخاطر الإئتمان** كمتغير تابع، وذلك من خلال قيمة معامل الارتباط الجزئي البسيط التي بلغت (0.482) بمستوى معنوية (0.00) اقل من (0.05) وهي علاقة معنوية وهذا يدل على أن: " **متغير موثوقية المعلومات المحاسبية يؤثر في العلاقة بين نظام تخطيط الموارد البشرية و مخاطر الإئتمان.**

مما تقدم نستنتج ان الفرضية التي نصت على (توجد علاقة بين نظام تخطيط الموارد وجودة المعلومات المحاسبية للحد من مخاطرالسيولة بالمصارف السودانية) قد تحققت.

2/ معاملات الارتباطات الجزئية بين المتغيرين :

تهدف هذه العلاقة لمعرفة ماذا كان **للمتغير الوسيط اثر في العلاقة بين المتغرات المستقلة والمتغير التابع** ويتم ذلك باجراء ارتباط جزئي بين المتغيرات اعلاه.

2/2 توجد علاقة بين نظام تخطيط الموارد وجودة المعلومات المحاسبية للحد من **مخاطر الإئتمان** بالمصارف السودانية

1/توجد علاقة بين نظام تخطيط الموارد وجودة المعلومات المحاسبية(ملاءمة المعلومات المحاسبية) للحد من **مخاطر الإئتمان** بالمصارف السودانية

جدول رقم (3/4/19)

نتائج تحليل تاثير المتغر الوسيط في العلاقة بين المتغرات المستقلة والمتغير التابع

المتعيرالوسيط	**المتغرات المستقلة**	**المعاملات**	**المتغير التابع: مخاطر الإئتمان**
ملاءمة المعلومات المحاسبية	نظام تخطيط الموارد المالية	الارتباط	.232
		مستوى المعنوية	.000
		درحات الحرية	277
	نظام تخطيط الموارد الموارد البشرية	الارتباط	.340
		مستوى المعنوية	.000
		درحات الحرية	277

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م

1.أظهرت نتائج ارتباط لاثر متغير ملاءمة المعلومات المحاسبية في العلاقة بين **نظام تخطيط الموارد المالية**كمتغير مستقل و **مخاطر الإئتمان** كمتغير تابع، وذلك من خلال قيمة معامل الارتباط الجزئي البسيط التي بلغت (0.232) بمستوى معنوية (0.00) اقل من (0.05) وهي علاقة معنوية وهذا يدل على أن: " **متغير ملاءمة المعلومات المحاسبية يؤثر في العلاقة بين نظام تخطيط الموارد الماليةو مخاطر الإئتمان.**

2. أظهرت نتائج ارتباط لاثر متغير ملاءمة المعلومات المحاسبية في العلاقة بين **نظام تخطيط الموارد البشرية** كمتغير مستقل و **مخاطر الإئتمان** كمتغير تابع، وذلك من خلال قيمة معامل الارتباط الجزئي البسيط التي بلغت (0.340) بمستوى معنوية (0.00) اقل من (0.05) وهي علاقة معنوية وهذا يدل على أن: " **متغير ملاءمة المعلومات المحاسبية يؤثر في العلاقة بين نظام تخطيط الموارد البشرية و مخاطر الإئتمان.**

2/توجد علاقة بين نظام تخطيط الموارد وجودة المعلومات المحاسبية (موثوقية المعلومات المحاسبية) للحد من **مخاطر الإئتمان** بالمصارف السودانية

جدول رقم (3/4/20)

نتائج تحليل تاثير المتغير الوسيط في العلاقة بين المتغرات المستقلة والمتغير التابع

المتعيرالوسيط	المتغرات المستقلة	المعاملات	المتغير التابع: مخاطر الإئتمان
موثوقية المعلومات المحاسبية	نظام تخطيط الموارد المالية	الارتباط	.220
		مستوى المعنوية	.000
		درحات الحرية	277
	نظام تخطيط الموارد الموارد البشرية	الارتباط	.225
		مستوى المعنوية	.000
		درحات الحرية	277

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م

1.أظهرت نتائج ارتباط لاثر متغير موثوقية المعلومات المحاسبية في العلاقة بين **نظام تخطيط الموارد المالية**كمتغير مستقل و **مخاطر الإئتمان** كمتغير تابع، وذلك من خلال قيمة

معامل الارتباط الجزئي البسيط التي بلغت (0.220) بمستوى معنوية (0.00) اقل من (0.05) وهي علاقة معنوية وهذا يدل على أن: " **متغير موثوقية المعلومات المحاسبية يؤثر في العلاقة بين نظام تخطيط الموارد المالية و مخاطر الإئتمان.**

2. أظهرت نتائج ارتباط لاثر متغير موثوقية المعلومات المحاسبية في العلاقة بين **نظام تخطيط الموارد البشرية** كمتغير مستقل و **مخاطر الإئتمان** كمتغير تابع، وذلك من خلال قيمة معامل الارتباط الجزئي البسيط التي بلغت (0.225) بمستوى معنوية (0.00) اقل من (0.05) وهي علاقة معنوية وهذا يدل على أن: " **متغير ملاءمة المعلومات المحاسبية يؤثر في العلاقة بين نظام تخطيط الموارد البشرية و مخاطر الإئتمان.**

مما تقدم نستنتج ان الفرضية التي نصت على (توجد علاقة بين نظام تخطيط الموارد وجودة المعلومات المحاسبية للحد من مخاطر الإئتمان بالمصارف السودانية) قد تحققت.

ثانياً : تحليل المسار

االفرضية الرئيسة : توجد علاقة بين (**نظام تخطيط الموارد)** و **(جودة المعلومات المحاسبية)** للحد من **المخاطر المالية**

1/الفرضية الفرعية الاولى : توجد علاقة بين (**نظام تخطيط الموارد المالية والبشرية)** و **(جودة المعلومات المحاسبية)** للحد من **مخاطر السيولة**

شكل(21/4/ 3)

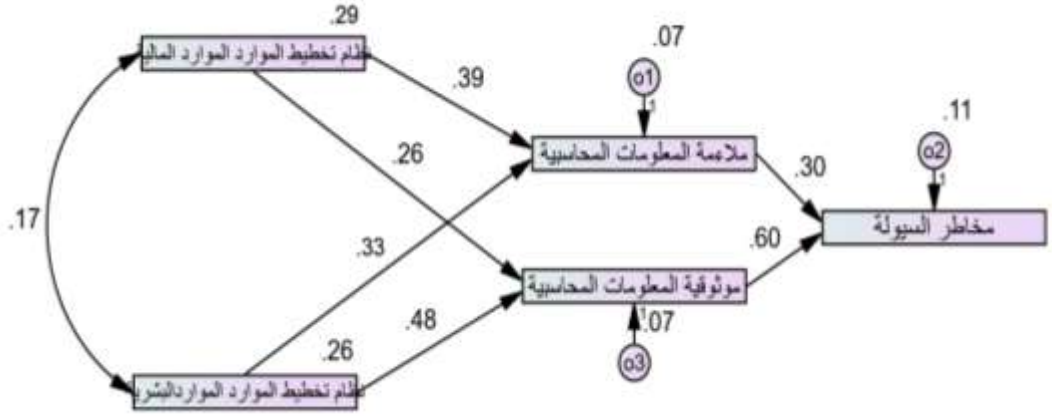

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م

جدول رقم (5/2/4)

توجد علاقة بين (**نظام تخطيط الموارد المالية والبشرية**) و (**ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية**) **للحد من مخاطر السيولة**

			Estimate	S.E.	C.R.	P	Label
ملاءمة المعلومات C المحاسبية	<---	تخطيط الموارد الموارد A المالية	.393	.053	7.420	***	توجد علاقة
موثوقية المعلومات D المحاسبية	<---	تخطيط الموارد الموارد A المالية	.262	.052	4.991	***	توجد علاقة
ملاءمة المعلومات C المحاسبية	<---	تخطيط الموارد الموارد B البشرية	.332	.055	5.984	***	توجد علاقة
موثوقية المعلومات D المحاسبية	<---	تخطيط الموارد الموارد B البشرية	.475	.055	8.676	***	توجد علاقة
مخاطر السيولةE	<---	ملاءمة المعلومات C المحاسبية	.304	.065	4.708	***	توجد علاقة
مخاطر السيولةE	<---	موثوقية المعلومات D المحاسبية	.601	.064	9.366	***	توجد علاقة

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م

يتضح من الجدول رقم الاتي:

1. نجد ان قيمة معلمة نظام تخطيط الموارد المالية تساوي (0.393) وقيمتها المصاحبة تساوي (0.000) وهي اقل من القيمة العرفية (0.05) وهذا يعني وجودعلاقة دالة احصائياً بين نظام تخطيط الموارد المالية و ملاءمة المعلومات المحاسبية للحد من مخاطر السيولة.
2. كما نجد قيمة معلمة نظام تخطيط الموارد المالية تساوي (0.262) وقيمتها المصاحبة تساوي (0.000) وهي اقل من القيمة العرفية (0.05) وهذا يعني وجودعلاقة دالة احصائياً بين نظام تخطيط الموارد المالية و موثوقية المعلومات المحاسبية للحد من مخاطر السيولة.

3. نجد ان قيمة معلمة نظام تخطيط الموارد البشرية تساوي (0.332) وقيمتها المصاحبة تساوي (0.000) وهي اقل من القيمة العرفية (0.05) وهذا يعني وجودعلاقة دالة احصائياً بين نظام تخطيط الموارد البشرية و ملاءمة المعلومات المحاسبية للحد من مخاطر السيولة.

4. كما نجد قيمة معلمة نظام تخطيط الموارد البشرية تساوي (0.475) وقيمتها المصاحبة تساوي (0.000) وهي اقل من القيمة العرفية (0.05) وهذا يعني وجودعلاقة دالة احصائياً بين نظام تخطيط الموارد البشرية و موثوقية المعلومات المحاسبية للحد من مخاطر السيولة.

من خلال النتائج اعلاه نستنتج ان الفرضية التي تنص على ان :

" توجد علاقة بين (نظام تخطيط الموارد المالية والبشرية) و (ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية) للحد من مخاطر السيولة تحققت .

2/الفرضية الفرعية الثانية : توجد علاقة بين **(نظام تخطيط الموارد المالية والبشرية)** و **(جودة المعلومات المحاسبية)** للحد من **مخاطر** مخاطر الإئتمان

شكل رقم (22/4/ 3)

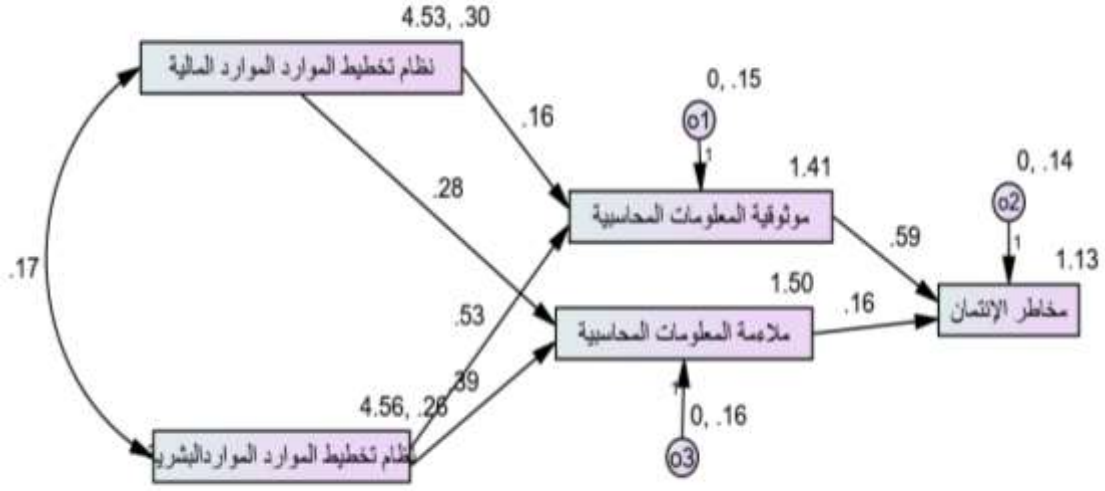

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م

جدول رقم(6/2/4)

توجد علاقة بين (**نظام تخطيط الموارد المالية والبشرية)** و **(ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية) للحد من مخاطر الإئتمان**

			Estimate	S.E.	C.R.	P	Label
ملاءمة المعلومات المحاسبيةC	<---	تخطيط الموارد الماليةA	.155	.054	2.892	.004	توجد علاقة
موثوقية المعلومات المحاسبيةD	<---	تخطيط الموارد الماليةA	.388	.058	6.687	***	توجد علاقة
ملاءمة المعلومات المحاسبيةC	<---	تخطيط الموارد البشريةB	.283	.055	5.177	***	توجد علاقة
موثوقية المعلومات المحاسبيةD	<---	تخطيط الموارد البشريةB	.529	.057	9.293	***	توجد علاقة
مخاطر الإئتمانE	<---	ملاءمة المعلومات المحاسبيةC	.589	.048	12.405	***	توجد علاقة
مخاطر الإئتمانE	<---	موثوقية المعلومات المحاسبيةD	.163	.048	3.423	***	توجد علاقة

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م

يتضح من الجدول رقم الاتي:

1. نجد ان قيمة معلمة نظام تخطيط الموارد المالية تساوي (0.155) وقيمتها المصاحبة تساوي (0.000) وهي اقل من القيمة العرفية (0.05) وهذا يعني وجودعلاقة دالة احصائياً بين نظام تخطيط الموارد المالية و ملاءمة المعلومات المحاسبية للحد من مخاطر الإئتمان.
2. كما نجد قيمة معلمة نظام تخطيط الموارد المالية تساوي (0.388) وقيمتها المصاحبة تساوي (0.000) وهي اقل من القيمة العرفية (0.05) وهذا يعني وجودعلاقة دالة احصائياً بين نظام تخطيط الموارد المالية و موثوقية المعلومات المحاسبية للحد من مخاطر السيولة.
3. نجد ان قيمة معلمة نظام تخطيط الموارد البشرية تساوي (0.283) وقيمتها المصاحبة تساوي (0.000) وهي اقل من القيمة العرفية (0.05) وهذا يعني وجودعلاقة دالة احصائياً بين نظام تخطيط الموارد البشرية و ملاءمة المعلومات المحاسبية للحد من مخاطر الإئتمان.

4. كما نجد قيمة معلمة نظام تخطيط الموارد البشرية تساوي (0.529) وقيمتها المصاحبة تساوي (0.000) وهي اقل من القيمة العرفية (0.05) وهذا يعني وجودعلاقة دالة احصائياً بين نظام تخطيط الموارد البشرية و موثوقية المعلومات المحاسبية للحد من مخاطر الإئتمان.

من خلال النتائج اعلاه نستنتج ان الفرضية التي تنص على ان :

" توجد علاقة بين (نظام تخطيط الموارد المالية والبشرية) و (ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية) للحد من مخاطر الإئتمان تحققت .

الخاتمة

وتشتمل على الاتي:

اولاً:النتائج

ثانياً:التوصيات

اولا: النتائج

بعد دراسة الجانب النظري، والدراسة الميدانية، توصل الباحث إلى النتائج التالية:

النتائج من الجانب النظري:

1/تعود بداية ظهور نظام تخطيط موارد الشركه الى الستينات حيث كان عبارة عن ادارة المخزون ومراقبه التصنيع

2/يساعد نظام تخطيط الموةارد اجزاء مختلفه من المنشاة لاستخدام تظام بياتات متكامل لتحسين ادارة العمليات التجارية وخفض التكاليف

3/يتضمن نظام تخطيط الموارد جلول متكامله لجميع الاعمال الرئيسيه في المنشاة والتى تشكل الحد والقوى لاى منشاة

4/تنجح اهميه نظام تخطيط الموارد من خلال انتشار العالمية وذالك لمواجهه المنافسه وزياده الكفاءةوالفعالية والحصول على وضع قوى في السوق واكنساب الذبائن والمحافظه عليهم

5/يعتبر نظام تخطيط الموارد اكثر التظم الموسسه والتى تعتمد عليها الموسسات في ادارة تشاطها

6/يهدف نظم تخطيط الموارد اى تحقيق التكامل بين مختلف وظائف المنشاة من خلال كافه مراحل التشغيل

7/تتمثل منافع تظام تخطيط الموارد في المنافع التشغيلية والمنافع الادارية والمنافع الاستراتيجية والمنافع الاقتصادية

8/من اهم مكونات تظام تخطيط الموارد هى المحاسيه المالية ،المبيعات والتوزيع،ادارة المواد،ادارة الموارد البشرية ،المراقبه

9/تعتبر المعلومات المحاسبيه من العناصر الاساسيه التى يعتمد عليها المستثمر في اتخاذ قراراته الاستثمارية

10/تعتبر الخصائص التوعية الرئيسيه للمعلومات المحاسبيه هى لبتى يجب ان تتوفر في المعلومات المحاسبيه المنشورة لمساعدة المستخدمين

11/من اهم الخصائص الفرعية لخاصية الملائمه في المعلومات المحاسبيه هى القدرة التنبؤيه ،وامكانية التحققوالتوقيت المتاسب

12/موثوقية المعلومات المحاسبيه يقصد خلو المعلومات من الاخطاء والتحيذ لفئه معينه من المستخدمين

13/هنالك العديد من المفاهيم للمخاطر منها احتمال الفشل في تحقيق العائد المتوقع ،حاله عدم التاكد الذى يمكن قياس درجته ،اجتكاليه الخسارة من قبل المستثمر

14/هنالك العديد من التصنيفات المختلفه للمخاطر المالية منها مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر سعر الافائدة ومخاطر السوق ومخاطر التضخم والمخاطر الاستراتيجية

النتائج من الدراسة الميدانية(الجانب العملى):

1/ادارة الذمم المدينه بصورة مناسبه ساعد في تخطيط الموار الماليه

2/منابعه الفواتير الصادرة من المبيعات ساهم في تخطيط الموارد الماليه

3/احتساب الضريبه في الوقت المحدد ساعد في تخطيط الموارد الماليه

4/احتساب كشوفات الرواتب في الوقت المحدد ساعد في تخطيط الموارد البشرية بالمصارف السودانية

5/تعين الشخص المناسب في المكان المناسب ساعد في تخطيط الموارد البشرية بالمصارف السودانيه

6/تقديم المعلومات المحاسبيه في الوقت المحدد ساعد في الحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية

7/توفير معلومات محاسبيه لها قدرة تنبؤيه ساعد في الحد من المخاطر الماليه بالمصارف السودانيه

8/توفير المعلومات المحاسبيه الخاليه من الاخطاء الجوهريه ساعد في الحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانيه

9/توفير معلومات مالية قابله للتحقق ساعد للحد من المخاطر الماليه بالمصارف السودانيه

10/وجود دراسه جدوى لمشروع طالب التمويل ساعد في الحد من مخاطر الائتمان بالمصارف السودانيه

11/التاكد من نوع النشاط الذى يمارسه طالب التمويل ساعد في الحد من مخاطر الائتمان بالمصارف السودانيه

12/التحقق من الخطوات اللازمه لمراقيه السيطرة على السيولة ساعد فى الحد من مخاطر السيولة بالمصارف السودانية

13/التحقق من موقف السيولة من خلال اتظمه معلومات كافية ساعد في الحد من مخاطر السيوله بالمصارف السودانية

14/تطبيق تعليمات البنك المركزى المتعلقه بمخاطر الاغراض ساعد في الحد من مخاطر الائتمان بالمصارف السودانيه

ثانياً: التوصيات:

على ضوء النتائج التى تم التوصل اليها يوصى الباحث بالاتى :

1. الاهتمام بمتابعة الفواتير الصادرة من المبيعات في نظام تخطيط الموارد المالية.
2. علي المصارف السودانية تعيين الشخص المناسب في المكان المناسب في نظام تخطيط الموارد البشرية.
3. بذل المزيد من الجهود في سبيل توفير معلومات لها القدرة التنبؤية للاحداث المستقبلية.
4. العمل علي توفير البيانات الشخصية للموظفين باستمرار.
5. الاهتمام بتوفير معلومات تلبي احتياجات المستخدمين للتقارير المالية.
6. العمل على توفير معلومات تتميز بالموضوعية وخالية من التحيزلفئة معينة من المستخدمين.
7. لابد من وجود دراسة جدوى لمشروع طالب التمويل تحتوى على النتائج المستقبلية المعقولة للتقليل من مخاطر الإئتمان.
8. التأكد من نوع النشاط الذي يمارسه العميل قبل منحه القرض أو التمويل و لا يتجاوز الحد الأعلى المسموح به قانوناً حسب تعليمات البنك المركزي.
9. الاهتمام بالخطط اللازمة لمراقبة السيولة بالمصارف السودانية
10. علي المصارف الالتزام بتعليمات البنك المركزي المتعلقة بالتمويل
11. الاهتمام باعداد كشوفات الرواتب في الوقت المحدد
12. يوصي الباحث باجراء بحوث مستقبلية في المجالات الاتية:

- دور نظام تخطيط الموارد في كفاءة الاداء المالي وزيادة قيمة المنشاة
- اثر نظام تخطيط الموارد في تحقيق جودة الرقابة الداخلية بالمصارف
- اثر نظام تخطيط الموارد علي استمرارية المنشاة ودعم الميزة التنافسية

المصادر والمراجع

1/ المصادر:

القرآن الكريم:

2/المراجع:

اولا: الكتب باللغة العربية:

1. محمد شريف توفيق، مقدمة في المحاسبة المالية،(القاهرة، شركة الاستاذ للتصميمات الهندسية وخدمات الحاسوب،2001
2. إبراهيم أحمد الصعيدي وأخرون ، نظم المعلومات المحاسبية ، (القاهرة ،جامعة عين شمس 1998م)
3. أحمد الزهرا ن نظم المعللومات الحاسات الالكترونية ، (القاهرة : مكتبة غريب ، 1989م)
4. احمد حسين على حسين، المحاسبة الادارية المتقدمة للفكر الاستراتيجي، (الاسكندرية: الدار الجامعية2013م).
5. أحمد حسين على حسين، نظم المعلومات المحاسبية الإطار الفكرى والنظم التقليدية، (الاسكندرية: مكتبة الاشعاع، 2003م).
6. أحمد رجب عبد العال وأخرون ، دراسات في الأنظمة والمداخلات المحاسبية ،(الأسكندرية : الدار الجامعية ، 2003م)
7. أشرف محمد دوابة، إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية، (الجزائر: جامعة الشلف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الملتقى الدولي حول استراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات ، 25- 26نوفمبر،2008م)
8. بنك الإسكندرية، النشرة الاقتصادية "إدارة المخاطر المصرفية" ، المجلد الخامس والثلاثون ن ، 2003
9. ثامر رشاد بركات، عالم تخطيط موارد المؤسسات، مبرمج كمبيوتر- محلل نظم متخصص ERP 2012م
10. ثناء علي القباني ، نظم المعلومات المحاسبية (الإسكندرية ، الدار الجامعية للنشر ، 2003م)
11. جبريل كحالة وأخرون ، المحاسبة المالية بين النظرية والتطبيق (عمان: دار الهلال للنشر، 1997م)
12. جلال إبراهيم الصيد، منال حمد الكردي ، نظم المعلومات الإدارية (الإسكندرية : الدار الجامعية للنشر ، 2001م)

13. جمعة أحمد، وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر، ،ص342.
14. حافظ كامل غندور، التحديث الفعال في الإدارة الضريبية العربية،(بيروت: اتحاد الإدارة الضريبية العربية،2003م).
15. حسن احمد غلاب ، اصول اللمحسابة المالية ن مكتبة عين شمس ، (القاهرة : ، 1997م)
16. حسن لنجفي ، القاموس الاقتصادي ، (بغداد: مطبعة الإدارة المحلية ، 1977م)
17. حمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة ،199
18. حنان حسن ابو جاد الله، دراسة تحليلية لمنهجية اصدار معايير المحاسبة المصرية واثرها على السياسات المحاسبية المستخدمة في البيئة المصرية، (القاهرة: جامعة طنطا، كلية التجارة،1992م)
19. حيدر محمد علي بني عطا ،مقدمة في نظرية المحاسبة و المراجعة ،الطبعة الأولى ،دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، ،2007
20. خالد وهيب الراوي – ادارة المخاطر المالية –(عمان : دار المسيرة للنشر و التوزيع – 1990م)
21. دريد كامل آل شبيب ، مبادئ الإدارة العامة ، (عمان: دار المناهج ، 2004م) ص
22. رضوان حلوة حنان ، النموذج المحاسبي اللمعاصر عن المبادئ إلى المعايير ، (عمان : دار وائل للنشر ، 2003م)
23. رضوان حلوة حنان و نزار فليح البلداوي، مبادئ المحاسبة المالية القياس و الإفصاح في القوائم المالية، الطبعة الثانية، إثراء للنشر و التوزيع،عمان الأردن، ،2012م
24. رهوان معده، تطور الفكر المحاسبي – مدخل نظرية المحاسبة، (عمان: الدار العلمية).
25. ري اتش جاريسون ، اريك نورين ، المحاسبة الادارية ، (الرياض : دار المريخ للنشر ، 2008م) .
26. زهير بشنق، العمليات المالية الإدارة الضريبية الالكترونية، (بيروت: اتحاد الإدارة الضريبية العربية،2006م)
27. زياد رمضان واخرون – ادارة البنوك (عمان: دار صفاء للنشر و التوزيع – 1996م
28. السامرائي، القاموس الاقتصادي الحديث، ص 244، مادة: Risk.
29. سامي عفيفي حاتم، التأمين الدولي، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، 1986،

30. ستفين مسوكوف، مارك ج سمكين، نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات، ترجمة : كمال الدين سعيد، (الرياض: دار المريخ للنشر والتوزيع، 2002م.
31. سعيد فتحي مقداد ، اثر مشاركة المحاسبين في تطور نظم المعلومات المحاسبية علل تحسين الاداء المالي ، (غزة : ، رسالة ماجستير ، 2010م)
32. سلطان ابراهيم، نظم المعلومات الادارية (مدخل النظم) ، (الاسكندرية: الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، 2000م)
33. سلطة النقد الفلسطينية، إدارة الإدارة الضريبية والتدقيق والامتثال والإفصاح وأخلاقيات العمل،(غزة: د.ن 2008م)
34. سمير سليم حمود – التحليل الائتماني (بيروت : دار الوحدة للطباعة و النشر – 1993م)
35. السيد عبد المقصود دبيان، ناصر نور الدين عبد اللطيف، محمد محمد ابراهيم مندور، نظم المعلومات المحاسبية نظم تخطيط موارد المشروع،(الاسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2014م).
36. صيام، وليد (2015)، نظم تخطيط موارد المنظمة وتعزيز جودة التدقيق الداخلي، مجلة المدقق، العدد 105،الأردن.
37. ضياء أحمد القاضي وأخرون ، إحصاء نظم المعلومات ، القاهرة ، (جامعة القاهرة : مركز الجامعة للنشر ،1998م).
38. ضياء أحمد القاضي وآخرون ، إحصاء ونظم المعلومات ، (القاهرة : جامعة القاهرة ، مركز جامعة القاهرة ، التنظيم المفتوح للنشر ،1998م)
39. طارق الله خان، حبيب أحمد، إدارة المخاطر–تحليل قضايا القطاع المالية الإسلامية، ترجمة د. عثمان بابكر أحمد، (جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 2003م)
40. طارق طه، إدارة البنوك ونظم المعلومات الإدارة الضريبية، (الإسكندرية: الحرمين، 1999م)
41. طارق عبد العال حماد – ادارة المخاطر (القاهرة : الدار الجامعية – 2003م) –
42. طارق عبد العال حماد، "موسوعة معايير المحاسبة" (القاهرة: الدار الجامعية للنشر،2008م)
43. طارق عبدالعال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية، تحليل العائد والمخاطرة ، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2011م)

44. طنيب وعبيدات ، محمد شفيق، محمد إبراهيم، أساسيات الإدارة المالية في القطاع الخاص ، (عمان: دار المستقبل ، 1997م)
45. عباس مهدي الشيرازي ، نظرية اللمحسابة ، (الكويت : ذات السلاسل للطابعة والنشر والتوزيع ، 1995م)
46. عباس مهدي الشيرازي ، نظرية المحاسبة ، (الكويت : مطبعة ذات السلاسل ، 1999م)
47. عبد الاله نعمة جعفر، النظم المحاسبية في البنوك وشركات التامين ، (عمان : دار اللمناهج والتوزيع ، 2007م)
48. عبد الحميد سيد الشوارب، إدارة المخاطر الائتمانية، (الإسكندرية: منشأة المعارف، 2002م)
49. عبد الحميد عبد المنعم العقدة ، المراجعة وادارة المخاطر فى ظل مفهوم الحوكمة مؤتمر حوكمة الشركات وابعاده المحاسبية والادارية والاقتصادية جامعة الاسكندرية كلية التجارة سبتمبر 2005
50. عبد الحميد مصطفي – اساسيات الادارة المالية (القاهرة : مطبعة مركز التعليم المفتوح 1997م)
51. عبد الرحمن مرعي ، دور المعلومات المحسابية التي تقدمها التقارير المرحلية في اتخاذ القرارات الاستثمارية ، (دمشق : جامعة دمشق ، 2006م)
52. عبد الستار الكبيسي ، اللشامل في مبادئ المحاسبة ، (عمان : ، 2010م).
53. عبد السميع الدسوقي،" السياسات المحاسبية" (عمان: دار النشر والطباعة، 2002م)،
54. عبد الفتاح الصحن ، المبادئ المحاسبية بين النظرية والتطبيق، (القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة، د.ت)
55. عبد المطلب عبد الحميد – الائتمان المصرفي ومخاطره " منهج متكامل " (القاهرة : الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، 2010م)
56. عبد المعطي رضي رشيد – ادارة الائتمان (عمان : دار وائل للطباعة والنشر ، 1990م)
57. عبدالغفار حنفي، الإدارة المالية المعاصرة مدخل اتخاذ القرار، (بيروت: الدار الجامعية، 1999م)
58. عبدالمعطي رضا، د. محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، (عمان: دار وائل، 1999م)
59. عدنان تاية النعيم واخرون – الادارة المالية المتقدمة (عمان : دار البازوري – 2009م)

60. عصام الدين محمد متولي ، دراسات ف يالاتجاهات الحديثة ، (الخرطوم : مطابعة السودان للعملة ، 2003م)
61. عطا الله وارد خليل ، د. محمود عبد الفتاح العشماوي ، الحوكمة المؤسسية ، (القاهرة مكتبة الحرية للنشر والتوزيع ، 2008م).
62. علي محمد القري – المخاطر الائتمانية في العمل المصرفي الاسلامي – دراسة فقهية اقتصادية
63. عمر حسنين ، استخدام الحاسب الإلكتروني في مجال الأنظمة الفرعية للمحاسبة ، (بيروت : منشورات جامعة بيروت،2001م)
64. عويضة، نظرية المخاطرة
65. فاروق عبد العال حجار – ادارة المخاطر (القاهرة : الدار الجامعية 2006م)
66. فياض حمزة رملي ،(نظم المعلومات المحاسبيةالمحوسبة، عمان:داروائل للنشروالتوزيع ، 1992).
67. فيصل بن جاسم بن محمد الاحمد آل ثاني ، ادارة الجودة الشاملة في المؤسسات الاعلامية ، (بيروت : دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع ، د.ت).
68. قاسم إبراهيم، نظام المعلومات المحاسبية، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، العراق، ،2003
69. كاظم محمد ابراهيم وآخرون ، نظام المعلومات اللمحاسبية ، (العراق: جامعة الموصل ، كلية الحدباء ، 2003م)
70. كمال الدين مصطفى الدهراوى، مدخل معاصر من نظم المعلومات المحاسبية،ط 2 (القاهرة: لدارالجامعية،1998)
71. كمال عبد العزيز النقيب، المدخل المعاصر إلى علم المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان ، 2004
72. كندلر، هربرت كندلر ، (1423ه) المخاطرة ، ترجمة باهر عبدالهادى ، أشـــرف على الترجمـــة وراجعها د . إبراهيم بـــن حمد القعيـــد ، دار المعرفة للتنمية البشـــرية ، المملكة العربية السعودية .
73. لجنة معايير المحاسبة الدولية ، معايير المحاسبة الدولية " ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (عمان، 2009م)
74. ماجدة احمد شلبي – الرقابة المصرفية في ظل التوحلات العالمية ومعايير لجنة بازل

75. مجبور جابر محمود اللنمري وآخرون ، كتاب مبادئ المحاسبة ، (جدة : جامعة املك عبد العزيز ، 2006م)
76. مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر بالمؤسسات–عدا مؤسسات التأمين التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية، (كوالالمبور: مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2005م)
77. محفوظ احمد جودة ، إدارة الجودة الشاملة مفاهيم وتطبيقات ، (عمان : دار وائل للنشر والتوزيع ، 2006م)
78. محمد الفيومي ، أحمد حسين علي ، تقييم وتشغيل نظم المعلومات المحاسبية ، (الإسكندرية ، مطبعة الشعاع للطباعة والنشر ، 1998م)
79. محمد بلال الزغبي وأخرون ، الحاسوب والبرمجيات الجاهزة ،(عمان: دار وائل للنشر ، الطبعة السابعة، 2005م)
80. محمد سهيل الدردي – ماهية ادارة المخاطر وكيف نشاة الصحيفة الاقتصادية الالكترونية
81. محمد سويلم – ادارة المصارف وشركات التامين والبورصات (القاهرة : المطبعة الكمالية 1990م)
82. محمد شريف توفيق " رؤية مستقبلية نحو المحاور الرئيسة لتطوير بناء المعايير المحاسبية في المملكة العربية السعودية منهج تنظيم للسياسة المحاسبية على المستوى الكلي
83. محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، كلية التجارة، جامعة عين شمس القاهرة ،1999
84. محمد عبد العال النعيمي، راتب جليل صويص ، غالب جليل صويص، ادارة الجودة المعاصرة،(عمان: دار اليازودي العلمية للنشر والتوزيع، 2009).
85. محمد عبدالفتاح، إدارة البنوك،(القاهرة: دار المناهج، 2006م)
86. محمد فتح البديوي، إدارة البنوك، الجيزة : المكتبة الاكاديمية ، 2012م)
87. محمد محمود مندورة ومحمد جمال الدين درويش،(التخطيط الإستراتيجي لنظم المعلومات)، المملكة السعودية العربية، مطابع جامعة الملك سعود، 1994
88. محمد مطر ، التاهيل النظري للمارسات المهنية المحاسبية، (عمان: دار وائل للنشر، ط 1، 2004م)
89. محمد نور برهان و غازي إبراهيم رحو، نظم المعلومات المحوسبة، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان ،2015

90. محمد يوسف الحفناوي، نظم المعلومات المحاسبية، (عمان: دار وائل للنشر، د.ت)
91. محمد يوسف خضاوي، نظم المعلومات المحاسبية (عمان: دار وائل للنشر، 2001م)
92. محمود حسين الوادي ، عبد الله ابراهيم عبدالله نزال، بلال محمود الوادي، ادارة الجودة الشاملة في منظمات الاعمال بين النظرية والتطبيق(عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012).
93. مصطفي صالح سلامة ، نظم المعلومات المحاسبية ، (عمان : دار البداية للنشر، 2009م).
94. مقال منشور بموقع مجموعة التحليج – بتاريخ الاثنين المواقف 23 فبراير 2009م
95. منشورات بنك التضامن الاسلامي – ادارة المخاطر – 2006م
96. منير ابراهيم الهندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، القاهرة، الطبعة الرابعة 1999
97. منير إبراهيم هندي، أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية ، (الإسكندرية: منشأة المعارف، 2003م)
98. منير محمود الجنيبهي، ممدوح محمد الجنيبهي، البنوك الالكترونية، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2006م)
99. مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية–مدخل نظري تطبيقي (عمان :دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة)2011
100. ناصر نور الدين عبد اللطيف، نظم المعلومات المحاسبية ومعالجة البيانات والبرامج الجاهزة، (الإسكندرية:الدار الجامعية للنشر، 2007م)
101. نضال ألرمحي، وطارق نصار، وزياد الذيبة، مبادئ المحاسبة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان ،2010م.
102. هويدا علي عبد القادر ، نظم المعلومات الإدارية، النظرية والتطبيق ،(الخرطوم: دار الحنان للنشر، 2012م)
103. يحي محمد ابو طالب، "نظرية المحاسبة في ضوء معايير المحاسبة المصرية والدولية، (القاهرة: دار النهضة العربية،2000م)

ثانيا: الرسائل الجامعية:

1. ابتسام احمد موسي، اثر تغير الطرق والسياسات المحاسبية على على وعاء ضريبة ارباح الاعمال في المنشآت التجارية، (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة، 2011م)
2. ابراهيم جمال الدين محمود احمد محجوب، اطار مقترح لتحقيق متطلبات نظام تخطيط موارد المنشاة(ERP) (المنصورة: جامعة المنصورة ، كلية التجارة، رسالة ماجستير في ادارة الاعمال، غير منشوره، 2014م).
3. احمد ابو الحسن فارس محمدين، تقييم الاثار المالية وغير المالية لنظام تخطيط موارد المشروع في وحدات الرعاية الصحية المصرية،(الاسكندرية: جامعة الاسكندرية ، كلية التجارة، رسالة ماجستير في المحاسبة ، غير منشورة،2015م)
4. أحمد محمد الأمين ، جودة المعلومات المحاسبية وأثرها في رفع كفاءة الأداء المالي،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الدراسات العليا ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2016م.
5. أحمد محمد محمود ابراهيم ، تحليل العوامل المؤثرة على وضع معايير المحاسبة المالية ، (القاهرة المنصورة، كلية التجارة ، رسالة ماجستير في المحاسبة ، غير منشورة 1996)
6. آدم الطيب حماد، السياسات المحاسبية البديلة واثرها على تحديد الربح الضريبي – دراسة ميدانية على ديوان الضرائب، (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة،2014م).
7. اسماء مروان الفاعوري، اثر فاعلية انظمة تخطيط موارد المنشاة في تميز الاداء المؤسسي، (عمان: جامعة الشرق الاوسط ، كلية ادارة الاعمال، رسالة ماجستير في الاعمال الإلكترونية ، غير منشورة، 2012م).
8. اسماعيل خليل اريان نعوم ، الخصائص النوعية اللمعلومات المحسابية ، (بغداد : جامعة الاسراء ، بحث منشورة ، 2012م).
9. اسماعيل عبد الله موسي، اطار محاسبي الترشيد قرارات الاختيار بين بدائل القياس والتقويم المحاسبي وفقا للمدخلين المعياري والايجابي،(الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراه في المحاسبة، غير منشورة،2009م).

10. إشتعال طه فضل المولى محمد ، تقويم الاداء المالي للمصارف بإستخدام المؤشرات المالية و دورها في التنبؤ بالفشل المالي و الحد من مخاطره بالخرطوم رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الدراسات العليا ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2017م.
11. اشرف عبد العزيز يوسف، اطار فكري مقترح للمحاسبة المالية في مصر، (القاهرة: جامعة حلوان، كلية التجارة وادارة الاعمال، رسالة دكتوراه في المحاسبة، غير منشورة،2005م).
12. اكرام شاذلي، دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص تدقيق محاسبي ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012.
13. أمجد إبراهيم آدم محمد، أثر مخاطر التمويل على أداء البنوك التجارية السودانية– دراسة ميدانية، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، كلية الدراسات العليا ،جامعة أم درمان الإسلامية، 2006م.
14. انتصار الهادي حسب الرسول ، النسب المالية ودورها في التنبؤ بالفشل المالي في شركات التأمين رسالة دكتوراه غير منشورة ،كلية الدراسات العليا ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2012
15. انس عبدالله الامين، اثر لجان المراجعة في تنظيم السياسات المحاسبية وتحقيق الثقافية في التقارير المالية في المصارف التجارية السودانية(الخرطوم، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراة في المحاسبة والتمويل غير منشورة،2016م.
16. أنور حمد سليمان أحمد ، دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية فى إدارة المخاطر المصرفية ، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الدراسات العليا ،جامعة الخرطوم ، 2017 م.
17. بركات، عبدالله (2011) قياس أثر تطبيق نظام تخطيط موارد المنشأة على العائد على الاستثمار في الشركات الصناعية السعودية، دارسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة السعودية، ورقة بحثية في الملتقي الدولي حول راس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في الاقتصاديات الحديثة.
18. بن فرج زوينة، المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كليةالعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرحات عباس _سطيف ،2014/2013

19. حامدي علي، أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية –دراسة حالة مؤسسة مطاحن الاوراس باتنة، الوحدة الإنتاجية التجارية"اريس »، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير،جامعة بسكرة 2010م.
20. حياة يحيي يامين، اثر تطبيق نظام تخطيط موارد المؤسسة على اداء الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان للاوراق المالية باستخدام بطاقة الاداء المتوازن، (الزرقاء: جامعة الزرقاء ، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة، 2015م).
21. خاتمة لواتي ،تسيير التغيير في ظل تطبيق نظام تخطيط موارد المؤسسة (ERP) ، دارسة حالة المؤسسة الوطنية لمتنقيب بحاسي مسعود ، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي صويلح ، الجزائر، 2013م .
22. رنا الياس صالح على ، دور المعلومات المحاسبية في القياس والإفصاح عن تكلفة رأس المال الفكري، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الدراسات العليا ،جامعة الخرطوم ، 2013 م.
23. زلاسي رياض، اسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية – دراسة حالة شركة الينـاس للتامينات الجزائرية خلال 2010/2009، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2012/2011 م.
24. سماح عبد الله محمد عبد الله، واثرها في زيادة عمليات التهريب الضريبي، (الخرطوم: جامعة النيلين كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، 2013م)
25. الصادق محمد سالم، حوكمة الشركات ودورها في ترشيد الاختيار بين السياسات المحاسبية ،(الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراه في المحاسبة والتمويل، 2012م).
26. الصديق طلحة محمد رحمة ، التمويل الإسلامي والرؤى المستقبلية، دراسة ميدانية، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، جامعة الخرطوم، كلية الدراسات العليا، 2006م.
27. طلال سليمان جريرة، مدى تقييم الأداء باستخدام أبعاد بطاقة الأداء المتوازن (BSC) في شركات الصناعات الغذائية المساهمة العامة في الأردن – دارسة ميدانية، جامعة جرش، الأردن، دارسات العلوم الإدارية، مجلد 41 ، 2013م.

28. عبد الرحمن عبد الله عبد الرحمن، التغير الاداري للسياسات المحاسبية – الاثار – الدوافع والمعالجات، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة،2012م)
29. عبد الرزاق حسن الشيخ، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية و انعكاساتها على سعر الاسهم دراسة تطبيقبة على الشركات السلامة المدرجة في بورصة فلسطين–، مذكرة ماجستير منشورة –كلية التجارة–الجامعة الإسلامية، غزة، 2012م.
30. عبد السلام عبدا لله سعيد، التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية. دراسة تطبيقية على بنك اليمن والكويت للتجارة والاستثمار في الجمهورية اليمنية، (الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ،2009م)
31. عبد العظيم عبد الرحمن البشير مصطفي ، مؤشرات الأداء المالي المبنية على الأرباح و المبنية علي النقدية ودورها في التنبؤ بعوائد الأسهم رسالة دكتوراه غير منشورة ،كلية الدراسات العليا ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2016 م.
32. عبد الماجد محمد خيري ، أثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على رفع كفاءة الأداء المالي ،رسالة دكتوراه غير منشورة ،كلية الدراسات العليا ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2007 م.
33. عبد الماجد محمد خيري ، دور نظم المعلومات المحاسبية في الضبط المالي في أنظمة الضمان الإجتماعي رسالة دكتوراه غير منشورة ،كلية الدراسات العليا ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2011 م.
34. عبدلي لطيفي ، دور و مكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية ، رسالة ماجستير في إدارة الأفراد و حوكمة الشركات غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة أبي بكر بلقاي ، 2012م
35. عزمي محجوب حسين ، دور المعلومات المحاسبية في رفع كفاءة الآداء المالي رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الدراسات العليا ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2016 م.
36. عصام محمد ، أنظمة المعلومات الحديثة وأثرها على القرارات الإدارية في منظمات الأعمال (فلسطين: الجامعة الإسلامية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، يناير 2008م)

37. علاء الدين محمود زهران، استخدام نظرية الوكالة في تحليل مشكلة الاختيار بين الطرق والقواعد المحاسبية البديلة، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية التجارة، رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة،1999م)
38. علي محمد سلطان الوحيدي ، نموذج القياس اللمحاسبي لزيادة البيانات اللمحاسبة ، (الخررطوم : جامعة اللنيلين ، رسالة دكتوراه ، 2007م) .
39. عماد الدين محمد إبراهيم،"أثر جودة المعلومات المحاسبية في تعين الأداء وضبط الرقابة على التكاليف" رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات العليا– جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2011م.
40. فادية عبد الرزاق السيد، تقييم اثر استخدام نظم تخطيط موارد المنشاة على فعالية الرقابة الداخلية، (دمشق: جامعة دمشق، كلية الاقتصاد ، رسالة ماجستير في مراجعة الحسابات، غير منشورة ، 2012م.
41. الفاعوري، أسماء ، أثر فاعمية أنظمة تخطيط موارد المنظمة في تميز الأداء المؤسسي، دراسة تطبيقية في أمانة عمان الكبرى ، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الاردن،2012م.
42. فرحين يحي أبكر عباس ، نظم المعلومات المحاسبية ودورها في تقدير مخاطر التمويل المصرفي ، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الدراسات العليا ،جامعة الخرطوم ، 2009م.
43. قناوة فتيحة، مساهمة بطاقة الأداء المتوازن في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية، دارسة حالة مؤسسة ليند غاز، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2014م.
44. كمال أحمد يوسف المعايير المالية لتقويم المشروعات في ظل ظروف المخاطرة وعدم التأكد، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، 2007م.
45. محمد أحمد الرضي بابكر ، نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وتأثيرها على ترشيد واتخاذ القرارات الإدارية رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الدراسات العليا ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2011 م.
46. محمد الصادق، المشاكل الضريبية من وجهة نظر محاسب،(القاهرة: د. ن1988م)
47. محمد طرشي، الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية من منظور محاسبي،ملتقى حول المسؤولية الاجتماعية و وظائف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف.

48. مريم نديم، تقييم الأداء المالي باستخدام بطاقة الأداء المتوازن – دارسة اختبارية في شركة طيران الملكية الأردنية، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن، 2013م.
49. معتز إبراهيم صالح نور الدين، أثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة للشركات القابضة والتابعة على اتخاذ القرار، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الدراسات العليا ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2009 م.
50. مليكة زغيب و سوسن زيرق، دور النظام المحاسبي المالي في دعم الحوكمة في الجزائر، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر ــبسكرة، يومي 6 و 7ماي ،2012م.
51. ناصر محمد علي المجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية واثرها في اتخاذ القرارات، دراسة حالة مؤسسة اقتصادية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009/2008.
52. النور محمد احمد فرج الله واخرون، دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في رفع كفاءة الأداء المالي،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الدراسات العليا ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2017م .
53. هاجر زراقي، إدارة المخاطر الائتمانية في الإدارة الضريبية الإسلامية، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمحاسبية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، 2012م .

ثالثا:المجلات العلمية والدوريات والاوراق العلمية والمنتديات:

1. الاء حسيب عبد الهادي الجليلي، دور متطلبات نظام تخطيط موارد المنشاة في تعزيز الانتاجية، (الموصل: جامعة الموصل، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 35، العدد113، 2013م.
2. الأتاسي، عبد الحي، تنفيذ تقنيات نظم (ERP) لتحقيق العائد على الاستثمار بنجاح، مقالة منشورة، موقع جريت بمينز العربية،2008 م.
3. أحمد السيد حمد الله ، اثر عقود الوكالة والتكاليف السياسية والوضع الضريبي للشركة على سياسة المحاسبة (القاهرة جامعة حلوان كلية التجارة العدد الأول 1995)

4. أحمد حلمي جمعة، د. سمير البرغوثي، دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك التجارية الأردنية، (جامعة قناة السويس ، كلية التجارة، مجلة البحوث المالية والتجارية، العدد،2007م).
5. احمد رجب نصار، اطار مقترح لتقييم الكفاية المعلوماتية لنظم تخطيط موارد المؤسسات للمحاسبة عن عمليات التجارة الالكترونية(القاهرة: جامعة القاهرة، كلية التجارة، المؤتمر السنوى الخامس للمحاسبة في عالم متغير، الفترة 2014/10/27م)
6. احمد زكريا زكي عصيمي، اثر استخدام نظام تخطيط موارد المنشاة ERP على جودة عملية التقرير المالي، (طنطا: جامعة طنطا ، كلية التجارة، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، المجلد الثاني، العدد الاول، 2011م).
7. احمد محمود يوسف، اثر الاختلاف في التقديرات المحاسبية على دلالة القوائم المالية، (قطر: جامعة قطر ، كلية الادارة والاقتصاد ، المجلة العلمية للادارة والاقتصاد، العدد10، 1999م)
8. أحمد هاني بحيري–دراسة تحليلية اختيارية لمتطلبات الاستراتيجية الادارية للخيارات المحاسبية في مصر،(القاهرة، جامعة الزقازيق كلية التجارة مجلة البحوث التجارية العدد العاشر،1993م
9. اسماعيل ابراهيم رشيد، تخطيط الموارد لمؤسسات تعليمية انتاجية، (الموصل: جامعة الموصل، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة تنمية الرافدين، العدد 85، 2007).
10. اكرم احمد الطويل، بلال توفيق يونس، قواعد البيانات الموزعة: نظام ERP انموذجا، (الموصل: جامعة الموصل ، كلية الادارة والاقتصاد ، مجلة الرافدين للعلوم والحاسوب والرياضيات، المجلد 10، 2013م)
11. ايمان محمد سعد الدين، نظم تخطيط موارد المنشاة لدعم الانظمة المحاسبية في ظل البيئة التنافسية(القاهرة: جامعة شمس، كلية التجارة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الرابع،2005)
12. البحيص عصام محمد ، جودة المعلومات المحاسبية وصلاحيتها لاتخاذ القرار ، (غزة : مجلة المحاسب الفلسطيني ، العدد 12 ، 2001م).
13. بشير عبد العظيم البنا، مقدمات وبدائل تنظيم السياسات المحاسبية على المستوى الكلي في الدول النامية، (القاهرة: جامعة المنصورة، كلية التجارة، المجلة المصرية للدراسات التجارية، 1988م)

14. بشير عبد العظيم محمد ، مقومات وبدائل تنظيم السياسات المحاسبية على المستوى الكلي في الدول التامية (القاهرة ، جامعة حلون، كلية التجارة رسالة دكتوراة في المحاسبة ، غير منشورة 1999
15. ثابت عبد الرحمن ادريس، تحليل اسباب فشل مشروعات الاعمال الصغيرة: هل تتوافر المهارات الادارية والتسويقية لدى اصحاب ومديري هذه المشروعات، (المنوفية : جامعة المنوفية ، كلية التجارة، مجلة افاق الجديدة ، الدراسات التجارية، العدد الاول والثاني، 2011م).
16. حمدي محمود قاروس، تحليل وتقيم دور الهيئة العامة لسوق المال في ضمان توفير المعلومات المحاسبية للمستثمرين في سوق الاوراق المالية، (القاهرة: جامعة حلوان، كلية التجارة، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد الثاني،1989م)،
17. حمزة محي الدين ، دور المعلومات المحسابية في ترشيد قرارات الاستثمارات في سوفق عمان لاوراق المالية ، (دمشق : مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 23 ، العدد الأول ، 2007م)
18. زكريا محمد الصادق، تحليل سلوك الادارة العليا في اختيار السياسة المحاسبية باستخدام نظرية تكلفة الوكالة، (الاسكندرية: كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد الثاني، 1988م).
19. زكريا محمد الصادق، محددات صنع القرار المحاسبي،(القاهرة، جامعة طنطا،كلية التجارة، مجلة التجارة والتمويل، العدد الاول،(1991).
20. زين العابدين سعيد فارس ، البعد السياسي واثرها على صياغة المعايير المحاسبية ، (القاهرة – جامعة بنها ، كلية التجارة ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية العدد الاول ، 1988)
21. سماح طارق احمد حافظ، دراسة تاثير مصدر للحصول على خدمات المراجعة الداخلية في بيئة نظم تخطيط موارد المنشاة ERP (طنطا: جامعة طنطا، كلية التجارة ، مجلة التجارة والتمويل ، العدد الرابع،2014م).
22. سمير محمد مصطفى ، اثر التكامل بين تكنولوجيا المعلومات والافصاح على طاقة متخذ القرارات في تحليل واستخدام البيانات المحاسبية (القاهرة : جامعة طنطا ، كلية التجارة ، مجلة التجارة والتمويل العدد الاول 1987م) .
23. شريف سعيد ابراء ، الثقة في نظم المعللومات ، (القاهرة : جامعة غين شمس ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، المجلد الثاني العدد الأول ، 2001م)

24. صباحي نوال، اثر الافصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومات المحاسبية، الملتقي الثالث حول اليات تطبيق النظام المحاسبي الجزائري ومطابقته مع معايير المحاسبة الدولية وتاثيره على جودة المعلومة المحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسييرــ جامعة الوادي.
25. طارق عبد العال حماد، دليل استخدام معايير المحاسبة، (القاهرة: الدار الجامعية للنشر، 2008م)
26. عامر عبد اللطيف كاظم ، عزام عبد الوهاب عبد الكريم، مدى استخدام نظام تخطيط موارد المشروع ونظام ادارة سلسلة التجهيز في الشركات العراقية، (ذي قار: مجلة جامعة ذي قار ، العدد 1، المجلد6،2010م).
27. عائشة سلمي، اثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة المعلومة المحاسبية والافصاح المحاسبي، حالة مجموعة من المؤسسات الصناعية- مجلة جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
28. عبد الحميد عبد الفتاح الشافعي ، دور المدخل التكاملي في بناء نظرية المحاسبة بالوكالة (القاهرة : جامعة المنصورة) بكلية التجارة ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، العدد الخامس ، 1989م .
29. عبير محمود محمد عبد الحليم، محركات التغير في الممارسات المتقدمة للمحاسبة الادارية في بيئة تكنولوجيا المعلومات، (طنطا: جامعة طنطا ، كلية التجارة ، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، المجلد2، العدد4، 2013م)
30. كمال الدين مصطفي الدهراوي، دور المعايير المحاسبية الملزمة في تسهيل خصوصية شركات قطاع الاعمال العام في مصر، (القاهرة: مؤتمر دور المحاسبة والمراجعة في مرحلة الخصخصة ، المعهد المصري للمحاسبة والمراجعة الفترة من 14-15 سبتمبر1996م)
31. كمال مصطفى الدهراوي ، دور الافصاح المحاسبي في تحقيق عدم تماثل المعلومات
32. ماهر محمود رسلان، العوامل المؤثرة في بناء السياسات المحاسبية، (القاهرة: جامعة طنطا ، كلية التجارة ، المجلة العلمية ، العدد الثاني، 1992م).
33. ماهر مصطفى احمد عبد المجيد ، العلاقة بين حجم المنشأة وقدرتها على التنبؤ بالأرباح المستقبلية وكيفية زيادة القدرة عن طريق تمهيد الدخل ،(القاهرة جامعة الازهر كلية التجارة ، العدد 25، 2000م)

34. مجدي محمد سامي ، نحو إطار مرجعي لتقويم المعلومات المحاسبية،(القاهرة،جامعة الزقازيق،كلية التجارة، مجلة البحوث التجارية، العدد الثاني، 2000م)
35. محمد احمد ابراهيم خليل ، دور حكومية الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحسابية وانعكاسها على سوق الاوراق المالية ، (الزقازيق : جامعة الزقازيق ، كلية التجارة ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، العدد 3838)
36. محمد اسماعيل محمد حسانين، التقييم الغازى للمنشآت سياسة محاسبية جديدة ، (القاهرة: معهد طيبة العالي للحاسب الالي والعلوم الادارية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، جامعة سوهاج، العدد الثاني، المجلد19، 2005م)
37. محمد جلال صالح السيد ، تحسين جودة المعلومات المحسابية ، (الزقازيق : جامعة الزقازيق ، كلية التجارة ، مجلة ابحوث التجارية ، العدد 22)
38. محمد شريف توفيق، رؤية مستقبلية نحو المحاور الرئيسية لتطوير بناء المعايير المحاسبية في المملكة العربية السعودية، منهج تنظيمي للسياسة المحاسبية على المستوى الكلي، (الرياض: معهد الادارة العامة، مجلة الادارة العامة، العدد 55، 1987)
39. محمد على وهدان، تقييم اثر نظم تخطيط موارد المشروع على المحاسبة الادارية والمحاسب الاداري في منشات الاعمال المصرية، (طنطا: جامعة طنطا، كلية التجارة، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، المجلد1، العدد لرابع،2012م).
40. محمد عمر شغلوب – د. سيف عبيد الشبيل، مدى مساهمة الحاكمية المؤسسية في الحد من الازمة المالية ، المحور المحاسبي المؤتمر الثاني
41. مصطفى محمد كمال محمد، القياس والافصاح عن مخاطر المنظمات،(جامعة الاسكندرية، كلية التجارة، مجلة كلية التجارة والبحوث العلمية، المجلد 44، العدد 22، 2007م).
42. المنتدى العربي للموارد البشرية (2009)
43. نهال أحمد الجندي، تفعيل دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر، (جامعة الازهر، كلية التجارة، المجلة العلمية لقطاع كلية التجارة، ، العدد 3، 2008م) ، ص 278.
44. هوام جمعة، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، الملتقي الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة، واقع ــ رهانات وافاق ، كلية العلوم الاقتصادية ، علوم التسيير ، جامعة ام البواقي

45. وليد احمد محمد علي، اثر التكامل بين نظام محاسبة استهلاك الموارد ونظام تخطيط موارد المشروع في دعم ادارة التكلفة، (بني سويف، جامعة بني سويف ، مجلة المحاسبة والمراجعة ، المجلد الثاني، العدد الاول، 2014م).
46. ياسر سعيد قنديل، تاثير نظم تخطيط موارد ERP على الاداء المالي والتشغيلي للشركات العاملة في جمهورية مصر العربية، (الاسكندرية: جامعة الاسكندرية ، كلية التجارة، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد51،العدد2، 2014).

رابعا: الانترنت:

1. عبد المجيد، "نشر الطمأنينة وبناء الثقة في العصر الرقمي"، articles/ www.abdelmajid-miled.com) ، تاريخ الدخول للموقع مايو 2016م.
2. أسامة، منذر (2009)، إدارة تقنية أعمال تخطيط الموارد ERP ، مدونة منذر أسامة، موقع إلكتروني.
3. WWW.Tech-wd.com/wd/2013/02/18/erp,10/11/2015
4. www.arablaw.org/information
5. عبد المجيد، "نشر الطمأنينة وبناء الثقة في العصر الرقمي"، articles/ www.abdelmajid-miled.com)، تاريخ الدخول للموقع مايو 2016م،
6. www.arablaw.org/information
7. articles/، "ميلاد عبد المجيد، "نشر الطمأنينة وبناء الثقة في العصر الرقمي ، تاريخ الدخول للموقع مايو 2016م www.abdelmajid-miled.com
8. www.ksu.edu.sa/security/ahdaf.html
9. www.arablaw.org/information
10. تارة أنـــس، وآخرون، الرقميـــات، أمن المعلومات والنظم المعلوماتية، .، تاريخ الدخول للموقع ابريل 2016م (www.alrakameiat.com)

خامسا:الكتب الاجنبية:

1. Abu-Musa, Ahmad A. 'Important Threats to Computerized Accounting Information Systems,(Saudi Arabia: An empirical Study on Saudi Organizations" Pubic Administration, A Professional Quarterly Journal Published by The Institute of Public Administration Riyadh2004)
2. Alexandra, K, and Charalambos Spathis (2011), Accounting Benefits and satisfaction in an (ERP) Environment, International conference on Enterprise Systems , Accounting and Logistics (8 th ICESAL).

3. Al-Serafi, Ayman, Elragal and Ahmad, (2011), The Effect of (ERP) System Implementation on Business Performance: An Exploratory Case study, Journal of IBIMA Publishing, Article ID 670212.

4. Basel Committee on Banking supervision, part(B) of the Amendment the capital Accord to incorporate market risk,1996
5. Beaver William h, " Maret Efficiency , The Accounting Review,(vol, 56.No.1. January, 1981
6. Beheshti, H., Blaylock, B., Henderson, D., & Lollar, J. (2014). Selection and critical success factors in successful ERP implementation. Competitiveness Review, 24(4)
7. Bundit Wonglikphai,(2015), Project Management in Enterprise Resource Planning (ERP) Implementation, http://www, umsl, edu/sauterv /analysis/6 papers/Wonglikphai
8. C, Dillon, (1999), Stretching toward enterprise flexibility with ERP , APICS - The Performance Advantage
9. Daley , Lane A and Tramter terry "Limitations on the value of the conceptual frame work in Evaluation Extant Accounting stamdards" Accounting Horizons (vol.4.No2 march 1990)
10. Daoud, H. and Triki, M. (.(2013 AccounLngInformaLonSystems in an ERP Environment and Tunisian FirmPerformance. The InternaLonal journal of digitalaccounLng research, Vol.‹13 No.
11. Davenport, T,H.(2000), Mission Critical: Realizing the Promise of Enterprise Systems, Boston, MA, Harvard Business School Press)
12. Edelman, D. B. "The Introduction of Credit Scoring into Branch Banking." In Credit Scoring and Credit Control. Edited by L. C. Thomas, J. N. Crook, and D. B. Edelman. Oxford: Clarendon Press, 1992.
13. Educational Planning‹ Jacques Hallak& Françoise Caillods ‹GARLAND PUBLISHIMG, Inc. New York
14. Etezady, (2011), The Impact of (ERP) Investments on Organizational Performance, International Journal of The Academic Business World 5,2:27-33.

15. Exforsys Inc, (2006), The Importance of Enterprise Resource Planning
16. Haidor, Elinor. "Credit Bureaus: Leveraging Information for the Benefit of Microenterprises." Microenterprise Development Review 2, no. 2 (2000)
17. Heather Herald, (Sep,2001), Extended ERP reborn in b-to-b, Info world.
18. Hedman, J., & Kalling, T. (2002). IT and business models. Liber/Abstrakt, Malmö, Schweden.
19. HTTP://WWW,slideshare,net/Thenmurugeshwari/ERP-components, 2011

20. Hunton, J. ,B, Lippincott and J. Reck, (2003), Enterprise Resource Planning ERP systems, comparing firm performance of adopters and non-adopters, International Journal of Accounting Information Systems,
21. James K.Kinciad and others ,. previous refrence
22. Justyna, Patalas (2012), Assessing The Impact of (ERP) Implementation in the small enterprises, MALISZEWSKA, Poland.
23. Majid Aarabi ,Mahboobeh Mohamm adkazem, A Rwview of Readiness Assessment of ERP Implementation in Iranian Small and Medium Enterprises (Iran, International Journal of Information systems and Engineering (0nline) . valume 2. Issuse 1) 2014.
24. Mathews m. R and prera M. H .B ." Accounting iheory and development " (London : chapman & hall, 1991)p.107
25. Mohammad A: Rashid Liaquat Hossain, Jon David Patrick . The Evoluation of ERP Systems: A Histrical Perspecitve (ALPANIA): The Evoluation of ERP Systems: Ahistrocia perspective 1) 2002.
26. Morteza Ramazani (2012), ERP Acceptance in the Accounting Applications, Management and Accounting Department, Islamic Azad University, Iran, Journal of Emerging Trends in computing and information sciences, Vol 3
27. Norris, G., Balls, J. D., & Hartley, K. M. (2000). E-business and ERP: Transforming the Enterprise. John Wiley & Sons, Inc ..
28. R.Addo.Tenkorang &P.Helo. Enterprise Resource Planning (ERP): Aeview Literature Report(USA:Proceding of the world congress on Engineering and computer science vol 11 ,October 19-21 san Francisco)2011
29. Richard B. Dull, Ulric J. Gelinas, JR, and Patrick R., Wheeler (2012) Accounting Information Systems , Foundations in Enterprise Risk Management , 9e.
30. Richard Irwin, Inc, llinois, David , L.I, Accounting.Op.cit .
31. Severin G, Stewart L, Alan S,(2009) Management accountants :
32. Shang, S, and Seddon, P, (2002), Assessing and managing the benefits of enterprise systems:the business manager's perspective, Information Systems Journal, Vol, 12, No, 4
33. Smith, Joy M. and Skoursen, Frid, K. Intermediate Accounting, South Wetern Publishing Co. Ohio, 1997
34. Sneller, L, (2010), Does ERP add company value? A study for the Netherlands and the United Kingdom, Alblasserdam: Drukkerij HAVEKA
35. Tawhid Chtioui, Understanding the Impact of ERP Standarization Business Process Performance (France: Reims Management school and

DRM- CREFIGE, University Paris Dauphine INTERNATIONAL JOURNAL OF BUSINESS) 2009.
36. The Rise Economic conseguances : " journal of Accounting 178.
37. Volonino, Linda and Stephen R. Robinson (2004). Op.cit,pp. 91-95.
38. Wige and R.t Electronic Domination Theory and Contract Information Society Journal Management Studies،1997, p10.
39. Wilkinson , Joseph W 2000, Cerullo , Michael J.Raval , Vasant,AccounLng InformaLon Systems, EssenLal concepts, Fourth EdiLon , John Wiley and Sons
40. Work Harry ,L: Francis Jere R, And Tearney , Michael G, "Accounting Theory: A, Conceptual And Institiunal Approach", Boston : Pws- Kent Publishing Company ,1984
41. www.aptean.com/2017/03/27/10:30pm
42. WWW.Saponlinetutorials.com/advantages and disadvantages of ERP, 1/10/2015.

الملاحـــق

ملحق رقم (1)
استمارة استبيان

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

السيد/..... المحترم

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،،،

الموضوع/ استمارة استبانة

يقوم الباحث بإجراء دراسة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة والتمويل ، بعنوان (**أثر نظام تخطيط الموارد على جودة المعلومات المحاسبية للحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية** : دراسة ميدانية) ، ويتطلب ذلك الحصول على مجموعة من البيانات ويسعدني مساهمتكم القيمة من خلال خبرتكم العلمية والعملية حتى تتم الإفادة المرجوة من هذه الدراسة.

يتوقف الوصول لنتائج هذه الدراسة على إبداء أرائكم على عبارات الإستبانة لذا أرجو من حضرتكم التكرم بتعبئة الاستبانة المرفقة وإعطائها الأهمية المناسبة لما له من تأثير علي نتائج الدراسة ونشكر لكم حسن تعاونكم وصبركم وجهدكم معنا في الإجابة بوضوح وشفافية علماً بأن البيانات التي سوف يتم الحصول عليها من هذه الاستبانة لن تستخدم ألا لأغراض هذه الدراسة وسوف تكون موضع سرية تامة.

ولكم جزيل الشكر والتقدير

الباحث :عصام علي محمد احمد

القسم الأول:البيانات الشخصية:-

الرجاء التكرم بوضع علامة (√) في مكان الخيار المناسب :

1/ المؤهل العلمي:

بكلاريوس ☐ دبلوم عالي ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐

2/ التخصص العلمي:

محاسبة ☐ إدارة أعمال ☐ اقتصاد نظم معلومات ادارية ☐

دراسات مصرفية ومالية ☐ نظم معلومات محاسبية ☐ محاسبة وتمويل ☐

3/ المسمى الوظيفي:

مدير مالي ☐ مدير أداري ☐ رئيس قسم ☐ محاسب ☐

مراجع داخلي ☐ موظف استثمار ☐ موظف مخاطر ☐

4/ سنوات الخبرة:

5 سنوات فأقل ☐ 6–10 سنوات ☐ 11– 15 سنة ☐ 16– 20سنة ☐

أكثر من 20سنة ☐

القسم الثاني : قياس متغيرات الدراسة:

الرجاء التكرم بوضع علامة (√) أمام مستوى الموافقة المناسب :

المتغير الأول :- نظام تخطيط الموارد .

م	يهتم المصرف بالاتي :	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
أ-	الموارد المالية:	مستوي الموافقة				
1	يتم تتبع تكاليف الموارد والانتاج					
2	يتم ادارة الذمم المدينة بصورة مناسبة					
3	يتم متابعة الفواتير الصادرة من المبيعات					
4	يتوفر نظام حسابات يعكس الواقع الحقيقي للمؤسسة					
5	يتم احتساب الضريبة في الوقت المحدد					
ب-	الموارد البشرية					
1	يتم توفير وتحديث البيانات الشخصية لممو ظفين باستمرار					
2	يتم اعداد كشوفات الرواتب في وقت محدد					
3	يتوفر نظام تتبع للاجازات					
4	عند تعيين موظف جديد تضاف المعلومات الخاصة به لقاعدة البيانات					
5	يتم تعيين الشخص المناسب في المكان المناسب.					

المتغير الثاني: جودة المعلومات المحاسبية

م	يهتم المصرف بالاتي :	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	ملاءمة المعلومات المحاسبية					
2	قابلية المعلومات للمقارنة					
3	بخاصية الموضوعية للمعلومات المحاسبية					
4	بالتوقيت المناسب المعلومات المحاسبية					
5	بثبات عرض المعلومات المحاسبية					

المتغير الثالث:- المخاطر المالية:

م	يهتم المصرف بالاتي :	مستوي الموافقة				
أ-	مخاطر السيولة:	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	التحقق من الاستراتيجية والسياسات المتعلقة بإدارة السيولة.					
2	التحقق من الخطوات اللازمة للمراقبة والسيطرة على مخاطر السيولة.					
3	التحقق من موقف السيولة ونسب الإحتياطي بصورة منتظمة ويتم من خلال أنظمة معلومات كافية لقياس ومراقبة مخاطر السيولة وإعلام الإدارة فوراً بأي تغيرات تطرأ على مركز السيولة الحالي أو المرتقب.					
4	التحقق من وجود خطط لدى المصرف موضوعة لمواجهة حالات نقص السيولة عند الطواريء تتضمن إجراءات تعويض النقص في التدفقات النقدية في المواقف الطارئة.					
5	التحقق من مراقبة سيولة العملات الاجنبية الرئيسية التي يتعامل بها المصرف.					
ب	مخاطر الإئتمان:					
1	بتطبيق تعليمات البنك المركزي المتعلقة بمخاطر الإقراض بشكل مباشر أو غير مباشر.					

2	بالإلتزام بملء الاستمارات المعدة لغرض منح القرض أو التسهيلات وإحتوائها على كافة الضمانات المطلوبة.					
3	بالتأكد من نوع النشاط الذي يمارسه العميل والوضع القانوني له وملكيته قبل منحه القرض أو التسهيلات المصرفية وبما لا يتجاوز الحد الأعلى المسموح به قانوناً حسب تعليمات البنك المركزي					
4	وجود دراسة جدوى للمشروع المطلوب القرض عنه وأن تكون المبالغ الواردة في تلك الدراسة مقبولة وغير مبالغ فيها.					
5	بإتخاذ كافة الإجراءات اللازمة قبل منح الإئتمان ، والتحقق من صلاحيات مسؤولي الإئتمان في الإدارة وفي والفروع.					

ملحق رقم (2)

قائمة محكمو الاستبانة

الرقم	الاسم	الدرجة العلمية	الجامعة
1	أ.د. الهادي آدم محمد ابراهيم	أستاذ المحاسبة	النيلين
2	أ.د. بابكر ابراهيم الصديق	أستاذ المحاسبة	السودان للعلوم والتكنولوجيا
3	د. مصطفى نجم البشاري	أستاذ المحاسبة المشارك	السودان للعلوم والتكنولوجيا
4	د. عبدالرحمن البكري منصور	أستاذ المحاسبة المشارك	النيلين
5	د. ياسر تاج السر محمد	أستاذ المحاسبة المشارك	النيلين
6	د. محمد النابر محمد	أستاذ المحاسبة المشارك	السودان للعلوم والتكنولوجيا
7	د. خديجة مختار البتانوني	أستاذ المحاسبة المشارك	اكاديمية السودان للعلوم المصرفية
8	د.زين العابدين بريمه	أستاذ المحاسبة المساعد	اكاديمية السودان للعلوم المصرفية
9	د. تماضر الصادق	أستاذ المحاسبة المساعد	السودان للعلوم والتكنولوجيا
10	د. ثريا محمد الحاج	أستاذ المحاسبة المساعد	النيلين
11	د. حسن عوض حسن	أستاذ المحاسبة المساعد	النيلين
12	د. آدم الطيب حماد	أستاذ المحاسبة المساعد	كلية الافق للعلوم والتكنولوجيا